



دليل الرفاق على شمس الاتفاق

تأليف

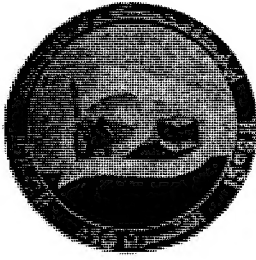
الشيخ ماء العينين
ابن الشيخ محمد فاضل بن مامين

تحقيق:

إبراهيم بن أحمد بن كنان

الجزء الأول

طبع هذا الكتاب تحت إشراف اللجنة المشتركة لنشر التراث الإسلامي
بين حكومة المملكة المغربية وحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة



دَلِيلُ الرِّفَاقِ عَلَى شَمْسِ الْإِتِّفَاقِ

تأليف
الشيخ ماء العينين
ابن الشيخ محمد فاضل بن مامين

تحقيق:

أبي عبد الله أحمد بن محمد

الجزء الأول

طبع هذا الكتاب تحت إشراف اللجنة المشتركة لنشر إحياء التراث الإسلامي
بين حكومة المملكة المغربية وحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة.

بسم الله الرحمن الرحيم

تصديـر

يسعد وزارة الاوقاف والشؤون الاسلامية ان تقدم للمكتبة الاسلامية سفرا قيما من أمهات كتب الفقه ، مهتدية في ذلك بالتوجيهات السديدة لجلالة الملك الحريص على ازدهار الحركة الفكرية وانتعاش النهضة العلمية باحياء التراث الاسلامي الثمين ، وأغناء العطاء المعاصر في مختلف مجالات العلم والمعرفة .

ويعتبر كتاب (ليل الرفاق على شمس الاتفاق) الذي نواصل به تنفيذ برنامج النشر الذي أعدته هذه الوزارة بمناسبة مطلع القرن الخامس عشر الهجري من الذخائر النفيسة ، ومؤلفه هو العلامة الكبير الشيخ الفقيه الضليع ماء العينين ، ابن الصحراء المغربية التي أنجبت الفحول ، وأعطت للحضارة المغربية الاسلامية العربية فاجزلت العطاء في ميدان الفقه والعلم والادب والجهاد . ومن حسن الطالع ان يصادف صدور هذا الكتاب الشوط الاخير من المعركة المقدسة التي يخوضها المغرب بقيادة عاهله العظيم من اجل حماية وحدته الترابية وصيانة حقوقه المكتسبة .

فهذا الكتاب الذي يستمد نفاسته وقيمته من غزارة علم مؤلفه ، وسعة افقه ، وعمق تحليله للمسائل الفقهية ، يرقى الى مستوى رفيع من حيث التأليف والعرض والتحليل ، وهو بذلك ينهج نهج ابن رشد الحفيد في (بداية المجتهد ونهاية المقتصد) والصفدي في (رحمة الامة) والشعراني في (الميزان الكبرى) . وقد جعل المؤلف ماء العينين من هذه الكتب الثلاثة قاعدة لكتابه الجامع ، وهو بهذا الاعتبار كتاب لا يستغنى عنه أى دارس محل لعلم الفقه ، أو مقارن محقق ، أو مقبل مدقق للنصوص . فقد جمع فاعوى لاصول الفقه الاسلامي ، ومسائله وفروعه ، وتنبيهاته وقواعده الكلية المقررة لاحكام الفقهية الشرعية مستفاداً من متابعتها الاولى واصولها الاسلامية القائمة على أساس الكتاب والسنة

والاجماع ، هذا الى جانب ارياده لجوانب اخرى من المعارف المتنوعة من طب وآداب وتصوف وعلوم شتى ، آخذا بعين الاعتبار التقرير والتنظير والتحرير والتبيين لكل النصوص الواردة فيه ، علن نحو يوفي بالقصد المتوخى من كتاب يضعه علم من اعلام الثقافة الاسلامية .

وكانت صدرت طبعة أولى من هذا الكتاب عن المطبعة الحجرية الفاسية ونفذت مع ما نفذ من منشورات تلك المطبعة منذ ما يزيد عن قرن. وتخرجه وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية اليوم في إطار الصندوق المشترك لآحياء التراث الإسلامي بين هذه الوزارة ووزارة العدل والشؤون الإسلامية بـبولة الامارات العربية المتحدة .

ونحن اذ نضع هذا الاثر الكريم من آثار السلف الصالح بين أيدي العلماء والدارسين والباحثين نقصد به الى الافادة والتبليغ والنفع .

وبالله التوفيق .

الهاشمي الفلالي
وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية

تقديم

عن مؤلف دليل الرفاق العلامة الشيخ ماء العينين

نسبه

الشيخ ماء العينين هو اسم علم انتسب اليه هذا الشيخ الفد ولقب به واشتهر عند كافة أهل العلم والمعرفة في زمنه وخاصة أهالي الصحراء المغربية ولم يعرف عندهم في تلك الانحاء الجنوبية ولا عند غيرهم من أهالي المغرب عموماً مدة حياته ولا بعد وفاته بغير هذا النسب الذي انتسب اليه ، وبقي عالماً بشخصه وحتى في أيامنا هذه لا يعرف بغيره .

اسمه الحقيقي

أما اسمه الحقيقي فهو محمد مصطفى بن الشيخ محمد فاضل بن الشيخ مامين بن الشيخ خيار بن الشيخ الجيه بن الشيخ المختار بن الشيخ الحبيب بن الشيخ علي بن الشيخ محمد سليل يحيى الأول بن علي ابن شمس الدين حيث يتصل نسبه الشريف بادريس الأكبر ثم بابنّه ادريس الازهر فاتح المغرب ثم بعبد الله الكامل فالحسن المثنى فالحسن السبط بن علي وابن فاطمة الزهراء بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم . ذلكم هو أصل الشيخ كما أسلفنا تعريفه ، فهو من كبار الشيوخ البارزين الذين عرفتهم الصحراء المغربية في أواسط القرن الثالث عشر الهجري وبالضبط في أوائل سنة 1270 وسارت بذكره الركبان في كل مكان حلة او نزل به في طول البلاد وعرضها ، فطبقت شهرته الآفاق وسمع بذكره الداني والقاضي والحاضر والبادي على السواء ، فتألق اسمه في سماء العلم والمعرفة بين الناس كشيخ وعالم وفقه ومحدث وأديب ومتمصوف وقائد في ميدان الحرب ومجاهد على رأس المجاهدين في ساحة الوغى والقتال ، ورائد إسلامي لا يشق له غبار في حلقات العلم والمعرفة ، وفوق

منابر الخطابة والتوجيه والافتاء ، وفي حلقات الوعظ والارشاد والتربية ، وصاحب كرامات ظاهرة يضاف اليها ما عرف عنه وبه عند الناس من فضل وكرم وسمو اخلاق ، وسخاء وبذل وعطاء ، في بسالة وشجاعة واقدام ، من لا يتهيب الفقر او يخافه ، بل الذي يرجو ما عند الله متأكدا من ان ما عند الله خير وأبقى للذين آمنوا وعلى ربهم يتوكلون ، من أجل ذلك كان الشيخ في مقدمة حياته ومؤخرتها أيضا كله خوف من الله ورجاء ومحبة فيه ، وله ، لاتأخذه في الحق والدفاع عنه والدود عن حياضه في جميع الاحوال لومة لائم ، زاده في ذلك التقوى والعمل الصالح

ولادته :

ولد الشيخ ماء العينين في اقاصي بلاد الجنوب المغربي بعاصمة الحوض من بلاد شنقيط ، موريطانيا اليوم ، وذلك مقيل يوم الثلاثاء 27 شعبان الابرک عام 1246 هـ من ابوين عظيمين في الحسب والنسب ، ولم يولد لوالده المتعدد الازواج في ذلك العام غيره من الاولاد الذکور ، فكانت ولادته خيرا وبركة على اهالي الحي الذين اولد فيهم وعلى والديه ، كما وافق شهر ولادته الشهر الذي ولد فيه أبوه من السنة التي اولد فيها ، وهو شهر شعبان ، فنشأ الطفل الجديد في احضان أبويه وبين اخوته وعشيرته التي تأويه ، فتعلم من العلم ما تعلم وتثقف وتعلمذ على والده الشيخ محمد فاضل ، وانتطع اليه دون اخوته انقطاعا كليا جعله يختصر بانقطاعه ذلك المسافات الطويلة ليتضلع ويرتوي من معين بحور العلم الظاهرة والباطنة التي لم يطلبها ولم يسع في طلب تلقيها من غير والده وعنه ، ففتح الله به وعليه ، فأمضى الشطر الاول من حياته في الاخذ والتلقي بين اهله ، وأمضى الشطر الثاني في النظر والمطالعة لمختلف الكتب مع التدريس والتأليف فكان عصاميا نابغا في كل فن من فنون العلم التي التفت اليها ، فأدرك منها ما لم يدركه غير في عصره ولا بعده بتلك البلاد ، وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء والله ذو الفضل العظيم يدل على ذلك ما خلفه رحمه الله من كتب ومصنفات فريدة في نوعها ، عجيبة في كیفها ومحتواها ، أثرت الخزانة الاسلامية المغربية والعربية بمختلف الكتب الاسلامية التي سنذكر منها على سبيل المثال لا الحصر ما الفه منها في الاصول والفقه ، والتوحيد ، والعقائد ، والنصائح ، والسير ، والنحو ، والصرف ، والعربية ، والبيان ، والعروض ، والتصوف ، والاجوبة ، وعلم الطب ، والحساب ، وعلم الاسرار ، وأليك ذلك بالتفصيل فدونك هو :

1 - مؤلفاته في الاصول والفقه

الموافق وشرحه المرافق
الاقسوس وشرحه الانفس
تنوير السعيد في العام والخاص وشرحه المفيد
نظم قواعد الامام أبي حنيفة
مقر الناظر والسامع على تعلم العلم النافع
دليل الرفاق على شمس الاتفاق وهو كتابنا هذا .
مفيد السامع والمتكلم
احكام التيمم والمتميم
كتاب في معرفة اوقات الصلاة
كتاب في فضل الصلاة
كتاب في مفسدات الصوم
نظم اللفظ الفقهية وتبينها
تبيان الحق الذي للباطل سحق .
مظهر الدلالات من الفاظ التحيات
المفاضل في كل فج لمن يقول بلزوم الشرط
نصرة المفروور في شرط النساء مدى الدهور
هداية من حارى في امر النصارى .
كتاب احكام الضيافة
احكام الامان نظما ونشرا
رسالة في احكام الطلاق
ديوان في الاحكام والحكم
فتيا مختلفة
اجوبة في مسائل الفطرة
اجوبة في ما هو العرف في بلادنا من معاملة البنات الصفار لازواجهن .

2 - مؤلفاته في التوحيد والعقائد والنصائح والسير :

منظومة في العقائد الست والستين الواجبة
منور الافهام في حكم الثلاثة الاقسام
نظم في مندرج في صفته تعالى لمخالفته لخلقه .
الاولو المحوز الجامع للجامع
صلة المترحم في الحث على صلة الرحيم
منيل البشر فيمن يظلمهم الله بظل العرش

النصائح لمن ترتدع من المسلمات .
منظومة في سيرة النبي صلى الله عليه وسلم مع بناته ونحوهن .
كتاب في صالحات النساء وعكسهن
منظومة في مدح البكر ودمها ومدح الثيب ودمها
رتق الفتق وشرحه فاتق الرتق .
مفيد الحضر والبادية في شرح الايات
كاف للبيب في الرؤية
مدهم الزمان لمن جال او يريد الجولان
انعام الرحمن في شرح مدهم الزمان لمن جال ويريد الجولان .
ضبط الاخوان والاخوات لمن لا يعرفهم من البنين والبنات .
رحلة الشيخ في ذهابه الى الحج ورجوعه منه
وصية المريـد الطالب
ديوان في المحامد الربانية والمدائح النبوية

3 - مؤلفاته في النحو والصرف والعربية والبيان والعروض :

هداية المبتدين في النحو
الاوزان والانفعال وتصريفها
الايضاح في بعض الاصطلاح
مفيد النساء والرجال فيما يجوز من الابدال .
صفات الحروف الهجائية ومخارجها واسماؤها .
الافعال التي يبني فعل امرها على حرف واحد .
ياقوتة الولدان في البيان
شرح الفتيان على ياقوتة الولدان
نعت العروض وشرحه تبين العمود في فن العروض .
اوزان البحور المتعارفة .

4 - مؤلفاته في التصوف والاجوبة :

منتخب التصوف
مبصر المتشوف شرح منتخب التصوف
نعت البدايات وتصريف النهايات .
منظومة اسمع ولا تفتـر
اظهار الطريق شرح منظومة اسمع ولا تفتـر
انـى مخاوي لجميع الطرق .

مفيد الداوي على شرح انى مخاوي لجميع الطرق
 المداوى والرد على من انكر لفظة مخاوى
 السيد والموسى على قضية الخضر وموسى .
 قرة العينين في الكلام على الرؤية في الدارين
 الخلاص في حقيقة الاخلاص .
 مزيل النكر عن لا يحب الحسد
 الكبريت الاحمر
 منيل الثأرب للبشر على شرح الكبريت الاحمر
 ادب المرید في معنى لا اله الا الله وكيفية التبعد بها
 ما ورد في قوله تعالى (انما يخشى الله من عباده العلماء)
 سهل المرتقى في الحث على التقى
 نظم الحكم العطائية لابن عطاء الله .
 يانع الاستفادة او المقاصد النورانية في ذكر من ذاته وصفاته متعالية
 مظهر الهممة والاهم وما توصل اليه من المقصد الاعم
 مفيد الموارد ومواردهم
 معاني اسماء الله الحسنی دون خواصها
 معاني قوله تعالى (ربنا اتينا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة
 وقننا عذاب النار)
 اجوبة محمد العاقب بن مياية الجكني في معرفة الوصول اليه تعالى .
 اجوبة سيدي عبد الله بن ادریس اليعقوبي
 اجوبة محمد فال ابو الحسنی
 اجوبة محمو محمود بن عبدا
 اجوبة عبد القادر الطالب
 اجوبة محمد بن الشيخ

5 - مؤلفاته في علم الطب والحساب

منظومة في الطب في تدبير الانسان من صوبه الى شيخوخته
 شفاء الانفاس فيما ينفع الاسنان وخصوصا الاضراس
 ضوء الدهور في نظم البروج
 تبين السعد على شرح ضوء الدهور في نظم البروج
 تبين النواء للمطالع في معرفة دخول المغرب شهور العرب من المحرم .

6 - مؤلفاته في الاسرار :

- مذهب المخوف على دعوات الحروف .
- جوهر الاسرار في فرائد الفوائد
- افادة الامير والداعية والوزير بأسرار فاتحة الكتاب .
- افادة الاقلام المعنية في الاوراق الامجدية
- الفوائد السرمدية للطلعة الاحمدية
- جامع المهم في أسرار النكاح الملتيم
- شرح الاسم الاعظم .
- المكنونات في أسماء الله الطاهرات .
- منظومة في الاسم الاعظم المعجمي والعربي
- حزب الخيرات واسبابها الدافع للمضرات واربابها
- حزب الخير المحتوى على (سلام قولا من رب رحيم) .
- حزب الملك والفتح
- حزب النصر والحفظ .

تلاميذه

تلمذ على يد الشيخ رحمه الله جم غفير من فطاحل الصوفية في الجنوب وطلاب العلم والمعرفة والموردين الذين يعدون بعشرات الآلاف وتخرج على يده من كلا الصنفين عدد عديد من أكابر العلماء في الشريعة والحقيقة ، فكانت حلقات التدريس والتربية والوعظ عنده عامرة طوال السنة تؤمها جموع الوافدين من مختلف طلاب العلم الآتين إليها من كل حذب وصوب عبر مسالك الصحراء الوعرة ، لا فرق في ذلك بين بلوي وحضري ، يقطعون إليها المفاوز الشاسعة والمهامدة الواسعة والطرق المختلفة والمملوءة بالوحوش المخيفة المفترسة ، تلك الطرق الموحشة التي لا يستطيع قطعها غير حامل السلاح والعدة ، ولن يستغنى عنهما قاطعها بحال من الاحوال والا هلك لا محالة ، كما كانت تفتش تلك الحلقات ايضا الالوف المؤلفة من المريدين العاكفين على حلقات الذكر التي يملأ صداها الخافقين ويعم سماعها العالمين ليل نهار ، فيسمع لصوت المحلفين فيها من الفقراء والمريدين من اتباع الشيخ دوي من بعيد ، يشق الفضاء شقا مرهبا ، وترتج منه الارض ارتجاجا ، هائلا لاكتضاض هذه الحلقات بالمريدين والطلابين المقيمين عند الشيخ والنازلين في ضيافته ، فهو يقوم بشؤونهم جميعا من مأكول ومشرب وملبس ومسكن وتربية وتعلم ، لا فرق عنده في ذلك بين هؤلاء المقيمين دوما وبين أولئك الذين يقيمون زمنا ثم

يرحلون من حاضر وأباد ، وبين خاص وعام من كل الذين سالت بهم إليه تلك الاباطح الصحراوية - وبأما أكثرهم - ومع ذلك فإن الشيخ لم تكن تضايقه هذه الكثرة التي كانت تأتيه من شتى القبائل المحسوبة عليه والمعتبرة إياه زعيمها الديني والديوي ، والتي له في قلوبها مكانة مكيمة لفضله وأدبه وعمله وجهاده وأبوائه لها ولأبنائها ، وتلك لعمرى صفة العلماء الاعلام بمكانتهم التي لا ترام ، وقد عبر عن هذه المكانة بالنسبة للشيخ أحد الطلاب البارزين وهو الشاعر الأفراني حيث قال في حق الشيخ :

العالم الامام المرتضى	بدر الهدى وسراج الملهب
بحر طما غيث همى لبيت حمى	دين الهدى الثاب له والمخضب
هادى الانام مجدد الاسلام	وى الفضل والنور الذي لا يحجب
رب التاليف العديداً التي	صار الركاب بها تقاد وتجنب
كم قد رآها جاحد فغدا على	رغم يطيل بمدحها أو يطنب

وقد كانت للشيخ رحمه الله بمدينة الصمار من صحرائنا المسترجعة بيوتات خاصة للعلم وأخرى للتربية والذكرى الى جانب المسجد العتيق الذي كان يدرس به الشيخ بين العشائين التفسير والحديث كما كانت له زوايا منتشرة في البلاد نذكر منها باختصار زاويته بتزيت وأخرى بكردوس وثالثة بمراكش ورابعة بالطالعة بفاس وخامسة بسلا ، الى آخر هذه الزوايا العينية المنتشرة بالمغرب ، والتي قيل عنها: جهادها هو الجهاد الأكبر سلاحها هيلة تكرر

اتصالاته بالدولة ورجالاتها

يرجع اتصال الشيخ وولائه بالدولة العلوية الشريفة المترتبة على العرش العلوي والحاكمة بالمغرب الى أوائل سنة 1274 حيث قدم على الاعتبار الشريفة ولأول مرة في جمع كبير من بني قومه ومن جلة أعيان القبائل الصحراوية وخيرتها مع طائفة من تلاميذه وأتباعه في الطريقة ، وافداً على جلالة السلطان مولاي عبد الرحمان في عاصمة ملكه مكناسة الزيتونة ، وهو الجالس على عرش الدولة آنذاك ، فضل هذا الاتصال مستمراً بين الشيخ ورجالات الدولة وبالأخص الجالسين على العرش من الملوك ، فمن السلطان مولاي عبد الرحمان السالف الذكر الى السلطان مولاي محمد بن عبد الرحمان الى السلطان مولاي الحسن الأول الى السلطان مولاي عبد العزيز الى السلطان مولاي عبد الحفيظ ، فبذلك يكون الشيخ قد اتصل بخمس ملوك من هذه الدولة العلوية المصونة وبايعهم على

السمع والطاعة وتعلق بعرشهم مدى الحياة هو ومن تبعه من تلك الانحاء من أتباعه ، فلقي من الدولة كل تعظيم وأجلال وإكرام يليق بأمثاله ، كما حظى منها بالعطاء الكثير والدعم الذي لا انقطاع له ، فبلغ عندها مبلغا لم ينله أحد قبله ولا بعده من رجالات الصحراء المغربية ، فكان اذا ما قدم من جنوب الصحراء الى عاصمة الملك نزل ضيفا في (دار المخزن) وكان مجلسه الى جانب الملوك تعظيما له فيتحدث اليهم ويتحدثون اليه في شتى شؤون الدولة ، ووقع - وفي إحدى جلساته - مع السلطان مولاي الحسن الاول أن سأله السلطان في مجال البسط في الحديث قائلا له : كيف كنت ترى يا شيخنا مكانك قرب الوالد رحمه الله ، فأجابه الشيخ ادام الله ملك سيدي ، لقد كنت مع جدك السلطان مولاي عبد العزيز رحمه الله قبل والدك وكان يجعلني مكان ابنه ، ومع والدك ، فكان يجعلني مكان أخيه ، فقال له السلطان مولاي الحسن وانا أجعلك مكان أبي أيها الشيخ لشرفك وعلمك ودينك ونصحك لنا ونصرتك للحق وجهادك من أجل الدين والوطن ووحدته .

جهاده من أجل الدين والوطن

أعلن الشيخ رحمه الله جهاده المقدس لاعلاء كلمة الله ودفاعه عن الوطن ضد الاستعمار بمختلف أشكاله وأنواعه وارسالياته التنصيرية ، فأعلن النفيير بذلك في اواسط القبائل الصحراوية ، فبدأ يطوف عليها واحدة تلو الاخرى ، وهو يقول الجهاد ، الجهاد ، الجهاد ، أيها المسلمون ضد أعداء الله ورسوله وأعداء الاسلام الذين يتربصون بكم وبوطنكم الدوائر ، عليهم دائرة السوء ، فاجتمعت له وحوله الجموع المستنفرة والتفت تحت رايته للجهاد المعلن عنه ، قبائل لا تعد ولا تحصى ، معروفة بشجاعته وبسالته وغيرتها ومنافحتها عن الاسلام وعدم الانضواء تحت راية الالحاد والشرك ، وتسابقها الى الموت وطلب الشهادة في سبيل الله ومن أجل الدين والوطن ، فخاضت تحت امرة الشيخ حروبا شرسة مع الاستعمار مكبدة اياه في معارك متعددة وحملات متكررة أفدح الخسائر واشنع الهزائم في الرجال والعتاد والمال . فانتصر جند الله على جند الشيطان ، وصدق فيهم وعده « ولا ينصرون الله من ينصره أن الله لقوي عزيز الذين ان مكانهم في الارض أقاموا الصلاة وآتوا الزكاة وأمروا بالمعروف ونهوا عن المنكر ولله عاقبة الامور » وضل الاستعمار محاصرا حصارا شديدا عن الدخول الى تلك المناطق الصحراوية المغربية حتى بعد عقد الحماية مع شمال المملكة سنة 1912 حيث حاول كثيرا وكثيرا

وبشتى الوسائل ان يتسرب الى الجنوب المغربي فكانت محاولاته تبوء بالخيبة والفشل كل مرة امام مقاومة الابطال الصحراويين ، ولم يستطع التسرب الا في سنة 1926 أى بعد صمود دام أربعة عشرة سنة تيقن بعدها سكان الجنوب انه لا حياة لهم بدون سكان الشمال ، وان سكان الشمال لا حياة لهم بدون سكان الجنوب ، خصوصا وان دار الملك والسلطان في الشمال أصبحت تحت سلطة الحماية ، وان روابط البيعة في أعناق الجميع . شمالا وجنوبا ، زيادة على روابط الدم المشترك والدين المشترك الذي اناطهم بهذه البيعة (اسمعوا وأطيعوا) الى آخر الحديث الشريف . فحب تماسك الجنوب مع الشمال والشمال مع الجنوب كان سببا من الاسباب التي سهلت على الاستعمار الدخول الى الصحراء .

حجه الى بيت الله الحرام

خرج الشيخ من مسقط رأسه بالحوض وموطن آبائه وأجداده وهو ابن 28 سنة ، قاصدا بيت الله الحرام لاداء فريضة الحج وزيارة قبر جده الرسول عليه الصلاة والسلام لأول مرة ، فكان ذلك يوم الخميس 12 جمادى الاولى سنة 1274 ، وفي هذه السنة قدم على السلطان مولاي عبد الرحمان مارا بوادي نون ، كوليميم اليوم ، ومنه الى مراكش ، ومنها الى مكناسة الزيتونة حيث السلطان مولاي عبد الرحمان ، فحط رحاله بمكناسة ليلة 27 من رمضان راغبا في المثل بين يدي السلطان طلبا لتقديم البيعة فكان له مما أراد ولقي لديه كل الاكرام والتقدير ، ومكث نازلا عنده أياما ودعه بعدها برسالة منه الى عامله بطنجة يأمره فيها بالوقوف معه والاعتناء به في أمر سفره هو وحاشيته الى الديار المقدسة، فركب الشيخ البحر من هناك ووصل الى مكة المكرمة يوم الاحد 22 من ذي القعد 1274 ، وبعد اداء فريضة الحج غادر مكة متوجها الى المدينة المنورة صبيحة يوم الخميس 18 ذي الحجة ، فدخلها يوم الاحد 5 محرم الحرام 1275 ، وبعد الانتهاء من اداء مناسك الحج وزيارة جده قفل راجعا من رحلته هاته الى المغرب بتاريخ 24 شعبان 1275 ، وبذلك نكون قد اتينا على رحلته الى الحج التي كانت أواخر سنة 1275 عن آخرها

وفاته :

توفي الشيخ رحمه الله سنة 1328 هـ وليس سنة 1378 هـ
أنظر الصفحة الأخيرة

توفي الشيخ رحمه الله بعد عمر مديد ليلة الجمعة 27 شوال الأبرك من سنة 1378 في الجنوب المغربي بمدينة تزيت من سوس الأقصى ، وفي رواية توفي ليلة السبت 21 من نفس السنة بعد ما صلى المغربين مع الناس ولم يكن يشكو ألما أو حل به مرضا قبل الوفاة ، ولكن قضاء الله

وقدره ، ففسل وحنط وكفن وتقدم للصلاة عليه عدد لا يحصى من ذوي الفضل من اكابر العلماء والوجهاء والطلاب والتلاميذ ، وكان في مقدمتهم ابنه الاكبر وخليفة الشيخ احمد الهية الذي قدم للصلاة عليه ، فأخبر نفسه وقدم الشيخ العلامة الورع سيدي عبد الله التمراري امام مسجد تزيت العتيق وشيخ الجماعة بها ، فصلى عليه في جو ملؤه الخشوع والسكينة والوقار ونقل جثمانه رحمه الله الى مقره الاخير حيث دفن بالقبة التي خصصت لدفنه وأصبحت مثواه الاخير وضريحه المشهور فضمت معه فيما بعد ابنه الشيخ محمد الامام المدفون بجواره في هذه القبة وهي خلف القصر الملكي بتزيت يؤدي اليها زقاق يعرف بزقاق الشيخ ماء العينين ، أطلق عليه اسمه اخيراً تعظيماً له واحياء لذكراه بعد وفاته ، اعترافاً بفضل هذا الرجل الذي يمثل استمرار الوحدة الترابية للمغرب عبر حياته وجهاده ، حيث ولد في أقصى جنوبه من بلاد الحوض وعاش في الصمارة من اراضينا المسترجعة ومات ودفن في تزيت ، فكان بذلك رحمه الله وحدويا قبل الوفاة وحتى بعد هذه الوفاة التي اشار احدهم الى تاريخها في مسرع البيت الشعري التالي

« وكان ذلك عام - حط الشرف » فكانت وفاة هذا العالم الكبير والمجاهد العظيم والمتصوف الفد خسارة عظمت تركت وقعها الاليم واثرها الحزين على النفوس في كافة ارجاء المملكة عموماً وفي الاقاليم الجنوبية خصوصاً ، وقد رثاه الكثيرون من الادباء والعلماء والفقهاء والشيوخ بلغ تعدادهم نحو 520 رثياً ، ولولا خوف الاطالة في ترجمة قصيرة كهذه لتتبعنا هم ومرثياتهم واحدة واحدة ، ولكن تجري الرياح بما لا تشتهي السفن ، واليك نموذجاً من هذا الرثاء لاحد ابناء الجنوب وهو الشيخ الافراني الذي يقول في مطلع مرثية رثى بها الشيخ

قل للعفاة اولى الحوائج مات ركب	ن الدين ماء العينين فبكوا وانجبوا
مات الامام المستضاء بنسوره	مهما دجا ليل الضلال المكرب
مات الذي امواله وعلومه	لدوي الخصاصة والجهالة توهب
عجبا لقبر ضم سودده وقـد	ضاق الفضاء به وضاق السبب
ايضم شبر القبر بحرا ما لـه	حد يقدر ان ذاك لمعجب

الى آخر هذه المرثية ورحم الله الشيخ وسقى قبره بهاطل رحماته الواسعة واسكنه فسيح الجنان مع الذين انعم الله عليهم من النبيئين والصدقين والشهداء والصالحين وحسن اولئك رفيقا وانا لله وانا اليه راجعون

البلعشي احمد يكن

مقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام الاتمـان الاكملان على
سيدنا محمد سيد المرسلين وعلى آله وصحـابته اجمعين ولا حول
ولا قوة الا بالله العلي العظيم .

اما بعد فان كتاب ((دليل الرفاق على شمس الاتفاق)) فيما اتفق
عليه من الاحكام الجائية على طريقة الامام حفيد بن رشد في كتابه ((بداية
المجتهد ونهاية المقتصد)) والامام الصفدي في كتابه (رحمة الامة)
والامام الشعراي في كتابه (الميزان الكبرى) فهذه الكتب القيمة الثلاثة
في الاصول مع بعض الكتب الاخرى عند الائمة الاربعة رحمهم الله هي التي
اعتمدها المؤلف العلامة العارف الشيخ الجليل ماء العينين رحمه الله اساسا
لنظم كتابه ((شمس الاتفاق)) وجعلها منطلقا رئيسيا لشرحه ((دليل الرفاق))
الذي تتولى اخراجه وتقدمه ونشره وزارة الاوقاف والشؤون الاسلامية
كهدية متواضعة لاصحاب هذا اللون من المعارف الفقهية المركزة والمعروفة
عند الفقهاء بالخلاف العالي في اطار ما يخرجـه صندوق احياء التراث المشترك
بين وزارة العدل والشؤون الاسلامية للامارات العربية المتحدة بابي ضبي
وزارة الاوقاف والشؤون الاسلامية المغربية . احتفاء بمطلع القرن الخامس
عشر الهجري على صاحبه افضل الصلاة وازكى السلام وتنفيذا للتعليمات
السامية لكل من رائدي البعث الاسلامي مولانا امير المؤمنين جلالة الملك
الحسن الثاني اطال الله بقاءه واخيه الامير الجليل زائد بن سلطان آل
نهيان ادامـه الله باعطاء هذه الذكرى ما تستحقه من اجلال واكبار وتكريم
لتكون بحول الله مع قوته منطلقا لتحقيق المزيد من جليل الاعمال لفائدة
الاسلام والمسلمين في هذه الديار وتلك ، وفي كافة ارجاء العالم الاسلامي
ومناسبة طيبة اخرى للتذكير بكل ما جاء به هذا الدين الخفيف من خير
وصلاح وفلاح للبلاد والعباد وما يزخر به عبر الحقب التاريخية من ثقافة
غزيرة وتراث متالق خالد توارثه الاحفاد عن الآباء والاجداد فظهرت اناره
واضحة جليلة في حياتهم وتفكيرهم وسادت الالفة به في تاليف قلوبهم
وتوثيق عرى الاخوة والمحبة والاخاء بينهم فانتشرت المعارف بذلك
انتشارا بقي وسيبقى مفخرة مستمرة للامة الاسلامية الى ان يرث الله
الارض ومن عليها وهو خير الوارثين .

والكتاب الذي تقدمه بين يدي القارئ الكريم يعد فلادة ثمينة ومفخرة من هذه المفخر المغربية العربية الإسلامية التي عملنا على إخراجها من الظلمة إلى الضياء بعد أن كانت مطبوعة طباعة حجرية لا يستطيع القارئ قراءتها بسهولة على هذا النمط من الكتابة الحجرية الفاسية كما كانت نسيا منسيا فأخرجناها من جديد مجزأة في عدة أجزاء وبكتابة مقروءة ومتداولة بين كل الناس ومتعارفة لدى جميع القراء في المشرق والمغرب على عكس ما كانت عليه في الأصل . غرضنا الأول والآخر من ذلك أزاحة اللثام عما اشتملت عليه هذه الأجزاء من النفاثس وما جاء فيها من غرر الفوائد النادرة ومسائل الأحكام المتفق عليها بين الفقهاء المجتهدين والتي أبرز المؤلف رحمه الله مواضع أدلتها ونبه عليها وعلى نقاط الخلاف فيها وما جرى ويجري من كل ذلك مجرى الأصول والفروع والقواعد والتنبيهات والأسرار والفوائد مما قد يحتاج إليه الطالب والسامع والمعلم والاستاذ والمحقق حيناً ولما يعرض لهما أو يعترضهما من اختلاف في الرأي والفكر أحياناً أخرى . فالكتاب يحق يتناول في شتى موضوعاته فهما فقهياً دقيقاً لكثير من المسائل الفقهية التي احاطت احاطة كلية بالأقوال والأفعال والتقريرات الشرعية الواردة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم والمدونة في كثير من كتب السنة المطهرة ، عرضت بوضوح وجلاء ويسر وسهولة واستيعاب في سائر أبواب الكتاب وفصوله مكونة بذلك معلمة فكرية من المعالم الفقهية الإسلامية لا يستغنى عن معرفتها في عصرنا الحاضر لما اشتملت عليه من الأحكام مكتملة ومتكاملة في الأجزاء الأربعة التي ستتكون منها أسفار الكتاب في طبعته الجديدة معطية بذلك صورة مشرقة واضحة الجوانب والمعالم للفقه الإسلامي في الصحراء المغربية وكما عرفه المغاربة منذ القدم وفاتحة للامة باباً من أبواب الاجتهاد للفهم الصحيح المتنكب عن كل الخلافات والبدع الناشئة عن التعصب الأعمى الغير المتماشي مع الشرع والمنطق والعقل وذلك بالضبط ما أراداه المؤلف رحمه الله وسعى جاداً كل الجد الى أدراكه سعياً حثيثاً في كتابه هذا ، جاعلاً نصب عينيه ما ورد في الحديث الشريف عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال: ((إذا مات ابن آدم انقطع عمله الا من ثلاث : صدقة جارية ، وعلم ينتفع به ، وولد صالح يدعو له)) . وأن هذا العمل الصالح ولا ريب داخل فيما دل عليه الحديث ومنطبق عليه تمام الانطباق ، فهو علم ينتفع به ومستمر وخالد له توابه عند الله الى يوم القيامة بحول الله . والله ولي التوفيق والسداد وهو حسبنا ونعم الوكيل .

البلعمشي أحمد يكن

الجزء الاول من دليل الرفاق على شمس الاتفاق
تأليف قطب الثقلين خليفة جده سيد الكونين عليه
أفضل السلامين أستاذنا الشيخ ماء العينين أعطاه
الله قررة العينين وعافية الدارين ابن القطب الفاضل
شيخنا الشيخ محمد فاضل بن مامين رضى الله
عنهم آمين •

بسم الله الرحمن الرحيم

وعلى سيدنا محمد أفضل الصلاة والتسليم

بسم الله ما شاء الله ، لا قوة الا بالله وصلاة الله على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم رسول الله

الحمد لله الذى من يفقه شيئاً يتفق عليه انه شارح الصدور للاسلام وانه المتفضل على خلقه بنعمة اليجاد ثم بالاسلام والايمان والاحسان على الانام وان من اراد به خيراً يفقهه فى الدين حتى يعلم ما فرض عليه من الاحكام والصلاة والسلام على محمد وعلى آله وأصحابه وأزواجه والتابع لهم فى الانام .

وبعد فانى أيها العبيد الجاهل المسمى ماء العينين ابن شيخه الشيخ محمد فاضل بن مامين غفر الله لهم والمسلمين آمين ، قد كنت تطلعت عام تسع بتقديم التاء المثناة فوق قبل السين المهملة وسبعين بتقديم السين المهملة على الباء الموحدة بعد المائتين والالف على نظم فيما اتفق عليه من الاحكام الجائية على طريقة الامام حفيد ابن رشد فى (بداية المجتهد ونهاية المقتصد) والامام الصفدى فى (رحمة الامة) والامام الشعرانى فى (الميزان الكبرى) وقد طلب منى بعد ذلك مراراً وتكراراً أن أشرحه ومع ذلك وأنا معرض عما هناك لاجل ما أنا فيه من اشتغال البال المؤدى الى الاعراض عن ذلك الاشتغال حتى كثر على الطلب من النساء والرجال فاستخرت الله وشرعت فى اسعاف أهل ذلك السؤال طالبا من نظر فيه أن يعض البصر عن عثرات المقال ، وليتأكد عن الانكار ما وجد فيه وليسلك سبيل أحسن الفعال وليعلم أنى ما جعلت فيه الا ما حققته

عن من يقتدى به في الأفعال والأقوال وقد أودعت فيه من الأصول والفروع والطب وفوائد الأسرار والأطعمة والأدب والتصوف ما يسر أهل كل مجال لكنه إن شاء فعل وإن شاء ترك لمن يقتدي به من غيره بذلك القول في الأقوال والأفعال وليعلم أيضا أن الشريعة المطهرة كما في (الميزان) لا خلاف فيها البتة بل إنما نزلت على مرتبتين لكل مرتبة قوم من الفريقين مرتبة كأنها مشددة هي للأقوياء ، وأخرى كأنها مخففة هي للضعفاء فلا الأقوياء يرخص لهم في النزول لمرتبة الضعفاء ، ولا الضعفاء يكفون بالصعود لمرتبة الأقوياء ، ولا تجد قولاً خارجاً عن إحدى المرتبتين ولا شخصاً خارجاً عن إحدى الحالتين ، وسأبين لك هذا إن شاء الله بكلام الشكراني رحمه الله في (ميزانه الصغرى) التي أتى بها في كتابه «كشف الغمة» قال رحمه الله ورضي عنه ورحمنا ورضي عنا بجاهه وجاء محمد صلى الله عليه وسلم ببيان ميزان نفيسة يعرف الإنسان بها تقرير جميع أدلة الشريعة وما أنبنى عليها من أقوال المجتهدين إلى يوم الدين ، وذلك إن تعلم يا أخى أن الشريعة المطهرة جاءت عامة وليس مذهب أولى بها من مذهب ، فمن ادعى تخصيصها بما ذهب إليه إمامة من المقلدين ، فقد أتى باباً من الكبائر . وخطأ الأئمة أو ضعف أدلتهم بالرد تارة وبالقول بالنسخ تارة وتجريح الرواة لها تارة نسأل الله العافية ولا تخرج يا أخى عن هذه الورطة إلا أن تقول بصحة كل حديث أو أثر استدل به إمام من الأئمة لمذهبه كائناً ذلك الإمام من كان ، فإنه لو لم يصح عنده ما استدل به وكفانا صحة لذلك الحديث أو الأثر لاستدلال مجتهد به ولا يقدر فيه تجريح غيره من المحدثين والمجتهدين من طريق روايتهم فإذا تقررت عندك أدلة الشريعة كلها على هذا الطريق ، ثم خفت تعارضها رجعها كلها إلى مرتبتين عزيمة ، ورخصة ، يرتفع التعارض والخلاف عندك من الشريعة إن شاء الله تعالى لأن الشريعة لا تخرج عن هاتين المرتبتين ، ولكل من المرتبتين رجال في حال مباشرة الأعمال ، فمن قوى

منهم خوطب بالرخصة فلا يكلف الضعيف بالصعود لمرتبة الاقوياء ولا يومر القوى بالنزول الى مرتبة الضعفاء ، سواء كان ذلك المأمور به واجبا أو مندوبا ويوضح لك ذلك في أقوال المذاهب أن تجعل كلما اشترطه مجتهد بطريقة الاستنباط في مرتبة الاولوية والاحتياط وتجعل مقابله من كلام المجتهد الآخر في مرتبة خلاف الاولى لا غير مع القول بصحة القولين وموافقتهما للشريعة وذلك كاشتراط النية في الطهارة واشتراط الطهارة بالماء الذي لم يستعمل ، ووجوب التسمية على الوضوء ووجوب المضمضة والاستنشاق ، ووجوب الترتيب والمواالة وكنقض الوضوء بلمس المرأة ولو محرما وبمس الذكر وبخروج الدم والقيء والقهقهة وكقراءة الفاتحة بخصوصها في الصلاة دون غيرها ووجوب الاعتدال والسجود على سبعة أعضاء ، وغير ذلك في سائر الابواب فامتحن بهذه الميزان جميع الآيات والاخبار والآثار وما اتى على ذلك من أقوال المجتهدين والمقلدين لهم الى يوم الدين في سائر ابواب العبادات والمعاملات والمناكحات والحدود والجنائيات والدعاوي والبيانات ، تجد كل دليل وقول لا يخرج عن هاتين المرتبتين كما مر ، فما دخل الخلاف والنزاع بين أهل المذاهب ومقلديهم الا من شهودهم أن الشريعة انما جاءت على مرتبة واحدة وان المصيب واحد في نفس الامر عن أصحاب تلك الادلة والاقوال والبانى مخطىء وربما استدلوا على وقوع الخطأ بحديث (من اجتهد وأخطأ فله أجر) وهو لا يصح دليلا لان المراد خطأ الحديث الوارد عنى بعد التتبع فلم يجده لا أنه أخطأ في غير الفهم اذ لو صح خطؤه في غير الفهم تخرج عن الشريعة ، واذا خرج فلا أجر فافهم فالحق الذي نعتقده أن الشريعة جاءت على مرتبتين كما قررنا ولو كانت جاءت على مرتبة واحدة اما تخفيفا فقط أو تشديدا فقط كانت عذابا في قسم التشديد ولم يظهر للدين شعائر في قسم التخفيف والتسهيل : وقد جاءت بحمد الله رحمة بالحق واظهارا لشعائر الدين فأهل كل مذهب ناظرون بعين واحدة لانه ان كان امامهم أخذ برخصة وردت او استنبطت أخذوا بها وجعلوها مذهباً وطلبوا من جميع الخلق التدين بها دون غيرها وان كان امامهم أخذ

بعزيمة آخذوا بها وجعلوها مذهباً له كذلك وطلبوا من الخلق كلهم التدين بها دون غيرها ، ومصادق ذلك أنهم يقولون للسائل كثيراً خلاصك ليس في مذهبنا ولو اطلعوا على صحة المرتبتين المذكورتين لافتوه بما ناسب حاله من رخصة أو عزيمة لانه لا يخرج عن كونه من أهل واحدة منهما ومن أراد أن يعرف مقدار هذه الميزان ومرتبة التحقق بمعرفتها فليجمع له أربعة من علماء الشريعة كل واحد من مذهب ويقرأ عليهم أدلة جميع مذاهبهم وأقوال علمائهم وينظر كيف يجادلون في صحة الأدلة وما ينبني عليها ويرجح كل واحد مذهبه وأدلته ويضعف مذهب غيره وتعلوا أصواتهم عند علاء بعضهم بعضاً حتى كأنهم على ملتين مختلفتين وأما المتحقق بمعرفة هذه الميزان فهو جالس كالسلطان حاكم بمرتبته على كل مذهب من مذاهبهم فإنهم كلهم داخلون تحت ميزانيه ومنتفعون من باطن علمه ، وإنما قلنا أربعة نفر كل واحد من مذهب لننظر ما يفعل كل واحد عند تضعيف دليل امامه فمن قرأ الأدلة على ما دون الأربعة لم يظهر له نفاسة هذه الميزان فإن أدلة مذهب الغائب يردها الحاضرون ويضعفونها ولا احد منهم يجيب عنها ولو كان هو حاضراً لرد عليهم أشد الرد بل كذبهم وشتهم فمن دخل لفهم الشريعة من باب هذه الميزان ارتفع الخلاف عنده من الشريعة جملة ورأى جميع علماء الشريعة في بحرهما يسبحون لاستمداد كلهم من عين الشريعة : وقرر جميع أدلة المجتهدين وأقوالهم ولم يجد شيئاً من أدلتهم ولا أقوالهم خارجاً عن الشريعة المطهرة وعلم أن مجموع المذاهب هي بعينها الشريعة ، ومن لم يدخل لفهم الشريعة من هذا الباب نقص علمه بالشريعة وفاته خير كثير لأن كل حديث لم يأخذ به امامه يترك العمل به والمذهب الواحد بلا شك لا يحتوي على كل أحاديث الشريعة إلا أن قال صاحبه إذا صح الحديث فهو مذهبي فيدخل في مذهبه كل حديث استدلل به مجتهد من المجتهدين وقد ثبت عن الامام الشافعي رضي الله عنه ذلك فجميع المذاهب على هذا مذهب الامام الشافعي عند كل من سلم من التعصب في الدين فاحسان الظن بجميع الرواة لأدلة المذاهب واجب على كل من (استبرأ لدينه وعرضه) ، اذ بذلك يسلم

المسلمون من لسانه ويرضى عنه الله ورسوله ويرضى عنه جميع المجتهدين ويبتسمون في وجهه اذا رآوه يوم القيامة لكونه قرر مذاهبهم كلها وجعلها هي عين الشريعة وهذا مشرب ما رأيته لاحد من العلماء الى وقتى هذا أبدا فالحمد لله الذي أخرجنا من ظلمة التقليد الى نور اليقين لا بعمل عملناه ولا بخير قدمناه بل بسابق عناية من الله لنا على يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقد أخبرنى الهاتف عليه السلام أن هذه الميزان لم يظفر بها أحد من التابعين ولا أحد من الأئمة المجتهدين بدليل ما نقل عن التابعين من الخلاف وما نصبه المجتهدون بينهم من المناظرات وردهم لاقوال بعضهم بعضا بالحجج التي قامت عندهم. ولو علموا بهذه الميزان لم يقع بينهم خلاف لحمل كل واحد منهم كلام صاحبه على مرتبة من احدى مرتبتى الشريعة و (الحمد لله رب العالمين) والله سبحانه أعلم ♦

هكذا في خطبة (كشف الغمة) وقال (في الميزان الكبرى) ان قال قائل ان حملك جميع أقوال الأئمة المجتهدين على حالتين يرفع الخلاف ، ومعلوم ان الخلاف اذا تحقق بين عالين مثالا لا يرتفع بالحمل ، فالجواب الامر كذلك لكن عند كل من لم يتحقق بذوق هذه الميزان . أما من تحققها وحمل الحديثين او القولين على حالين فان الخلاف يرتفع عنده كما سيأتى ايضاحه في الفصول الآتية فاحمل يا أخى قول من قال ان الخلاف المحقق بين طائفتين لا يرتفع بالحمل على حالين حال من لم يتعقل هذه الميزان واحمل قول من قال ان الخلاف يرتفع بالحمل المذكور على من تعقلها لانه لا يرى بين أقوال أهل الله تعالى خلافا محققا أبدا و (الحمد لله رب العالمين) ♦

قلت ومن شك في شىء من كلام هذا الولي العالم فلينظر كلامه في كتابه (الميزان الكبرى) ، حيث يظهر ذلك ويقول فرجع الامر الى مرتبتى الميزان ، فله دره ، وجزاه الله على ذلك الصنيع أحسن جزائه وأكمل نعمه وآلائه . ولينظر أيضا في قول (الدسوقي على خليل) والقول بأنه يلزمه الحكم بقول امامه ليس متفقا عليه حتى قيل ليس مقلده رسولا

أرسل اليه بل حكوا خلافا اذا اشترط السلطان عليه أن لا يحكم الا بمذهب امامه ، فقليل لا يلزمه الشرط وقيل بل ذلك يفسد التولية وقيل يَمْضى الشرط لمصلحة قلت فكيف اذا لم يكن سلطان ولا شرط من انسان فجزى الله من اتبع الحق بما يحبه وجعلنا منه نحن وأحبتنا آمين

وحين كان سبب شرحي لهذا النظم ، طلب الاخوان الصادقين على اشتياق ليستدلوا بالشرح على فائدة النص ويكون ذلك بالطباق سميته لهم « دليل الرفاق على شمس الاتفاق » والله أسأل من فضله العظيم وبجاه جاه نبيه الكريم محمد عليه أفضل الصلاة والتسليم أن يجعلهما لوجهه الكريم خالصين وينفع بهما أهل العلم والتعليم وغيرهم من الثقلين ويجعلهما بالاخلاص مقبولين في الكونين ويحفظني واياهما من شر ذوى الشر في الدارين آمين ، آمين ، آمين ، يا (مالك يوم الدين اياك نعبد واياك نستعين) .

ولما كانت براعة الاستهلال مما يستحسن عند ذوى البلاغة من الرجال ، وكان النظم مسوقا فيما اتفق عليه العلماء ، قلت بعدما ابتدأت بالبسملة في الابتداء مثنيا على من يستحق الثناء ؟

(خطبة الناظم)

الحمد لله الذي قد اتفق علم الانام انه الذي خلق

الحمد هو الثناء باللسان على المحمود بصفاته الجميلة في مقام التعظيم ، والله سبحانه علم لذات الوجود المعبود بحق المستحق لجميع المحامد وأل في الحمد للاستغراق ، يعنى أن جميع المحامد كلها قديمها وحادثها ثابت لله الذي اتفق علم الانام في المخلوقات أنه الذي خلقها حتى ان الكفار اذا سئلوا من خلقهم قالوا خلقنا الله قال الله تعالى : « ولئن سألتهم من خلقهم ليقولن الله » وقال « لئن سألتهم من خلق السموات والأرض ليقولن خلقهن العزيز العليم » ، أى الله ذو العزة والعلم والحمد أربعة أقسام حمدان قديمان وحمدان حادثان ، فالقديمان

حمده تعالى لنفسه وحمده لخواص عباده من انبيائه ورسله وملائكته وسائر الصالحين من عباده والحادثان حمد العباد له وحمد بعضهم لبعض وذلك أن كل ما أضيف الى الله تعالى فهو قديم ، وكل ما أضيف الى العباد فهو حادث من غير نظر الى المتعلق بفتح اللام وتبيان ذلك أن علمه تعالى قديم وهو يتعلق بخلقه ، والخلق حادث وعلم خلقه حادث وهو يتعلق به تعالى وهو قديم ثم لتعلم ان الثناء والمدح والحمد والشكر ألفاظ مترادفة ، ومعناها واحد ، وقيل بينها فرق ، فالثناء بالمد يستعمل في الخير والشر ، الا أنه يطلق في الخير ويقيّد في الشر وربما يقيّد فيهما ومنه الحديث : « من اثنيتم عليه خيرا وجبت له الجنة ومن أثنيتم عليه شرا وجبت له النار » . والمدح الثناء باللسان على الجميل مطلقا اختياريّا كان او غير اختياري والحمد هو الثناء باللسان على الجميل الاختياري بنعمة وغيرها ، أي سواء كان من باب الاحسان او من باب الكمال والشكر فعل ينبيء عن تعظيم المنعم لكونه منعمًا اي بسبب انعامه سواء ثناء باللسان او اعتقادا او محبة بالجنان او عملا او خدمة بالاركان وعليه قول الشاعر في الطويل

أفادتكم الأنعماء منى ثلاثة يدي ولساني والضمير المحجبا

قال تعالى « اعملوا آل داود شكرا » أي اعملوا يا آل داود بطاعة الله تعالى شكرا له تعالى على ما آتاكم من نعمه ، فالثناء جنس تحته نوعان الخير والشر والخير له ثلاثة اصناف المدح والحمد والشكر فتلخص من ذلك ان الثناء أعم من الثلاثة والمدح أعم من الحمد والشكر والحمد والشكر كل منهما أعم وأخص من الآخر بوجه ، ففي الفضائل حمد فقط ، ومن فعل القلب والجوارح شكر فقط وفي فعل اللسان ، بازاء الانعام حمد ، وشكر والحمد عرفا فعل يشعر بتعظيم المنعم من حيث أنه منعم على الحامد أو غير والشكر عرفا صرف العبد جميع ما أنعم الله به عليه من السمع والبصر وغيرهما الى ما خلق لاجله:

قال الله تعالى : « وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون » واختيرت الجملة الاسمية موافقة لكتا بالله ودلالة على الدوام والثبوت وتقديم الحمد باعتبار أنه أهم نظرا الى كون المقام مقام الحمد : وقال صلى الله عليه وسلم (الحمد على النعمة أمان لزوالها) وقال صلى الله عليه وسلم (الحمد رأس الشكر) ما شكر الله عبدا لا يحمده : وقال تعالى « لئن شكرتم لازيدنكم » ، ولذلك حمدت الله تعالى في الابتداء رجاء أن يمن على بالانتهاء . وقد حقق سبحانه وتعالى في النظم رجاء ذلك وهو المرجو لاتمام الشرح كذلك ، وهذه اللفظة ، أي لفظة الحمد لا تكفيها العقول ولا تحصر فضلها النقول ، وكيف لا وهى افتتاح أم الكتاب وأول كلام آدم بلا ارتياب ومن فضائلها انها ثمانية أحرف وأبواب الجنة ثمانية ، فمن حمد الله بها استحق دخول الجنة من اي باب شاء وقال ابن يامون في (شرح أرجوزته) : لو جمع الله للمؤمن نعم الدنيا في قشر بيضة فاحسها وحمد الله لادى حقها ونعم الله لا تحصى : قال تعالى « وان تعدوا نعمة الله لا تحصوها » وهى فضل الله تعالى على عباده لا يستحقونها بعمل بل بمحض فضله والله در القائل

الاهى لك الحمد الذي انت اهلـه على نعم ما كنت قط لها اهلا
متى ازددت تقصيرا تزدنى تفضلا كأنى بالتقصير استوجب الفضلا

ولأجل ذلك تعذر شكرها على له في مثلها يجب الشكر

لأن شكر نعمة يستدعى شكرا آخر الى غير نهاية وفي ذلك قيل

اذا كان شكر نعمة الله نعمة على مثله أيضا ليجب الشكر

فكيف بلوغ الشكر الا بفضله وان طاللت الايام واتسع العمر

فان مس بالنعماء عم سرورها وان مس بالضراء أعقبها الاجر

قال داوود عليه السلام . يا الاهى كيف أشكرك وأنا شكرى لك نعمة

منك على تستوجب على بها شكرا آخر . فقال له الجليل تعالى (اذا

علمت ذلك نقد شكرتنى) : قوله اتفق فيه براعة الاستهلاك وفي عبارة

وهى أن يأتى المتكلم فى أول كلامه بما يشعر بمقصوده كون
الابتداء مناسباً للمقصود اذ المقصود هنا نظم ما اتفق عليه الائمة
والبراعة من برع بتثليث الرأى براعة وبروعاً اذا فاق اقرانه والاستهلال
من استهل الصبى وهو اول صوته

خلق ما اختلف ثم ما اتفق من كل ما يأتى وكل ما سبق

يعنى أنه تعالى خلق الذى اختلف نوعه ووصفه ، وخلق الذى اتفق
نوعه ووصفه ، من كل الذى يأتى وكل الذى سبق، أى تقدم من المخلوقات
فالمختلف مثل الآدميين والانعام والحجارة والشجر وغير ذلك ، والمتفق
كل صنف على حدته الا أنه ما من شىء الا وبينه اختلاف كما قال تعالى
«واختلاف ألسنتكم وألوانكم أن فى ذلك لآيات للعالمين»

أحاط علماً بالذى سواء سبحانه ليس لنا سواء

اعنى انه تعالى أحاط علمه بالذى سواء بفتح السين وتشديد الواو
أى خلقه والضمير راجع الى الموصول والتسوية جعل الشىء سوياً
قال تعالى « يا أيها الانسان ما غرك بربك الكريم الذى خلقك فسواك »
أى جعلك مستوي الخلقه ، سالم الاعضاء فعدلك ، أى جعلك معتدل
الخلق ، متناسب الاعضاء ، ليست يد او رجل اطول من الاخرى ، سبحانه
أى أنزهه عما لا يليق به ليس لنا سواء بكسر السين وتخفيف الواو ،
أى ليس لنا غيره فى الامور الظاهرة والباطنة

تنبيه كل من بلغ أقصى شىء وأقصى علمه فقد أحاط به وبذلك
يتضح لك معنى (المحيط) فى أسمائه تعالى على رواية أبى داود عن أبى
هريرة رضى الله عنه وسبحان مصدر ملازم للاضافة أبداً وعامله محذوف
تقديره ، سبحته أو أسبجه بمعنى نزهته وبعده أو أنزهه وأبعده عن
ما لا يليق به :

صلى وسلم على من وفقنا الى اتباعه الذى له اتقى

لما حمد الله تعالى وأثنى عليه ببعض ما هو أهله وكان من شكره تعالى شكر من أظهر على يده نعمة من النعم لقوله صلى الله عليه وسلم (من لم يشكر الناس لم يشكر الله) ولأن شكر الواسطة شكر الموسوط، عقب ذلك بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم لأنه لا نعمة أعظم ولا أوسع ولا أكمل من نعمته صلى الله عليه وسلم، وأتى بلفظ الماضي والمعنى: اللهم صل وسلم على محمد أي أثنى بزيادة الرحمة وزيادة الأمان على الذي وفق الله إلى اتباعه الذي اتقى له وهكذا عادة المؤلفين أن يبدأوا بالحمد وبالصلاة على النبي عليه السلام لقوله صلى الله عليه وسلم (كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بالحمد لله والصلاة على فهو أقطع أوتر مـحوق من كل بركة) قاله السيوطي في (الجامع الصغير) من رواية أبي هريرة (والصلاة عليه زيادة كرامة وانعام، والسلام عليه زيادة تأمين وطيب تحية واعظام، والصلاة من الله رحمة ومن الملائكة استغفار، ومن الآدميين دعاء بخير).

وقال صاحب (المغنى) الصواب عندي أن الصلاة لغة بمعنى واحد وهو العطف ثم إن العطف بالنسبة إلى الله تعالى رحمة وإلى الملائكة استغفار وإلى الآدميين دعاء: وقال الحاوي: في (شرح الزواوي)، ومن فسر الصلاة بالرحمة فقد غلط لأنها حصلت له دونها ولأنه رحمة بنفسه بنص «وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين» وكذلك من فسر السلام بالأمان لأنه آمن بنص «والله يعصمك من الناس»

وتسمية الدعاء صلاة معروف في لغة العرب ومنه قوله تعالى «وصل عليهم إن صلواتك سكن لهم» أي ادع لهم إن دعائك رحمة لهم، وقيل طمأنينة بقبول توبتهم ومنه صل اللهم على آل أبي أوفى ومن شعر العرب

عليك مثل الذي صليت فاغتمضي عينا فان لجنب المرء مضطجعا
والقاء مكسورة لكون المخاطبة انثى وقبله .

تقول بنتى وقد قربت مرتحلا يا رب جنب أبى الاوصاب والوجعا
اي مثل الذي دعوت به ، والدعاء بغلى انما يكون بالشر وانما يوتى
به هنا لان الصلاة مروية مفسرة بالانزال أنى انزل عليه
صلاة قلت الصواب عند عدم تغليب من فسر الصلاة
بالرحمة لكونها في لغة العرب ولان المطلوب انما هو زيادتها
لا حصولها اذ حصولها لا يشك فيه من له أدنى معرفة لكونه حصل
قبل تكوين المكونات وتصوير المصورات . قال تعالى « ان الله وملائكته
يصلون على النبي » . والشئ اذا اضيف الى الله فهو قديم كما تقدم
التنبية عليه وأما فضائل الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم فانها أكثر
من أن تحصى او بما في كتاب يستقصى ويكفى من ذلك قوله
صلى الله عليه وسلم (من صلى على واحدة صلى الله عليه بها عشرا)
وقوله : (من صلى على واحدة صلى الله عليه عشر صلوات ، وحط عنه
عشر خطيئات ، ورفع له عشر درجات) والتوفيق الى اتباع النبي صلى
الله عليه وسلم من اشرف ما يناله المتقون بل لا يكون المتقى متقيا حتى
يكون متبعا له صلى الله عليه وسلم ، وحينما تبعه فهو متق قال تعالى
« قل ان كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله » . وقال تعالى «والله
يحب المتقين » : فعلمنا من ذلك أن اتباعه هو التقوى ، والتقوى هو اتباعه
ولا ينال الجميع الا بالتوفيق والتوفيق لا يكون الا بالله ، ولذلك لم يات
في القرآن الا مرة واحدة محصورا على الله تعالى . قال تعالى في أمر
شعيب « وما توفيقى الا بالله عليه توكلت وإليه أنيب » أى ارجع ♦

فائدة كان شيخنا أطال الله حياته كثيرا ما يقول الناس تحب
وتريد ثلاثة ، وهى العلم وكثرة المال والانتقام من الظلمة ♦

والصواب ان تحب وتريد ثلاثة وهى التوفيق والفتح اي التيسير
في الامور وتسخير الظلمة واما حكمها اي الصلاة على النبي عليه
السلام فهو واجب في العمر مرة واحدة وقيل في كل صلاة وقيل كلما
ذكر : قال الشاعر في بحر الكامل :

الله عظم قدر جاء محمد
 في محكم التنزيل قال لخلقه
 « محمد معلم الاعلام
 وانا له فضلا لديه عظيم
 صلوا عليه وسلموا تسليما
 مبين الحلال والحرام »

محمد بالخفض بدل من من في البيت قبله وان شئت رفعتة على أنه خبر مبتدأ محذوف تقديره هو وان شئت نصبته على انه مفعول فعل محذوف تقديره اعنى وان شئت فعلت ذلك في النعتين بعده اى معلم ومبين والاعلام جمع علم بالتجريد وهو سيد القوم ويقال للجبل العظيم وقيل كل جبل والمراد هنا الاول وفي هذين البيتين من الثناء عليه صلى الله عليه وسلم ما لا يخفى على ذي بصيرة ، ولو كان ثناؤه لا يحصيه ذو بصيرة خيرة وذلك لانه هو الذى : المتقون موفقون الى اتباعه والمتقون هم أكرم العباد على الله . قال تعالى « ان أكرمكم عند الله أتقاكم » ، لم يقل تعالى أعلمكم ولا أعزكم نسبا ولا غير ذلك . ولذلك قال الصحابة لما نزلت هذه الآية ضاع النسب وهو المعلم للسادات حيثما كانوا ، لان كل ما تعلمون انما وصل اليهم من افاضة أنواره على قلوبهم وعلى عقولهم ، لانه لا نور على وجه الدنيا مقتبس الا من نوره صلى الله عليه وسلم ، وهو المبين للحلال والحرام ، لمن قبله ببركته ، ولمن بعده ببعثته قال تعالى « وانزلنا اليك الذكر لتبين للناس ما نزل اليهم » : وقال « ونزلنا عليك الكتاب تبيانا لكل شيء »

تنبيه : اختلف في الحلال والحرام أيهما الاصل ، فذهب قوم الى ان الاصل في الاشياء الحيلة وما حرمة الشارع حرم وما سكت عنه فانه يبقى على الحلية : وقالت طائفة : الحرمة هي الاصل وما أحله الشارع بنص فانه حلال وما سكت عنه فانه يبقى على الحرمة

فائدة : الحلال قيل فيه حلال لانه انحلت عنه التبعات فلا حق فيه للخلق ولا منع فيه من جانب الحق والحرام ، قيل فيه حرام لانه اوجب الحق احترامه ، اى تجنبه .

تنبيه : محمد أحد أسمائه عليه السلام ، وهو أشهرها مشتق من اسمه تعالى محمود كما قال حسان او عبد المطلب

فشق له من اسمه ليحله فذو العرش محمود وهذا، محمد

والتضعيف الذي فيه للتكثير اي أحمد الحامدين واحمد المحمودين سماه به جده يوم سابعه ، فقليل له لم سميته به وليس من أسماء آبائك فقال : اردت ان يحمد في السماء والارض ، فصدق الله رجاءه

وروي ان أمه أمرت بتسميته به قبل ولادته .

فائدة لما استقرت النطفة الكريمة التي خلق منها المصطفى صلى الله عليه وسلم في الرحم أربعين يوما علمه ما كتبه في اللوح المحفوظ من ما مضى وما يأتى . وفي ذلك قال الفاسى (في لؤلؤه الثمين):

وكان خير الخلق فيما قد علم لما اتم اربعين في الرحم علمه الاله ما خط القلم في اللوح من آيات وماض في القدم

قلت بل تعلمه وأدم بين الروح والجسد لقوله صلى الله عليه وسلم : (كنت نبيا وأدم بين الروح والجسد) ومعلوم أنه ما نبىء حتى خبر بما كان وما يكون وينبغى ان يحمل هذا على الروح وذلك على الجسد

وآله ومن تلاه وارتنقى الى سبيل هديه متفقا

آله عطف على محمد أي وصل على آله أي أقاربه المؤمنين من بنى هاشم والمطلب ومن تلاه ، أي وصل على الذي تبعه وارتنقا أي طلع الى سبيل أي طريق هديه أي هدايته حال كونه متفقا على اتباعه والذي تلاه شاملة للأصحاب والتابعين وتابع التابعين وتابعهم باحسان الى يوم

الدين ، واصحابه هم المومنون الذين اجتمعوا به في حياته ، وماتوا على الايمان اجتماعاً، متعارفاً وهو الاجتماع بالابدان في عالم الملك اى الشهادة لا ما هو خرق عادة كمن اجتمع معه في النوم او في ليلة الاسراء من الانبياء والملائكة الا عيسى عليه السلام لرفعه حيا ونزوله بعد وحكمه بشريعته صلى الله عليه وسلم . ودخل في الصحابة من اجتمع به مومنا بعد بعثته وقبل انذاره كورقة والجن المجتمعون به والمجنون المحكوم باسلامه والملائكة المجتمعون به في الارض . انظر (عبد الباقي على شرح ناصر الدين الاقناني لخطبة خليل) وهل ألف آل منقلبة عن الهاء بدليل تصغيره على أهيل او عن الواو لانه سمع في تصغيره او بل قولان وقد عن لى ان اختتم الكلام على الصلاة عليه وعلى آله بالقصيدة التى فى وصف خلخته صلى الله عليه وسلم التى هى للشيوخ سيدى أحمد زروق نفعننا الله ببركة الجميع آمين تبركا بها ورجاء من الله أن يمن علينا بالقبول ويهدينا الى اصوب القول فى المنقول والمعقول وينفع بهذا النص وشرحه الفتيان والكهول وينصره عند من كان له فى العلم دخول . وهذه القصيدة من كتبها وجعلها فى منزله آمن من الصواعق والحرق والغرق ومن السلطان الجائر ومن الفقر ، ولا يزال الخير كله فى منزله ما دامت فيه صفته صلى الله عليه وسلم . وهى هذه فى بحر الطويل :

لقد كان خير الخلق أبهر طلعة	من البدر بل من شمسه هو ألهب
جميل المحيا ازهر اللون ابلج	بهى بهيج الوجه أبيض مشرب
اشم ازج الحاجبين مفلج	كحيل الجفون ادعج العين اهدب
مدور وجه انور متجرد	كأن المهى فى وجهه ليس تغرب
أسيل خدود انجل كث لحية	طويل بنان واسع الصدر اشنب
جليل مشاش بادن متماسك	ضليع فم ضخم الكراديس قلب
بعيد الذي بين المناكب واسع	جبينا طليق الوجه ليس يقطب

مُرْجَلٌ شَعْرٌ جَعَدَهُ رُحْبٌ رَاحَةٌ
إِذَا افْتَرَرِيءَ النُّورُ مِنْ فِيهِ خَارِجًا
حَكَ ثَغْرَهُ حَبُّ الْغَمَامِ إِذَا بَدَأَ
قَوِيْمُ الْقَنَاقَةِ لَمْ يَكُنْ مُتَرَدِّدًا
وَلَكِنْ وَسِيْطًا رُبْعَةُ الْقَدِّ طَائِلٌ
طَوِيْلٌ سَكُوْتُ سَالِمٌ صَدْرُهُ دَفِيْنٌ
وَقَدْ وَسَعَ الْأَقْوَامُ حُلْمًا وَبَسْطَةً
مَهِيْبٌ إِذَا لَاقَيْتَهُ عَنْ بَدِيْهَةٍ
أَشَدُّ مِنَ الْعِذْرَاءِ حَيَاءٌ بِخَدْرِهَا
يَزُولُ تَقْلَعًا وَيَخْطُوا تَكْفُئًا
قَدَوْنُكَ مِنْ أَوْصَافِهِ الْغَرِّ جَمَلَةٌ
أَحْمَدُ هَذَا أَحْمَدُ مُتَوَسِّلًا
مَدْحَتِكَ يَا خَيْرَ الْعِبَادِ وَلَمْ تَكُنْ
لَئِنْ كُنْتَ مِمَّنْ يَحْسُنُ الْمَدْحَ ثُمَّ لَمْ
فَمَدْحُكَ بِالنَّظْمِ الْمَجُودِ حَوْكُهُ
وَذِيْلُهُ مَوْلُودُ بَنِ الْمُخْتَارِ بِهَذَا الْبَيْتِ

عَلَيْكَ صَلَاةُ اللَّهِ ثُمَّ سَلَامُهُ
(وَبَعْدَ ذَلِكَ تَلْتَعَلَّمُ أَنَّ الْإِتْفَاقَ
لَا مِنْ عِلْمِهِ اسْتِرَاحَ مِنْ

سَوَاءِ الْحُشَا وَالصَّدْرِ عَذْبٌ مُؤَدَّبٌ
كَأَنَّ ثَنَائِيَّاهُ بِرُوقِ تَلْهَبٍ
ذَكَى الْحَجَا سَبَطَ الْعِظَامُ مَطِيْبٌ
قَصِيْرًا وَلَا هُوَ الطَّوِيْلُ الْمُثْذَبُ
مَمَاشِيْهِ لَوَالِي الطَّوْلِ يَنْسَبُ
مُسْرِبَةٌ أَفْنَى وَجِيْهِ مَرْحَبٌ
وَصَارُوا سَوَاءً فِيهِ وَهُوَ لَهُمْ أَبٌ
وَإِنْ مَا تَخَالَطَهُ فَحَلُّوْهُ مُحِبُّ
كَرِيْمُ السَّجَايَا لِلرَّدَى مُتَجَنِّبٌ

وَيَمْشِي الْهُوَيْنَا دَائِمَ الْبَشْرِ طِيْبٌ
تَضْمِنُهَا نَظْمِيْ بِهَا الدَّهْرُ اعْذِبُ
يَمْدَحُكَ وَالْأَجْوَادُ بِالْمَدْحِ تَطْلُبُ
لِمَدْحِي فَقِيْرًا بَلْ أَنَا الْمُتَكَسِّبُ
أَقْلَهُ وَفِيْكَ أَنْنِي الْمَخِيْبُ
زَكَاةٌ عَلَى كُلِّ الْقَصَائِدِ تَوْجِبُ

وَأَلْكَ وَالْأَصْحَابُ مَاذَرُ كَوْكَبُ
عَالِمُهُ اسْتِرَاحَ قَلْبًا بِالْوُفَاقِ
إِنْكَارُ مَا سِوَاهُ فَافْهَمْ وَاسْتَكَنْ

أَيُّ وَبَعْدَمَا تَقْدُمُ مِنَ الْحَمْدِ وَالصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ
فَلْتَعَلَّمِ أَيُّهَا السَّامِعُ ، أَيُّ لَيْكُنْ فِي عِلْمِكَ أَنَّ الْإِتْفَاقَ أَيُّ اتِّفَاقَ الْعُلَمَاءِ عَالِمُهُ

أى من علمه استراح قلبا أى استراح قلبه بالوفاق أى الاتفاق وقلبا منصوب على التمييز المحول عن الفاعل وذلك لأن من علم الاتفاق استراح من انكار ما سواه أى الذى غيره من الاحكام ، لأن صاحبه لا يخلو عن تقليد عالم مجتهد ان لم يكن مبتدعا • وقال فى (مراقى السعود) :

وجائز تقليد ذي اجتهاد وهو مفضول بلا استبعاد
فكل مذهب وسيلة الى دار الحبور والقصور جعلا

يعنى أن تقليد المجتهد المفضول فى العلم والورع مع وجود الفاضل جائز عند الاكثرين ، وذلك لأن كل مذهب من مذاهب المجتهدين وسيلة يتوصل بها الى دخول الجنة التى هى دار الحبور أى النعيم والقصور العالية ، فافهم ذلك واستكن أى أطلب السكون عليه لأنه الصواب .

تنبيه : اعلم ان الاتفاق هو الاجماع وهو من الادلة الشرعية قال
فى (مراقى السعود)

وهو الاتفاق من مجتهد الامة من بعد وفات أحمد
وأطلقن فى العصر والمتفق عليه فالانفا لمن عم انتقى

يعنى ان الاجماع هو اتفاق مجتهدى أمة النبى من بعد وفاته صلى الله عليه وسلم فى أى عصر كان وعلى أى أمر كان ولا يعتبر وفاق العوام للمجتهدين على المختار والمراد بالاتفاق الاشتراك فى الاعتقاد او القول او الفعل او السكوت عند القائل بانه اجماع والمعتبر فى الاجماع فى كل فن أهل الاجتهاد فى ذلك الفن وان لم يكونوا من أهل الاجتهاد فى غيره وصفة اجتهاد بالاختصار نظما أثبت بها فى (نظمى الانفس على ورقات امام الحرمين) ونثرا بالاختصار هى كونه ذا فهم صحيح عالم بمواقع الاحكام من القرآن والحديث قادر على استخراج الاحكام منهما سواء قدر على ذلك بالطبع أو التعلم ولا يشترط فيه حفظ المتن . قلت ويشهد

لهذا كون أكابر الصحابة رضى الله عنهم كانوا فى غاية الرفعة فى الاجتهاد ولم تكن اذ ذاك العربية ولا غيرها مدونة .

فائدة : الارض لا تخلوا من مجتهد على ظهرها الى قرب قيام الساعة والله الحمد والمنة ، قال فى (مراقى السعد) •

والارض لا عن قائم مجتهد تخلوا الى تزلزل القواعد

يعنى ان الارض لا تخلوا عن مجتهد على ظهرها الى تزلزل القواعد وهو اختلال انتظام الدنيا بطلوع الشمس من مغربها ويحتمل ان يراد بالقواعد قواعد الدين وأحكام الشريعة وبتزلزلها تعطلها والاعراض عنها يأمر بتعليم السنة واتباعها وينكر البدعة ويحذر من ارتكابها

قلت : وبهذا يرد على من زعم ان التربية انقطعت لان المجتهد لا يكون الا مربيا كما نص عليه الشعرانى والدليل على أن الارض لا تخلوا منه حديث (الصحيحين): (لا تزال طائفة من أمتى ظاهرين على الحق حتى يأتى أمر الله) أى الساعة : قال البخارى وهم أهل العلم فان تزلزلت القواعد أى أركان الدنيا أو الدين خلا الزمان من المجتهد المذكور ، لحديث (الصحيحين) ان الله لا يقبض العلم انتزاعا ينتزعه من العباد ولكن يقبض العلم بقبض العلماء حتى اذا لم يبق عالما اتخذ الناس رؤساء جهالا فسئلوا فأفتوا بغير علم فضلوا وأضلوا)، وفى مسلم (ان بين أيدي الساعة أياما يرفع فيها العلم وينزل فيها الجهل) ومن أراد استيفاء الحث على العلم فعليه بتأليفنا (مغرى الناظر والسامع فى الحث على تعلم العلم النافع) فانه أظهر من فائدة العلم ما يحمل المرء عليه وعلى ترك الجهل •

قال الرسول أمتى لا تجتمع على ضلالة حديث مرتفع
وقال أيضا صحب كالنجوم لانهم كالأذواء علوم

أعنى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (أمتي لا تجتمع على ضلالة) وهو حديث مرتفع أي ثابت متصل بالنبي صلى الله عليه وسلم وفيه حث على اتباع المنتق عليه وقال أيضا (أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم) وذلك لأنهم كلا ذوو أي أصحاب علوم ولو لم يكونوا كذلك لما مثلهم صلى الله عليه وسلم بالنجوم ولا أمر باتباعهم ولفظ الحديث الاول عن أبي عمر رضى الله عنه ، قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (ان الله لا يجمع أمتي ، أو قال أمة محمد على ضلالة) (ويد الله على الجماعة ومن شذ شذ الى النار) أخرجه الترمذى ، وفي رواية (لا يجمع أمتي على الخطأ) لا تزل طائفة من أمتي ظاهرين على الحق حتى يأتى أمر الله) يد الله مع الجماعة. من فارق الجماعة مات ميتة جاهلية) وعن أبي مالك الأشعري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (قد أجازكم الله من ثلاث، خلال أن لا يدعو عليكم نبيكم فتهلكوا جميعا ، وأن لا يظهر أهل الباطل على أهل الحق ، وأن لا تجتمعوا على ضلالة) أخرجه أبو داود ولفظ الحديث الثانى بتمامه عن سعيد بن المسيب عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول (سألت ربي عز وجل عن اختلاف أصحابي من بعدي فأوحى الى يا محمد ان أصحابك عندي بمنزلة النجوم بعضها أقوى من بعض ولكل نور فمن أخذ بشيء مما هم عليه من اختلافهم فهو عندي على هدى قال : فقال : رسول الله صلى الله عليه وسلم : (أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم)

قلت : ويشهد لقولى لأنهم كلا ذوو علوم قوله ولكل نور لان العلم هو النور قال الشافعى رضى الله عنه فى بحر الوافر

شكوت الى وكيع سوء حفظي فأرشدني الى ترك المعاصي وأخبرني بأن العلم نور ونور الله لا يوتاه عاصي الوكيل الشيخ وأصله الشاة تتبعها الغنم وهنا يحتمل أنه شيخ معين ذلك اسمه وأسم والده الجراح كما حدثني به بعض أهل العلم

ويحتمل أن يكون مالكا رضى الله عنه وعبر عنه بذلك تعظيما له
وقد حدثت به أيضا كذلك

تنبيهه : يكفى من بيان فضل أمة النبي صلى الله عليه وسلم
وأصحابه ما تقدم وأخرى قوله تعالى « كنتم خير أمة أخرجت
للناس » ، وقوله « وكذلك جعلناكم أمة وسطا » أى عدولا خيارا لتكونوا
شهداء ، وكفى بقوم عدلهم الله واختارهم للشهاد على خلقه تعديلا

وقال تعالى فى وصف الاصحاب رضى الله عنهم «اللفقراء
المهاجرين الذين أخرجوا من ديارهم وأموالهم يبتغون فضلا من الله
ورضوانا وينصرون الله ورسوله ، أولئك هم الصادقون » ، الى أن
قال فى وصف آخر الآية « والذين جاءوا من بعدهم يقولون ربنا اغفر
لنا ولاخواننا الذين سبقونا بالايمان »

وعن أبى موسى رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم عمل المسلمين واليهود والنصارى كمثل رجل استاجر
قوما يعملون عملا الى الليل على أجر معلوم فعملوا له الى نصف النهار
فقالوا لا حاجة لنا الى أجرك الذى شرطت لنا وما عملنا باطل فقال
لا تفعلواكملوا بقية عملكم وخذوا أجركم كاملا فأبوا وتركوا
واستاجر آخرين بعدهم فقال اكملوا بقية يومكم هذا ولكم الذى شرطت
لهم من الاجر فعملوا حتى اذا كان حين صلاة العصر قالوا لك ما عملنا
باطل ولك الاجر الذى جعلت لنا فقال اكملوا بقية عملكم فانما بقى من
النهار شىء يسير فأبوا فاستاجر قوما يعملون بقية يومهم فعملوا بقية
يومهم حتى غابت الشمس فاستكملوا أجر الفريقين كليهما فذلك
مثلهم ومثل ما قبلوا من هذا النور) أخرجه البخارى •

وعن أنس رضى الله عنه قال : مر على رسول الله صلى الله
عليه وسلم بجنائزة فأتوا عليها خيرا فقال (وجبت)، ثم مر بأخرى
فأتوا عليها شرا فقال (وجبت)، فقال عمر رضى الله عنه ما وجبت،

قال : هذا أنيتم عليه خيرا فوجبت له الجنة ، وهذا أنيتم عليه شرا فوجبت له النار ، أنتم شهداء الله في الارض) أخرجه الخمسة الا أبا داود

وعن ابي أمامة رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وعدنى ربى ان يدخل من أمتى سبعين ألفا لا حساب عليهم ولا عقاب ومع كل الف سبعون ألفا وثلاث حثيات من حثيات ربى) أخرجه الترمذى الحثية العرفة بالكف

وعن أبى موسى رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله أنزل على أمانين لامتى « وما كان الله ليعذبهم وأنت فيهم ، وما كان الله معذبهم وهم يستغفرون » فاذا مضيت تركت فيهم الاستغفار)

وعن عمران بن حصين رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (خير الناس قرنى ثم الذين يلونهم ، ثم الذين يلونهم ، ثم الذين يلونهم) قال عمران لا أدري اذكر بعد قرنه قرنين او ثلاثة ثم ان بعدهم قوما يشهدون ولا يستشهدون ويخونون ولا يؤتمنون وينذرون ولا يوفون ويظهر فيهم السمن) زاد في رواية ويحلفون ولا يستحلفون) وزاد في أخرى تسبق شهادة أحدهم يمينه ويمينه شهادته) القرن العصر وهى الامة فى كل عصر من الاعصار كلما انقضى عصر سمي أهله قرنا سواء طال او قصر وأراد بقوله قرنى أصحابه صلى الله عليه وسلم قواه ويظهر فيهم السمن (يحتمل انه أراد يحبون التوسع فى المأكـل والمشرب ، وهى أسباب السمن ، وقيل المعنى أنهم يحبون الاستكثار من الاموال ، ويدعون ما ليس لهم من الشرف ، ويفخرون بما ليس لهم من الخير ، كأنه استعار السمن الى الاحوال الناشئة عن السمن فى الابدان

وعن جابر رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا تمس النار مسلما رآنى أو رآى من رآنى) أخرجه الترمذى :

وعن أبي هريرة رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (لا تسبوا أصحابي فو الذى نفسى بيده لو أن أحدا أنفق مثل أحد ذهباً ما بلغ مدى أحدهم ولا نصيفه) أخرجه مسلم المدي كالفتى الغابة والنصيف كفعيل النصف وهو أحد شقى الشيء

والصحابى كل من آمن به واجتمع معه ومات على ذلك ، ولو تخللته ردة على الاصح من الانس والجن والملائكة ولو مرة ولو لم يره فجبريل صحابى وعيسى وهو آخر الصحابة من الانس موتا وهو أفضلهم وبها يلغز يقال رجل من الصحابة أفضل من أبى بكر ومن عمر .وفيه قال بعضهم بيتا من البسيط ، وهو

من باتفاق جميع الناس افضل من خير الصحاب ابى بكر ومن عمر
فأجابه بعضهم بقوله

عيسى ابن مريم صحبى وفى الرسل يعد ذاك به قد فاق فاعتبر

وقد اتيت بهذا الكلام بعدما تقدم لاختلافه معه فى البعض
وزيادته عليه بهذه اللغزة تكميلا للفائدة :

والعلماء أخذوا لنهجهم وفقا وخلفا كلهم من بعدهم

اعنى ان العلماء كلهم من بعد الصحابة رضى الله عنهم أخذوا
لنهجهم ، اى طريقهم وفقا وخلفا ، اى فى الوفاق وفى الخلف بمعنى
الاتفاق والاختلاف ، وذلك ان كل أمر اتفق عليه الصحابة اتفق عليه
العلماء ، وكل أمر اختلف فيه الصحابة اختلف فيه العلماء

ويقال انه لا يكاد يوجد اجماع اليوم الا وهو واقع فى عصر
الصحابة : قاله فى (نشر البنود) والدليل على أن النهج الطريقة قول

ابن عباس لنافع بن الازرق لما سأله عن قوله تعالى (شرعة ومنهاجا) فقال له الشرعة الدين والمنهاج الطريق قال وهل تعرف العرب ذلك قال نعم ، اما سمعت ابا سفيان بن الحارث بن عبد المطلب وهو يقول في النبي صلى الله عليه وسلم في بحر الطويل

لقد نطق المامون بالصدق والهدى وبين الاسلام ديننا ومنهاجا

تنبيه : يكفى العلماء من الفضل كونهم آخذين لنهج الصحابة رضى الله عنهم وأخرى • قال تعالى (انما يحشى الله من عباده العلماء) وقال : «يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات» وقال صلى الله عليه وسلم (العلماء أمناء الله على خلقه) وقال : (العلماء أمناء الرسل ما م يخالطوا السلطان ، ويدخلوا الدنيا فاذا خالطوا السلطان ودخلوا الدنيا فقد خانوا الرسل فأحذروهم) وقال (العلماء أمناء أمتي) وقال (العلماء محاسبى الارض وخلفاء الانبياء وورثتى وورثة الانبياء) وقال (العلماء ورثة الانبياء يحبهم أهل السماء ويستغفر لهم الحيتان في البحر اذا ماتوا الى يوم القيامة) • وقال (العلماء ثلاثة : رجل عاش بعلمه وعاش الناس به ، ورجل عاش الناس به وأهلك نفسه ، ورجل عاش بعلمه ولم يعيش به غيره) •

وتفسير ذلك الاول علم وعلم غيره والثانى علم فعمل الناس ولم يعمل بما علم والثالث عمل بعلمه ولم يعلمه .

مائدة : شرف التابع من شرف المتبوع ولذلك نال العلماء ما نالوا باتباعهم العلم

قال صلى الله عليه وسلم : (العلم أفضل من العبادة وملاك الدين الورع) وقال العلم خير من العمل وملاك الدين الورع والعالم من يعمل) وقال العلم حياة الاسلام وعماد الايمان ومن علم علما أتم له أجره ومن تعلم فعلم علمه الله ما لم يعلم (وقال (العلم

خليل المؤمن والعقل دليله والعمل قيمته والحلم وزيره والصبر أمير جنوده والرفق والده واللين أخوه) وقال : (العلم دين والصلاة دين ، فانظروا عن تأخذون هذا العلم وكيف تصلون هذه الصلاة فانكم تسألون يوم القيامة) ♦

وقال صلى الله عليه وسلم (العلم علان فعلم في القلب فذلك العلم النافع ، وعلم على اللسان فذلك حجة على ابن آدم) ♦

وقال صلى الله عليه وسلم (العلم خزائن ومفاتيحها السؤال فسئلوا يرحمكم الله فانه يوجر فيه اربعة السائل والمعلم والمستمع والمحب لهم) وقال (العالم والعلم والعمل في الجنة ، فاذا لم يعمل العالم بما يعلم كان العلم والعمل في الجنة وكان العالم في النار) ويكفي العالم اذا عمل من الفخر قوله صلى الله عليه وسلم (العالم سلطان الله في الارض فمن وقع فيه فقد هلك) ويكفيه والمتعلم أيضا قوله صلى الله عليه وسلم (العالم والمتعلم شريكان في الخير وسائر الناس لا خير فيه) ويكفي العلماء كلا من الفضل قوله تعالى : « انما يخشى الله من عباده العلماء » لان شرط الخشية معرفة المخشى والعلم بصفاته وأفعاله فمن كان اعلم به كان أخشى منه ولذلك قال صلى الله عليه وسلم (انى أخشاكم له وأتقاكم له) وكان صلى الله عليه وسلم يقول (ان من العلم لم كهية المكنون لا يعلمه الا العلماء بالله عز وجل ، فاذا نطقوا به لا ينكره الا أهل الغرة) أى الغفلة ثم لتعلم ان العلم اذا خلا من العمل لا يسمى علما .

قال شيخنا الشيخ محمد فاضل بن مامين في كتابه « مطية المجيد » ، أطال الله حياته آمين

قيل اصطلاح العلم من يخشى الاله به والا فالضلال في التياه

وقال العلامة سيدي أحمد بن عبد العزيز الفلاني رضى الله عنه فى
(نصيحته)

والعلم ما أكسب خشية العليم فمن خلا عنها فجاهل مليم
لأنه ميراث الانبياء فلم ينله غير الاتقياء
لذاك قيل العلم يدعوا العمال أن يلفه قر والا ارتحلا
دليل ذلك انما يخشى الى العلماء لعموم انجلى

وقال الشاعر

حياة بلا علم حياة ذميمة وعلم بلا تقوى كلام مضيع

وقال الآخر

لا خير فى علم اذا لم يكن تقى ولا خير فى التقوى اذا عمها الجهل

ولتعلم أيضا ان العلم النافع المؤدى الى العمل هو الحكمة التى
قال فيها تعالى « يوتى الحكمة من يشاء ومن يوت الحكمة فقد اوتى
خيرا كثيرا »

قال القاضى أبو الفضل عياض رحمه الله فى (المشارك) والحكمة
عند العرب ، ما منع من الجهل وبذلك سمي الحاكم لمنعه الظالم وقيل
الحكمة الاصابة فى القول من غير نبوة وقيل العلم بالدين ، وقيل العلم
بالقرآن ، وقيل الفقه فى الدين ، وقيل الخشية ، وقيل الفهم عن الله
فى أمره ونهيه انتهى باختصار وتقدم ان العلم نور والاستشهاد
عليه بالبيتين المتقدمين و فى ذلك المعنى أيضا قيل :

العلم نور فكُن للنور مقتبسا
اجهد لتدركه وانهض لتلحقه
توشح العزم في تحصيل شارد
واخفض جناحك ذلا في تطلبه
وطالع الكتب واجهد في دراستها
وارغب عن النوم في تخليص جوهره
ولا تنزل طالبا للعلم ملتصبا
فليس مثلين مرؤوس ومن راسا
واستعذب الملح في استجلابه فعسى
فالعلم ان تلتسمه خير ما التمس
فطال ما فاز بالمطلوب من درسا
فليس يظفر بالمامول من نعسا

وليَقُو ظَنكَ في ادراك غامضه
ولا تكن يائسا من ان تفوز به
يرعى العليم وان رثت ملابسه
(وها أنا بحول ربى اظهر)
فالظن معتبر العقبي لمن هجسا
فليس من يرتجى شيئا كمن يئسا
وصاحب المال مرعى بما لبسا
لك اتفاقهم به تستنر)

الهاء للتنبيه أي أنبهك أيها السامع أي بحول الله وقوته أريد ان
أظهر أي أبين لك اتفاقهم تستنير أي تستضيء به وفعل تستنير آخر
البيت محذوف الياء للضرورة :

تنبيه : ها ترد اسم فعل بمعنى حد ويجوز مد الفه فيتصرف
حينئذ للمثنى والجمع نحو (هاؤم اقرؤوا كتابيه) واسما ضمير
للمؤنث نحو (فألهمها فجورها وتقواها) وحرف تنبيه كهذا الذي في انظم
وتدخل على الإشارة نحو هؤلاء (هذان خصمان) وهنا وعلى ضمير
لرفع المخبر عنه بإشارة نحو (هاؤم أولاء) وعلى النعت أي في النداء
نحو (يا أيها الناس) ويجوز في لغة أسد حذف ألف هذه أي صاحبة
النداء كما ذكر وضمها اتباعا وعيله قراءة آية (الثقلان) •

من لدن النبى والاصحاب حتى فشى التقليد فى التراب

يعنى انه يبين لك الاتفاق من عند النبى وأصحابه الى أن انتشر التقليد فى التراب وذكره للنبي عليه الصلاة والسلام تجوز مبالغة لان الاتفاق فى حياته صلى الله عليه وسلم مستغنى عن ذكره بما قاله هو مما يوحى اليه من ربه تعالى وأما بعده فقد احتيج الى الاجماع ليكون حجة لاتباع لما تقدم من قوله أن أمته لا تجتمع على ضلالة والتقليد قبول قول الغير من غير معرفة دليله الخاص الكائن أصلا له وهو واجب على غير المجتهد المطلق وحرام عليه

تنبيهان الاول اعلم ان غشو التقليد هو من انتهاء حدود عشرين ومائتين لانه منتهى ما أشار له صلى الله عليه وسلم بقوله : (خير القرون ترنى ، ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم) فقرنه صلى الله عليه وسلم هم اصحابه ، وكانت مدتهم من البعث الى آخر من مات من الصحابة مائة وعشرين سنة وآخر من مات من الصحابة عبد الله بن بسر الباهلى كما فى (الاستيعاب) وفى ذلك يقول محمد ابن حرم العلوي

وبالباہلى عبد الاله بن بسر آخر من من الصحابة قبر بالشام قد ذكر (الاستيعاب) ناربخ ذافعيه لا ترتاب

وقيل أبو الطفيل عامر بن وائلة ناله السيوطى فى (الكنز المدفون) وفى ذلك قلت ملحقا بالقول السابق :

أبو الطفيلى قد يكنى قائله	وقيل عامر هو ابن وائله
فى كنزه (المدفون) فى لمضوطى	بمكة قد قاله السيوطى

وقرن التابعين من سنة مائة الى نحو سبعين ، وقرن اتباع التابعين ، من ثم الى حدود العشرين ومائتين ، وفى ذلك الوقت ظهرت البدع ظهورا فاشيا .

وفي رواية خير الناس (قرنى الذى أنا فيهم ثم الذين يلونهم
ثم الذين يلونهم والآخرين أزال) •

وفي رواية خير الناس (قرنى ثم الذين يلونهم ثم الذين
يلونهم ثم ياتى من بعدهم قوم يتسمنون ويحبون السمن يعطون
الشهادة قبل أن يسألوها قال فى (النهاية) قوله يتسمنون أى يتكبرون
بما ليس فيهم ويدعون ما ليس لهم من الشرف

وقيل أراد جمعهم الاموال ، وقيل يحبون التوسع فى الماكل
والمشرب وهى أسباب السمن ، وانما اعدت هذا الكلام مع ما تقدم
لما فيه زيادة الفائدة

الثانى التقليد قال القرافى مأخوذ من تقليده بالقلادة وجعلها
فى عنقه والاجتهاد من الجهد بالفتح والضم ، بذل الطاقة فيما فيه
مشقة يقال اجتهد فى حمل الصخرة العظيمة ولا يقال اجتهد فى حمل
النواة : وقال القرافى أيضا فرقت العرب بين الجهد بفتح الجيم
وضمها ، فبالفتح المشقة وبالضم الطاقة ومنه (والذين لا يجدون الا
جهدهم) أى طاقتهم وهو فى الاصطلاح بذل الفقيه وسعه بضم الواو
أى طاقتة والنظر فى الادلة لاجل أن يحصل عنده الظن بان حكم الله
فى مسألة كذا أنه واجب أو مندوب أو مباح أو مكروه أو حرام ،
ووصف المجتهد وغيره من أحكام الاجتهاد مبسوطة فى كتب الاصول ثم
قلت

لان الاختلاف ليس ينحصر والاتفاق حصره حتما نصر

أعنى انى أظهرت لك الاتفاق لاجل ان الاختلاف أى الخلاف ليس
ينحصر لكثرتة واما الاتفاق فحصره نصر حتما أى قطعاً لافادته
وامكانه بعكس الخلاف فانه ولو كان مفيداً لا يمكن ، ولو قدرنا امكانه
لكان عسيراً وما خير صلى الله عليه وسلم بين أمرين الا اختار أيسرهما

ما لم يكن اثما فاذا كان اثما كان أبعد الناس منه) وممن اعتنى
بحصر الاجماعات ابن المنذر وابن القطان :

وقد اعتنى بحصرها وأتى معها بكثير من الخلافات حفيد بن رشد
في (بداية المجتهد) وهو عمدتى في هذا النظم من كتاب (الطهارة إلى
كتاب البيوع) والامام الشعرانى في (الميزان الكبرى) وهو عمدتى من
(كتاب البيوع إلى آخر الكتاب) والصفدى في (رحلة الامة) وربما أخذت
منه ، وابن مسيرة وابن جزى في (القوانين) ومن المتأخرين الشيخ
الامام بن البخارى (للاجماعيات) والنبوى المحجوبى الولاتى لها ولكثير
من (الخلافيات) نظما حسنا سماه (بلوغ الغاية في المعتنى به من الدراية)
وقد أتيت في (الاجماعيات) وحدها بهذا النظم لكونه احظى من المنثور
وكونها عن (الخلافيات) من الميسور •

نظما دعى بشمس الاتفاق مسلما من كل ذي شقاق

نظما ظرف متعلق بقوله أظهر لك اتفاقهم أعنى انى أظهر لك
اتفاقهم في نظمسمى (بشمس الاتفاق) حال كونه مسلما من كل ذي
خلاف أي أهل الخلاف لا يتكلمون فيه لانه لم يأتهم بما فيه خلاف
عندهم ، ويحتمل ان يكون خبرا بمعنى الدعاء ، أي أرجو الله أن
يسلمه من كل ذي خلاف أي مخالف لى لان حب الخلاف يمنع من
الانصاف ، اعاذنا الله من شرير الاوصاف ثم عللت ذلك بقولى

لكى اذا ترى سواه تعلم ان الخلاف فيه كلا تفهم

ضمير سواه راجع للنظم وكلا بمعنى جميعا حال من المجرور
قبله أعنى انى أظهرت لك الاتفاق لكى اذا ترى سوى هذا الذى أنك
به هذا النظم تعلم اي تعرف ان الخلاف فيه جميعا وتفهمه ، أي
تعرفه بقلبك وتفهم بفتح الهاء لان مانيتها فهم كفرح (القاموس)

فهمه كفرح فهما ويحرك وهى افصح وفهامة ويكسر وفهامية
علمه وعرفه بالقلب وهو فهم ككتف سريع الفهم واستفهمنى فافهمته
وفهمته وانفهم لحن وتفهمه فهمه شيئاً بعد شيء اهـ

واعلم ان الفهم يزداد بزيادة العقل وينقص بنقصه وقد مدح
العقل قديما وحديثا . ويكفيه من المدح قوله صلى الله عليه وسلم (ما
خلق الله فى الارض شيئا افضل من العقل) وان العقل فى الارض اقل من
الكبريت الاحمر : ثم قلت

وربما اتقول غير ذا اختلف فيه لتبصر الى ما تنحرف
وربما اعرض عن شذوذ بذكر لاتفاقهم مجذوذ

ذكر فى هذين البيتين مسألتين من اصطلاحه فى هذا النظم ، لان
معرفة اصطلاحات المؤلفين مما يعين على فهم كتبها ، ورب فى البيتين
للتكثير والاولى اكثر اعنى انى ربما اى كثيرا ما اذا ذكرت المتفق عليه
أقول لك غير هذا الذي ذكرت فيه الخلاف ، وهذه مطردة فى هذا النظم
بل لا تكاد تجد مسألة الا قلتها فيها الا قليلا ثم ذكرت علة ذلك بقولى
لتبصر الى آخر البيت الاول أى وانما جعلت ذلك لاجل ان تبصر أيها
الرائى ما تنحرف أى تميل اليه من وجوه الخلاف قوله وربما أعرض،
الخ أعنى انى كثيرا ما أعرض شذوذ أى قول شاذ بسبب ذكرى لاتفاقهم
أى وفاقهم مجذوذ أى مقطوع عن كونه فيه الخلاف

تنبيهان : الاول : فى هذه الابيات اربع كلمات من اللغة معرفتها

تفيد الاولى انحرف أى مال ، وبمعناها احرورف والتحريف التغير
وقوله تعالى «ومن الناس من يعبد الله على حرف» أى وجه واحد وهو
أن يعبد على السراء لا على الضراء أو على شك أو على غير طمأنينة
على أمره اى لا يدخل فى الدين متمكنا . وقوله صلى الله عليه وسلم
(نزل القرآن على سبعة أحرف) سبع لغات من لغات العرب وليس معناها

أن يكون في الحرف الواحد سبعة أوجه وان جاء على سبعة أو عشرة
أو أكثر ولكن المعنى هذه اللغات السبع متفرقة في القرآن .

الثانية اعرض عن الشيء صد ومنه « ومن يعرض عن ذكر
ربه نسله عذابا صعبا » وقوله تعالى « ولا تجعلوا الله عرضة
لايمانكم » مانعا معترضا اي بينكم وبين ما يقربكم الى الله تعالى
(ان تبروا وتتقوا) أو العرضة الاعتراض في الخير والشر أى لا تعترضوا
باليمين في كل ساعة الا تبروا ولا تتقوا ، والاعتراض المنع والاصل
فيه ان الطريق اذا اعترض فيه بناء او غيره منع السافلة من سلوكه .
الثالثة شذ يشذ ويشذ شذا وشذوذا ، نذر عن الجمهور .

الرابعة مجذوذ والجذ القطع المستأصل . قال تعالى « عطاء
غير مجذوذ » أى مقطوع ، ويقال الجذ للاسرع : والكسر اثنان هذه
الفاظ يفيد تفسيرها النحوي والفقهي وغيرهما وهى ان الشاذ ما خالف
ما عليه بقية بابه من غير نظر الى قلة وجوده وكثرته ، والمطرود ما لا
يتخلف والغالب اكثر الاشياء ولكنه يتخلف والكثير دونه ، والقليل دون
الكثير ، والنادر اقل من القليل .

مختصرا جدا لكل مرسوم مقللا نكرا مكبرا علوم
لان كل من له علم كثر يقل نكره فعلمه ينر

مختصرا ومقللا ومكثرا كلها حال من قوله (شمس الاتفاق) وجدا
بكسر الجيم أي غاية ولكل متعلق بمختصر أو نكرا
مفعول مقللا وعلوم مفعول مكثر أو وقف عليه بالسكون على
لغة ربعية وقولى ينر فى آخر البيت الاخير
بمعنى يظهر أصله ينور وجزمه للضرورة اعنى ان هذا النظم مختصر
غاية لكل مرسوم اي مكتوب ومقلل لانكار ومكثر للعلوم ، ثم ذكرت
علة تقليله للانكار بقولى لان كل ، اي وتقليله للانكار لان كل من له علم

كثير يقل انكاره ، فبسبب ذلك علمه ينور اى يظهر بمعنى انه يكون
نيرا عند الناس لقولهم اذا اتسع العلم قل الانكار واذا ضاق العلم
كثر الانكار ويقال لا تجعل حظك من العلم انكارا ، ولا يكن وصفك بين
الجلساء استكبارا ثم قلت

وضيق العلم نكور للفلاح وأهله ذوي الصلاح والنجاح
اياك لا تقرب له ووسع صدرك بالتقى وبالعلم وع
وكن لاورع طريق آخذا وكن لما فيه اشتباه نابذا

الفلاح الفوز والنجاة والبقاء فى الخير وكذلك الفتح بالتحريك
والصلاح ضد الفساد والنجاح الظفر بالشئ مقصودا كان ام لا ،
والنجيح الصواب من الرأى ونجح أمره تيسر وع فعل أمر بمعنى احفظ
 واجمع وقول العرب ما لى عنه وعى أى بدولا وعى عن ذلك الامر
لا تماسك دونه واوعى عليه فتر ومنه لا ترعى فيرعى الله عليك
والورع التقوى والاشتباه الالتباس والنبد الطرح أعنى ان ضيق
العلم بمعنى أن الذى ليس عنده من العلم ألا قليل نكور أى ذكار للامور
الحسنة من العلم ونكور على أهل العلم أصحاب الصلاح والظفر بالمقاصد
ثم حذرك أيها السامع بقوله الكاك لا تقرب له بفتح الراء وضمها أى
أحذرك لا تقرب من ذلك وصفه بأنه يضرك بما لا ينفعك به

قال صلى الله عليه وسلم (المرء على دين خليله ، فالينظر أحدكم
من يخال) أخرجه أبو داود والترمذى، وأخرجنا أيضا أنه قال (لا
تصاحب الا مومنا ولا يأكل طعامك الا تقى) والمومن هو الذى قال فيه
صلى الله عليه وسلم (المومن من آمنه الناس على أموالهم وأنفسهم
والمهاجر من هجر الخطايا والذنوب) أخرجه ابن ماجه ثم أمرك بأربع
مامورات ما منها واحدة الا وهى أحسن من غيرها

الاولى قوله وسع صدرك بالتقى وبالعلم وذلك لانهما هما اللذان
ينشئان عن الاسلام الذى قال فيه تعالى « أفمن شرح الله صدره

الاسلام فهو على نور من ربه » وقال «فمن يرد الله ان يهديه
يشرح صدره للاسلام » وأيضا التقى والعلم الحقيقيان متلازمان :

قال تعالى «وانتقوا الله ، ويعلمكم الله» وقال تعالى «انما
يخشى الله من عباده العلماء » فعلمنا ان من اتقى
حقا علم ، ومن علم حقا اتقى والدليل على كونهما حقا العمل بما
علم لقوله صلى الله عليه وسلم (تعلموا بما شئتم ان تعلموا غلن
ينفعكم الله بالعلم حتى تعملوا بما تعلمون) وقال أيضا (تعلموا من
العلوم ما شئتم فوالله لا توجروا بجميع العلم حتى تعملوا) أخرجهما
السيوطى فى الجامع الصغير

الثانية قوله وع أي احفظ ما تعلمت من العلم لان العلم ان
لم يكن فى الصدر لم ينفع فى السطر : وعلم لم تقطع به الوادى لم
ينفعك فى البوادي ، وشهرة الحث عليه تغنى عن جلب شئ الىه

الثالثة قوله وكن لاورع طريق آخذا أي ان وجدت قولين أو
أكثر فى مسألة فعليك بأورع الأقوال لينصر منك المقال ، وتصلح منك
الأفعال لان الورع من الأعمال بمنزلة الرأس من الجسد ، وعنه
صلى الله عليه وسلم (الورع الذى يقف عند الشبهة)

وعنه (يا أبا ذر لا عقل، كالتدبير ولا ورع كالكلف ولا حسب
كحسن الخلق) قال شيخنا أطال الله بقاءه فى مطية المجد

وورع غربال الأشياء يرى والعقل قل ميزانها بلا مرا

الرابعة : قوله : وكن ، الخ اي كن أيها السامع لما فيه شبهة تاركا
لتستبرأ لدينك وعرضك ، والشبهة هى ما تخيل للناظر أنه حجة وليس
كذلك ، وقيل هو ما تجاذبته أدلة التحليل والتحرير ولم ير مرجع
لاحدها وفى كلام بعضهم : اياك والشبهات فانها تجر الى الحرام : وقال

صلى الله عليه وسلم (دع ما يريبك ، الى ما لا يريبك) رواه النسائي
 والترمذي عن الحسن بن على كرم الله وجهه ويريبك فيهما بفتح
 الباء وضمها لغتان ، والفتح أفصح ، يقال راب يريب ثلاثيا واراب
 يريب رباعيا من الريبة وهى الشك والتردد ، ومعناه اترك ما فيه تشك
 من الافعال الى ما لا تشك فيه منها وهذا الحديث اصل فى الورع
 وهو موافق لقوله صلى الله عليه وسلم (ان الحلال بين وان الحرام بين
 وبينهما أمور متشابها لا يعلمهن كثير من الناس ، فمن اتقى الشبهات
 فقد استبرأ لدينه وعرضه ومن وقع فى الشبهات وقع فى الحرام كالراعى
 يرعى حول الحمى يوشك ان يقع فيه الاوان لكل ملك حمى الا وان
 حمى الله محارمه الا وان فى الجسد مضغة اذا صلحت صلح الجسد
 كله واذا فسدت فسد الجسد كله ألا وهى القلب) رواه البخارى
 ومسلم عن النعمان بن بشير بفتح الباء وكسر الشين ومعنى استبرأ
 لدينه اي طلب البراءة لدينه من النقص وحصلها له والعرض بكسر
 العين محل المدح والذم منه والحمى هو الشئ الممنوع وحمى الملك
 ما يحجره لخليله ونحوها ويوشك بكسر الشين اي يقرب ومحارم
 الله عز وجل ما حرم على خلقه : ويروى عن زيد بن ثابت رضى
 الله عنه انه قال : ما شئ أسهل من الورع اذا رابك شئ فدعه :

قال الطوفى البغدادى ، شارح (الاربعين النووية) هذا سهل على
 من سهله الله عز وجل عليه وهو على كثير من الناس أصعب من نقل
 الجبال ، والامر كذلك

تتمة أعلم : ان الاشياء اما واضح الحل أو واضح الحرمة او
 مرتاب فيه ، والريبة قد تقع فى العبادات والمعاملات والمناكحات وسائر
 أبواب الاحكام وترك الريبة فى ذلك كله الى غيرها أمر عميم النفع
 كثير الفائدة وتفاصيل ذلك تكثر وهذه قاعدته ، قاله شارح (الاربعين)
 المتقدم وهو مفيد غاية والله اعلم بالصواب ، ثم قلت :

والله استعينه عليه مستوهبا لخير ما لديه
والنفع دائما به رجوت وان يقربنى ان جفوت

أعنى أنى طلبت الله وحده أن يعيننى على نظم هذا (النظم)
حال كونى مستوهبا اى طالبا منه أن يهب لى خير ما لديه أى عنده وهو
الخلق كله ، وانسى ارجو النفع اى الانتفاع دائما اى الدهر كله
بهذا (النظم) وأرجو الله أن يقربنى منه ان جفوت أى قطعت صلتى
منه بالطاعة لان من قرببه هو لا تبعده المعاصى ولا يعد من الافاصى
وقد اعانى عليه بفضلله اعانة ما شاء الله لا قوة الا بالله لا توصف
ومن أعظمها عندى انى كنت أنظمه من (بداية المجتهد ونهاية المقتصد)
وحده وهو لا يوالى المتفق عليه حتى وصلت (البیوعات) تعذر على أخذ
المتفق منه للاشتغال فى غالب الاحوال حتى تشوش منى لاجل ذلك
إلبال فما لبثت أن تفضل الله على (بالميزان الكبرى) للامام الشعراى
رضى الله عنه فاذا هو يقدم المتفق عليه من كل باب فصرت تبارك الله
كأنى ليس على الا الكتب وانسى ارجو الله أن يتفضل على بالاخيرات
كما تفضل على بالاولى فانه مالك الآخرة والاولى وارجوه كما أكمل
لى النص على وفق المراد أن يكمل لى (الشرح) كذلك وينفع بهما جميع
العباد وانشد قول القائل لذلك متوكلا على الله فى جميع ما هنالك

سهرت أعين ونامت عيون لأمر تكون او لا تكون
ان ربا كفك بالامس ما كا ن سيكفيك فى غد ما يكون

وحسبنا الله ونعم الوكيل ولا حول ولا قوة الا بالله العلى
العظيم

(مقدمة)

أي هذه مقدمة وهي بكسر الدال أفصح من فتحها من قدم
اللازم بمعنى تقدم وهي ما يتوقف عليه الشروع في الفن ومقدمة
الكتاب هي ما قدم امام المطلوب لارتباط بينهما سواء توقف على
معرفتها للشروع في المطلوب أم لا وأعلم ان هذه المقدمة مفيدة كما
أشار لها في النظم بقوله

وهذه مقدمة لك تفيد وحفظها عليك ليس ببعيد
تأتي بما منه العلوم تجتنى وما عليه الفقه كله بنى
يعنى ان هذه المقدمة التي في هذا الكتاب تفيدك ايها الرائي
والسامع ، وحفظها عليك ليس ببعيد ، لانها ليست الا سبعة ابيات
وكأنك سألته بم تفيد فقال لك تأتي الخ ، يعنى ان هذه المقدمة تأتي
أي تجيء بما أي الذي تجتنى أي تلتقط منه العلوم وما أي الذي
عليه الفقه كله بنى أي القواعد التي يقال ان العلم أي علم الفقه كله
مبنى عليها وما هذا وصفه جدير بان يوصف بأنه يفيد ، ثم اشرت
الى أول الامر الذي هو ما تلتقط منه العلم بقولي
« الطرق التي تتلقى منها الاحكام »

فالعلم كله تراه قد حصى بالقول والفعل واقرار النبي
حصى بضم الحاء المهملة بمعنى اعطى بلا جزاء ولا من وان
شئت جعلتها بالجيم فتكون بمعنى جمع يعنى ان العلم كله أي
جميعه تراه قد أعطى أو جمع بالقول والمراد به قول الله في كتابه
أو قول نبيه صلى الله عليه وسلم في حديثه والفعل والمراد به فعله
صلى الله عليه وسلم واقرار النبي صلى الله عليه وسلم ، أي اقراره
لاحد على شيء فعله حذاه أو في دهره وعلم به ولم ينكره عليه هذا
معنى البيت وقد عن لى في شرحه ان اذكر لك أيها الرائي اصناف
الطرق التي تلتقى منها الاحكام الشرعية ، وكم أصناف الاحكام
الشرعية وكم اصناف الاسباب التي اوجبت الخلاف فأوجز ما يمكننا
في ذلك فنقول : ان الطرق التي منها تلقيت الاحكام عن النبي صلى

الله عليه وسلم بالجنس ثلاثة اما لفظ واما فعل واما اقرار واما ما سكت عنه الشارع من الاحكام فقال الجمهور ان طريق الوقوف عليه هو القياس وقال أهل الظاهر القياس في الشرع باطل وما سكت عنه الشارع فلا حكم له ، وما أصناف الالفاظ التى تتلقى منها الاحكام من السمع فاربعة ثلاثة متفق عليها ورابع مختلف فيه . أما الثلاثة المتفق عليها فلفظ عام يحمل على عمومه أو خاص يحمل على خصوصه أو لفظ عام يراد به الخصوص أو لفظ خاص يراد به العموم وفى هذا يدخل التنبيه بالاعلى على الادنى وبالادنى على الاعلى ، وبانتساوى على التساوى . فمثال الاول قوله تعالى «حرمت عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير» فان المسلمين اتفقوا على أن لفظ الخنزير عام لجميع الخنازير ما لم يكن مما يقال عليه الاسم باشتراك مثل خنزير الماء ، ومثال العام يراد به الخاص . قوله تعالى «خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها» فان المسلمين اتفقوا على أنه ليست الزكاة واجبة في جميع أنواع الاموال . ومثال الخاص يراد به العام ، قوله تعالى : « فلا تقل لهما أف » وهو من باب التنبيه بالادنى على الاعلى فانه يفهم من هذا تحريم الضرب والشتيم وما فوق ذلك ، وهذا اما أن يأتى المستدعى بفعله بصيغة الامر ، واما ان يأتى بصيغة الخبر مرادا به الامر وكذلك المستدعى تركه اما ان يأتى بصيغة النهى واما ان يأتى بصيغة الخبر يراد به النهى واذا أتت هذه الالفاظ بهذه الصيغ فهل يحمل استدعاء الفعل منها على الوجوب أو الندب على ما سيقال في حد الواجب والمندوب اليه او يتوقف حتى يدل الدليل على أحدهما فيه بين العلماء خلاف مذكور في كتب أصول الفقه وكذلك الحال في صيغ النهى هل تدل على الكراهة او التحريم او لا تدل على واحد منهما ، فيه الخلاف المذكور ايضا والاعيان التى تعلق بها الحكم اما ان يدل عليها بلفظ يدل على معنى واحد فقط وهو الذى يعرف في صناعة أصول الفقه بالنص ، ولا خلاف في وجوب العمل به ، واما ان يدل عليها بلفظ يدل على أكثر من معنى واحد وهذا قسمان اما ان

تكون دلالاته على تلك المعانى بالسواء وهو الذي يعرف فى أصول الفقه بالمجمل ولا خلاف فى انه لا يوجب حكما واما ان تكون دلالاته على بعض تلك المعانى اكثر من بعض وهذا يسمى بالاضافة الى المعانى فى التى دلالاته عليها أكثر ظاهرا وسمى بالاضافة الى المعانى التى دلالاته عليها فى الاقل محتملا ، واذا ورد مطلقا حمل على تلك المعانى التى هو أظهر فيها حتى يقوم الدليل على حمله على المحتمل فيعرف اختلاف الفقهاء فى اقاويل الشارع فى اكثر ذلك من قبل ثلاثة معان الاشتراك فى لفظ العين التى غلق بها الحكم ، ومن قبل الاشتراك فى الالف واللام المقرونة بجنس تلك العين هل اريد به الكل أو بعض ومن قبل الاشتراك الذى فى ألفاظ الاوامر والنواهي واما الطريق الرابع فهو ان يفهم من ايجاب الحكم لشيء ما نفى ذلك الحكم عما عدا ذلك الشيء او من نفى الحكم عن شيء ما ايجابه لما عدا ذلك الشيء الذى ينفى عنه وهو الذى يعرف بدليل الخطاب ، وهو أصل مختلف فيه مثل قوله عليه الصلاة والسلام (فى سائمة الغنم الزكاة) فان قوما فهموا منه أن لا زكاة فى غير أسائمة وأما القياس الشرعى فهو الحاق الحكم الواجب لشيء ما بالشرع بالشيء المسكوت عنه لشبهه بالشيء الذى أوجب الشرع ذلك الحكم له ولعلة جامعة بينهما ولذلك كان القياس الشرعى صنفين قياس شبه وقياس علة والفرق بين القياس الشبهى واللفظ الخاص يراد به العام ان القياس يكون على الخاص الذى اريد به الخاص فيلحق به غيره أعنى أن السكوت عنه يلحق بالمنطوق به من جهة الشبه الذى بينهما لا من جهة دلالة اللفظ لان الحاق المسكوت عنه بالمنطوق من جهة شبه اللفظ ليس بقياس وانما هو من باب دلالة اللفظ وهذان الصنفان متقاربان جدا ، لانهما الحاق مسكوت عنه بمنطوق به ، وهما ملتبسان على الفقهاء كثيرا فمثال القياس الحاق شارب الخمر بالقاذف فى الحد والصداق بالنصاب فى القطع ، واما الحاق الربويات بالمقتات او المكيل او بالمطعوم ، فمن باب الخاص اريد به العام ، فتأمل هذا فان فيه

غموضا والجنس الاول هو الذى ينبغى للظاهرية أن ننازع فيه ، وأما الثانى فليس ينبغى للظاهرية أن تنازع فيه لانه من باب السمع والذى يرد ذلك يرد نوعا من خطاب العرب . وأما الفعل فانه عند الاكثر من الطرق التى تتلقى منها الاحكام الشرعية وقال قوم : الافعال ليست تفيد حكما اذ ليس لها صيغ والذين قالوا انها تتلقى منها الاحكام اختلفوا فى نوع الحكم الذى تدل عليه فقال قوم تدل على الوجوب ، وقال قوم تدل على الندب والمختار عند المحققين انها ان انت بيانا لمجمل واجب دلت على الوجوب وان انت بيانا لمجمل مندوب اليه دلت على الندب أو ان لم تأت بيانا لمجمل فان كانت من جنس القرب دلت على الندب وان كانت من جنس المباحات دلت على الاباحة ، واما الاقرار فانه يدل على الجواز ، فهذه هى اصناف الطرق اللفظية الى المكلفين ، فهى بالجملة اما امر بشىء واما نهى عنه ، واما تخيير فيه والامر ان فهم منه الجزم وتعلق العقاب بتركةسمى واجبا وان فهم منه الثواب على الفعل وأنتفاء العقاب بالترك ، يسمى مندوبا والنهى ان فهم منه الجزم وتعلق العقاب بالفعل يسمى محرما ومحظورا وان فهم منه الحث على تركه من غير تعلق عقاب بفعلهسمى مكروها فتكون اصناف الاحكام الشرعية المتعلقات من هذه الطرق اللفظية خمسة واجبا ومندوبا ومحظورا ومكروها وتخييرا وهو المباح ، وأما أسباب الاختلاف بالجنس فستة أحدها تردد الالفاظ بين هذه الطرق الاربع اعنى بين ان يكون اللفظ عاما يراد به الخاص أو خاصا يراد به العام أو عاما يراد به العام أو خاصا يراد به الخاص أو يكون له دليل خطاب أو لا يكون له والثانى الاشتراك الذى فى الالفاظ وذلك لما فى المفرد مثل لفظ القرء الذى ينطلق على الاظهار وعلى الحيض وكذلك لفظ الامر هل يحمل على الوجوب أو الندب ، ولفظ النهى هل يحمل على التحريم والكراهة وأما فى المركب مثل قوله «الا الذين تابوا» فانه يحتمل أن يعود على الفاسق فقط ، ويحتمل أن يعود على الفاسق والشاهد فتكون التوبة رافعة للفسق ومجيزة شهادة القاذف .

والثالث اختلاف الاعراف والرابع تردد اللفظ بين حمله على الحقيقة او حمله على نوع من انواع المجاز التي هي اما الحذف واما الزيادة ، واما التقديم واما التأخير واما ترده بين حمله على الحقيقة والاستعارة

والخامس اطلاق اللفظ تارة وتقييده تارة مثل اطلاق الرقبة في العتق تارة وتقييدها بالايمان تارة

والسادس التعارض الوارد في الشرع في أصناف ألفاظ التي يتلقى منها الشرع بعضها من بعض وكذلك التعارض الذي يأتي في الأفعال او في الاقرارات او تعارض القياسات أنفسها او التعارض الذي يتركب من هذه الاصناف الثلاثة ، اعنى معارضة القول الفعل او الاقرار والقياس ومعارضة الفعل الاقرار او القول او القياس انتهى من (بداية المجتهد ونهاية المقتصد) لحفيد ابن رشد وهو مفيد غاية ، فتأمل

« القواعد التي يقال ان علم الفقه مبنى عليها »

ثم أشرت الى الامر الثانى الذي هو ما يبنى عليه الفقه بقولى :

والفقه قد بنى على ان اليقين	ليس له بالشك رفع مستبين
والضر لا بد يزال وكذا	تحكيم عادة فخذ ما اخذا
وبالمشقة اجتلب تيسرا	ثم الامور بالمقاصد ثرى
درء المفسد وجلب ما صلح	وذاك قدم لتعارض وضح

الفقه بالكسر العلم بالشيء والفهم له والفتنة وغلب على علم الدين ، لشرفه ، والفعل ككرم وفرح فهو فقيه واليقين ازالة الشك يقين الامر كفرح يقنا ويحرك وايقنه وبه وتيقنه واستيقنه وبه علمه وتحققه ، والعادة الديدن وهو ما يدام عليه والمشقة الصعوبة

والاجتلاب السوق من موضع الى آخر ، والدرء الدفع ووضع الشيء بان بمعنى ظهر تتميم يعنى ان القاضى حسين من الشافعية ، قال ان الفقه قد بنى على اربع قواعد وزاد غيره اثنتين ، فالجميع ستة الاولى اليقين لا يرفع بالشك ولا يخفى ان اليقين لا شك معه فالمراد استصحاب حكم الامر المتبقى اذا طرأ شك في حصول ضده الذي حكمه مضاد لحكمه ومن مسائلها اذا لم يدر أصلى ثلاثا أم أربعا بنى على اليقين : وقوله صلى الله عليه وسلم: (للمدعى شاهدك أو يمينه) لان الآخذ براءة الذمة وعمارتها مشكوك فيها قال حلولوا والظاهر من اطلاقهم ان المراد بالشك ما استوى طرفاه كما هو المعلوم فى الاصطلاح وذكر النووي فى شرح مسلم عن اصحابهم أن المراد به عدم التحقيق قال فيدخل الظن فلو غلب على ظنه أنه أحدث لم يجب عليه أن يتوضأ وانما رأى مالك الشك ناقصا للوضوء فى أحد قوليه لانه شك فى الشرط الذي هو الطهارة ، والاصل عدم الشرط

والشافعى لا ينقض عنده الشك فى الحدث لان المتيقن الذي هو الطهارة لا يرفع بالمشكوك الذي هو الحدث، الثانية الضرر يزال ويشهد لهذه القاعدة قواه صلى الله عليه وسلم (لا ضرر ولا ضرار) ومن مسائلها شرع الزواجر من الحدود والضمان ورد المصسوب مع القيام وضمانه بالتلف وارتكاب أخف الضررين والتطليق بالاضرار والاعسار ومنع الجار من احداث ما يضر بجاره ، الثالثة العادة محكمة وشاهدها قوله تعالى « خذ العفو وأمر بالعرف ». فمن هذا الاصل ما يختلف الحكم فيه باختلاف العوائد كطول الفصل فى السهو وقصره واقل الحيض والنفاس وأكثرهما ، ومنه ما لم يختلف الحكم فيه باختلاف العوائد كالخسة والكفاءة فى النكاح والاحكام المبنية على العوائد تتبدل بتبدل العوائد ويدخل فى هذه القاعدة تخصيص عمومات ألفاظ الناس فى الايمان ، والمعاملات وتقييد مطلقها بالعرف فلا يجوز لحاكم ولا مفت ان يحكم او يفتى فى لفظة حتى يعلم معناها فى عرف ذلك البلد ، ولذلك قالوا : الجمود على النصوص أبدا ضلال واضلال

وهذه القاعدة محيطة بكثير من الفقه لا بكله ، الرابعة : المشقة تجلب التيسير لقوله تعالى «وما جعل عليكم في الدين من حرج» ومن مسائلها الاخذ بالاخف والرخص كجواز القصر والجمع والفطر في السفر

قال الفراقى المشاق قسمان قسم لا تتفك عنه العبادة ، كالوضوء في البرد والصوم في النهار الحامى والمخاطرة بالنفوس في الجهاد ونحوها ، فهذا لا يوجب تخفيفا في العبادة لانها قررت معه ، والثانى ما تتفك عنه العبادة ، فان كان في مرتبة الضروريات عفى عنها اجماعا ، كما لو كانت طهارة الحدث والخبث تذهب النفس وبعض الاعضاء ، وان كانت في مرتبة التتمات ، ثم يعف عنه اجماعا كالطهارة بالماء البارد وما كان في المرتبة الوسطى ، وهى الحاجيات فمحل خلاف بين العلماء ، انتهى ، يعنى كما اذا خاف باستعمال الماء مرضا خفيفا.

تنبيه اعلم أن أهل أفروع كثيرا ما يطلقون الضرورة على المشقة دون القسم الثالث الذى هو أصل المصالح ، فلا يلتبس عليك الامر الخامسة : الامور بمقاصدها اي الوسائل تعطى حكم المقصود بها ومن مسائله وجوب النية في الطهارة التى هى وسيلة لصحة الصلاة والصلاة عبادة تجب نيتها اتنافا ، وشاهد هذا الاصل ، (انما الاعمال بالنيات) .

قال الشافعى : ان هذا الحديث ثلث العلم : وقال بعضهم ربع الدين ويدخل هذا الاصل تمييز العبادات من العادات وتمييز أنواع العبادات بعضها من بعض كالفرض من النذب والعكس والظهر من العصر مثلا والعكس ، وتدخل فيها قاعدة سد الذرائع ، وهى الوسائل لان المنع من الامر الذى هو ظاهره الصحة انما هو لاجل قصد الفساد ورد بعضهم هذه القاعدة أي قاعدة ان اليقين لا يرفع بالشك لان الشئ اذا لم يقصد فاليقين عدم حصوله شرعا انتهى ماتقدم من (نشر البنود) السادسة درء المقاسد وجلب المصالح . وهذه ردها بعضهم الى قاعدة

الضرر يزال وهو المشهور قوله وذلك قدم الخ ، يعنى ان درء المفسدة وجلب المصلحة اذا تعارضا يقدم درء المفسدة ، لقولهم درء المفسدة اولى من جلب المصلحة واعلم أن المصلحة اللذة او سببها والمفسدة الالم او سببه ، واعلم أيضا ان هذه الشريعة المطهرة المحمدية لا يوجد فيها حكم ما الا لاحد الامرين وهما اما جلب مصلحة أو درء مفسدة لا تخلو أبدا منهما ، وقال ابن عباس : اذا سمعت نداء الله فهو اما يدعوك لخير أو يصرفك عن شر كايجاب الزكاة والتفقات لسد الخلات وارث الجنائيات لجبر المتلفات وتحريم القتل والزنى والسكر والسرقة والقذف صونا للنفوس والانساب والعقول والامول والاعراض عن المفسدات

تنبيهات الاول قال المنجور ، قال المقرء فى فصل القضاء قاعدة يتقرر فى الاصول ان المصالح الشرعية ثلاثة ضرورية كنفقة المرء على نفسه وسائر اسباب الكليات الخمس وحاجية كنفقته على زوجته وتنميمة كنفقته على والديه وولده والاولى مقدمة على الثانية والثانية مقدمة على الثالثة عند التعارض وكذلك درء المفسدة يتنزل على المقامات الثلاثة ، فالعدالة هى فى الشاهد ضرورية ، فان لم تكن فى البلد عدول قال ابن ابي زيد تقبل شهادة أمثلهم ، وكذلك القضاة وغيرهم من الحكام على الاصح وفى الوصى حاجية على الخلاف فى أئستراطها وفى الولى تنميمة لنيابة وازع القرابة عنها ومن ثم لم تشترط فى الاقرار اجماعا لكونه على خلاف الوازع الطبيعى انتهى والوازع احد الوزعة وهم الولاة المانعون من محارم الله الثانى القواعد ، جمع قاعدة وهى فى اللغة الاساس من القعود بمعنى الثبوت ، او بمعنى مقابل القيام على سبيل المجاز ، وفى العرف هى ، والاصل والضابط والقانون أمر كل منطبق على جزء يأتيه لتتفرع أحكامها منه الثالث اعلم أن أكثر الفروع لا يرجع الى تلك الاصول الا بواسطة وتكلف فلو أريد الرجوع بوضوح الدلالة لزادت تلك الاصول عن المبين وقد حصر أبو طاهر الدبوسى مذهب أبى حنيفة

في سبع عشرة قاعدة ولا يخلو أيضا هذا الحصر من تكلف واعتبار
وسائط والمذاهب كلها متساوية في هذا الحصر انتهى من (نشر البنود)
ببعض اختصار الرابع اعلم أن أصول المصالح منحصرة في الكليات
التي تقدم ذكر واحدة منها ، وأشير الى الخمس البواقي وهي ستة نظمها
الجزائري بقوله

قد اجمع الانبيا والرسل قاطبة على الديانة بالتوحيد في الملل
وحفظ نفس ومال معهما نسب وحفظ عقل وعرض غير مبتذل

وقال في (مراقى السعود)

دين ونفس ثم عقل نسب مال الى ضرورة تتسبب
ورتبنا ولتعطفن مساويا عرضا على المال تكن موافيا
نحفظها حتما على الانسان في كل شرعة من الاديان

قال في (نشر البنود) على البيت الاول يعنى أن الضروريات وهي
أصول المصالح منها حفظ الدين وهي الحكمة المقصودة من ترتب الحكم
بمعنى المحكوم به وهو القتل على الوصف المناسب وهو الكفر وكذلك
هو الحكمة المقصودة من قتل المرتد والزنديق واصحاب البدع المضلة
ومنها حفظ النفس وهي الحكمة المقصودة من ترتب القصاص على
القتل ومنها حفظ العقل وهو الحكمة المقصودة من ترتب العقل على
الاسكار ومنها حفظ النسب وهو الحكمة المقصودة من ترتب حد
الزاني على الزنى ومنها حفظ المال وهو الحكمة المقصودة من ترتب
حد السرقة وحد قطع الطريق عليهما ومن ترتب الضمان على المتلفات.
وقال على البيت الثاني العرض بالكسر جانب الرجل الذي يصونه
من نفسه وحسبه أن ينتقص ويثلب أو سواء كان في نفسه أو سلفه
أو من يلزمه امره أو موضع المدح والذم أو ما يفتخر به من حسب
وشرف وقد يراد به الاباء والاجداد والخليلة المحودة الى غير ذلك

يعنى ان ما ذكر من الضروريات مرتب فكل واحد منها دون ما قبله في الرتبة فيقدم عليه عند التعارض الا حفظ المال وحفظ العرض فانهما معا في آخر رتبة ومعنى تكن موافيا بضم الميم تكن موافقا لاهل الاصول ، فحفظ العرض هو الحكمة المقصودة من ترتيب جلد ثمانين على القذف وتسوية العرض والمال هي مذهب السبكي وقال على البيت الثالث الشرعة بالكسر بمعنى الشريعة وهي ما شرعه الله لعباده والمعنى ان حفظ الضروريات المذكورة واجب على كل انسان مكلف باجماع جميع الملل انتهى ببعض اختصار

الخامس اعلم ان هذه القاعدة التي هي قاعدة جلب المصلحة ودرء المفسدة لا يبعد عند قولهم ان الشريعة كلها مبنية عليها قلت بمعنى ان أحد الامرين منوط بكل ما شرع علينا وتحرير ذلك باختصار أنا لما قلنا ان الشرع لا يراعى الا جلب المصالح ودرء المفاسد نظرنا فاذا الامور لا تخلو من أحد هذه الوجود وهي اما ان يكون أمر تعيينت فيه مصلحة واحدة أو أكثر أو مفسدة واحدة أو أكثر أو مصلحة ومفسدة مجتمعتان كلتاها كذلك ، اي واحدة أو أكثر فان كان الامر ذا مصلحة وحدها أو مصالح تعين فعله ، وان كان ذا مفسدة وحدها أو أكثر تعين تركه هذا ان امكن الجمع ، وان كان التعارض فان تعارض مصلحة ومفسدة وجب الترك لان درء المفاسد اولى من جلب المصالح كما تقدم وان تعارض مصلحتان وجب فعل الأكثر ، لان المصلحة العامة مقدمة على المصلحة الخاصة وان تعارض مفسدتان وجب فعل أخفهما للامر بارتكاب أخف الضررين وان تساوى الجميع فالتخيير انتهى ، وتحفظ عليه فانه نفيس

« تتمة في فضل علم الفقه »

تتمة الفقه تقدم تعريفه لغة وعرفا وهو من العلوم التسعة ولكنه من أجلها قدرا وأعظمها فخرًا

ويكفيه من ذلك قوله صلى الله عليه وسلم (من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين) وفي رواية (من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين ويلهمه رشده) أخرجهما السيوطي في (الجامع الصغير) وعن ابن عباس رضى الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (فقيه واحد أشد على الشيطان من ألف عابد) وعن أبي هريرة رضى الله عنه قال سئل النبي صلى الله عليه وسلم أى الناس أكرم عند الله تعالى ، قال (أكرمهم عند الله أتقاهم) قالوا ليس عن هذا نسألك قال (فيوسف نبي الله بن نبي الله بن نبي الله بن خلية الله) قالوا ليس عن هذا نسألك قال (فعن معادن العرب تسألوني) قالوا نعم ، قال ، (فخيارهم في الجاهلية خيارهم في الاسلام ، اذا فقهوا) أخرجه الشيخان •

وعن علي كرم الله وجهه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (نعم الرجل النقي في الدين، ان احتيج اليه نفع، وان استغنى عنه أغنى نفسه) أخرجه رزين ، وفي فضائله أن صاحبه هو الذي يقدر على احياء ما أميت من سنة النبي عليه السلام وعن علي كرم الله وجهه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (من أحيأ سنة من سنتي أميتت بعدى نقد أجنبى ، من أجنبى كان معى) أخرجه رزين ، ويكفى من فضل العلم مع ما تقدم قول ابي الدرداء رضى الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول (من سلك طريقا يطب به علما سلك به طريقا من طرق الجنة ، وان الملائكة لنضع أجنتها رضى لطالب العلم ، وان العالم ليستغفر له من في السموات ومن في الارض والحيتان في جوف الماء ، وأن فضل العالم على العابد كفضل القمر ليلة البدر على سائر الكواكب ، وان العلماء ورثة الانبياء ، و ن الانبياء لم يورثوا دينارا ولا درهما ولكن ورثوا العلم ، فمن أخذه أخذ بحظ وافر) أخرجه أبو داوود • وهذا لفظه والترمذى • وعن انس رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (من أخرج في طلب العلم فهو في سبيل الله حتى يرجع) أخرجه الترمذى وعن عقبة بن عامر رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (تعلموا قبل الظانين) يعنى

قبل الذين يتكلمون بالظن ، اخرجهم رزين وعلقه البخاري ، ومن آداب العلم ، عدم كتمه عن اهله ان سألوا عنه

وعن أبي هريرة رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (من سئل عن علم فكتمه الجمل بلجام من نار) أخرجه أبو داود والترمذي وهذا لفظه ، والمزاد بذلك العلم الذي يلزم تعليمه ويتعين فرضه ككافر سأل عن الاسلام والدين وكحديث عهد بالاسلام يسأل عن الصلاة وكمن جاء مستفتيا في حلال وحرام فيلزمه تعليمه وجوابه ، ومن منعه استحق الوعيد ولكن الامر كذلك في نوافل العلم التي لا يلزم تعليمها ، ثانياً في (تيسير الوصول) ومنها الاستيصاء بطالبه خيراً وعن أبي هارون العبدى قال كنا نأتى ابا سعيد الخدرى ، رضى الله عنه فيقول مرحباً بوصية رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لنا (ان الناس اكرم تبع وان رجلاً يأتونكم من أقطار الارض يتنقبون في الدين فاذا اتوكم فاستوصوا بهم خيراً) أخرجه الترمذي ومنها التقوى فيما تعلم المرء ، وعن يزيد بن سلمة رضى الله عنه قال قلت يا رسول الله انى سمعت منك حديثاً كثيراً أخاف ان ينسنى اوله آخره فحدثنى بكلمة تكون جماعاً ، قال (اتقى الله فيما تعلم) أخرجه الترمذ ، ومنها الا يضيع صاحبه نفسه بما لا ينبغي ، وعن عمر رضى الله عنه قال لا ينبغي لمن عنده شيء من العلم ان يضيع نفسه أخرجه البخارى تعليقا ومنها عدم الكسل وعدم ترك الدرس وعدم مطاوعة النفس في بطالتها وعدم التكرار لما حفظ وفي ذلك يقول الشاعر :

في النشاط والكسل

خليلى لا تكسل ولا تهمل الدرسا ولا تعط طوعاً في بطالتها النفسا
ولا تترك التكرار فيما حفظته فمن ترك التكرار لا بد ان ينسا

والمراد بعدم الكسل الا يترك المرء العمل في حالته كما قال سيدنا على كرم الله وجهه في وصيته لبنيه يا بنى عليكم بالعمل.

(ترتيب العلوم السبعة او التسمة)

ترتيب العلوم السبعة التي للفقهاء أحدها لكل واحد منها ثمرة ،
وهي علم القرآن وثمرته يخوف وعلم الفقه يشرف وعلم الأصول يرفع
وعلم الحديث يورع وعلم الحساب يحذق وعلم الأعراب يحمق
وعلم الشعر يرقق وعلم النجوم يفسق • قاله القرافي في (الذخيرة) وهذا
مخالف لما في الأبيات ، وهي قوله

ان العلوم تسعة تعدد	وكل واحد بوصف يفرد
فعلمك التفسير للقرآن	يورث الخوف من الرحمان
والعلم بالحديث يكسب الورع	والفقه بالتشريف قدرا قد رفع
والنحو علم للفتى يكييس	نعم كذا علم البيان انفس
والعلم بالاشعار قد يرقق	وبالحساب الاعتقلى يحمق
وعلم الاختراع والتنجيم	مكفر ومدخل الجحيم
أعاذنا الله من البلاء	وكل خذلان ومن شقاء
ثم قلت غفر الله لى ما تقدم وما تأخر وما أسررت وما أعلنت	

(باب الطهارة من النجس)

أي هذا باب الطهارة من النجس والباب لغة فرجة يتوصل بها
من داخل الى خارج وعكسه واصطلاحا اسم لطائفة من المسائل
المشتركة في حكم الطهارة لغة النظافة من الأدناس الحسية والمعنوية
كالمعاصي الظاهرة والباطنة واصطلاحا قال ابن عرفة صفة حكمية
توجب لموصوفها جواز استباحة الصلاة به او فيه او له فالأوليان
من خبث والآخرى من حدث أى صفة تقديرية توجب أى تلتزم للمتصف
بها جواز استباحة الصلاة به ان كان محمولا للمطى وفيه ان كان مكافاله

وله ان كان نفس المصلى ويقابلها بهذا المعنى أمرن النجاسة ،
وهي صفة حكمية توجب لموصوفها منع استباحة الصلاة به أو فيه
قاله ابن عرفة والحدث وهو صفة حكمية توجب
لموصوفها منع استباحة الصلاة وقد يطلق
على نفس المنع المذكور سواء تعلق بجميع الاعضاء كالجنابة أو
ببعضها كحدث الوضوء ويطلق في مبحث الوضوء على الخارج المعتقد
من المخرجين وفي مبحث قضاء الحاجة على خروج الخارج انتهى من
(الدرديري) والنجس نال (القاموس) بالفتح وبالكسر وبالتحريك
وككتف وعضد ضد الطاهر وقد نجس كسميع وككرم وانجسه
ونجسه فتنجس يعنى ان هذا الباب جاء في احكام الطهارة من النجس
أمرنا وعينا وزوالا

واتفقوا ان ازالة النجس في الشرع مأمور بها فهم وقيس
ووصف امر وازالة وما به تزول، اختلفوا فيه أعلما

يعنى العلماء اتفقوا على أن ازالة النجاسة مأمور بها في
الشرعية فانهم ذلك وقسه اي اتبعه او اختبره تجده حقا من القس
مثلثة القاف ، وهو التتبع او القيس الذي هو التقدير والاختبار قوله
ووصف الخ ، يعنى ان وصف الامر أى صفته من كونه على الوجوب
او على الندب او على القدر المشترك بينهما وهو الندب المؤكد الذي
يعبر عنه بالسنة اختلف فيه العلماء فبعضهم حمل الامر الوارد في ازالة
النجاسة بالتطهير على الوجوب وبعضهم حمله على الندب وبعضهم
حمله على السنة وكذلك اختلفوا أيضا في وصف ازالته ، هل بكل مزيل
لها أو بالغسل خاصة وكذلك اختلفوا فيما تزول فيأتى حكمها هل بكل ما
يزيلها أو بكل مائع أو بالماء مطلقا أو بالماء المطلق خاصة وهو المشهور
ومن الذي قبله الغسل ومن الذي قبل ذلك تساوى الوجوب والسنة في
الاشتغال ، وقال قوم هي فرض مع الذكر والقدرة ساقطة مع النسيان
والعجز وكل هذين القولين عن مالك واصحابه ، وقول الوجوب وحده

قال به أبو حنيفة والشافعي وسيأتي نسبة غير ذلك من الأقوال لاهله فيما بعد هذا من الآيات أن شاء الله والاصل في هذا الباب من الكتاب قوله تعالى : (وثيابك فطهر) على أن المراد بالثياب المحسوسة وأما من حملها على الكناية عن طهارة القلب لم ير فيها حجة • وأما من المنة فآثار كثيرة ثابتة منه قوله عليه الصلاة والسلام (من توضأ فليستثر ومن استجمر فليوتر) ومنها أمره عليه الصلاة والسلام بغسل دم الحيض من الثوب ، وأمره بصب ذنوب من ماء على بول الأعرابي الذنوب بفتح الذال المعجمة ادلو العظيمة •

وقوله صلى الله عليه وسلم في صاحبي القبر (انهما ليعذبان وما يعذبان في كبير اما احدهما فكان لا يستبري من البول وغير وغير

تنبيهات : الاول اعلم أن الامر حيثما جاء في آى عبادة كانت فانها يجرى فيه الخلاف المتقدم وفي ذلك يقول صاحب (مراعى السعود)

وافعل لدى الاكثر للوجوب وقيل للندب او المطلوب
وقيل للوجوب أمر للرب وامر من ارسله للندب

قال في شرحه بما حاصله أن صيغة فعل الامر عند الاكثر من المالكية وغيرهم أنه حقيقة في الوجوب فيحمل عليه حتى يصرف عنه صارف ، وقيل في الندب لانه المتيقن وقيل حقيقة في القدر المشترك بين الوجوب والندب وهو مطلق الطلب ثم قال وقيل أمر الله حقيقة في الوجوب وأمر من أرسله الله تعالى حقيقة في الندب انتهى منه باختصار ، وبعض حذف

الثانى قال الفهرى اتفقوا على أن صيغة أفعل ليست، حقيقة في كل ما وردت فيه من تهديد وتسخير وغير ذلك من ستة وعشرين معنى ترد لها

الثالث : حجة من قال ان فعل الامر حقيقة في الوجوب ، قوله صلى الله عليه وسلم (لولا أن أشق على أمتي لامرتهم بالسواك عند كل صلاة) ولفظ لولا يفيد انتفاء الامر لوجود المشقة والندب في السواك ثابت غدل على أن الامر لا يصدق على الندب بل على ما فيه مشقة وهو الوجوب قوله تعالى : (ما منعك ألا تسجد إذ أمرتك) ذمه على ترك السجود المأمور به في قوله (اسجدوا لآدم) قال القرافي والذم لا يكون الا في ترك واجب او فعل محرم وحجة الندب ان الامر تارة يرد للوجوب كما في الا صلوات الخمس وتارة للندب كما في صلاة الضحى والاشترائك والمجاز خلاف الاصل ، فجعل حقيقة في رجحان الفعل وجواز الترك لانه الاصل من جهة براءة الذمة وهذا بعينه هو حجة من قال ان الامر للتقدير المشترك بين الوجوب والندب وهو مطلق الطلب قاله في (نشر البنود) ونسبه لشرح (التنقيح) •

الرابع اعلم انهم اختلفوا في الذي يفهم منه دلالة الامر على الوجوب هل هو الشرع او العقل او الوضع ، اي اللغة أقوال حجة ، الاول قوله تعالى لابليس (ما منعك ألا تسجد) الآية وقوله (أفعميت أمتي) ومن السنة قوله عليه السلام (لولا أن أشق) الخ •

وأیضا المنقول عن الصحابة والائمة المتقدمين التمسك بمطلق الامر في اثبات الوجوب الا بصارف عنه فترتب الالعاب على الترك انما يستفاد من أمر الشارع وأمر من اوجب طاعته وحجة من قال انه العقل هي ان ما تفيد اللغة من الطلب يتعين أن يكون للوجوب لان حملة على الندب يصير المعنى فعل ان شئت وهذا القيد ليس مذكورا وقبول بمثله في الحمل على الوجوب فانه يصير المعنى أفعّل من غير تجويز ترك والقائل انه اللغة يقول ان أهل اللغة يحكمون باستحقاق عبد مخالف أمر سيده مثلا بها للعقاب وأجيب بأن حكم

أهل اللغة المذكور مأخوذ من الشرع لا يجابه على العبد مثلاً طاعة سيده

الخامس هل يحمل الأمر على الفور أو التراخي أو القدر المشترك بينهما أقوال • والمشهور الأول أصل مذهب مالك وفاقاً للحنفية وقال بالتأخير أهل المغرب من المالكية وفاقاً للشافعية ، واختلف هؤلاء القائلون بالتراخي أي التأخير هل يجوز التأخير إلى غير غاية على الإطلاق أو إلى غير غاية بشرط السلامة فإن مات قبل الفعل اثم وقيل لا يأثم إلا أن يظن فواته والقائل بالاشتراك يقول القدر المشترك هو طلب الماهية من غير تعرض لوقت من فور أو تراخ ، وقيل أنه مشترك بين الفور والتراخي فيدل على كل واحد منهما حقيقة والاحوط كونه للفور وحجة من قال به قوله تعالى لا بليس : (ما منعك أن لا تسجد إذ أمرتك) فلولاً الفور لكان من حجته أن يقول امرتني وما أوجبت على الفور فلا عتب على • ثم لتعلم أنه حيثما نيل بالتكرار في الأمر فالاتفاق على كونه للفور انتهى ملخصاً من كتب الأصول (كنشر البنود) و (الحطاب) على ورقات امام الحرمين

السادس اعلم ان الأمر بشيء موقت لا يستلزم عند الجمهور القضاء إذا لم يفعل في وقته لان الأمر يفعل في وقت معين يكون لما بنى عليه من نفع للعباد أي مصلحة بل القضاء يكون بأمر جديد يدل على مساواة الزمن الثاني للاول في المصلحة والأصل ، أي الظاهر عدم المصلحة فضلاً عن المساواة مثال الأمر الجديد حديث الصحيحين في (من نسي صلاة فليصلها إذا ذكرها) وحديث مسلم (إذا رقد أحدكم عن الصلاة أو غفل عنها فليصلها إذا ذكرها) وتقضى المتروكة عمداً قياساً على ما ذكر بالاولى • قاله في (الآيات البينات) وخالف جمهور الحنفية مع غير الجمهور المتقدم فيما تقدم نظراً إلى قاعدة أخرى وهي أن الأمر بالمركب أمر بأجزائه قالوا فالأمر بشيء موقت إذا لم يفعل في وقته يستلزم القضاء لانه لما تعذر أحد الجزئين وهو

خصوص الوقت تعين الجزء الآخر وهو فعل المأمور به نحو صوم يوم الخميس مقتضاه الزام الصوم وكونه في يوم الخميس فاذا عجز الثاني لفواته بقى اقتضاء الصوم ، فهذه المسألة تجاذبها أصلان أحدهما الامر بالركب أمر باجزائه واليه نظر الحنفية ، والثاني ان الامر بفعل في وقت معين لا يكون الا لمصلحة تختص بالوقت ، واليه نظر الجمهور وهكذا كل مسألة تجاذبها أصلان أو أصول يجري فيها الخلاف بحسب الأصول

تال في (التكميل)

وان يكن في الفرع تقريران بالمنع والجواز فالقولان

السابع انه يجوز للمأمور أن ينيب غيره فيما كلف به على الاصح اذا حصل ، فالنيابة سر الحكم ، اي مصلحته التي شرع لها سواء كان ماليا كسد خلة الفقراء في المال المخرج في الزكاة او بدنيا كالحج الا لمانع من الحكمة كما في الصلاة لان المقصود بها الخضوع والانابة لله ولا يحصلان بالنيابة قاله ، حلولا

الثامن اعلم ان الله تبارك وتعالى أمرنا باتباع النبي صلى الله عليه وسلم في قوله «وما أتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا» وهو صلى الله عليه وسلم قال (عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهتدين تمسكوا بها وعضوا عليها بالنواجذ ، واياكم ومحدثات الأمور فان كل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة) رواه أبو داود والترمذي وسببه عن العرياض بن سارية رضى الله عنه قال صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم ثم أقبل علينا بوجهه فوعظنا موعظة بليغة ذرفت منها العيون ووجلت منها القلوب فقال رجل يا رسول الله كأن هذه موعظة مودع فماذا تعهد ايها ؟ قال (أوصيكم بتقوى الله والسمع والطاعة ، وأن كان

عبدا حبشيا فانه من يعيش منكم بعدي فسيري اختلافا كثيرا فعليكم
بسننسى (السخ •

وعن مالك بن أنس رضى الله عنه بلغه ان رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال (تركتم فيكم أمرين لن تخلوا ما تمسكنم بهما
كتاب الله وسنة رسوله •)

وعن ابن مسعود رضى الله عنه قال (ان أحسن الحديث كتاب
الله وأحسن الهدي هدى محمد صلى الله عليه وسلم وشر الأمور
محدثاتها وان ما توعدون لآت وما انتم بمعجزين رواه البخاري ؟

وعن أبى ذر رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم (من نارق الجماعة شبرا فقد خلع ربقة الاسلام من
عنقه) رواه مالك • فبان من هذا أن اتباع العلماء هو الطريق المستقيم
والتحيد عنه ليس لذي دين يستقيم وذلك ان الامر بالشىء نهى عن
ضده كما هو معلوم ضرورة •

« أعيان النجاسة »

ثم قلت

وعينها أربعة متفق	فيها وخلف غيرها به ثقوا
ميتة ذي الدم ومسفوح الدم	ولحم خنزير ورجع الادم
بول رضيع وقليلها اتصاف	وشبهه جلد ميتة فيه الخلاف

يعنى أن أربعة من أعيان النجاسة اتفق العلماء على نجاستها
والخلف بضم الخاء وسكون اللام اي الاختلاف بمعنى اختلاف
العلماء بغيرها ثقوا اي توثقوا به والأربعة هي ميتة ذي الدم اي
الحيوان ذى الدم ليس بمائى ومسفوح الدم أى الدم المسفوح أى
الجارى بسبب فصد او ذكاة او نحو ذلك ولحم الخنزير بأي سبب
اتفق أن تذهب حياته .

ورجع الآدمي أي رجيعة والمراد به هنا بوله وغائطه مع ان البول منه فيه الخلاف وسينبه على الخلاف في بول الصبي قريبا ان شاء الله . فتحصه لان الاتفاق ليس الا في غائطه ثم نبه في البيت الاخير على مسائل مما ذكر فيها الخلاف :

الاولى : بول الصبي الرضيع قال أبو حنيفة والشافعي يكتفى
الرش على بول صبي لم يطعم غير اللبن ويغسل من بول الصبية

وقال مالك يغسل بولهما وهما في الحكم سواء
وقال أحمد بول الصبي ما لم يأكل الطعام طاهر قتاله في
(رحمة الامة)

الثانية قليل النجاسة اختلف فيه على ثلاثة أقوال ، فقوم رأوا
أن قليلها وكثيرها سواء ، وممن قال بهذا القول الشافعي وقوم رأوا
أن قليل النجاسات معفو عنها وحدوه بقدر الدرهم البغلي ، وممن قال
بهذا أبو حنيفة وشذا محمد بن الحسن فقال : ان كانت النجاسة
ربع الثوب فما دونه جازت الصلاة به وقال فريق ثالث قليل
النجاسات وكثيرها سواء الا الدم وهو مذهب مالك

وعنه في دم الحيض روايتان ، والاشهر مساواته لسائر الدماء ،
قتاله في (بداية المجتهد) .

الثالثة ما شابه جلد الميتة من أجزائها كالشعر والعظام ونحو
ذلك ، فعند أبي حنيفة أن جلود الميتة كلها تطهر بالدباغ الا جلد الخنزير
وأظهر الروائتين عن مالك انها لا تطهر لكنها تستعمل في الاشياء
اليابسة وفي الماء من بين سائر المائعات وعند الشافعي ، تطهر
الجلود كلها بالدباغ الا جلد الكلب والخنزير وما تولد منهما او من
أحدهما وعن أحمد روايتان أشهرهما ، لا تطهر ولا يباح الانتفاع
بها في شيء ما كلحم الميتة .

وحكى عن الزهرى أنه قال ينتفع بجلود الميتات كلها من غير دباغ وشعر الميتة غير الادمى نجس عند الشافعى: وكذا الصوف والوبر: وقال مالك هو ناهر مطلقا لانه مما لا تحله الحياة سواء كان مما يوكل لحمه كالتعم والخيل أولا كالحمار والكلب ، فعنده شعر الكلب وشعر الخنزير طاهران فى حال الحياة والموت ، والصحيح من مذهب أبى حنيفة طهارة الشعر والوبر والصوف وهذا مذهب أحمد أيضا وزاد على ذلك فقال بطهارة القرن واللسن والريش والعظم ، اذ لا روح فيها

وحكى عن الحسن والاوزاعى ان الشعور كلها نجسة لكنها تطهر بالغسل واختلف الائمة فى جواز الانتفاع بشعر الخنزير فى الخرز ، فرخص فيه أبو حنيفة ومالك ومنع منه الشافعى وكرهه أحمد وقال الخرز بالليف أحب الى : قاله فى (الرحمة) والمفاهيم معتبرة وهى ميتة غير ذى الدم وغير الدم المسفوح وغير لحم الخنزير ، ورجيع غير الادمى ففى كلها الخلاف وهى كذلك فى أغلب هذا الكتاب بمعنى ان مفاهيمه كلها او اكثرها معتبرة ، ثم قلت غفر الله لى

تزال بالاجماع من مواضع صلاتنا والثوب والبدن عى
ومطلق يزيلها واختلفوا فى كل ما سواه مما يوصف

عى آخر البيت الأول فعل أمر بمعنى احفظ يعنى ان المحال التى يومر العبد بازالة النجاسة عنها باجماع العلماء هى مواضع الصلاة كالمساجد ونحوها من كل موضع اراد المرء ان يصلى فيه وثوب المرء الذى يريد أن يصلى به وبدنه ، وأما غير ذلك فلا ، واختلف الفقهاء هل يغسل الذكر كله من المذي ام لا قوله ومطلق الخ يعنى ان المطلق أى الماء الطاهر المطهر يزيلها من هذه المحال . واتفقوا أيضا ان الحجارة ونحوها تزيلها من المخرجين ، واختلفوا فيما سوى ذلك من المائعات

والجمادات التي تزيلها فذهب قوم الى ان كل طاهر يزيل عين النجاسة مائعا كان او جامدا او في اي موضع كان وبه قال ابو حنيفة واصحابه وقال قوم لا تزال النجاسة بما سوى الماء الا في الاستجمار فقط ، المتفق عليه وبه قال مالك والشافعي واختلفوا أيضا في ازالتها في الاستجمار بالعظم والروث فمنع ذلك قوم واجازوه بغير ذلك مما ينفي واستثنى مالك من ذلك ما هو مطعوم ذو حرمة كالخبز وما قيل في استعماله صرف كالذهب والياقوت وقوم قصرُوا الانقاء على الاحجار فقط وهو مذهب اهل الظاهر وقوم أجازوا الاستجمار بالعظم دون الروث وان كان مكروها عندهم وشذ الطبري فأجاز الاستجمار بكل طاهر ونجس قاله في (البداية) تنمة أخلفوا في المنى هل هو نجس ام لا ، فذهبت طائفة منهم مالك وابو حنيفة الى انه نجس وذهبت طائفة الى أنه طاهر وبهذا قال الشافعي وأحمد ، وداود قائله في (البداية) .

(باب الوضوء)

الوضوء بالضم فعل ال وضوء وبالفتح مأؤه ومصدر أيضا او لغتان قد يعنى بهما المصدر وقد يعنى بهما الماء

من الوضوء اربعة عليها	متفق لا غيرها فانتبها
وجه يد رأس ورجل ويرى	خلف بغير ذا ووصف ذا جرى
كمر قف وكل رأس وكذا	في غسل رجل فخذن ما اخذا

يعنى ان العلماء اتفقوا على أربعة أشياء من الوضوء وهى الوجه واليدان والرأس والرجلان ، قوله ويرى خلف الخ أي يرى الخلاف بغير هذه الاربعة ، ويرى بوصف هذه الاربعة أيضا ثم مثل لذلك بقوله كمرقق الخ أما غير الاربعة من الوضوء فأولاه النية وهى

واجبة في الطهارة من الغسل والوضوء والتيمم عند كافة العلماء فلا تصح طهارة الابنية وقال أبو حنيفة لا يفتقر شيء من ذلك الى النية الا التيمم فانه لا بد له فيه من النية ومحلها القلب ولا يكره عند غير مالك النطق بها ، واما مالك فيكره عنده في المشهور عنه

ال ثاني التسمية وهي مستحبة باتفاق الثلاثة ، واصح الروايتين عن أحمد انها واجبة وحكى عن داوود انه قال لا يجزيء وضوء الا بها سواء تركها عمدا او سهوا وقال اسحاق ان نسيها اجزائه طهارته والا فلا الثالث غسل اليدين من قبل ادخالهما في الاناء ، فذهب قوم أنه من سنن الوضوء باطلاق وان تيقن طهارة يده وهو مشهور مذهب مالك وقيل مستحب غير واجب اتفاقا وحكى عن أحمد أنه أوجب ذلك من نوم الليل دون النهار وقال بعض الظاهرية بالوجوب مطلقا تعبدا فان أدخل يده في الاناء قبل الغسل لم يفسد الماء الا عند الحسن البصري الرابع المضمضة والاستنشاق قيل انهما سنتان وهو لمالك والشافعي وأبي حنيفة وقيل انهما فرض ، وهو لأحمد وابن أبي ليلى وجماعة من أصحاب داوود وقيل ان الاستنشاق فرض والمضمضة سنة وهو لأبي ثور وأبي عبيد وجماعة من أهل الظاهر

الخامس الاذان ، وهما سنة عند بعض أصحاب مالك ، وفاقا للشافعي ، وانه يجدد لهما الماء وقال بعض أصحابه أي مالك وأبو حنيفة وأصحابه ، ان مسحهما فرض ، الا أن أبا حنيفة وأصحابه لم يلزم عندهم تجديد الماء لهما بل يمسحان مع الرأس بماء واحد عندهم ، وبقيت أقوال أخرى لا فائدة فيها عند أهل الاصول تركتها لذلك .

السادس الترتيب في الوضوء سنة عند أبي حنيفة ومالك ، وواجب عند الشافعي وأحمد .

السابع الموالاة سنة عند أبى حنيفة ، وقال مالك واجبة مع الذكر ومع عدم العذر ساقطة مع النسيان ومع الذكر عند العذر ما لم يتفاحش التفاوت وللشافعى فيها قولان أصحهما أنها سنة ، وائمشهور أنها واجبة وأما الأربعة المتفق عليها عن أحمد فانه اختلف في حد الوجه منها ، فعند الثلاثة ما بين منابت الرأس غالبا ومنتهى اللحيين طولاً ، ومن الأذن الى الأذن عرضاً وقال مالك البياض الذي بين شعر اللحية والأذنين ليس من الوجه ولا يجب غسله معه في الوضوء وما انسدل من اللحية يجب امرار اليد عليه عند مالك خلافا لأبى حنيفة والشافعى في أحد قوليه ، وليس تخليلها واجبا عند مالك وأبى حنيفة والشافعى وأوجب ابن عبد الحكم من أصحاب مالك واختلف أيضا في المرفقين هل يدخلان في غسل اليدين ام لا فذهب الجمهور مالك والشافعى وأبو حنيفة الى وجوب ادخالهما ، وذهب زفر وبعض أهل الظاهر ، وبعض متأخري أصحاب مالك الى انه لا يجب ادخالهما في الغسل واختلف أيضا في صفة مسح الرأس ، فذهب مالك وأحمد في أشهر الروايات عنهما الى ان الواجب مسحه كله وذهب الشافعى وبعض أصحاب مالك وأبو حنيفة الى ان مسح بعضه هو الفرض ومن أصحاب مالك من حد هذا البعض بالثلث ومنهم من حده بالثلثين وأما أبو حنيفة فحده بالربع ، وحد مع هذا القدر من اليد الذي يكون به المسح ، فقال ان مسحه باقل من ثلاثة اصابع لم يجز وأما الشافعى فلم يحدد في الماسح ولا في الممسوح حدا ، والمسح على العمامة دون الرأس بغير عذر لا يجوز عند الثلاثة . وقال أحمد : يجوز بشرط ان يكون تحت الحنك منها شيء رواية واحدة وهل يشترط ان يكون لبسها على طهر روايتان عنه ، وان كانت مدورة لا ذؤابة لها ، يعنى اللثام لم يجز المسح عليها ، وعنه في مسح المرأة على قناعاتها المستدير تحت حلقها روايتان ، والمسنون في الرأس عند أبى حنيفة ومالك وأحمد مسحة واحدة ، وعند الشافعى ثلاث مسحات ، واختلف في صفة طهارة القدمين في الوضوء أيضا فقال قوم طهارتهما الغسل ،

وهم الجمهور ، وقال قوم فرضهما المسح وقال قوم بل طهارتهما تجوز
بالنوعين ، وممن قال بهذا القول أحمد والاوزاعي والثوري وابن
جرير ، وممن قال بان فرضهما المسح ابن عباس انتهى ما تقدم
ملخصا في (بداية المجتهد) ورحمة الامة) قوله آخر الابيات فخذن ما
أخذنا هو بمعنى قول ابن مالك فما أبيح لفعل ودع ما لم يبيح (أى خذ ما
أخذه العلماء ، وترك ما تركوه

فائدة : يروى ان بعض الصالحين كان في ابتداء أمره قراءا من
المفصل سور، ثم ان الله بمنه وكرمه فتح عليه بالعلوم الوهيبية ،
فسأله بعض أصحابه هل قرأت ابن مالك ، فقال حفظت منه شطر
بيت وهو : فما أبيح أفعل ودع ما لم يبيح) انتهى أنظر ما أوجزه
وأشمله للمهمات المؤدية لسعادة الدارين ♦
قال تعالى (واتقوا الله ويعلمكم الله) ثم قلت، غفر
الله لي :

وغير ماء غيرت نجاسة في رفعه به اختلاف ثبتوا

يعنى ان العلماء اختلفوا في رفع الحدث بغير الماء الذي تغير
بالنجاسة أما هو فانهم اتفقوا على أنه لا يرفع الحدث ، كما انهم
اتفقوا على ان المطلق الذي لم يتغير بشيء ما يرفعه فتحصل من ذلك
ان المطلق يرفعه اتفاقا ، وان المتغير بالنجاسة لا يرفعه اتفاقا ، واما
غير ذلك كله ، ففي رفع الحدث به وعدمه خلاف الا ان من المطلق
ماءين فيهما خلاف شاذ انهما لا يرفعان الحدث وهما ماء البحر والماء
الاجن المتغير الطعم واللون من الماء ♦

وأهل هذا الخلاف محجوجون في الاول بقوله عليه السلام في
البحر (هو الطهور ماؤه الحل ميتته) فهو وان كان حديثا مختلفا في
صحته ، فظاهر الشرع يعضده

وفي الثانى بتناول اسم الماء المطلق له وتغيير النجاسة للماء
أما طعمه او لونه او ريحه أو أكثر من واحد من هذه الاصناف ،

والذي فيه الخلاف من ذلك ستة اوصاف

الاول الماء الذي خالطته نجاسة ولم تغير احد اوصافه
الثاني الماء الذي خالطه زعفران أو غيره من الاشياء الطاهرة التي
تنفك عنه غالبا متى غيرت احدى اوصافه الثالث الماء المستعمل في
الطهارة الرابع استار غير المسلمين وبهيمة الأنعام ويدخل في
ذلك الخلاف في غسل الآنية من فضلة بعض الحيوانات كالكلب ونحوه
الخامس استار الطهر وفيه خمسة أقوال ، فذهب قوم الى ان استار
الطهر طاهرة باطلاق وذهب آخرون الى انه لا يجوز للرجل ان يتطهر
بسؤر المرأة ويجوز للمرأة ان تتطهر بسؤر الرجل وذهب آخرون
الى انه يجوز للرجل أن يتطهر بسؤر المرأة ما لم تكن جنباً او حائضاً
وذهب آخرون الى أنه لا يجوز لاحدهما ان يتطهر بفضل صاحبه الا
ان يشرعا معا وقال قوم لا يجوز وان شرعا معا

السادس نبيذ التمر ، أنظر (بداية المجتهد)، ثم قلت :

(فصل فى نواقضه)

الفصل لغة الحاجز بين شيئين واصطلاحاً اسم لطائفة من
مسائل الفن مندرجة تحت باب او كتاب غالبا ، والنواقض ، جمع
ناقض ، والنقض لغة ضد الابرام واصطلاحاً الحدث المانع من الصلاة
او سببه والى المتفق منه اشترت بقولى

وغائط مذى منى ودى أقول	متفق ينقضه ريح وبول
الا فخلف النقض جا فانتبه	بشرط عدم سلس فى هذه

يعنى ان العلماء اتفقوا على ان الوضوء ينتقض بخروج الريح
او البول او الغائط او المذي او المنى او الودي اذا كان خروجها على

جهة الصحة خروجاً معتاداً ، وإلى ذلك أشار بقوله بشرط عدم سلس في هذه الأشياء أي بأن يكون خروجها على غير السلس والا بان كان عليه فالخلاف في كونها تنتقض أولاً جاء فانتبه لذلك أي تفتن له والمشهور عدم النقض مع السلس إلا أن الريح فيها خلاف ولو مع غير السلس في مذهب مالك كما في (رحمة الأمة) للإمام الصفدي ولذلك قلت في البيت الأول نسخة هي

متفق ينقضه مذي وبول وغائط والودي والمنى أقول

ويتعلق بهذا الباب مما اختلفوا فيه سبع مسائل تجري منه مجرى القواعد لهذا الباب .

الأولى اختلافهم في الانقضاء مما يخرج من الجسد غير الستة لم تقدم ذكرها كالدم والرعاف الكثير ولفصد والحجامة والبلغم والقيء والحصاة والدود وشبه ذلك

الثانية النوم ، فقوم أوجبوا منه الوضوء مطلقاً ، وقوم لم يروه منه مطلقاً وقوم فرقوا بين قليله وكثيره وثقله وخفيفه

الثالثة لمس النساء باليد أو غيرها من الأعضاء بقبلة أو غيرها في اللامس والملموس ، فقوم أوجبوا من اللمس مطلقاً الوضوء وقوم لم يروه منه مطلقاً ، وقوم فرقوا بين قصد اللذة ووجودها وعدمه وقوم فرقوا بين اللامس والملموس فأوجبوا على اللامس ولم يوجبوا على الملموس

الرابعة لمس الذكر ، فقال أبو حنيفة لا ينقض مطلقاً وقال الشافعي كيفما لمسه انتقض ، والمشهور عنه النقض بباطنه دون ظاهره . وعن أحمد بباطن الكف وظاهره . واضطربت الرواية فيه عن مالك كثيراً ، ورجح بعض أصحابه أنه إن مسه بشهوة انتقض

والا فلا ، ومن مس فرج غيره فعند الشافعي واحمد ينتقض وعن مالك لا ينتقض بمس الصغير وقال ابو حنيفة ، لا ينتقض بكل حال والمسوس قال الثلاثة لا ينتقض وقال مالك ينتقض •

الخامسة الوضوء من كل ما مسته النار

لسادسة الوضوء من الضحك في الصلاة وهو لا يبى حنيفة وحده السابعة شذ قوم أوجبوا الوضوء من حمل الميت ، وفيه اثر ضعيف (من غسل ميتا فليغتسل ، ومن حملة فليتوضأ)، وينبغى أن يعلم أن جمهور العلماء أوجبوا الوضوء من زوال العقل بأى نوع كان من قبل اغماء او جنون او سكر وهؤلاء كلهم قاسوه على النوم أعنى أنهم رأوا انه اذا كان النوم يوجب الوضوء في الحالة التى هو سبب الحدث غالبا وهو الاستثقال ، فأحرى أن يكون ذهاب العقل سببا لذلك انتهى باختصار من (بداية المجتهد) •

(باب الغسل والحيض)

الغسل بالفتح ويضم او بالفتح مصدر وبالضم اسم والغسل والغسلة بكسرهما وكصبور وتثور الماء يغتسل به والحيض لغة السيلان وحاضت المرأة تحيض حيضا ومحيزا ومحاضا فهى حائض وحائضة من حوائض وحيض سال دمها

وجب غسل باتفاق وبالمنى
بصحة مع الجماع فاعتنى
والحيض ثم بالنفاس ووجب
فيه العموم باتفاق مرتقب

يعنى ان الغسل يجب على الانسان باتفاق العطاء بسبب خروج المنى مع الجماع في حال الصحة ويجب أيضا بسبب انقطاع دم الحيض ودم النفاس ، ويجب في الغسل العموم أي عموم الماء على جميع الجسد باتفاق .

والاصل فى هذه الطهارة قوله تعالى (وان كنتم جنباً فاطهروا)
والمخاطب بذلك كل من لزمته الصلاة بلا خلاف وهنا مسائل مختلف
فيها لا بد من التنبيه عليها للافادة

المسألة الاولى اختلف العلماء ، هل من شروط هذه الطهارة
امرار اليد على جميع الجسد كالحال فى طهارة اعضاء الوضوء ام يكفى
فيها افاضة الماء على جميع الجسد وان لم يمر يديه عليه ، فأكثر
العلماء على ان افاضة الماء كافية فى ذلك وذهب مالك وجل اصحابه
والمزنى من اصحاب الشافعى الى أنه ان فات المتطهر موضع واحد
من جسده لم يمر يديه عليه ان طهره لم يكمل

الثانية اختلفوا هل من شرط هذه الطهارة النية أم لا كاختلافهم
فى الوضوء ، فذهب مالك والشافعى وأحمد وأبو ثور وداود وأصحابه
الى أن النية من شرطها ، وذهب أبو حنيفة واصحابه والثوري الى انها
تجزئ بغير نية كالحال فى الوضوء وتقدم ذلك

الثالثة اختلفوا فى المضمضة والاستنشاق فى هذه الطهارة أيضا
كاختلافهم فيها فى الوضوء ، فذهب قوم كابى حنيفة وأصحابه الى
وجوبها وذهب قوم كمالك والشافعى الى عدم وجوبها

الرابعة اختلفوا ، هل من شرط هذه الطهارة الفور والترتيب
أم ليس من شرطها

الخامسة اختلف الصحابة ، رضوان الله عليهم فى سبب ايجاب
الطهر من الوطء بغير انزال ، فمنهم من اوجب الطهر من الوطء ولو لم
ينزل ، ومنهم من لم يوجبه من الوطء الا مع الانزال ، واكثر فقهاء
الامصار مالك واصحابه والشافعى واصحابه وجماعة من أهل الظاهر

على ايجاب الطهر من التقاء الختانيين وذهب قوم من الصحابة
وتبعهم داوود الظاهري وقوم آخر من أهل الظاهر ان الغسل لا يجب
الا بالانزال

وسبب اختلافهم في ذلك حديثان ، احدهما حديث أبي هريرة
عن النبي عليه السلام انه قال (اذا تعد بين شعبها الاربع والزق الختان
بالختان فقد وجب الغسل) والحديث الثاني حديث عثمان انه سئل
ف قيل له أرأيت الرجل اذا جامع أهله ولم يمن قال عثمان (يتوضأ
كما يتوضأ للصلاة) ، سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم .

السادسة اختلف العلماء في الصفة المعتبرة في كون خروج المنى
موجبا للطهر ، فذهب مالك وأبو حنيفة الى اعتبار اللذة في ذلك وذهب
الشافعي الى ان نفس خروجه هو الموجب للطهر سواء خرج بلذة او
بغير لذة ، ولو اغتسل الجنب ثم خرج منه منى بعد الغسل

قال ابو حنيفة واحمد ان كان بعد البول فلا غسل وان كان قبله
وجب الغسل وقال الشافعي بوجوب الغسل مطلقا وخروج المنى
بتدفق وغير تدفق يوجب الغسل عند الشافعي وقال أبو حنيفة
ومالك واحمد اذا خرج بغير تدفق فلا غسل ولا يجب الغسل الا
بخروج المنى من الذكر عند الثلاثة وقال احمد اذا فكر او نظر
فأحس بانتقال المنى من الظهر الى الاحليل أي الذكر وجب الغسل
وان لم يخرج

السابعة اذا اسلم الكافر وجب عليه الغسل بعد اسلامه عند
مالك وأحمد : وقال أبو حنيفة والشافعي هو مستحب ثم قلت

ومنع الحيض صلاة والوجوب	لها وفعل الصوم حيثما يتوب
ثم طواف وجماع في الفروج	ونقض غسل كالوضوء في الخروج

يعنى ان الحيض منع الصلاة ووجوبها ولذلك سقط قضاؤها ومنع فعل الصوم في أيامه لا وجوبه ولذلك لم يسقط قضاؤه ومنع فعل الطواف ومنع فعل الجماع في الفرج قوله ونقض يعنى ان نواقض الغسل كنواقض الوضوء فيما يخرج وغيره وقد تقدم ، وقوله آخر البيت الاول يتوب تتميم ومعناه أقبل أى حيثما أقبل الحيض بمعنى جاء فانه يمنع ما ذكر

والاصل في هذا الباب ، أى باب الحيض قوله تعالى (يسألونك عن المحيض) الآية والاصل في منعه الاشياء الاربعة المتقدمة حديث عائشة الثابت انها قالت (كنا نومر بقضاء الصيام ولا ومر بقضاء الصلاة) وحديثها الثابت حين (أمرها رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تتعل كل ما يفعله الحاج غير أن تطوف بالبيت)

وقوله عز وجل (فاعتزلوا النساء في المحيض) واختلف من ذلك في مسائل نذكر منها مشهوراتها وهى خمس

الاولى اختلف الفقهاء في مباشرة الحائض وما يستباح منها فقال مالك وابو حنيفة والشافعى له منها ما فوق الازار فقط ولا يقرب ما بين السرة والركبة وقال أحمد ومحمد بن الحسن وسفيان الثوري وداوود الظاهري وبعض أكابر المالكية وبعض اصحاب الشافعى انما يجب عليه أن يجتنب موضع الدم فقط

الثانية اختلفوا في وطء الحائض في طهرها وقبل الاغتسال فذهب مالك رضى الله عنه والشافعى والجمهور الى أن ذلك لا يجوز حتى تغتسل وذهب أبو حنيفة واصحابه الى ان ذلك جائز اذا طهرت لاكثر أمد الحيض وهو عنده عشرة أيام وذهب الاوزاعى الى انها ان غسلت فرجها بالماء جاز وطئها اعنى كل حائض طهرت متى طهرت ، وبه قال أبو محمد بن حزم ولو طهرت الحائض ولم تجد ماء. قال أبو حنيفة في المشهور عنه : لا يحل وطئها حتى تتيمم ،

وتصلى وقال مالك لا يحل وطئها حتى تغتسل وقال الشافعى
واحمد متى تيممت حلت وان لم تصل

الثالثة اختلف الفقهاء فى الذى يأتى امرأته وهى حائض ،
فقال مالك وأبو حنيفة والشافعى فى الجديد الراجح من مذهبه ،
وأحمد فى احدى روايتيه ، يستغفر الله ولا شئ عليه وقال
الشافعى فى القديم يلزمه دينار فى اقبال الدم ونصفه فى ادباره
وقال أحمد فى الرواية الاخرى يتصدق بدينار او نصفه ولا فرق عنده
بين اقبال الدم وادباره

الرابعة اختلفوا فى المستحاضة على أربعة اقوال قول
انها ليس عليها الا طهر واحد فقط عند انقطاع دم الحيض ، وقول
ان عليها الطهر لكل صلاة ، وقول ان عليها ثلاثة اطهار فى اليوم واللييلة
وذلك أن تتطهر للظهر والعصر عند آخر ذلك وأول هذا او تجمعهما
وتتطهر للمغرب والعشاء كذلك وتجمعها وتتطهر للصبح فذلك ثلاثة
أطهار فى اليوم واللييلة وقوله ان طهراً واحداً فى اليوم واللييلة من غير
تعيين لوقت .

الخامسة اختلف العلماء فى جواز وطء المستحاضة على ثلاثة
أقوال فقال مالك والشافعى وأبو حنيفة يجوز وطئها وهو
مروى عن ابن عباس وسعيد بن المسبب وجماعة من التابعين وقال
النخعى والحكم لا يجوز وطئها وهو مروى عن عائشة وقال
أحمد بن حنبل لا يجوز وطئها الا ان يخاف زوجها او سيدها العنت
وهو الزنى فيجوز انتهى من (الرحمة والبداية) ♦

تنبيهات - الاول اختلف العلماء فى دخول الجنب المسجد
على ثلاثة اقوال ، فقوم منعوا ذلك باطلاق وهو مذهب مالك وأصحابه
وقوم منعوا ذلك الا لعابر فيه لا مقيم ، منهم الشافعى ، وقوم
أباحوا ذلك للجميع ، ومنهم داوود وأصحابه

الثانى مس الجنب المصحف ذهب قوم وهم الجمهور الى
منعه ، وهم الذين منعوا ان يمسه غير المتوضىء وذهب قوم الى

اجازته ، وسبب اختلافهم قوله تعالى (لا يمسه الا المطهرون) فمن حملة على ان المراد بهم المومنون جوز حملة ، ومن حملة على الطهارة منعه

الثالث قراءة القرآن للجنب اختلف العلماء فيها ، فمنع الشافعى واحمد قليله وكثيره ، واجاز ابو حنيفة قراءة بعض آية واجاز مالك قراءة آية وآيتين

وحكى عن داوود انه يجوز للجنب قراءة القرآن كله كيف شاء وقوم جعلوا الحائض في هذا الاختلاف بمنزلة الجنب وقوم فرقوا بينهما واجازوا للحائض القراءة القليلة استحسانا لطلول مقامها حائضا ، وهو مذهب مالك . والرواية التى نقلها الاكثر من أصحابه انها تقرأما شاءت وهو مذهب داوود كما قال فى الجنب

الرابع اختلفوا فى ايجاب الوضوء على الجنب فى أحوال اذا اراد ان ينام او يأكل او يشرب أو يعاود الى أهله ، فذهب الجمهور الى استحبابه . وذهب أهل الظاهر الى وجوبه وقد عن لى ان اختتم الكلام على هذا بفائدتين الاولى فى أقل سن من تحيض والثانية فى أقل الحيض واكثره والطهر والنفاس ، أما الفائدة الاولى فان أقل سن تحيض فيه المرأة عند مالك وأحمد والشافعى تسع سنين ، وهو المختار من مذهب أبى حنيفة . واختلفوا هل لانقطاع الحيض أمد ، فقال ابو حنيفة فيما رواه الحسن بن زياد عنه الى الستين وقال محمد بن الحسن فى (الروايات) الى خمس وخمسين سنة وقال مالك والشافعى ليس له حد ، وانما الرجوع فيه الى العادات فى البلدان فانه مختلف باختلافها فى الحرارة والبرودة . وعن احمد : ثلاث روايات احداها خمسون مطلقا فى العربيات وغيرهن والثانية ستون مطلقا ، والثالثة ان كن عربيات فستون او نبطيات فستون أو أعجميات فخمسون انتهى من (رحمة الامة) .

واما الفائدة الثانية فأقل الحيض عند الشافعى فى المشهور عنه واحد يوم وليلة وأكثره خمسة عشر يوما بلياليها ، وعند أبى حنيفة أقله ثلاثة أيام وأكثره عشرة أيام وعند مالك ليس لأقله حد ويجوز أن يكون ساعة ، وقد تكون الدفعة الواحدة عنده حيضا الا انها لا يعتد بها فى الاقراء فى الطلاق وأكثره خمسة عشر يوما وأقل طهر فاصل بين الحيضتين خمسة عشر يوما عند أبى حنيفة والشافعى : وقال أحمد ثلاثة عشر يوما ، واضطربت فيه الروايات عن مالك فروى عنه عشرة أيام ، وروى عنه ثمانية أيام وروى عنه خمسة عشر يوما والى هذه الرواية مال البغداديون من أصحابه ، وقيل سبعة عشر وهو أقصى ما روى ، وأما أكثره فلا حد له إجماعا واختلفوا فى أقل النفاس وأكثره فذهب مالك الى انه لا حد لأقله . وبه قال الشافعى وذهب ابو حنيفة وقوم الى أنه محدود ، فقال أبو حنيفة هو خمسة وعشرون يوما ، وقال ابو يوسف صاحبه ، احد عشر يوما ، وقال الحسن البصرى عشرون يوما ، وأما أكثره فقال مالك مدة ستون يوما ثم رجع عن ذلك فقال يستل عن ذلك النساء واصحابه ثابتون على القول الاول . وبه قال الشافعى ، وأكثر اهل العلم من الصحابة ان أكثره اربعون يوما . وبه قال ابو حنيفة

وقال الليث بن سعد سبعون يوما وقد قيل تعتبر المرأة فى ذلك أيام أشباهها من النساء ، فاذا جازتها فهي مستحاضة وقد فرق قوم بين ولادة الذكر والانثى فقالوا للذكر ثلاثون يوما وللانثى اربعون يوما ، ولو انقطع دم النفاس قبل بلوغ الغاية فقد اجاز الثلاثة وطئها من غير كراهة

وقال أحمد ليس له وطئها فى ذلك الطهر حتى تبلغ اربعين يوما انتهى ملخصا من (البداية والرحمة)

وبقيت مسائل فيها الخلاف يطول بنا جلبها ، احدها ، هل الدم الذي ترى الحامل حيض ام استحاضة . ثانيها الصفرة والكبرة هل

هما حيض ام لا ثالثها علامة الطهر ، هل القصة البيضاء ام الجفوف .
 رابعها المستحاضة ، اذا تمادى بها الدم متى يكون حكمها حكم الحائض
 كما اختلفوا في الحائض اذا تمادى بها الدم متى يكون حكمها حكم
 المستحاضة ، ومن اراد استيفاء هذه المسائل وسبب الخلاف فيها
 فعليه (بداية المجتهد) ثم قلت ،

(باب التيمم)

التيمم التوخى اي التوجه والتعمد ، الياء بدل من الهمزة ،
 ويممه قصده ، والمريض للصلاة مسح وجهه ويديه فتيمم هو ^{هـ} فالثلاثة
 الاول من حده لغة والاخيرة من حده شرعا ، وذلك ان التيمم لغة
 القصد ومنه (ولا تيمموا الخبيث منه تنفقون) وشرعا طهارة ترايبية
 تشتمل على مسح الوجه واليدين بنية والمراد بالتراب جنس الارض
 فيشمل الحجر وغيره كما يأتى

(من الطهارة تيمم بدل والخلف في الكبرى يقال مستقل)

مستقل بصيغة اسم المفعول خبر قوله والخلف وهو بمعنى ثابت
 وبدل الشيء محركا وبالكسر وكأمر الخلف منه وهو هنا بالتحريك
 يعنى ان التيمم بدل من الطهارة الصغرى اجماعا والخلاف ثابت في
 كونه بدلا من الكبرى فروى عن عمر وابن مسعود أنهما كانا لا يريانها
 أى طهارة التيمم بدلا من الكبرى وكان على وغيره من الصحابة
 يرون التيمم يكون بدلا من الطهارة الكبرى وبه قال عامة الفقهاء ، هذه
 عبارة (البداية) وقال في (الرحمة) : وأجمعوا على أنه يجوز التيمم للجنب
 كالمحدث ، ومن سبب اختلافهم ما خرجه البخاري ومسلم ان رجلا
 أتى عمر رضى الله عنه فقال : انى اجنبت فلم أجد الماء ، فقال لا
 تصل : فقال عمارا : ما تذكر يا أمير المؤمنين اذ أنا وأنت في سرية
 غاجنبنا فلم نجد الماء ، فأما أنت فلم تصل و ما أنا فتمعكت أى تمرغت في
 التراب فصليت فقال النبى صلى الله عليه وسلم (أما كان يكفيك
 أن تخرب بيدك ثم تنفخ فيها ثم تمسح بها وجهك وكفيك) فقال عمر : انق

الله يا عمار ، فقال ان شئت لم احدث به . وفي بعض الروايات انه قال له عمر نوليك ما توليت . وخرج مسلم عن شفيق ، قال كنت جالسا مع عبد الله بن مسعود وابى موسى ، فقال ابو موسى يا أبا عبد الرحمان أرأيت لو أن رجلا اجنب فلم يجد الماء شهرا فما يصنع بالصلاة فقال، غفر الله لابي موسى لا يتيمم وان لم يجد الماء شهرا فقال ابو موسى فكيف بهذه الآية في سورة المائدة (فان لم تجدوا ماء فتيمموا صعيدا طيبا) فقال عبد الله لو رخص لهم في هذه الآية لأوشكوا اذا برد عليهم الماء أن يتيمموا بالصعيد ، فقال عبد الله الم تر عمر لم يقنع بقول عمار لكن الجمهور رأوا ان ذلك قد ثبت من حديث عمار وعمران بن حصين خرجهما البخاري وان نسيان عمر ليس مؤثرا في وجوب العمل بحديث عمار وايضا استدلوا بجواز التيمم للجنب والحائض بعموم قوله عليه الصلاة والسلام (جعلت لى الارض مسجدا وطهورا) واما حديث عمران بن حصين فهو ان رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى رجلا معتزلا لم يصل مع القوم فقال يا فلان ما منعك ان تصلى ، فقال يا رسول الله، اصابتنى جنابة ولا ماء ، فقال عليه الصلاة والسلام : (عليك بالصعيد فانه يكفيك) ولموضع هذا الاحتمال اختلفوا هل لمن ليس عنده ماء ان يطأ أهله ام لا يطأها . أعنى من يجوز التيمم للجنب ، انتهى من (البداية) باختصار • ثم قلت غفر الله لى

وللمريض والمسافر يجوز ان عدم المسافر الماء المحوز

المحوز اسم مفعول من الحوز ، وهو الجمع وضم الشيء كالحيازة والاحتياز ، وهو نعت للماء ، يعنى ان التيمم يجوز اجماعا للمريض والمسافر اذا عدم الماء ، وعبارة (الرحمة) التيمم بالصعيد الطيب عند عدم الماء ، والخوف من اسقعماله جائزا اجماعا وقال في (البداية) واختلفوا في أربع في المريض يجد الماء ويخاف من استعماله ، وفي الحاضر يعدم الماء وفي الصحيح الذي يجد الماء في

السفر فيمنعه من الخروج اليه خوف أو يخاف من استعماله شدة البرد فأما المريض الذي يجد الماء ويخاف من استعماله فقال الجمهور يجوز له التيمم وكذلك الصحيح الذي يخاف الهلاك أو المرض الشديد من برد الماء أو الذي يخاف من الخروج الى الماء إلا ان معظمهم اوجب عليه الاعادة اذا وجد الماء

وقال عطاء لا يتيمم المريض ولا غير المريض اذا وجد الماء وأما الحاضر الصحيح الذي يعدم الماء ، فذهب مالك والشافعي الى جواز التيمم له وقال أبو حنيفة لا يجوز التيمم للحاضر الصحيح ان عدم الماء . وسبب اختلافهم في هذه المسائل الاربع اما في المريض الذي يخاف من استعمال الماء فهو اختلافهم هل في آية التيمم محذوف مقدر في قوله تعالى (وأن كنتم مرضى أو على سفر) فمن رأى ان في الآية حذفاً ، وان تقدير الكلام وان كنتم مرضى لا تقدرون على استعمال الماء وان الضمير في قوله تعالى (فلم تجدوا ماء) انما يعود على المسافرين فقط أجاز التيمم للمريض الذي يخاف من استعمال الماء . ومن رأى أن الضمير في قوله تعالى (فلم تجدوا ماء) انما يعود على المريض والمسافر معا وانه ليس في الآية حذف لم يجز للمريض اذا وجد الماء التيمم واما سبب اختلافهم في الحاضر الذي يعدم الماء فاحتمال الضمير أيضا الذي في قوله تعالى (فلم تجدوا ماء) ان يعود على أصناف المحدثين ، اعنى الحاضرين والمسافرين او على المسافرين فقط فمن رآه عائداً على جميع اصناف المحدثين اجاز التيمم للحاضرين ، ومن رآه عائداً على المسافرين فقط او على المرضى والمسافرين لم يجز التيمم للحاضر الذي يعدم الماء . واما اختلافهم في الخائف من الخروج الى الماء فسبب اختلافهم فيه اختلافهم في قياسه على عدم الماء وكذلك اختلافهم في الصحيح يخاف من برد الماء السبب فيه هو اختلافهم في قياسه على المريض الذي يخاف من استعمال الماء وقد رجح مذهبهم القائلون بجواز التيمم للمريض بحديث جابر في المجروح الذي اغتسل فمات ، فأجاز عليه الصلاة والسلام المسح

له وقال (قتلوه قتلهم الله) وكذلك رجحوا أيضا تياس الصحيح الذي يخاف من برد الماء على المريض بما روى في ذلك أيضا عن عمرو ابن العاص انه اجنب في ليلة باردة فتيمم وتلا قول الله تعالى (ولا تقتلوا أنفسكم ان الله كان بكم رحيما) فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فلم يعنف وفي رواية فضحك رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولم يقل شيئا ثم قلت غفر الله لى

ومسح وجه ويدين مجمع عليهم لا الحد والوصف فعوا

الحد بالجر معنوف على الضمير المجرور قبله والوصف عطف عليه وعوا فعل امر وفاعله بمعنى احفظوا ، يعنى ان مسح الوجه واليدين مجمع عليه عند العلماء لنصه في القرآن بعكس حد الجميع أى حد الوجه طولا وعرضا وقد تقدم في الوضوء وحد الايدى من كونه الى الكوع او المرفق او الابط وبالعكس وصف المسح أيضا فانه مختلف فيه فتحصل من ذلك ان مسح الوجه واليدين بالاتفاق انه واجب في التيمم وتعلق به هنا مسائل فيها الخلاف

الاولى اختلف الفقهاء في حد الايدى التى امر الله بمسحها في التيمم في قوله (فامسحوا بوجوهكم وأيديكم) على أربعة أقوال القول الاول ان الحد الواجب في ذلك هو الحد الواجب بعينه في الوضوء وهى المرافق وهو مشهور المذهب وبه قال فقهاء الامصار ، والقول الثانى ، ان الفرض هو مسح الكف فقط وبه قال أهل الظاهر وأهل الحديث والقول الثالث ان الاستحباب الى المرفقين والفرض الكفان وهو مروى عن مالك والقول الرابع ان الفرض الى الماكب وهو شاذ * روى عن الزهرى ومحمد بن سلمة

الثانية اختلف العلماء في عدد الضربات على الصعيد للتيمم، فمنهم من قال واحدة ، ومنهم من قال اثنتان ، والذين قالوا اثنتان منهم من قال ضربة للوجه وضربة لليدين، وهم الجمهور، وإذا قلت من الجمهور فالفقهاء

الثلاثة معدودون فيهم، أعنى مالك والشافعى وأبا حنيفة، ومنهم من قال ضربتان لكل واحد منهما، أعنى لليدين ضربتان وللوجه ضربتان ، وروى عن مالك وأحمد اجزاء ضربة واحدة للوجه والكفين •

الثالثة اختلاف الشافعى مع مالك وأبى حنيفة فى وجوب توصيل التراب الى أعضاء النميم فلم ير ذلك أبو حنيفة واجبا ولا مالك • ورأى ذلك الشافعى واجبا •

تنبيهان الاول اعلم أنه عطف على الضمير المخفوض من غير اعادة للخافض مع أن اعادته لازمة عند جمهور النحاة لضنة محجوج كما نبه على ذلك ابن مالك جزاه الله بخير بقوله

وعود خافض لى عطف على ضمير خفض لازما قد جعل
وليس عندي لازما اذ قد اتى فى النظم والنثر الصحيح مثبتا

والمراد بالنظم الصحيح نظم فصحاء العرب لا المولدين كقوله من البسيط :

فاليوم قربت تهجونا وتشتما فاذهب فما بك والايام من عجب

بعطف الايام على الكاف من غير اعادة الجار قوله فاذهب جواب شرط محذوف أي أن فعلت ذلك فاذهب فان ذلك ليس بعجب من مثلك ومن هذه الايام والمراد بالنثر الصحيح القرآن كقراءة حمزة، (وانتقوا الله الذى تساءلون به والارحام) بالخفض عطفًا على الضمير المجرور بالباء

الثانى : اعلم أنه أيضا قال عليهم ولم يقل عليها لجواز ذلك وغيره فى كل انواع الشعر من رجز وغيره كما قال بعضهم

ضرورة الشعر تبيح الممتنع كصرف ممنوع وفرد مجتمع
وخف مهموز وضد القصر وعكس اعراب كرفع الجر
كذلك ترخيم الاسام مطلقا وضد كل ما مضى فحققا

ومن ثناء فليقل عليهما ليسلم من ذلك كله ، مع ان من نظر
بالانصاف وجد جواز ذلك محققا ثم قلت

وباتفاق بالتراب يفعل والخلف في سواء حكما ينقل

يفعل وينقل مبنيان للمفعول وحكما حال من نائب ينقل، يعنى
ان التيمم يفعل بالتراب باتفاق العلماء والخلف فيما سوى التراب
من اجزائها حكما ينقل عن العلماء

قال في (الرحمة) واختلف الائمة في نفس الصعيد ، فقال
الشافعى واحمد الصعيد التراب ولا يجوز التيمم الا بالتراب الطاهر
او برمل فيه غبار وقال ابو حنيفة ومالك الصعيد الارض ، فيجوز
التيمم بالارض واجزائها ولو بحجر لا تراب عليه ورمل لا غبار فيه
وزاد مالك فقال ويجوز بما اتصل بالارض كالنبات

وقال في (البداية) واختلفوا في جواز فعلها أى طهارة التيمم بما
عدا التراب من اجزاء الارض المتولد عنها كالحجارة ، فذهب الشافعى
الى أنه لا يجوز التيمم الا بالتراب الخالص ، وذهب مالك واصحابه
الى أنه يجوز التيمم بكل ما صعد على وجه الارض من اجزائها في
المشهور عنه الحصباء والرمل والتراب وزاد ابو حنيفة وقال بكل
ما يتولد من الارض من الحجارة مثل النورة والزرنيخ والجص
والرخام والطين . ومنهم من شرط ان يكون التراب على وجه الارض ،
وهم الجمهور وقال احمد بن حنبل يتيمم بغبار الثوب واللبد
وبقى من الكلام عليه هنا ثلاث مسائل احدها : هل النية من شرط هذه

الطهارة أم لا •

والثانية هل الطلب شرط في جواز التيمم عند عدم الماء أم لا •
والثالثة هل دخول الوقت شرط في جواز التيمم أم لا ؟
المسألة الاولى الجمهور على ان النية فيها شرط كما تقدم عند الكلام
على نية الوضوء وذلك عندهم لكونها عبادة غير معقولة المعنى وشذ
زفر فقال انها ليست تحتاج الى نية وقد روى أيضا عن الازاعمي
والحسن بن حى وهو ضعيف

الثانية طلب الماء شرط لصحة التيمم عند الشافعى ومالك
وقال أبو حنيفة ليس بشرط وعن احمد روايتان كالْمذهبين اصحهما
وجوب الطلب •

الثالثة اشتراط دخول الوقت ، فمنهم من اشترطه
وهو مذهب مالك والشافعى ، ومنهم من لم يشترطه ، وبه قال
أبو حنيفة وأهل الظاهر وابن شعبان من اصحاب مالك ثم قلت
غفر الله لى

وما له بفعل ثم الناقض بالاتفاق ليس الا كالوضوء
يعنى ان الذي يفعل له التيمم بالاتفاق ليس الا كالوضوء فى كل
ما يفعل له ، بمعنى ان كل ما يفعل له الوضوء يفعل له التيمم من
صلاة ومس مسح وغير ذلك ، واتفقوا أيضا على أن ما هو الناقض
للتيمم ليس الا كالناقض للوضوء واما غير ذلك ففيه الخلاف فمن
الاول اختلفوا هل يستباح بالتيمم اكثر من صلاة واحدة فقط ام لا ،
فمشهور مذهب مالك انه لا يستباح به صلاتان مفروضتان أداء ،
واختلف قوله فى المقضيين ، والمشهور عنه انه اذا كانت احدى الصلاتين
فرضا والاخرى نفلا انه ان قدم الفرض جمع بينهما وان قدم النفل
لم يجمع بينهما ، وذهب ابو حنيفة الى انه يجوز الجمع بين صلوات
مفروضة بتيمم واحد ، ويقول التيمم كالوضوء بالماء يصلى به من
الحدث الى الحدث او وجود الماء وبه قال الحسن الثوري
ومن الثانى اختلفوا فى مسئلتين : الاولى هل التيمم ينقضه

ازادة صلاة أخرى مفروضة غير المفروضة التي تيمم لها أم لا
والثانية هل ينقضه وجود الماء أم لا : أما الأولى ، فمذهب مالك فيها
ان ازادة الصلاة الثانية تنقض طهارة الأولى ، ومذهب غيره خلاف
ذلك ، وأما الثانية فان الجمهور ذهبوا الى ان وجود الماء ينقضها
وذهب قوم الى ان الناقض لها هو الحدث ، واصل هذا الخلاف هل
وجود الماء يرفع استحباب الطهارة التي كانت بالتراب او يرفع ابتداء
الطهارة به ، فمن رأى انه يرفع ابتداء الطهارة به قال لا ينقضه الا
الحدث ، ومن رأى انه يرفع استحباب الطهارة قال انه ينقضها
وقال في (الرحمة) واجمعوا على ان المحدث اذا تيمم ثم وجد الماء
قبل الدخول في الصلاة بطل تيممه ويلزمه استعمال الماء واختلفوا
فيما اذا وجد الماء بعد دخوله في الصلاة فقال الشافعي ان كانت
صلاته مما يسقط فرضها بالتيمم فان كان مسافرا لم تبطل صلاته
ويمضي فيها وقطعها ليتوضأ أفضل ؟ وقال مالك يمضي فيها ولا
يقطعها ، وهي صحيحة

وقال ابو حنيفة يبطل تيممه ويلزمه الخروج من الصلاة ،
واستعمال الماء الا في الجنابة والعيددين : وقال أحمد : تبطل مطلقا : وقال
فيه أيضا واجمعوا على انه اذا رأى الماء بعد فراغه من الصلاة لا
اعادة عليه ، وان كان الوقت باقيا ، ولا يرفع التيمم الحدث اتفاقا
وقال داود يرفعه ، وهو ضعيف لانه لو رفعه لما بطل عند وجود
الماء وقال فيه أيضا واتفقوا على أن التيمم لا يرفع الحدث على
الاستمرار بل يبيح الصلاة

وحكى عن ابي حنيفة انه قال يرفع الحدث

تنبيهان الاول - اعلم أنه يجوز للمتيمم أن يؤم المتوضئين
والمتيممين إجماعا وحكى المنع عن ربيعة ومحمد بن الحسن ،
قاله في (الرحمة) وقال فيه أيضا : واتفق الثلاثة على انه لا يجوز
التيمم لصلاة العيددين والجنابة في الحضر وان خيف فواتهما ، واجاز
ذلك أبو حنيفة ، واختلفوا في الحاضر اذا تعذر عليه الماء وخاف فوات

الوقت ، فان كان الماء بعيدا عنه أو بئرا اذا استقى منها تطلع الشمس فعند الشافعي ، يتيمم ويصلى ، فاذا وجد الماء أعاد . وعند مالك يتيمم ويصلى ولا يعيد . وعند أبي حنيفة يترك الصلاة ويبقى الفرض بذمته الى أن يقدر على الماء .

الثانى من كان بعضو من أعضائه قروح أو كسر أو جرح وألحق عليه جبيرة وخاف من نزعها التلف ، فعند الشافعي يمسح على الجبيرة ويضم الى المسح التيمم . وقال أبو حنيفة ومالك إذا كان بعض جسده صحيحا وبعضه جريحا أو مقروحا ، فان كان الأكثر هو الصحيح غسله وسقط حكم الجريح الا أنه يستحب مسحه بالماء ، وان كان الأقل هو الصحيح تيمم وسقط عن العضو الجريح وقال أحمد يغسل الصحيح ويتيمم عن الجريح ، فاذا مسح على الجبيرة وصلى فلا إعادة عليه ، الا على قول الشافعي وهو الراجح اذا وضعها على حدث وتعذر نزعها ، قاله في (الرحمة)

تنهية : واختلفوا فيمن لم يجد ماء ولا ترابا وحضرته الصلاة فقال أبو حنيفة لا يصلى حتى يجد الماء ، والتراب وعن مالك ثلاث روايات

أحداها كمذهب أبي حنيفة ، أى لا يصلى حتى يجد الماء والتراب . والثانية يصلى على حسب حاله ويعيد اذا وجد ماء أو ترابا ، وهو الجديد الراجح فى قولى الشافعي واحدى الروايتين عن أحمد ، والقول القديم للشافعي كمذهب أبي حنيفة والرواية الثانية عن احمد وهى الصحيحة انه لا يصلى ولا يعيد وهى الثالثة عن مالك قاله فى (الرحمة) قلت وبقيت الرواية الرابعة عن مالك وهى مستوطها وقضائها أى عدم قضائها كما فى المذهب والى الاقوال الاربعة أشار قائلهم اى الموالك .

فأربعة أقوال يحكىن مذهبا	ومن لم يجد ماء ولا متيمما
واصبغ يقضى والاداء لاشها	يصى ويقضى عكس ما قال مالك

وبقى قول خامس للقابسي زاده التتائي في بيت وذيل به
البيتين فقال

وللقابسي ذو الربط يومي لأرضه بكف ووجه للتيمم مطلباً

ونظم ابن غازي في (تكميله) وجه اقوال فقال

أرى الطهر شرطاً في الوجوب لمسقط
وشرط أداء عند من بعد أوجباً
ويحتاط فاقبيهم ومن قال أنه
لأشهب شرط دون عجز قد اغرماً

انتهى من البناني قال جامع هذا الكتاب ، غفر الله له واللهمه
للصواب فبان لك أيها الناظر في هذه المسألة وامثالها مما تجد فيه
روايتين أو أكثر ، في مذهب كل رواية موافقة لمذهب آخر ان المذاهب
في الحقيقة ليست الا مذهبا واحدا متفرعا ، وكيف لا وهي كلها نابعة
من عين واحدة ، هي عين شريعته صلى الله عليه وسلم المطهرة ،
ومتفرعة من أغصان شجرتها الطيبة المثمرة ، لكنه ربما اشتهر وقوى
عند قوم ما لم يشتهر ويقوى عند آخرين حتى يصير عند من لم يتبحر
من تابعيهم كأن لم يقل به في ذلك المذهب بل كثيرا ما تجد أحدهم يقول
لك هذا ما قيل به في المذهب الفلاني ، وهو يكون قيل به وأصله
قوي غاية وانت أيها الناظر اذا قرأت قواعد المذاهب وأصولها
وأظلت يدك في فروعها علمت ما قلته لك علم يقين ونظرته عين يقين
فجزى الله الامام الشعراي عن الامة خيرا في اعتنائه بذلك في كتابه
(الميزان الكبرى) ولاجل ذلك قلت في هذا المعنى في بحر الوافر ترغيبا
لمن كان ذا عقل وافر ♦

ألا فاقراً قواعد ذي المذاهب ورم أصلا به تزهو المكاتب

ومد يدا مطولة لفرع
تري كل المذاهب في وفاق
في ذلك به تكمل الطالب
كاغصان باصل ذي تعاقب

والحمد لله الذي من على باتمام باب الطهارة ويتلوه باب
الصلاة ان شاء الله ولا حول ولا قوة الا بالله •

(باب الصلاة)

الصلاة الدعاء والرحمة والاستغفار وحسن الثناء من الله عز وجل على رسوله صلى الله عليه وسلم وعبادة فيها ركوع وسجود فالالفاظ الاول من جدها لغة والثانية من حدها شرعا وذلك ان الصلاة لغة الدعاء ، وقيل الدعاء بخير، وشرعا قال ابن عرفة قرينة فعلية ذات احرام وسلام أو سجود فقط ، فأدخل صلاة الجنائز ، وسجود التلاوة على القول بأنه صلاة وهو ظاهر ابن رشد وجزم سند بأنه غير صلاة واعلم انه اختلف في اطلاق الالفاظ الشرعية كالصلاة والزكاة والصوم وغيرها على معانيها ، هل هو على طريق النقل والمجاز أو لا نقل ولا مجاز ، وانما اعتبر الشارع فيها قيودا زائدة على المعنى اللغوي والقول الثاني قال ابن ناجي هو مذهب المحققين من المتأخرين ، فهي مجازات لغوية حقائق شرعية واعلم ان الصلاة فرضت ليلة المعراج في السماء بخلاف غيرها من الشرائع

قال في (المقدمات) : وذلك يدل على حرمتها وتأكيدها وجوبها •
والصحيح أن المعراج وقع في ربيع الاول وقال النووي ليلة سبع وعشرين منه واختلف في أي سنة كان والصحيح انه كان قبل الهجرة بسنة ، والصحيح وهو مذهب الجمهور من المحدثين وغيرهم ان الاسراء والمعراج كانا في ليلة واحدة ، واختلف كيف فرضت. فعن عائشة فرضت ركعتين ركعتين في الحضر والسفر ، ابن حجر الا المغرب فاقرت في السفر وزيدت في الحضر ، وقيل : فرضت اربعا ثم قصرت

في السفر ويؤيده آية (فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة) وحديث (إن الله وضع عن المسافر الصوم وشطر الصلاة) أنظر (الخطاب أو البناني) •

ولفظ الصلاة اسم يوضع موضع المصدر ، ولذلك يقال صلى صلاة لا تصلية ، واجمع المسلمون على أن الصلاة أحد أركان الاسلام الخمسة المذكورة في قوله صلى الله عليه وسلم : (بنى الاسلام على خمس) وان الصلاة المكتوبة في اليوم واللييلة سبع عشرة ركعة فرضها الله تعالى على كل مسلم بالغ عاقل وعلى كل مسلمة بالغة عاقلة خالية من حيض ونفاس وانه لا يسقط فرضها في حق المكلفين الا بمعاينة الموت الا ان ابا حنيفة قال ان عجز عن الايماء براسه سقط الفرض.

« أوقات الصلاة »

في الظهر والمغرب والصبح الوفاق على ابتداء كلها بلا شقاق عند الزوال والغروب وكذا ان صدق الفجر بهذا اخذا.

يعنى ان اتفاق العلماء كائن على ابتداء الظهر والمغرب والصبح بلا خلاف عند الزوال في الظهر وعند الغروب في المغرب وان صدق الفجر في الصبح هذا هو الذي أخذ به في كل المذاهب تكلم في هذين البيتين على المتفق عليه من ابتداء الاوقات وهى الاوقات الثلاثة المتقدمة ، وبقي العصر والعشاء لا اشتراكهما مع الظهر والمغرب

والاختلاف في وقت الاشتراك كثير جداً والذي حرره ابن التتصار ، ان الظهر يختص بما يجيء به بعد الزوال والعصر يختص بما يجيء به قبل الغروب وما بين ذلك بينهما على السواء وكذلك العشاءان فالمغرب تختص بما تجيء به بعد الغروب والعشاء تختص بما تجيء به قبل الفجر وما بين ذلك بينهما على السواء وسيأتى كلام الاثمة فيهما ان شاء الله ، فتعلق بالكلام على هذين البيتين خمس مسائل على عدد الاوقات المسألة الاولى ، «نفقوا» على ان أول وقت،

الظهر الذي لا تجوز قبله هو الزوال الا خلافا شاذا روي عن ابن عباس والا ما يروى من الخلاف في صلاة الجمعة على ما سيأتى ان شاء الله ، واختلفوا منها في موضعين في آخر وقتها الموسع وفي وقتها المرغب فيه فاما آخر وقتها الموسع فقال مالك والشافعى وابو ثور وداوود هو أن يكون ظل كل شيء مثله وقال أبو حنيفة آخر الوقت ان يكون ظل كل شيء مثليه في احدى الروايتين عنه وهو عنده اول وقت العصر ، وقد روي عنه أن آخر وقت الظهر هو المثل واول وقت العصر المثان ، وان ما بين المثل والمثلين ليس يصلح لصلاة الظهر ولا لصلاة العصر ، وبه قال صاحبا ابو يوسف ومحمد واما وقتها المرغب فيه المختار فذهب مالك الى انه للمنفرد اول الوقت ويستحب تأخيرها عن اول الوقت قليلا في مساجد الجماعات وقال الشافعى اول الوقت أفضل الا في شدة الحر

وروي مثل ذلك عن مالك وقالت طائفة اول الوقت أفضل باطلاق للمنفرد والجماعة ، وفي الحر والبرد

المسألة الثانية اختلفوا بأن صلاة العصر في موضعين أحدهما في اشتراك اول وقتها مع آخر وقت الظهر ، والثانى في آخر وقتها ذأما اختلافهم في الاشتراك فانه اتفق مالك والشافعى وداوود وجماعة على أن اول وقت العصر هو بعينه آخر وقت الظهر وذلك اذا صار ظل كل شيء مثله الا ان مالكا يرى ان آخر وقت الظهر وأول وقت العصر هو وقت مشترك للصلاتين معا أعنى بقدر ما تصلى فيه اربع ركعات وأما الشافعى وابو داوود فأخر وقت الظهر عندهم هو الا ان الذي هو اول وقت العصر هو زمان غير منقسم ، وقال ابو حنيفة كما تقدم اول وقت العصر أن يصير ظل كل شيء مثيله ، واما اختلافهم في آخر وقت العصر فعن مالك في ذلك روايتان احداهما ان آخر وقتها أن يصير ظل كل شيء مثليه وبه قال الشافعى والرواية الثانية ان آخر وقتها ما لم تصفر الشمس وهو قول أحمد ابن حنبل

وقال أهل الظاهر آخر وقتها قبل غروب الشمس بركة
وعند أصحاب أبى حنيفة ، آخر وقتها اذا غربت الشمس

تتبيه قال فى (الرحمة) آخر وقت الظهر اول وقت العصر
على سبيل الاشتراك ، فمن لم يصل حتى صار ظل كل شىء مثله كان
له ان يبتدىء بها ولا يكون مسيئاً

المسألة الثالثة اختلفوا فى المغرب ، هل لها وقت موسع كسائر
الصلوات ام لا ، فذهب قوم الى ان وقتها واحد غير موسع عند
غروب الشمس ، لا تؤخر عنه فى الاختيار وهذا هو أشهر الروايات
عن مالك وعن الشافعى وذهب قوم الى أن وقتها موسع وهو ما
بين غروب الشمس الى غروب الشفق وبه قال أحمد وأبو حنيفة وأبو
ثور وداود وقد روي هذا القول عن مالك والشافعى

المسألة الرابعة واختلفوا فى قت العشاء الاخيرة ، فى موضعين
أحدهما فى اوله ، والثانى فى آخره أما اوله فذهب مالك والشافعى
وجماعة الى انه مغيب الحمرة ، وذهب ابو حنيفة الى انه مغيب
البياض الذي يكون بعد الحمرة

تتبيه قال فى (البداية) ما ذكر عن الخليل من أنه رصد الشفق
الابيض فوجده يبقى الى ثلث الليل صحيح ان حمل على البياض
الاخير ، وحمله على البياض الاول كذب بالقياس والتجربة وأما آخر
وقتها فاختافوا فيه على ثلاثة أقوال ، قول انه ثلث الليل وقول أنه
نصف الليل ، وقول انه الى طلوع الفجر وبالأول أعنى ثلث الليل

قال الشافعى وأبو حنيفة ، وهو المشهور من مذهب مالك ،
وروي عن مالك القول الثانى ، اعنى نصف الليل ، واما الثالث فقول
داود .

المسألة الخامسة واتفقوا على ان أول وقت الصبح طلوع الفجر
الصادق المنتشر ضوءه المعترض بالافق ولا ظلمة بعده ، وآخره طلوع
الشمس الا ما روى عن ابن القاسم وعن بعض أصحاب الشافعى
من أن آخر وقتها الاسفار واختلفوا فى وقتها المختار فذهب
الكوفيون وابو حنيفة وأصحابه والثوري وأكثر العراقيين الى ان
الاسفار بها افضل وذهب مالك والشافعى واحمد بن حنبل وداود
وأبو ثور الى ان التغليس بها أفضل واتفقوا ان التغليس بالمزدلفة
أولى وعن أحمد رواية انه يعتبر حال المصلين ، فان شق عليهم
التغليس فالاسفار أفضل ، وان اجتمعوا كان التغليس افضل انتهى
ملخصا من (البداية • والرحمة)•

تنبيهات الاول اعلم ان الوقت لغة المقدار من الدهر واكثر
ما يستعمل فى الماضى كالميقات وتحديد الاوقات كالنوقيت و (كتاب
موقوتا) أى مفروضا فى الاوقات • وقال فى (الفتوحات المكية) (ان
الصلاة كانت على المومنين كتابا موقوتا) أى مفروضة فى وقت
معين سواء كان موسعا او مضيقا فانه معين ولا بد بقوله موقتا ،
فمن أخرج صلاة مفروضة عن وقتها المعين لما كان ما كان من ناس
ومتذكر فانه لا يقضيها ابدا ولا تبرأ ذمته فانه ما صلى الصلاة
المشروعة اذا كان الوقت من شروط صحة تلك الصلاة ، فليكثر النوافل
بعد التوبة ، ولا قضاء عليه عندنا لخروج وقتها الذي هو شرط فى
صحتها ووقت الناسى والنائم وقت تذكره واستيقاظه من نومه
وهو مؤد ولانه لا يسمى قاضيا الا على الاعتبار الذي يراه الفقهاء
لا على ما تعطيه اللغة فان القاضى والمؤدى لا فرق بينهما ، فكل مؤد
الصلاة فقد قضى ما عليه ، فهو قاض بادائه ما تعين عليه اداؤه من
الله

الثانى اعلم ان اوقات الصلاة اما وقت غير معين او وقت معين ،
فغير المعين وقت الناسى والنائم فان وقته عندما يتذكر ان كان

ناسيا او يستيقظ ان كان نائما ، والوقت المعين على قسمين قسم مخلص وقسم مشترك ، فالمخلص وسط الوقت في الصلوات كلها وآخر وقت الصبح خاصة فانه لا يقع فيه اشتراك لصلاة اخرى كما يقع في اواخر اوقات الصلوات الاربع ، والمشارك هو الوقت الذي بين الصلاتين ، كالظهر والعصر وغيرهما بالخلاف المذكور المعلوم في ذلك قاله في (الفتوحات) .

الثالث اعلم ان مسمى الصلاة يضاف الى ثلاثة والى رابع ثلاثة بمعنيين شامل وبمعنى غير شامل فتضاف الصلاة الى الحى بالمعنى الشامل ، والمعنى الشامل هو الرحمة ، فان الله وصف نفسه بالرحيم ، ووصف عباده بها فقال أرحم الراحمين

وقال عليه السلام (انما يرحم الله من عباده الرحماء) —

قال تعالى « هو الذى يصلى عليكم وملائكته » فوصف نفسه بانه يصلى اي يرحمكم بان يخرجكم من الظلمات الى النور يقول من الضلالة الى الهدى ومن الشقاء الى السعادة وتضاف الصلاة الى الملائكة بمعنى الرحمة والاستغفار والدعاء للمؤمنين فقال تعالى « هو الذى يصلى عليكم وملائكته » فصلاة الملائكة ما ذكرناها: قال تعالى فى حق الملائكة : (ويستغفرون الذين آمنوا) يقولون (فاغفر للذين تابوا واتبعوا سبيلك وقهم عذاب الجحيم) وقهم السيئات (اللهم استجب فينا صالح دعاء الملائكة وتضاف الصلاة الى البشر ، بمعنى الرحمة والدعاء والافعال المخصوصة المعلومات شرعا ، فجمع البشر هذه المراتب الثلاثة المسماة بالصلاة قال تعالى خطابا لنا « وأقيموا الصلاة » ، وتضاف الصلاة لكل ما سوى الله من ملك وانسان وحيوان ونبات وجماد بحسب ما فرضت عليه

قال تعالى « الم تر ان الله يسبح له من فى السماوات ومن فى الارض والطير صافات كل قد علم صلاته وتسبيحه » ، فأضاف الصلاة الى الكل ، والتسبيح فى لغة العرب الصلاة : قال عبد الله بن

عمر ، وهو من العرب في التنفل في السفر لو كنت مسبحا اتممت يقول لو صليت النافلة في انسفر اتممت الفريضة ، فانه رضى الله عنه لما تحقق ان الله يريد التخفيف عن عبده بوضع شطر الصلاة عنهم لم ير أن يتنفلوا موافقة المقصود الحق تعالى في ذلك، فهذا تفقه روحاني وأما من تنفل في السفر فرأى ان مقصود الحق اسقاط الفريضة لا اسقاط الصلاة التي يتطوع الانسان بها من نفسه فيتنفل في السفر ولهذا كان صلى الله عليه وسلم يتنفل على الراحة في السفر قاله في (الفتوحات) ثم لتعلم يا أخى أن ضمير عليكم في قوله تعالى « هو الذي يصلى عليكم » شامل لجميع المخلوقات ، وبيان ذلك من قوله « كل قد علم صلاته وتسبيحه » أي كل هؤلاء قد علم صلاته الضمير يعود على الله من قوله (صلاته) أي صلاة الله عليه بنفس وجوده ورحمته به في ذلك وهو قوله « وتسبيحه » الضمير في تسبيحه يعود على كل ما يسبح ربه به في ذلك وهو صلاته له فوصف الحق نفسه بالصلاة وما وصف نفسه بالتسبيح ، فعم بهذه الآية العالم الأعلى والاسفل • قاله في (الفتوحات) أيضا •

الرابع اعلم ان الصلاة المشروعة ثمانية ، كما ان الاعضاء المكلفة من الانسان ثمانية لان الذات مع نسبها ثمانية الذات والصفات السبع وأما الاعضاء فالسمع والبصر واللسان واليد والبطن والفرج والرجل والقلب وأما الصلوات الثمانية المشروعة فهي الصلوات الخمس والوتر وهو صلاة الليل وصلاة الجمعة والعيدين والكسوف والاستسقاء والاستخارة وصلاة الجنائز وأما الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فدخلت في الدعاء فان الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم منا الدعاء له بالوسيلة وغيرها مثل المقام المحمود • قاله في (الفتوحات) •

قلت وهذه رحمة من الله علينا فالكل مقابلة لآبواب رحمة الجنة الثمانية ، لكى ، اذا حافظنا عليها ، دخلنا من ايها شئنا « قل بفضل الله وبرحمته فبذلك فليفرحوا هو خير مما يجمعون »

« فضل الصلاة »

الخامس في فضل الصلاة ، عن ابي هريرة رضى الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول (أرايتم لو أن نهرا بباب أحدكم يغتسل فيه كل يوم خمس مرات ما تقولون يبقى عليه من درنه شيئا قلنا لا يبقى ذلك من درنه شيئا قال فذا مثل الصلوات الخمس ، يمحوها الله بها الخطايا) أخرجه الخمسة الا أبو داوود • الدرن الوسخ؛ وعن سعد بن أبي وقاص ، رضى الله عنه قال كان رجلان أخوان ، فهلك أحدهما قبل صاحبه بأربعين ليلة فذكرت فضيلة الاول منهما عند رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم (ألم يكن الآخر مسلما) قالوا بلى ، وكان لا بأس به • فقال صلى الله عليه وسلم : (وما يدريكم ما بلغت به صلاته بعده انما مثل الصلاة كمثل نهر عذب غمر بباب أحدكم يقتحم فيه كل يوم خمس مرات ، فما ترون ذلك يبقى من درنه ، فانكم لا تدرون ما بلغت به صلاته) أخرجه مالك

الغمر (بفتح الغين المعجمة) الكثير، ويقتحم نيه يدخله ويلقى نفسه فيه : وعن أبي أمامة رضى الله عنه قال بينما رسول الله صلى الله عليه وسلم في المسجد ونحن معه اذ جاءه رجل فقال يا رسول الله انى اصبحت حدا فاقمه على ، فسكت عنه ثم اعاد فسكت واقيمت الصلاة ، فلما انصرف رسول الله صلى الله عليه وسلم تبعه الرجل واتبعته ، انظر ماذا يرد عليه فقال له (أرايت حين خرجت من بيتك أليس قد توضأت فأحسنت الوضوء) فال بلى يا رسول الله ، قال (ثم شهدت الصلاة معنا) قال نعم يا رسول الله ، قال (فان الله تعالى قد غفر لك حدك أو قال ذنبك) أخرجه مسلم وأبو داوود •

وعن أنس رضى الله عنه قال كنت عند النبي صلى الله عليه وسلم فجاءه رجل فقال يا رسول الله انى اصبحت حدا فاقمه على

ولم يسأله ، وحضرت الصلاة فصلى مع النبي صلى الله عليه وسلم فلما قضى النبي صلى الله عليه وسلم الصلاة قام اليه الرجل فقال يا رسول الله انى أصبت حدا فاقم على كتاب الله تعالى ، قال : (أليس قد صليت معنا) قال نعم قال : (اذهب فان الله تعالى قد غفر لك ذنبك او قال حدك) أخرجه الشيخان .

« أول من صلى الفرائض وسبب مشروعيتها »

السادس فى اول من صلى الفرائض ، وسبب مشروعيتها على هذه الامة ، فاول من صلى الصبح آدم عليه السلام ، وكان لا يعرف ظلمة الليل ، فلما رآها خاف أن يكون ذلك من اجل خطيئته فبات مغشيا عليه فلما رأى ضوء الفجر صلى ركعتين شكرا لله تعالى ثم فرضت على هذه الامة ليخرجوا بها من ظلمات الجهل الى نور العلم ومن ظلمات الشرك الى نور الايمان ومن ظلمات المعاصى الى نور التوبة . واول من صلى الظهر ابراهيم عليه السلام لما فدى ولده بذبح عظيم ، وكان قد اصابته هموم أربع ذبح ابنه ورضوان ربه ووجد والدته ابنه وشماتة عدوه ابليس ، فلما زالت همومه صلاها أربعاً شكراً ففرضت على هذه الامة لتكون مزية لاربعة وسوسة الشيطان وآثار العصيان وليفدى مصلحتها بكافر من النيران ولينال بها رضى الرحمان يوم العرض والميزان

واول من صلى العصر سليمان لما رد الله عليه ملكه وكبت صخرا عدوه واسال الله له عين القطر وتاب عليه ، صلاها اربعا مقابلة لهذه النعم وشكرا عليها ففرضت على هذه الامة ليرد الله عليها ملك فارس والروم وليعينها على قهر عدوها الهوى وليفتح عليها خزائن الارض والسماء ، وليغفر لها ما تقدم من ذنبها ومن تأخر

وأول من صلى المغرب عيسى لما قيل انه ثالث ثلاثة ليظهر كذبهم وافترائهم ، وليظهر عبوديته ، فوجب على هذه الامة شكر الله على ما خصها به من محض التوحيد . واول من صلى العشاء ، يونس لما اخرج الله من الظلمات الثلاث ، وانبت عليه شجرة

اليقطين ، فصلها اربعا في مقابلة نجاته من الظلمات الثلاث وانبات شجرة اليقطين فوجبت على هذه الامة ليزيل الله عنهم بها ظلمة الشرك والشك والجهل ولُيُنبت شجرة اليقين في قلوبهم :

نكتة ويروى ان الرباعيات الثلاث جعلت مقابلة لشكر حاسة الذوق واللمس والسمع ، وذلك ان حاسة الذوق يعرف بها الحار والبارد ، والخلو والمر وحاسة اللمس يعرف بها الخشن واللين والحار والبارد ، وحاسة السمع يعرف بها الصوت من الجهات الاربع فجعلت الرباعيات مقابلة لشكر هذه النعم كل واحدة مقابلة لواحدة والثلاثية مقابلة لشكر حاسة البصر وذلك ان البصر يرى به ما هو أمام الشخص وما هو عن يمينه وما هو عن شماله دفعة ولا يرى به ما هو خلفه والثانية مقابلة لشكر حاسة الشم ، وذلك ان الشم يعرف به طيب الريح وننتها فسبحان من يعلم السر واخفى وهو حسبنا وكفى :

فرع اعلم ان التهمم في معرفة أوقات الصلاة من أفضل الطاعات لله سبحانه ، كما في قوله صلى الله عليه وسلم ان خيار عباد الله الذين يراعون الشمس والقمر والنجوم والازلة لذكر الله ، وذلك لانها عمود الدين وعليها مداره) وفي الموطأ أن عمر رضى الله عنه كتب الى عماله (ان أهم أمركم عندي الصلاة من حفظها وحافظ عليها حفظ دينه ، ومن ضيعها فهو لما سواها أضيع) وقد أجمعوا على أن الفرض في الوقت هو الاصابة وانه ان انكشف للمكلف انه صلى قبل الوقت أعاد أبداً الا خلافا شاذاً في ذلك عن ابن عباس وعن الشعبي

« معرفة أوقات الصلاة فرض كفاية »

فرع آخر معرفة أوقات الصلاة فرض على الكفاية ، ولذلك يجوز فيها التقليد للعدل لا غير فانه تبطل به الصلاة الا وقت الظهر فانه فرض عين على كل مكلف لان معرفته ضرورية بزيادة الظل ، فيستغنى به عن التقليد . قاله (التاجوري ونحوه للحطاب) في شرح خليل ونصه قال القرافي في الفرق الحادي والسبعين بعد المائتين مقتضى

القواعد ان يكون ما يعرف به اوقات الصلاة فرضا على الكفاية لجواز التقليد في الاوقات الا الزوال فانه ضروري يستغنى فيه عن التقليد انتهى من شرح (روضة الافكار في علم وقت علم الليل والنهار) وقال صاحب (مهماز الغفلان في معرفة الوقت والآذان)

معرفة الوقت على الكفاية	قلد بها من كان ذا رعاية
عليه من ائمة المساجد	كالعارف الواحد يكفى الواحد
في الغيم والصحو ولا تبالي	بذا جرى العمل بالتوالى

وأتى في شرحه بما يشفى ويكفى

تتمة اعلم ان علم اللغة معرفته من أهم الامور ، ولذلك قال بعض المحققين معرفة مفردات اللغة نصف العلم لان كل علم تتوقف افادته واستفادته عليها وحكمه انه من فروض الكفاية كما ذكره السيوطى في (المزهر) قال لان به تعرف معانى ألفاظ القرآن والسنة ولا سبيل الى ادراك معانيها الا بالتبحر في علم هذه اللغة ولذا قال بعض العلماء

حفظ اللغات علينا	فرض كفرض الصلاة
فليس يحفظ دين	الا بحفظ اللغات

فاذا تمهد لديك هذا فاعلم ان الظهر لغة ساعة الزوال والعصر العشى الى احمرار الشمس والمغرب مصدر ميمى يدل على الزمان والمكان وهو في الصلاة للزمان أى في وقت غروب الشمس وفعله كنصر والعشاء اول الظلام او من المغرب الى العتمة والصبح الفجر ، وهو ضوء الصباح وهو حمرة الشمس في سواد الليل واقبروا دخلوا فيه وأصبحوا كذلك ويقال مفجر الى طلوع الشمس والشفق محرقة الحمرة في الاثني من الغروب الى العشاء الاخرة أو الى قربها أو الى قريب العتمة والعتمة محرقة ثلث الليل الاول بعد غيبوبة الشفق او وقت صلاة العشاء الاخرة . انتهى

ثم قلت

وحائض مسافر كذا الصبي وكافر لهم ضروري حبي

حبي بالحاء المهملة والباء الموحدة مبنى للمفعول بمعنى أعطى يعنى انهم اتفقوا على ان الوقت الضروري لاربع للحائض تطهر او تحيض فيه وهى لم تصل والمسافر يذكر الصلاة فيه وهو حاضر او الحاضر يذكرها فيه وهو مسافر ، والصبي يبلغ فيه والكافر يسلم وذلك لان الوقت مختار وضروري فالمختار هو الذي الشخص مخير فى ايقاع الصلاة فى اى اجزائه شاء من غير اثم فى شئ منها واما الضروري فهو الذي لا يجوز للشخص ان يؤخر الصلاة له الا لضرورة وحدد مسطر فى كتب الفقه فلا نطول بجلبه ، الا ان المتفق عليه ممن لا اثم عليه فى تأخير الصلاة اليه هم الاربعة فقط ، واما غيرهم فانه لا يجوز له التأخير الى وقت الضرورة ، وان فعل فانه يأثم ، اما اتفاقا او على قول ثم ان المرأة اذا طهرت قبل غروب الشمس وقد بقى من النهار اربع ركعات او اقل الى ركعة ، فالعصر فقط لازمة لها ، وان بقى خمس فالصلتان معا ، وعند الشافعى ان بقى ركعة للغروب فالصلتان معا على قول ، أو تكبيرة على القول الثانى له وكذلك الامر عند مالك فى المسافر الناسى يحضر أو الحاضر يسافر فى هذه الاوقات ، وكذلك الكافر يسلم ، أعنى أنه تلزمه الصلاة ، وكذلك الصبي يبلغ ، ومالك يرى أن الحائض انما تعتد بهذا الوقت بعد الفراغ من طهرها ، وكذلك الصبي يبلغ وأما الكافر يسلم فيعتد له بوقت الاسلام دون الفراغ من الطهر ، وفيه خلاف

والمغمى عليه عند مالك كالحائض وعند عبد الملك كالكافر يسلم ومالك يرى ان الحائض اذا حاضت فى هذه الاوقات وهى لم تصل بعد ان القضاء ساقط عنها والشافعى يرى أن القضاء واجب عليها

وهو اللازم لمن يرى ان الصلاة تجب بدخول أول الوقت لانها اذا طهرت وقد مضى من الوقت ما يمكن ان تقع فيه الصلاة فقد وجبت عليها الصلاة الا ان يقال ان الصلاة انما تجب بآخر الوقت وهو مذهب أبى حنيفة لا مذهب مالك ، فهذا ، كما ترى لازم لقول أبى حنيفة أعنى جار على أصوله لا على أصول قول مالك انتهى من (بداية المجتهد) ببعض اختصار

والحكم في العشاء والمغرب والصبح كالحكم في الظهرين بمعنى أن من أدرك أربعاً قبل الفجر فعليه العشاء او خمساً فعليه الصلاتان أو ركعة او تكبيرة عند الشافعى ، والصبح بركعة او تكبيرة

فرع واجمعوا على كفر كل من وجبت عليه من المكلفين صلاة اذا تركها جاحداً لوجوبها ويقتل بكفره ، واختلفوا فيمن تركها غير جاحد ، بل كسلاً وتهاوناً ، فقال مالك والشافعى يقتل ، والصحيح عندهما يقتل حداً لا كفراً بالسيف وتجزى عليه بعد قتله أحكام المسلمين من الغسل والصلاة والدفن والارث. والصحيح من مذهب الشافعى قتله بصلاة واحدة بشرط اخراجها عن وقت الضرورة ويستتاب قبل القتل فان تاب والا قتل وقال أبو حنيفة يجبس ابداً حتى يصلى وعن احمد ثلاث روايات ، والتي اختارها أكثر أصحابه منها ونقلوها عنه انه انما يقتل بالسيف بترك صلاة واحدة ، والمختار عند جمهور أصحابه أنه يقتل بكفره كالمرتد وتجزى عليه أحكام المرتدين ، فلا يصلى عليه ولا يورث ويكون ماله فيئاً انتهى من (رحمة الامة) . ول بعضهم اثبات في هذا المعنى احفظها من أنا صبي في (شرح عمدة الحديث) ولم أعرف قائلها وهى في الكامل

وأبى معاداً صالحاً ومثاباً	خسر الذي ترك الصلاة وخاباً
أمسى بربه كافراً مرتاباً	ان كان يجحدها فحسبك انه
غطى على وجه الصواب حجاباً	او كان يتركها لنوع تكاسل

فالشافعى ومالك رأيا له ان لم يتب حد الحسام عقابا
 وابو حنيفة قال يترك مرة هملا ويحبس مرة ايجابا
 والرأى عندي ان يؤدبه الاما م بكل تأديب يراه صوابا
 ووجه من قال انه يقتل حدا لا كفرا اننا لا نكفر من اهل القبلة
 بذنب غير الكفر المجمع عليه ووجه من قال بالحبس ان الحق جل
 وعلا يحب بقاء العالم اكثر من اتلافه مع غناه عن العاصى والمطيع
 وقد قال تعالى « وان جنحوا للسلم فاجنح لها » وورد ان
 سيدنا داوود عليه السلام لما أراد بناء بيت المقدس كان كل شئ
 بناء ينهدم فقال يا رب انى كلما بنيت شيئا من بيتك يهدم فأوحى
 الله تعالى اليه ان بيتى لا يقوم على يدي من سفك الدماء ، فقال
 يا رب اليس ذلك فى سبيلك فقال بلى ولكن أليسوا عبادي انتهى
 وفى الحديث (لان يخطئ الامام فى العفو احب الى الله من أن يخطئ
 فى العقوبة فانه لا ينبغى لاحد ان يقتل رجلا يقول ربى الله الا
 بأمر صريح من الشارع) واما وجه القول بالقتل كفرا فهو غلبة
 الغيرة على جانب الحق جل وعلا ، فالعمل به راجع الى اجتهاد الامام
 لا مطلقا فان رأى قتله اصلح للاسلام والمسلمين قتله كما قتل العلماء
 الحلاج رحمه الله تعالى ، وقالوا قد فتحت فى الاسلام تفرة لا يسدها
 الا راسك وان رأى الامام ترك قتله ارجح لمصلحة ترجح على
 قتله تركه فافهم : قاله فى (الميزان) قلت ومما يؤيد القائل بالكفر
 قوله فى (كشف الغمة) • وكان صلى الله وسلم يقول (عزى الاسلام،
 وقواعد الدين ثلاثة عليهن اسس الاسلام من ترك واحدة فهو بها كافر
 حلال الدم والمال : شهادة أن لا اله الا الله ، والصلاة المكتوبة وصوم
 رمضان) وفى رواية من ترك واحدة فهو بالله كافر) ولا يقبل منه
 صرف ولا عدل، وقد حل دمه وماله) انتهى • والصرف التوبة
 والعدل الفدية ، او هو النافلة ، والعدل الفريضة او بالعكس او هو
 الوزن والعدل الكيل او هو الاكتساب ، والعدل الفدية او الحيلة ، ومنه

(فما يستطيعون صرفا ولا نصرا) أى ما يستطيعون أن يصرفوا عن أنفسهم العذاب

وعن جابر رضى الله عنه انه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول (بين الرجل وبين الشرك ترك الصلاة) أخرجه مسلم واللفظ له ، وأبو داود والترمذى ولفظه (بين الكفر والايمان ترك الصلاة) وفى أخرى له ولأبى داود (بين العبد وبين الكفر الصلاة) وعن بريدة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (العهد الذى بيننا وبينهم الصلاة ، فمن تركها فقد كفر) أخرجه الترمذى ومحمد والنسائى

وعن عبد الله بن شفيق (كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يرون شيئا من الاعمال تركه كفر الا الصلاة) أخرجه الترمذى وفى (كشف الغمة) وكان صلى الله عليه وسلم يقول (من حافظ على الصلاة كانت له نورا وبرهانا ونجاة ومن لم يحافظ عليها لم يكن له نور ولا برهان ولا نجاة وكان مع قارون وفرعون وهامان وأبى ابن خلف) وفى رواية : (من ضيعهن فليس له عهد عند الله ان شاء عذبه وان شاء غفر له) •

« الاوقات المنهى عن التتفل فيها »

والنهي فى الطلوع والغروب وبعد صبح وفق ذي المطلوب

أعنى أن النهى عن الصلاة فى وقت طلوع الشمس وفى وقت غروبها وبعد صلاة الصبح الى أن تطلع الشمس عليه ، وفق أى اجتماع ذى أى صاحب المطلوب أى المأخوذ من الاحكام والمراد اجتماع العلماء قال فى (البداية) اتفق العلماء على أن ثلاثة من الاوقات منهى عن الصلاة فيها وهى وقت طلوع الشمس ووقت غروبها ومن لدن صلى الصبح حتى تطلع الشمس ، واختلفوا فى وقتين فى وقت

الزوال ، وفي الصلاة بعد العصر وقال فيه أيضا اختلف العلماء في الصلاة التي لا تجوز في هذه الاوقات ، فذهب أبو حنيفة وأصحابه انى أنه لا تجوز في هذه الاوقات صلاة باطلاق لا فريضة مقضية ولا سنة ولا نافلة الا عصر يومه ، قالوا فانه يجوز له ان يقضيه عند غروب الشمس اذا نسيه ، واتفق مالك والشافعى انه يقضى الصلوات المفروضة في هذه الاوقات ، وذهب الشافعى الى ان الصلاة التي لا تجوز مع هذه الاوقات هي النوافل فقط التي تفعل لغير سبب وان السنن مثل صلاة الجنائز تجوز في هذه الاوقات ووافقه مالك في ذلك بعد العصر ، وبعد الصبح اعنى في السنن وخالفه في التي تفعل لسبب مثل ركعتي المسجد فان الشافعى يجيز هاتين الركعتين بعد العصر والصبح ولا يجيز ذلك مالك واختلف قول مالك في جواز السنن عند الطلوع والغروب وقال الثورى في الصلوات التي لا يجوز في هذه الاوقات هي ما عدا الفرض ، ولم يفرق سنة من نفل فتحصل في ذلك ثلاثة اقوال ، قول هي الصلوات باطلاق وقول انها ما عدا المفروض سواء كانت سنة أو نفلا ، وقول انها النفل دون السنن ، وعلى الرواية التي منع مالك فيها صلاة الجنائز عند الغروب ، قول رابع وهو انها النفل فقط بعد الصبح والعصر والنفل والسنن معا عند الطلوع والغروب انتهى مختصرا من (البداية) *

هذا وليعلم الواقف هنا أنى ان تتبعت وجوه الخلاف والاستطرادات في هذا الكتاب لاحتجت الى مجلدات ، واهل الزمن مقصرون عن ذلك ، واشتغال البال أشد مما هنالك ، وقد أردت أن أقتصر على معانى الآبيات وما قل من التنبيهات أو الافادات لعل الله يعيننى على حسن الاتمام وعلى المحبة والسلام

«الآذان في غير الصبح»

ثم الآذان غير صبح لا يرى تقديمه بالاتفاق مسطرا

أعنى أن الاذان في غير الصبح لا يرى تقديمه جائزا ولا مسطرا ، أى مكتوبا بالاتفاق ، ولمراد أن الجميع اتفق على أنه لا يؤذن لصلاة قبل دخول وقتها ما عدا الصبح ، فانهم اختلفوا فيها ، فقوم جوزوا ان يؤذن لها قبل الفجر وقوم منعوا وقوم كرهوا تقديمه في شهر رمضان خاصة خوفا من الالتباس على الناس في رمضان بالاذنين ، فربما سمع احد الاذان الثانى فاعتقد انه الاول فاكل او جامع مثلا فاحتاطوا للصوم وقال ابو محمد ابن حزم لا بد لها من آذان بعد الوقت وان اذن قبل الوقت جاز اذا كان بينهما زمان يسير قدر ما يهبط الاول ويصعد الثانى ، واعتذر عن احتياط في الصوم بان لسان حاله يقول ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ما شرع الاذان للصبح مرتين الا لكون أهل المدينة كانوا لا يلتبس عليهم الاذان الاول، كما أشار اليه قوله صلى الله عليه وسلم (ان بلالا يؤذن بليل فكلوا واشربوا حتى تسمعوا آذان ابن أم مكتوم) انتهى • فكانوا يعرفون صوت كل منهما فيقاس على ذلك غير أهل المدينة اذا كانوا يعرفون صوت الاول ، ويميزون بينه وبين صوت الثانى والا كان مكروها كما قاله أحمد

تنبيهات : الاول اختلف العلماء في صفة الاذان على أربع صور مشهورة احداها تثنية التكبير فيه وتربيع الشهادتين وباقيه مثنى. الثانية تربيع التكبير الاول والشهادتين ، وتثنية باقيه • الثالثة تربيع التكبير الاول وتثنية باقيه • الرابعة : تربيع التكبير الاول وتثنيات الشهادتين وحى على الصلاة وحى على الفلاح يبدأ بأشهد أن لا اله الا الله حتى يصل حى على الفلاح ثم يعيد ذلك مرة ثانية أعنى الاربع كلمات نسقا ثم يعيد الثالثة •

الثانى اختلف العلماء في حكم الاذان هل واجب او سنة مؤكدة وان كان واجبا فهل هو من فروض الاعيان او الكفايات قال أبو عمر واتفق الكل على أنه سنة مؤكدة او فرض على المصر .

الثالث في شروطه ، وفيه مسائل ثمان احداها هل من شرط من أذن أن يكون هو الذى يقيم أم لا •

- والثانية هل من شرط الاذان أن لا يتكلم في أثناءه أم لا ؟
والثالثة : هل من شرطه أن يكون صاحبه على طهارة أم لا ؟
والرابعة هل من شرطه أن يكون متوجها الى القبلة أم لا ؟
والخامسة هل من شرطه أن يكون قائما أم لا ؟
والسابعة هل من شرطه البلوغ أم لا ؟
والثامنة هل من شرطه أن لا يأخذ على الاذان أجرا أم لا ؟
والثامنة هل من شرطه أن لا يأخذ على الاذان أجرا أم لا •

الرابع : اختلف العلماء فيما يقوله السامع للمؤذن ، فذهب قوم الى أنه يقول ما يقول كلمة بكلمة وذهب قوم الى تبديل الحيعلتين بالحوقلة

الخامس في الاقامة ، واختلفوا منها في موضعين في حكمها وصفتها أما حكمها مسنة مؤكدة عند فقهاء الامصار وعند أهل الظاهر فرض • قال في (البداية) ولا أدري هل هى عندهم فرض على الاطلاق او فرض من فروض الصلاة ، والفرق بينهما انها على الاول لا تبطل الصلاة بتركها ، وعلى الثانى تبطل قال ابن كنانة المالكي من تركها عامدا بطلت صلاته وأما صفتها فعند مالك والشافعى يثنى التكبير الذى فى اولها وبعد ذلك مرة واحدة الا قوله قد قامت الصلاة ، فانها عند الشافعى مرتان وعند مالك مرة واحدة ، وأما الحنفية فعندهم الاقامة مثنى مثنى وخير أحمد بين الافراد والتثنية على رواية فى التخيير فى النداء واختلف فى اقامة المرأة هل تسن أم لا فعند الشافعى نعم ، وعند الثلاثة لا وقال فى (البداية) والجمهور أنه ليس على النساء أذان ولا اقامة ، وقال مالك

ان اقمن فحسن ، وقال الشافعى ان اذن واقمن فحسن ، وقال اسحاق عليهن الاذان والاقامة

وروي عن عائشة أنها كانت تؤذن وتقيم فيما ذكره ابن المنذر ، والخلاف آثل الى هل لا تؤم وهل هي في معنى الرجل في كل عبادة الا أن يقول الدليل على تخصيصها ام بعضها كذلك وفي البعض يطلب الدليل .

السادس اعلم انه روى في اللغة أشد باستقاط الهاء بمعنى اشهد باثباته ، وهو أي أشد بتخفيف الدال وتشديده وهو مفيد لمن يطلب لمن يقولها من العامة الدليل

« فصل في شروط الصلاة بالاستقبال »

توجيهنا لنحو بيت مشترط لمن له يبصر بالوفيق ارتبط

اعنى ان توجيهنا اي استقبالنا لنحو اي الجهة البيت الحرام مشترط في صحة الصلاة لمن يبصر اي لمن يمكنه ان يبصره بعينه وهو من كان بمكة شرفها الله وهذا مرتبط أي موثق بالوفيق اي اتفاق العلماء قال في (البداية) واتفق المسلمون على أن التوجه نحو البيت شرط من شروط صحة الصلاة لقوله تعالى « ومن حيث خرجت فول وجهك شطر المسجد الحرام » أما من أبصر البيت فالفرض عندهم هو التوجه الى عين البيت ولا خلاف في ذلك

وقال في (الميزان) واجمعوا على أن استقبال القبلة شرط في صحة الصلاة الا لعذر كشدة القتال والقتحام الحرب والتفغل على الراحة في السفر الطويل ، وكالمريض لا يجد من يوجهه للقبلة وكالمربوط على

خشبة ونحو ذلك وأما اذا غابت الكعبة عن الابصار فاختلفوا من ذلك في موضعين •

أحدهما هل الفرض هو العين أو الجهة •

والثاني هل فرضه الاصابة أو الاجتهاد ، أعنى اصابة الجهة أو العين عند من أوجب العين •

أما الاولى فذهب قوم الى أن الفرض هو العين وذهب آخرون الى أنه الجهة •

وأما الثانية وهي هل فرض المجتهد في القبلة الاصابة أو الاجتهاد فقط حتى يكون اذا قلنا ان فرضه الاصابة متى تبين له أنه أخطأ أعاد الصلاة ومتى قلنا ان فرضه الاجتهاد لم يجب أن يعيد اذا تبين له الخطأ وقد كان صلى قبل باجتهاده • أما الشافعى نزعم أن فرضه الاصابة وانه اذا تبين أنه أخطأ أعاد أبدا • وقال قوم لا يعيد وقد مضت صلاته ما لم يعتمد او صلى بغير اجتهاده ، وبه قال مالك وأبو حنيفة الا ان مالكا استحب له الاعادة في الوقت •

وهنا مسألة مشهورة هي جواز الصلاة في داخل الكعبة ، وقد اختلفوا في ذلك ، فمنهم من منعه على الاطلاق ، ومنهم من اجازه على الاطلاق ، ومنهم من فرق بين النفل في ذلك والفرض وهنا مسألة أخرى وهي استصحاب السترة بين المصلى والقبلة اذا صلى منفردا كان او اماما واختلفوا في الخط اذا لم يجد سترة فقال الجمهور ليس عليه أن يخط وقال أحمد بن حنبل يخط خطأ بين يديه لما ثبت عنده من حديث ابى هريرة عنه عليه الصلاة والسلام قال (اذا صلى أحكمم فليجعل تلقاء وجهه شيئا فان لم يكن فلينصب عصى فان لم يكن معه عصا فليخط خطأ ولا يضره من مر بين يديه) أخرجه أبو داود وكان أحمد بن حنبل يصححه والشافعى لا

يصححه . وقد روي أنه صلى الله عليه وسلم صلى لغير سترة وكون
الامام سترة لمن خلفه يدخل فيه من أدرك معه ركعة فأكثر ثم قلت
غفر الله لي

« ستر العورة »

وفرض ستر عورة متفق عليه لكن قيل ذاك مطلق
اعنى ان فرض ستر العورة اتفق عليه العلماء لكنه قيل ان
ذلك الفرض باطلاق أي ليس مقيدا بالصلاة عن غيرها لان المرء ان
كان خارج للصلاة وجب عليه ستر عورته ، وان لم يجد ما يلبس صلى
عريانا

قال : (في البداية) واتفق العلماء على أن ستر العورة فرض باطلاق ،
واختلفوا هل هو شرط من شروط صحة الصلاة اولا وكذلك اختلفوا في حد
العورة من الرجل والمرأة وظاهر مذهب مالك انها من سنن الصلاة ،
وزهد أبو حنيفة والشافعي انها من فروض الصلاة ، واختلف
فيمن عدم الطهارة هل يصلى ام لا واما حد العورة من الرجل ، فذهب
مالك والشافعي الى أن حد العورة في الرجل بين السرة والركبة ، وكذلك
قال ابو حنيفة وقال قوم : العورة هي السوءتان فقط من الرجل
وقال بعضهم العورة الدبر والفرج والفخذ وأما حد العورة في
المرأة فأكثر العلماء على ان بدننها كله عورة ما خلا الوجه والكفين
وزهد أبو حنيفة الى ان قدميها ليستا بعورة ، وذهب ابو بكر بن
عبد الرحمان الى أن المرأة كلها عورة

قال الامام الشجراني (في الميزان) انما كانت الحرة تكشف
وجهها وكفيها في الصلاة فتحا لباب زيادة التعظيم لله تعالى عند
العارفين ليقول أحدهم ان هذه في حضرة الله وحفظه فلا يجوز لاحد
ان يطمح ببصره اليها بوجه من الوجوه كولد اللبوة في حجر اللبوة

وهذا هو السر في كشف وجهها أيضا في الاحرام فانها في حضرة الله تعالى الخاصة ، فكان حكم كشف وجهها حكم الحبة التي يصاد بها الطير في الفخ ، فمن حفظه الله تعالى عظم الحضرة ولم ينظر الى وجه المحرمة ولا المصنية ابدا ادبا مع الله التي هي في حضرته ، ومن أشقاه الله تعالى غفل عن ذلك فنظر فاستحق المقت من الله تعالى ، ومن هنا أمر العلماء بوضع النقاب المتجافي على وجهها حال احرامها بنسك خوفا على العوام من المقت اذا نظروا الى وجهه من هي في حضرة الله تعالى بغير اذن منه

وفي (كشف الغمة) في باب شروط الصلاة كان على رضى الله عنه يقول كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول (احفظ عورتك الا من زوجتك أو من ما ملكت يمينك) . فقال معاوية بن صبرة : رضى الله عنه : يارسول الله، فاذا كان القوم بعضهم في بعض ، فقال ان استطعت الا يراها أحد فلا يرينها) وقال يا رسول الله فاذا كان أحدنا خاليا ، قال (فالله تبارك وتعالى أحق أن يستحي منه) .

وكان معاوية رضى الله عنه يقول (ليستتر أحدكم ولو بوضع يده على فرجه) وكان صلى الله عليه وسلم يقول (لا ينظر الرجل الى عورة الرجل ولا المرأة الى عورة المرأة ولا يفضى الرجل الى الرجل في ثوب واحد ولا المرأة انى المرأة في ثوب واحد الا ولدا ووالدا) وفي رواية (لا تناسر المرأة المرأة حتى تصفها لزوجها كأنه ينظر اليها) وفي رواية (اذا باشرت المرأة المرأة فهما زانيتان) وكان صلى الله عليه وسلم يقول: (اياكم والتعري فان معكم من لا يفارقكم الا عند الغائط وحين يفضى الرجل الى أهله فاستحيوهم وأكرمهم) وكان صلى الله عليه وسلم اذا رأى رجلا حاملا شيئا ثقيلا وقد ظهر شيء من عورته لا يستطيع سترها يقول له (ضع عنك ما أنت حامله واستر عورتك) وكانت عائشة رضى الله عنها تقول : ما رأيت منه صلى الله عليه وسلم ولا رأى منى

تعنى الفرج. وكان على رضى الله عنه يقول : قال لى رسول الله صلى الله عليه وسلم (لاتبرز فخذيك ولا تنتظر الى فخذ حى ولا ميت فان ذلك عورة) وكشف صلى الله عليه وسلم فحده مرات بحضرة أبى بكر وعمر . وكان اذا دخل عليه عثمان وهو على تلك الحال غطى فحده عه وقال : (ألا أستحيى ممن استحييت منه ملائكة السماوات والله ان الملائكة لتستحيى منه) وكان صلى الله عليه وسلم يرخص فى كشف الركبة للاعراب ونحوهم وينهى عن ذلك أهل الحسب والمروءة ، ويقول لهم (الركبة من العورة) وكان صلى الله عليه وسلم يقبل سره الحسن بن على رضى الله عنهما

وكان ابو هريرة رضى الله عنه يقول للحسن اكشف لى عن سرتك حتى أقبل الموضع الذي كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقبلك فيه ، فيحصر له عن قميصه فيقبل رضى الله عنه وكان صلى الله عليه وسلم ينهى كثيرا عن رؤية عورة الصغير ، ويقول (حرمة عورة الصغير كحرمة عورة الكبير ، ولا ينظر الله الى كائنه عورة) وكان صلى الله عليه وسلم (يأمر النساء ان يلبسن للحلالة الدرع والخنمار ويرخص لهن فى ترك الازار اذا كان الدرع سابغا يغطى ظهور القدمين) وكانت عائشة رضى الله عنها اذا رأت على أحد من النساء خمارا رقيقا وضعت عنها وامرتها باتخاذ الخمار الكثيف ، وكانت تقول الخمار ما وارى البشر والشعر وكان صلى الله عليه وسلم كثيرا ما يقول (من جر ثوبه خيلاء لم ينظر الله اليه يوم القيامة فقالت ام سلمة يا رسول الله فكيف تصنع النساء بذيو لهن ، قال (يرخين شبرا)، فقالت اذا انكشفت أقدامهن فقال (يرخينه ذراعا لا يزدن عليه)، ثم قلت غفر الله لى

واتفق النهى عن الصماء كذك أيضا لبس الاحتباء

اعنى انه اتفق نهى العلماء عن لبس الصماء ولبس الاحتباء ، قال في (كشف العمة) (وكان صلى الله عليه وسلم ينهى عن اشتغال الصماء وهو أن يجعل ثوبه على أحد عاتقيه فيبدوا أحد ثقبه وليس عليه ثوب) وكان صلى الله عليه وسلم ينهى عن الاجتباء بالثوب الواحد وهو جالس ليس على فرجيه منه شيء) قال في (البداية) وسائر ما ورد من ذلك ان ذلك كله سد ذريعة الا تنكشف عورته ثم قلت

والثوب واحد يصلى للرجال عليه الاتفاق جاء في المجال

أعنى ان الثوب الواحد يكفى الرجل في الصلاة وان ذلك عليه اتفاق العلماء في المجال أي الكلام الذي يجول اي يدور بينهم قال في (البداية) واتفقوا على أنه يجزئ الرجل من اللباس في الصلاة الثوب الواحد لقول النبي عليه الصلاة والسلام وقد سئل أيصلى الرجل في الثوب الواحد ، قال (أو لكلكم ثوبان) واختلافوا في الرجل يصلى مكشوف الظهر والبطن ، فالجمهور على جواز صلاته لكون الظهر والبطن ليسا بعورة وشذ قوم فقالوا لا تجوز صلاته لنهييه صلى الله عليه وسلم ان يصلى الرجل في الثوب الواحد ليس على عاتقه منه شيء وتمسكوا بوجوب قوله تعالى « خذوا زينتكم عند كل مسجد » واتفق الجمهور على أن اللباس المجزي للمرأة في الصلاة هو درع وخمار لما روي عن ام سلمة انها سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ماذا تصلى فيه المرأة ، فقال (في الخمار والدرع السابغ اذا غيبت ظهور قدميها) ولما روى أيضا عن عائشة عن النبي عليه الصلاة والسلام انه قال (لا يقبل الله صلاة حائض الا بخمار) وهو مروي عن عائشة وميمونة وأم سلمة انهم كانوا يفتنون بذلك وكل هؤلاء يقولون أنها ان صلت مكشوفة أعادت في الوقت وبعده الا مالكا فانه قال تعيد في الوقت فقط والجمهور على ان الخادم لها ان تصلى مكشوفة الرأس والقدمين وكان الحسن البصري يوجب

عليها الخمار ، واستحب عطاء وسبب الخلاف التوجه الى الجنس الواحد هل يتناول الاحرار والعبيد ام الاحرار دون العبيد ، واختلفوا في صلاة الرجل في ثوب الحرير فقال قوم تجوز صلاته وقال قوم لا تجوز ، وقوم استحبوا له الاعادة في الوقت ، وسبب اختلافهم في ذلك ، هل الشيء المنهى عنه مطلقا اجتنابه شرط في صحة الصلاة ام لا ، فمن ذهب الى انه شرط قال ان الصلاة لا تجوز ومن ذهب الى أنه يكون ماثوما والصلاة جائزة قال ليس شرطا في صحة الصلاة ، كالطهارة التي هي شرط وهذه المسألة هي من نوع الصلاة في الدار المغصوبة والخلاف فيها مشهور

فرع: وأما الطهارة من النجس ، فمن قال انها سنة مؤكدة فبعيد ان يقول أنها فرض في الصلاة اي من شروط صحتها ، وأما من قال انها فرض باطلاق فتجوز ان يقول انها فرض في الصلاة ويجوز أن لا يقول ذلك وحكى عبد الوهاب عن المذهب في ذلك قولين احدهما ان ازالة النجاسة شرط في صحة الصلاة في حال القدرة ، والذكر ♦

والقول الآخر انها ليست شرطا ، واذا حكاه من أنها شرط لا يتخرج على مشهور المذهب من أن غسل النجاسة سنة مؤكدة وانما يتخرج على أنها فرض مع الذكر والقدرة ، وقد مضت هذه المسألة في كتاب الطهارة ، قاله في (البداية) وتركت بعض كلامه ♦

فرع واما المواضع التي يصلى فيها فان من الناس من اجاز الصلاة في كل موضع لا تكون فيه نجاسة ، ومنهم من استثنى من ذلك سبعة مواضع المزبلة والمجزرة والمقبرة ، وقارعة الطريق والحمام ومعاطن الابل وفوق ظهر بيت الله الحرام ومنهم من استثنى من ذلك المقبرة فقط ، ومنهم من استثنى المقبرة والحمام ، ومنهم من

كره الصلاة في هذه المواضع المنهى عنها ولم يبطلها وهو أحد ما روي عن مالك ، وقد روي عنه الجواز وهذه ، رواية ابن القاسم ، واختلفوا في الصلاة في البيع أي متعبد النصراني والكنائس أي متعبد اليهود فكرهها قوم وأجازها قوم وفرق قوم بين أن تكون فيها صورا ولا تكون وهو مذهب ابن عباس لقول عمر لا يدخل كنائسهم من أجل التماثيل ، والعلة فيمن كرهها لا من أجل التماثيل انه يرى حملها على النجاسة واتفقوا على الصلاة على الأرض واختلفوا في الصلاة على الطنافس وغير ذلك مما يقعد عليه على الأرض والجمهور على اباحة السجود على الحصى وما يشبهه مما تنبت الأرض والكراهة لغير ذلك وهو مذهب مالك قاله في (البداية) ثم قلت غفر الله لى ما فعلت

وترك قول ثم فعل لسوى حوائج فيه اتفاق مرتوى

أعنى أن ترك القول الذي ليس من أقوال الصلاة وترك الفعل الذي ليس من أفعال الصلاة لغير الحوائج فيه اتفاق مروي عن العلماء ، قال في (البداية) ، وأما التروك المشترطة في الصلاة فاتفق المسلمون على أن منها قولاً ومنها فعلاً أما الأفعال ، فجميع الأفعال المباحة التي ليست هي أفعال الصلاة إلا قتل العقر والحية في الصلاة فانهم اختلفوا في ذلك قلت وهما من الحوائج عندي المستثنيات وأما الأقوال فهي أيضاً لا تقبل ليست من أقاويل الصلاة وهذه أيضاً لم يختلفوا انها تفسد الصلاة عمداً لقوله تعالى « وقوموا لله قانتين » ، ولما ورد في ذلك من قوله عليه الصلاة والسلام (إن الله يحدث من أمره ما يشاء ومما أحدث ألا تتكلموا في الصلاة) وهو حديث ابن مسعود وحديث زيد بن أرقم . قال (كننا نتكلم في الصلاة حتى نزلت « وقوموا لله قانتين » فأمرنا بالسكوت ونهينا عن الكلام وحديث معاوية بن الحكم السلمي سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول (إن صلاتنا لا يصلح فيها شيء من كلام الناس إنما هو التسبيح والتكبير والتحميد وقراءة

القرآن) الا أنهم اختلفوا من ذلك في موضعين أحدهما اذا تكلم ساهيا والآخر عامدا لاصلاح الصلاة قلت وهو عندي أيضا من الحوائج المستثناة وشذ الأوزاعي فقال من تكلم في صلاة الاحياء نفس او لامر كبير انه يبنى . والمشهور من مذهب مالك أن التكلم عمدا على جهة الاصلاح لا يفسدها ، وقال الشافعي يفسدها التكلم كيف كان الا مع النسيان وقال ابو حنيفة يفسدها التكلم كيف كان ، والسبب في اختلافهم ان الاحاديث المتقدمة تقتضى المنع وحديث ذي اليمين يقتضى الجواز للاصلاح ، وهو انه صلى الله عليه وسلم انصرف من اثنين ، فقال ذو اليمين اقصرت الصلاة ام نسيت يا رسول الله ، فقال (كل ذلك لم يكن)، فقال ذو اليمين بعض ذلك قد كان فاقبل النبي صلى الله عليه وسلم على القوم وقال : (أحق ما يقوله ذو اليمين) وفي رواية (اصدق ذو اليمين) فقالوا نعم فقام عليه السلام وصلى ركعتين أخريين ثم سلم ثم سجد سجدتين للسهو) فهذا عند المجوز يقتضى ان الكلام لاصلاحها لا يفسدها كيف كان ثم قلت غفر الله لي ما قلت وما فعلت

« فصل في فرائض الصلاة »

اي فرائض الصلاة المتفق عليها

ونية لها وخلاف سام في وفق مأموم مع الامام

اعنى ان من المتفق عليه نية لها أي الصلاة وانه خلاف سام اي مرتفع في شرط وفق أي موافقة مأموم مع الامام أي في تعيين الصلاة مثلا قال في (البداية) : وأما النية فاتفق العلماء على كونها شرطا في صحة الصلاة لكون الصلاة هي رأس العبادات التي وردت في

الشرع لغير مصلحة معقولة ، اعنى من المصالح المحسوسة واختلفوا هل من شرط نية الماموم ان توافق نية الامام في تعيين الصلاة وفي الوجوب حتى لا يجوز ان يصلى الماموم ظهرا بامام يصلى عصرا ولا يجوز ان يصلى الامام ظهرا يكون في حقه نفلا وفي حق الماموم فرضا فذهب مالك وأبو حنيفة الى أنه يجب أن توافق نية المأموم نية الامام ، وذهب الشافعى الى انه ليس يجب وقال صاحب (رحمة الامة) فيه فالنية للصلاة فرض اجماعا ، وهل يجوز تقديمها على التكبير للصلاة : قال أبو حنيفة وأحمد ، يجوز تقديمها على التكبير بزمن يسير ، وقال مالك والشافعى يجب أن تكون مقارنة للتكبير لا قبله ولا بعده وقال فيه أيضا ونية الخروج من الصلاة واجبة عند مالك وعند الشافعى في احد قوليه واصحهما عدم وجوبها واختلف أصحاب أبى حنيفة في فعل المصلى الخروج من الصلاة ، وهل هو فرض ام لا وليس في ذلك عند أبى حنيفة نص يعتمد عليه ، وقال فيه أيضا واقتداء المتنفل بالمفترض جائزا اتفاقا وفي عكسه وهو اقتداء المفترض بالمتنفل خلاف فقال الثلاثة لا يجوز ، وقال الشافعى يجوز ومن يصلى فرضا لا يجوز ان يصليه خلف من يصلى فرضا آخر

مسائل : الاولى اختلف العلماء في التكبير على ثلاثة مذاهب فقوم قالوا ان التكبير كله واجب في الصلاة وقوم قالوا انه كله ليس بواجب وهو شاذ وقوم اوجبوا تكبيرة الاحرام فقط وهم الجمهور .

الثانية قال مالك لا يجزئ من لفظ التكبير الا الله أكبر وقال الشافعى الله أكبر والله الأكبر اللفظان كلاهما يجزئ وقال أبو حنيفة يجزئ من لفظ التكبير كل لفظ في معناه مثل الله الاعظم والله الاجل .

الثالثة : ذهب قوم الى أن التوجيه نى الصلاة واجب وهو أن يقول بعد التكبير اما وجهت وجهى للذى فطر السموات

والارض ، وهو مذهب الشافعى ، واما أن يسبح وهو مذهب أبى حنيفة • واما أن يجمع بينهما وهو مذهب أبى يوسف صاحبه • وقال مالك ليس التوجيه بواجب فى الصلاة ولا بسنة •

الرابعة اختلفوا فى قراءة (بسم الله الرحمن الرحيم) فى افتتاح القراءة فى الصلاة فمنع ذلك مالك فى الصلاة المكتوبة جهرا كانت أو سرا لا فى افتتاح أم القراءان ولا فى غيرها من السور واجاز ذلك فى النافلة وقال ابو حنيفة والثوري وأحمد يقرأها مع أم القرآن فى كل ركعة سرا وقال الشافعى يقرأها ولا بد فى الجهر جهرا وفى السر سرا ، وهى آية من فاتحة الكتاب عنده وبه قال احمد وابو ثور وابو عبيد واختلف قول الشافعى هل هى آية من كل سورة أم انما هى آية من سورة النمل فقط ومن فاتحة الكتاب وعنه القولان جميعا انتهى من (البداية) ، وحذفت • سبب الخلاف اختصار • ثم قلت

ولا تجز بغير قرآن صلاة سوى الذي عن عمر بلا افتيات

اعنى انه لا تجوز صلاة بغير قراءة شىء من القرآن سوى الذي روى عن سيدنا عمر بن الخطاب رضى الله عنه من انه صلى صلاة ولم يقرأ فيها شيئا قال فى (البداية) اتفق العلماء على أنه لا تجوز صلاة بغير قراءة لا عمدا ولا سهوا الا شىء روى عن عمر رضى الله عنه انه صلى فنسى القراءة فقل له فى ذلك فقال كيف الركوع والسجود فقل حسن فقال لا بأس اذا وهو حديث غريب عندهم والا شىء روى عن ابن عباس انه لا يقرأ فى صلاة السر لانه قال : قرأ رسول الله صلى الله عليه وسلم فى صلوات وسكت فنقرأ فيما قرأ ونسكت فيما سكت . وسئل هل فى الظهر والعصر قراءة فقال لا ، واخذ الجمهور بحديث خباب (انه صلى الله عليه وسلم كان يقرأ فى الظهر والعصر) قيل ، فبأي شىء كنتم تعرفون ذلك ، قال باضطراب لحيته ، وتعلق

الكوفيون بحديث ابن عباس في ترك وجوب القراءة في الركعتين الاخيرتين من الصلاة لاستواء صلاة الجهر والسر في سكوت النبي صلى الله عليه وسلم في هاتين الركعتين ، واختلفوا في القراءة الواجبة في الصلاة ، فرأى بعضهم ان الواجب من ذلك ام القرآن لمن حفظها وان ما عداها ليس فيه توقيت ومن هؤلاء من أوجبها في كل ركعة ومنهم من أوجبها في أكثر الصلاة ومنهم من أوجبها في نصف الصلاة ، ومنهم من أوجبها في ركعة من الصلاة ، وبالأول قال الشافعي ، وهو أشهر الروايات عن مالك وقد روى عنه ان من قرأها في ركعتين من الرباعية أجزأته واما من رأى أنها تجزئ في ركعة ، فمنهم الحسن البصري وكثير من فقهاء الامصار واما ابو حنيفة فالواجب عنده انما هو قراءة القرآن في أي آية اتفقت ان تقرأ وحد اصحابه في ذلك الثلاث آيات القصار والآية الطويلة مثل آية (الدين) وهذا في الركعتين الاوليين ، واما في الاخيرين فيستحب عنده التسبيح دون القراءة وبه قال الكوفيون والجمهور ويستحبون القراءة كلها وحذفت سبب الخلاف للاختصار ولان الصناعة فيه للمجتهد لا غيره

فرع اتفق الجمهور على منع قراءة القرآن في الركوع والسجود لحديث على في ذلك (نهانى حبيبى صلى الله عليه وسلم أن أقرأ القرآن راكعاً وساجداً) قال الطبري وهو حديث صحيح وبه أخذ فقهاء الامصار فصار قوم من التابعين الى جواز ذلك وهو مذهب البخاري لانه لم يصح الحديث عندهم والله اعلم واختلفوا هل في الركوع والسجود قول محدود يقوله المصلي فقال مالك ليس في ذلك قول محدود

وذهب الشافعي وأبو حنيفة وأحمد وجماعة غيرهم الى أن المصلي يقول في ركوعه سبحان ربى العظيم ثلاثاً وفي السجود سبحان ربى الاعلى ثلاثاً على ما جاء في حديث عقبة بن عامر وقال الثوري أحب الى أن يقولها الامام خمسا في صلاته حتى يدرك الذي خلفه ثلاث

تسبيحات والسبب في هذا الخلاف معارضة حديث ابن عباس في هذا الباب ، لحديث عتبة بن عامر وذلك أن في حديث ابن عباس (أنه عليه السلام قال الا وانى قد نهيت عن القراءة في الركوع والسجود فأما الركوع فعظموا فيه الرب ، وأما السجود فاجتهدوا فيه بالدعاء فقم أن يستجاب لكم) وفي حديث عتبة بن عامر انه قال لما نزلت (فسبح باسم ربك العظيم) قال لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم (اجعلوها في ركوعكم) ولما نزلت (سبح اسم ربك الاعلى) قال (اجعلوها في سجودكم) وكذلك اختلفوا في الدعاء في الركوع بعد اتفاهم على جواز الثناء على الله فكره ذلك مالك لحديث (أما الركوع فعظموا فيه الرب) وقالت طائفة يجوز الدعاء في الركوع واحتجوا بأحاديث جاء فيها انه صلى الله عليه وسلم دعا فيها في الركوع ، وابو حنيفة لا يجيز الدعاء في الصلاة بغير الفاظ القرآن ومالك والشافعي يجيزان ذلك والسبب في ذلك هل هو كلام ام لا

فرع اختلفوا في وجوب التشهد • وفي المختار منه ، فذهب مالك وابو حنيفة وجماعة الى ان التشهد ليس بواجب ، وذهبت طائفة الى وجوبه ، وبه قال الشافعي وأحمد وداود ، وأما المختار من التشهد فإن مالكا رحمه الله اختار تشهد عمر رضى الله عنه ، وهو (التحيات لله الزاكيات لله ، الطيبات الصلوات لله ، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته ، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ، أشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله

واختار أهل الكوفة أبو حنيفة وغيره تشهد ابن مسعود وهو (التحيات لله والصلوات والطيبات ، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته ، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ، أشهد ان لا اله الا الله ، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله) واختار الشافعي وأصحابه تشهد ابن عباس فكان يقول (التحيات المباركات الصلوات الطيبات لله سلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته ، سلام

علينا وعلى عباد الله الصالحين ، اشهد ان لا اله الا الله، وان محمداً رسول الله) وقد ذهب كثير من الفقهاء الى أن هذا كله على التغيير كالأذان والتكبير على الجائز وفي العيدين وغير ذلك مما تواتر نقله وهو الصواب ، والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد الأخير سنة عند أبي حنيفة ومالك وفرض عند الشافعي وقال أحمد في أشهر رواياته ، تبطل الصلاة بتركها

فرع : واختلفوا في التسليم من الصلاة • فقال الجمهور بوجوبه : وقال أبو حنيفة وأصحابه : ليس بواجب ، والذين أوجبوه منهم من قال : الواجب على المنفرد والامام تسليمة واحدة ومنهم من قال اثنتين واختار مالك للمأموم تسليمتين وللإمام واحدة وقيل عنه ان المأموم يسلم ثلاثا الواحدة للتحليل والثانية للإمام والثالثة لمن هو على يساره

فرع اختلفوا في القنوت ، نذهب مالك الى أن القنوت في صلاة الصبح مستحب ونذهب الشافعي الى أنه سنة ، ونذهب أبو حنيفة الى أنه لا يجوز القنوت في صلاة الصبح ، وان القنوت إنما موضعه الوتر

وقال قوم بل يقنت في كل صلاة وقال قوم لا قنوت الا في رمضان ، وقال قوم في النصف الأخير منه وقال قوم في الأول ، وقال إسحاق هو سنة عند الحوادث لا تدعه الأئمة وسبب الخلاف حذفه من الجميع اختصارا فانظره ان شئت في (البداية) واختلفوا فيما يقنت به ، فاستحب مالك القنوت (باللهم انا نستعينك ونستغرك ونتشهد بك) ويسميها أهل العراق السورتين يرون انها في مصحف أبي بن كعب • وقال الشافعي وإسحاق بل يقنت (باللهم اهدني فيمن هديت وعانيني فيمن عانيت) وقال عبد الله بن داود من لم يقنت بالسورتين فلا تصل خلفه : وقال قوم ليس في القنوت شيء موقت .

تنبيهات : في مواضع من الافعال مختلف فيها الاول اختلف العلماء في رفع اليدين في الصلاة في ثلاثة مواضع احداها في حكمه والثاني في المواضع التي يرفع فيها من الصلاة •

والثالث أين ينتهي برفعها • فأما الحكم فذهب الجمهور الى أنه سنة في الصلاة ، وذهب داود وجماعة من أصحابه الى أن ذلك فرض وهؤلاء انقسموا أقساما ، فمنهم من واجب ذلك في تكبيرة الاحرام فقط ، ومنهم من اوجب ذلك في الاستفتاح وعند الركوع ، اعنى عند الانحطاط فيه ، وعند الارتفاع ، ومنهم من اوجب ذلك في هذين الموضعين وعند السجود ، وذلك بحسب اختلافهم في المواضع التي يرفع فيها واما الحد الذي ترفع اليه اليدين فذهب بعضهم الى انها الى المنكبين وبه قال مالك والشافعى وجماعة ، وذهب بعضهم الى الاذنين ، وبه قال أبو حنيفة وذهب بعضهم الى الصدور ، وكل ذلك مروى عن النبى صلى الله عليه وسلم •

الثانى ذهب أبو حنيفة الى أن الاعتدال من الركوع، وفي الركوع غير واجب • وقال الشافعى هو واجب ، واختلف أصحاب مالك هل ظاهر مذهبه يقتضى أن يكون سنة أو واجبا اذا لم ينقل عنه نص في ذلك •

الثالث اختلف الفقهاء في هيئة الجلوس ، فقال مالك وأصحابه يفتنى باليمنى الى الارض وينصب رجله اليمنى ويثنى اليسرى وجلوس المرأة عنده كجلوس الرجل وقال أبو حنيفة وأصحابه ينصب الرجل اليمنى ويقعد على اليسرى وفرق الشافعى بين الجلسة الوسطى والاخرة فقال فى الوسطى بمثل قول أبى حنيفة ، وفى الآخرة بمثل قول مالك وهذه الهيئات كلها جائزة وحسن فعلها لثبوتها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم • قاله الطبرى •

الرابع اختلف العلماء في الجلسة الوسطى والاطرة ،
فذهب الاكثر في الوسطى الى أنها سنة وليست بفرض
وشذ قوم فقالوا انها فرض وشذ قوم فقالوا انها ليست بفرض
وثبت عنه عليه السلام أنه كان يضع كفه اليمنى على ركبته اليمنى
وكفه اليسرى على ركبته اليسرى ويشير باصبعه ، واتفق العلماء
على ان هذه من هيئة الجلوس المستحسنة ، واختلفوا في تحريك
الأصبع لاختلاف الاثر في ذلك ، والثابت أنه كان يشير فقط •

الخامس اختلف العلماء في وضع اليدين احديهما على الاخرى في
الصلاة فكرها مالك في الفرض ، وأجازها في النفل ، ورأى قوم أنها من
سنن الصلاة وهم الجمهور •

السادس اختار قوم اذا كان الرجل في وتر من صلاته أن
لا ينهض حتى يستوي قاعدا ، واختار آخرون ان ينهض من سجوده
نفسه ، وبالأول قال الشافعي وجماعة وبالثاني قال مالك وجماعة
وكذلك اختلفوا اذا سجد هل يضع يديه قبل ركبته او ركبته قبل
يديه فمن ذهب مذهب مالك وضع اليدين قبل الركبتين قاله في (البداية)
ثم قلت

وفوق سبعة سجود باتفاق وغير وجه عدم البطلان راق

راق بمعنى اعجب اعنى ان السجود يكون فوق سبعة أعضاء
باتفاق وان غير الوجه عدم البطلان مع تركه راق العلماء أي أعجبهم
والمراد البعض قال في (البداية) اتفق العلماء على أن السجود يكون
على سبعة أعضاء الوجه واليدين والركبتين واطراف القدمين لقوله
صلى الله عليه وسلم (أمرت أن أسجد على سبعة أعضاء) واختلفوا
فيمن سجد على وجهه ونقص السجود على عضو من تلك الأعضاء
هل تبطل صلاته ام لا فقال قوم لا تبطل صلاته لان اسم السجود انما

يتناول الوجه فقط وهؤلاء هم الذين أشرت لهم بآخر البيت وقال قوم تبطل أن لم يسجد على السبعة أعضاء ، وقد ثبت في الحديث (أن من سجد على جبهته وانفاه فقد تم سجوده) واختلفوا فيمن سجد على أحدهما فقال مالك أن سجد على جبهته دون انفه جاز وأن سجد على أنفه دون جبهته لم يجز وقال أبو حنيفة بل يجوز ذلك . وقال الشافعي لا يجب أن يسجد عليهما جميعا بل الواجب الجبهة قولاً واحداً وفي باقى الأعضاء قولان أظهرهما الوجوب وهو المشهور من مذهب أحمد إلا الأنف فإن فيها خلافاً في مذهبه وجعل مالك ندب الإعادة في الوقت لتارك الأنف . واختلفوا أيضاً هل من شرط السجود أن تكون يدا الساجد بارزتين وموضوعتين على الذي يوضع عليه الوجه أم ليس شرطاً ، فقال مالك : ذلك من شرط السجود أحسبه شرط تمام . وقال جماعة ليس ذلك من شرط السجود ومن هذا الباب اختلافهم في السجود على طاقات العمامة للناس فيه ثلاثة مذاهب قول بالمنع ، وقول بالاجازة وقول بالفرق بين أن يسجد على طاقات يسيرة من العمامة أو كثيرة وقول بالفرق بين أن يمس من جبهته الأرض شيء أو لا يمس منها شيء ، وهذا الاختلاف موجود كله في المذهب وعن فقهاء الأمصار ، وفي (البخارى) كانوا يسجدون على القلائس والعمائم ، واحتج من لم ير إبراز اليدين في السجود بقول ابن عباس أمر النبي صلى الله عليه وسلم أن يسجد على سبعة أعضاء ولا يكفت شعراً ولا ثوباً وقياساً على الركبتين ويمكن أن يحتج بهذا العموم في السجود على العمامة ، ثم قلت

وكره الاتعاء اتفاقاً مشتهر ووصفه فيه خلاف اشتهر

اعنى ان كراهية جلسة الاتعاء في الصلاة مشتهرة اتفاقاً ،
وان وصفه فيه خلاف اشتهر بين العلماء

قال في (البداية) اتفق العلماء على كراهية الاتعاء في الصلاة لما

جاء في الحديث من النهى عن أن يقعى الرجل في الصلاة كما يقعى الكلب الا أنهم اختلفوا فيما يدل عليه الاسم ، فبعضهم رأى ان الاقعاء المنهى عنه جلوس الرجل على اليتيه في الصلاة ناصبا فخذييه مثل اقعاء الكلب والسبع ولا خلاف بينهم ان هذه الهيئة ليست من هيئات الصلاة ، وقوم رأوا ان معنى الاقعاء الذي نهى عنه هو ان يجعل اليتيه على عقبه بين السجدين ، وأن يجلس على صدور قدميه ، وهو مذهب مالك . وفى (رحمة الامة) ويسر فى الجلوس للتشهد الاول الافتراش وفى الثانى التورك عند الشافعى .

وقال ابو حنيفة السنة الافتراش فى التشهدين معا ، وقال مالك : التورك . ثم قلت غفر الله لى ما قلت وما فعلت :

« فصل فى الجماعة »

ولنبداً قبل الكلام على المتفق عليه من هذا الفصل بفرعين مختلف فيهما ، لمسييس الحاجة اليهما

أحدهما هل صلاة الجماعة واجبة على من سمع النداء أم ليست بواجبة .

ثانيهما اذا دخل الرجل المسجد وقد صلى هل يجب عليه أن يصلى مع الجماعة الصلاة التى صلاها أم لا .

أما الاول فان العلماء اختلفوا فيه فذهب الجمهور الى أنها سنة أو فرض على الكفاية وذهبت الظاهرية الى أن صلاة الجماعة فرض متعين على كل مسلم .

وما الثانى فان الذى دخل المسجد وقد صلى لا يخلوا من أحد وجهين أما أن يكون صلى منفردا أو فى جماعة فان كان صلى منفردا فقال قوم

يعيد معهم كل الصلوات الا المغرب فقط ، وممن قال بهذا القول مالك وأصحابه وقال ابو حنيفة يعيد الصلوات كلها الا المغرب والعصر وقال الاوزاعي الا المغرب والصبح وقال ابو ثور الا العصر والفجر ، وقال الشافعي يعيد الصلوات كلها وانما اتفقوا على ايجاب اعادة الصلاة عليه بالجملة ولذلك قلت

اعادة الفذ بجمع قد أمر بها وخلف غير ذاك مشتهر

اعنى ان اعادة الفذ أي من صلى منفردا لجمع اي في جماعة قد أمر بها أي أمر بها العلماء اتفاقا وان الخلاف في غير ذلك مشتهر ، أما المنفرد فقد تقدم الكلام عليه قبل البيت قريبا ، وأما اذا صلى في جماعة فهل يعيد في جماعة أخرى فأكثر الفقهاء على أنه لا يعيد مالك وأبو حنيفة وقال بعضهم بل يعيد وممن قال بهذا القول أحمد وداوود ، وأهل الظاهر ومن الاصل في هذا حديث بشر ابن محجر عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال له حين دخل المسجد ولم يصل معه (مالك لم تصل مع الناس، ألسنت برجل مسلم) قال بلى يا رسول الله ، ولكى صليت في أهلي. قال عليه السلام: (إذا جئت فصل مع الناس وان كنت قد صليت) وروى عنه عليه السلام أيضا (أنه أمر الذين سلوا في جماعة أن يعيدوا مع الجماعة اثنائية) وأيضا ما روى في صلاة معاد رضى الله عنه مع النبى صلى الله عليه وسلم ، ثم كان يوم قومه في تلك الصلاة

تنبيهات : الاول ، اختلفوا فيمن أولى بالامامة فقال مالك يؤم القوم أفقهم لا أقرأؤهم وبه قال الشافعي والثوري وأحمد يؤم القوم أقرأؤهم *

الثانى اختلف الناس في امامة الصبى الذى لم يبلغ الحلم اذا كان اقرانا جاز ذلك قوم لعموم حديث عمرو

ابن مسلمة (انه كان يؤم قومه وهو صبي) ومنع ذلك قوم مطلقا وأجازهم قوم في النفل ولم يجيزوه في الفريضة ، وهو مروى عن مالك الثالث اختلفوا في امامة الفاسق فردها قوم باطلاق واجازها قوم باطلاق وفرق قوم بين أن يكون فسقه مقطوعا او غير مقطوع به فقالوا ان كان فسقه مقطوعا به اعاد المصلى وراءه أبدا ، وان كان مظنونا استحباب له الاعادة في الوقت وهو الذي اختاره الابهرى تأولا على المذهب ، ومنهم من فرق بين أن يكون فسقه بتأويل أو يكون بغير تأويل مثل الذي يشرب النبيذ يتناول قول أهل العراق فأجازوا الصلاة وراء المتأول ولم يجيزوها وراء غير المتأول ♦

الرابع اختلفوا في امامة المرأة فالجمهور على أنه لا يجوز أن تؤم الرجال ، واختلفوا في امامتها النساء ، فأجاز ذلك الشافعى ، ومنع ذلك مالك ، وشذ أبو ثور والطبرى فأجازا امامتها على الاطلاق ♦

الخامس هل يؤمن الامام اذا فرغ من قراءة أم الكتاب فان مالكا ذهب قى رواية ابن القاسم عنه والمصريين الى أنه لا يؤمن ، وذهب جمهور الفقهاء الى أنه يؤمن كالمأموم سواء ، وهى رواية المدنيين عن مالك ♦

السادس متى يكبر الامام فان قوما قالوا لا يكبر الا بعد تمام الاقامة واستواء الصفوف وهو مذهب مالك والشافعى وقوم قالوا ان موضع التكبير في ذلك هو قبل أن تتم الاقامة واستحسنوا تكبيره عند قول المؤذن المقيم قد نامت الصلاة وهو مذهب أبى حنيفة والثورى وزفر ♦

السابع اختلفهم في الفتح على الامام اذا ارتج عليه فمالك والشافعى وأكثر العلماء أجازوا الفتح عليه ومنع ذلك الكوفيون واليمن مشهور عن على والجواز عن ابن عمر مشهور ♦

الثامن هل يجوز أن يكون موضع الإمام أرفع من موضع المأمومين فقوم أجازوا أن يكون أرفع من موضع المأمومين وقوم منعوا ذلك وقوم استخفوا من ذلك اليسير وهو مذهب مالك .

التاسع اختلفوا هل يجب على الإمام أن ينوي الإمامة أم لا فذهب قوم الى أنه ليس بواجب ، وذهب قوم الى أنه لا بد له من ذلك وقوم رأوها مستحبة الا في الجمعة فتجب ، وقال النعمان وهو ابو حنيفة : ان كان من خلفه نساء وجبت النية وان كانوا رجالا لم تجب واستثنى الجمعة وعرفة والعيدان فقال لا بد من نية الإمام في هذه الثلاثة مطلقا ، ولا بد من نية الجماعة في حق المأموم قولا واحدا العاشر صلاة النساء في بيوتهن أفضل لهن من صلاتهن في المساجد جماعة ، ولكن لا كراهة لهن في الجماعة عند الشافعي وأحمد ، وقال مالك والنعمان تكره الجماعة للنساء ♦

الحادي عشر من دخل فذا في فرض وقتي فأقيم الجماعة فليس له قطعها والدخول مع الجماعة اتفاقا فان نوى الدخول معهم من غير قطع للصلاة فهل تصح صلاته كما للشافعي في أصح قوليه وهو المشهور عند مالك وأحمد ولا نصح كما قال النعمان ، وهو قول الشافعي الثاني قاله (رحمة لامة) هو والذي قبله وغير ذلك من (البداية) وقد حذفت منه أسباب الخلاف ثم قلت غفر الله لي ما فعلت

وامرأة تقف خلف الرجل وحدهما او مع غير فانقل

اعنى ان المرأة تقف في الصلاة خلف الرجل اذا كانت تصلى معه سواء وحدهما او معهما غيرهما قولى فانقل فعمل امر من نقله أي حوله او نسخه تتميم ، ولا يخفى ما فيه من معنى

التبليغ • قال (في البداية) وسنة المرأة أن تقف خلف الرجل والرجال ان كان هناك رجل سوى الامام او خلف الامام ان كانت وحدها فلا أعلم في ذلك خلافا ، الحديث أنس الذي أخرجه البخاري أن النبي عليه السلام صلى به وبأمه وبخالته (فأقامني عن يمينه وأقام المرأتين خلفنا) والذي أخرجه عنه أيضا مالك أنه قال (نصفت أنا واليتيم وراءه صلى الله عليه وسلم والعجز من ورائنا)

تنبيهات الاول اختلف الصدر الاول في الرجل يريد الصلاة عن يمين الامام ، وانهم ان كانوا ثلاثة سوى الامام قاموا وراءه ، واختلفوا اذا كانا اثنين سوى الامام ، فذهب مالك والشافعي الى انهما يقومان خلف الامام وقال ابو حنيفة واصحابه والكوفيون بل يقوم الامام بينهما.

وحكى عن ابن المسيب انه قال يقف المأموم عند يسار الامام • وقال النخعي يقف خلفه الى أن يركع فان جاء أحد وصار له ثانيا وقفا خلفه والا وقف عن يمينه اذا ركع وان حضر صبيان مع رجال فالحكم في مذهب الشافعي ان يقف الرجال في الصف الاول ويقف الصبيان خلفهم ، ومن أصحابه من قال يقف بين كل رجلين صبي ليتعلم بينهما الصلاة وهو قول مالك ووقوف المرأة في الصف الاول بين الرجال لا تبطل به صلاتها ولا صلاتهم عند الجمهور وحكى عن النعمان انه قال تبطل صلاة من عن يمينها ومن عن شمالها ومن خلفها ولا تبطل صلاتها هي ، قاله في (لرحمة والبدية) ، ومزجت كلامهما ، وتقدم ان صلاة النساء في بيوتهن أفضل ، ثم قلت

تسوية الصفوف صف أول يرغب فيهما اتفاقا ينقل

اعنى ان تسوية الصفوف للصلاة والصف الاول مرغبا فيهما أى في كل واحد منهما • قال في (البداية) اجمع العلماء على أن الصف

الاول مرغب فيه وكذلك تراصها وتسويتها لثبوت الامر بذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، واختلفوا اذا صلى انسان خلف الصف وحده فالجمهور على ان صلاته تجزئه ، وقال أحمد وابو ثور وداود وجماعة صلاته فاسدة

تنبيهات الاول اختلف الصدر الاول في الرجل يريد الصلاة فيسمع الاقامة هل يسرع المشى الى المسجد ام لا مخافة ان يفوته جزء من الصلاة ، نروى عن عمر وابن عمر وابن مسعود انهم كانوا يسرعون المشى اذا سمعوا الاقامة وروى عن زيد بن ثابت وابى ذر وغيرهم من الصحابة انهم كانوا لا يرون السعى بل توتى الصلاة بوقار وسكينة وبهذا القول قال فقهاء الامصار لحديث ابى هريرة الثابت (اذا ثوب بالصلاة فلا تاتوها وأنتم تسعون واتوها وعليكم السكينة) ويشبه أن يكون سبب الخلاف في ذلك أنه لم يبلغهم الحديث أو رأوا ان الكتاب يعارضه لقوله تعالى (فاستبقوا الخيرات) وقوله (والسابقون السابقون أولئك المقربون) وقوله : (سارعوا الى مغفرة من ربكم) وبالجمله فأصول الشرع تشهد للمبادرة ، لكن اذا صح الحديث وجب أن تستثنى الصلاة من بين سائر أعمال القرب

الثانى متى يستحب للمأموم أن يقوم الى الصلاة ، فبعض استحسّن البدار في اول الاقامة على الاصل في الترغيب في المسارعة وبعض عند قوله قد قامت الصلاة وبعض عند حى على الفلاح ، وبعضهم قال حين يبرز الامام وبعضهم لم يجد في ذلك حدا وهو قول ح وليقم معها أو بعدها بقدر الطاقة ، كما لك رضى الله عنه فانه وكل ذلك الى قدر طاقة الناس

الثالث ذهب مالك وكثير من العلماء الى ان الداخل وراء الامام اذا خاف فوات الركعة بأن يرفع الامام رأسه منها ان تمادى حتى يصل الى الصف الاول أن له أن يركع دون الصف الاول ، ثم يدب

راكما وكره ذلك الشافعى ، وفرق أبو حنيفة بين الجماعة والواحد فكرهه للواحد واجازه للجماعة وما ذهب اليه مالك مروى عن زيد ابن ثابت وابن مسعود ثم قلت

اتباع مأموم اماما يجب واستثنى تسميعا فذاك يقلب

أعنى ان المأموم يجب عليه ان يتبع امامه فى أقواله وأفعاله وأنت تستثنى قول الامام سمع الله لمن حمده فإنه يقلبه المأموم بقوله ربنا ولك الحمد عند بعضهم قال فى (البداية) وأجمع العلماء على أنه يجب على المأموم أن يتبع الامام فى جميع أقواله وأفعاله الا قوله سمع الله لمن حمده فان طائفة ذهبت الى أن الامام ، اذا قالها يقول المأموم ربنا ولك الحمد فقط وممن قال بهذا القول مالك وأبو حنيفة وغيرهما وذهبت طائفة أخرى الى أن الامام والمأموم يقولان سمع الله لمن حمده ربنا ولك الحمد وأن المأموم يتبع فيها الامام كسائر التكبير سواء وقد روى عن ابى حنيفة ان المنفرد والامام يقولانها جميعا ، ولا خلاف فى المنفرد أعنى انه يقولهما جميعا

فرعان الاول اختلفوا اذا كان المأموم صحيحا فصلى خلف امام مريض صلى قاعدا على ثلاثة أقوال أحدها ان المأموم صلى خلفه قاعدا ، وممن قال بهذا ، أحمد واسحاق •

والقول الثانى أنهم يصلون خلفه قياما •

قال ابو عمر بن عبد البر وعلى هذا جماعة فقهاء الامصار الشافعى وأصحابه وأبو حنيفة وأصحابه وأهل الظاهر وأبو ثور وغيرهم وزاد هؤلاء فقالوا يصلون وراءه قياما ، وان كان لا يقوى على الركوع والسجود بل يومىء ايماء .

والثالث روى ابن القاسم عن مالك انه لا تجوز امامة القاعد ،
وانه ان صلوا خلفه قياما او قعودا بطلت صلاتهم وقد روي عن مالك
أنهم يعيدون الصلاة في الوقت ، وهذا إنما ينبئ على الكراهية لا
على المنع والاول هو المشهور عنه

الثانى ، فيه مسألتان احدهما في وقت تكبيرة الاحرام
للمأموم ، والثانية في حكم من رفع رأسه قبل الامام أما وقت تكبيرة
المأموم فان مالكا استحسن ان يكبر بعد فراغ الامام من تكبيرة
الاحرام ، قال وأن كبر معه أجزاءه ، وقيل لا تجزئه وأما ان كبر قبله فلا
يجزئه وقال أبو حنيفة وغيره يكبر مع تكبيرة الاحرام فان فرغ

قبله لم يجزه • وأما الشافعى فعنه في ذلك روايتان •

احدهما مثل قول مالك وهى الأشهر •

والثانية أن المأموم ان كبر قبل الامام أجزاءه ، وأما
من رفع رأسه قبل الامام فان الجمهور يرون انه أساء
ولكن صلاته جائزة وانه يجب عليه أن يرجع فيتبع الامام ، وذهب
قوم الى ان صلاته تبطل ، ثم قلت

فرائض لم يحملنها الامام عدى قراءة فخلفها مرام

اعنى ان الفرائض أي فرائض الصلاة لا يحملها الامام سوى
القراءة فالخلاف فيها مرام ، أى مقصود • قال فى (البداية) واتقوا
على انه لا يحمل الامام عن المأموم شيئا من فرائض الصلاة
ما عدا القراءة فانهم اختلفوا فى ذلك على ثلاثة أقوال :

أحدها أن المأموم يقرأ مع الامام فيما أسر فيه ولا يقرأ فيما جهر به •

والثاني: أنه لا يقر معه أصلاً .

والثالث: أنه يقرأ معه فيما أسر أم الكتاب وغيرها ،
وفيما جهر أم الكتاب فقط . وبعضهم فرق في الجهر بين أن
يسمع قراءة الامام او لا يسمع فوجب عليه اذا لم يسمع ونهاه عنها
اذا سمع . وبالأول قال مالك الا انه يستحسن القراءة فيما أسر فيه
الامام : وبالثاني : قال أبو حنيفة ، وبالثالث قال الشافعي والتفرقة
بين أن يسمع وبين أن لا يسمع هو قول أحمد بن حنبل ، ثم قلت

الامام للحدث ان يقطع فلا تبطل على من خلفه مما انجلي

!عنى ان الامام اذا قطع صلاته لاجل الحدث فان الصلاة
لا تبطل على من خلفه ممن ظهر من الناس قوله تبطل مجزوم للضرورة

قال في (البداية) واتفقوا انه اذا طرأ على الامام الحدث في
الصلاة فقطع أى أن صلاة المأمومين ليست تفسد ، واختلفوا اذا
صلى بهم وهو جنب وعلموا بذلك بعد الصلاة ، فقال قوم صلاتهم
صحيحة ، وقال قوم صلاتهم فاسدة ، وفرق قوم بين أن يكون الامام
عالماً بجنبته أو ناسياً لها فقالوا ان كان عالماً فسدت صلاتهم وان كان
ناسياً لم تفسد صلاتهم وبالأول قال الشافعي وبالثاني قال أبو حنيفة
وبالثالث قال مالك وقال مالك في (رحمة الامة) : ولا تجوز الصلاة خلف
محدث اتفاقاً فان لم يعلم المصلى خلفه بحاله صحت صلاته في غير
الجمعة عند الشافعي ، وأحمد وأما في الجمعة فان تم العدد بغير
المحدث المصلى خلفه صحت صلاة من خلفه على الراجح من مذهب
الشافعي وقال النعمان وأحمد صلاة المصلى خلف المحدث باطلّة
بكل حال لا تصح بوجه وقال مالك ان كان الامام ناسياً لحدث نفسه
صحت صلاة من خلفه وان كان عالماً بطلت ، ثم قلت

« فصل في صلاة الجمعة »

وجوب الجمعة وفاق فيه وكالصلاة شرطها فعيه

اعنى أن وجوب الجمعة على أهل الامصار وفاق العلماء فيه
اي عليه وان شرطها من ستر عورة واستقبال قبله وغير ذلك كالصلاة
وقوى آخر البيت فغيه اي احفظه نتميم • قال الصغدي في (رحمة
الامة) ، اتفق العلماء على أن صلاة الجمعة فرض واجب على الاعيان
وغلطوا من قال هي فرض كفاية • وقال حفيد بن رشيد في (بداية المجتهد)
أما وجوب صلاة الجمعة على الاعيان فهو الذي عليه الجمهور هـ.
وانما تجب على الذكور الاصحاء المقيمين ولا تجب على امرأة ولا
مريض ولا صبي ولا عبد ولا مسافر وعلى الاخيرين تجب عند
داوود واصحابه وتجب على العبد عند أحمد وعند ابي حنيفة لا تجب
على الاعمى ان وجد قائدا ، وعند غيره تجب ، وكل هؤلاء ان حضروها
كانوا من أهلها وأجزأتهم عن الظهر ان صلوها • قال في (البداية) وذهب
قوم الى أنها فرض كفاية وعن مالك رواية شاذة أي بذلك قولي
وكالصلاة الخ ...

قال في (البداية) وأما شروط الجمعة ناتفقوا على أنها شروط
الصلاة المفروضة بعينها قلت وهي ثمانية جعلها البداية في
ثمانية فصول •

- الاول في معرفة الاوقات
- الثانى في الآذان والاقامة
- الثالث في النقبلة
- الرابع في ستر العورة
- الخامس في اشتراط الطهارة من النجس

السادس : في الموضع الذي يصلى فيه •

السابع في معرفة التروك التي هي شرط في صحة الصلاة مثل الكلام ونحوه •

الثامن في النية • وكل هذه الشروط متفق عليها في الجمعة ما عدى الوقت والاذان فانهم اختلفوا فيهما وكذلك اختلفوا في شروطها المختصة بها أما الوقت فان الجمهور على ان وقتها هو وقت الظهر بعينه ، أعنى وقت الزوال وانه لا يجوز قبل الزوال وذبح قوم الى أنه يجوز أن تصلى قبل الزوال ، وهو قول أحمد بن حنبل وأما الاذان فان جمهور الفقهاء اتفقوا على أن وقته هو اذا جلس الامام على المنبر واختلفوا هل يؤذن بين يدي الامام مؤذن واحد فقط وهو الذى يحرم به البيع والشراء ، اي وبه قال قوم ، وقال آخرون بل يؤذن ثنان فقط وقال قوم يؤذن ثلاثة ، وما شروط الوجوب والصحة المختصة بيوم الجمعة فاتفق الكل على ان من شرطها الجماعة واختلفوا في مقدارها ، فمنهم من قال واحد مع الامام ، وهو الطبرى ومنهم من قال اثنان سوى الامام وهو للاوزاعى وأبى يوسف ومنهم من قال ثلاثة دون الامام وهو قول ابى حنيفة ومنهم من اشترط اربعين وهو قول الشافعى وأحمد وقال قوم ثلاثين ومنهم من لم يشترط عددا ولكن رأى انها تجوز بما دون الاربعين ولا تجوز بالثلاثة والاربعة وهو مذهب مالك وحدهم بأنهم الذين يمكن أن تتقرب بهم قرية وشرط ابو حنيفة اذن السلطان في الجمعة والمصر ، اي وشرط المصر وروى عنه انه لم يشترط العدد ، واختلفوا هل تقام جمعتان في مصر واحد ام لا ، وهل من شرط المسجد السقف ام لا وهل من شرطه أن تكون الجماعة راتبة فيه ام لا ، واختلفوا في كثير غير ذلك ، قلت

وخطبة لها وركعتان من بعدها بالاتفاق ثانى

أعنى أن الجمعة تجب لها خطبة وتجب لها ركعتان من بعد الخطبة

بالاتفاق أيضا : قال في (البداية) اتفق المسلمون على أنها خطبة وركعتان بعد الخطبة وهنا مسائل اختلفوا فيها

الاولى في الخطبة هل هي شرط في صحة الصلاة وركن من أركانها أم لا • فذهب الجمهور الى انها شرط وركن • وقال قوم انها ليست بفرض وجمهور أصحاب مالك على أنها فرض الا ابن الماجشون •

الثانية واختلف الذين قالوا بوجوبها في القدر المجزء منها فقال ابن القاسم هو أقل ما ينطلق عليه اسم خطبة في كلام العرب من الكلام المؤلف المبتدأ بحمد الله وقال الشافعى أقل ما يجزىء من ذلك خطبتان اثنتان يكون في كل واحدة منهما قائما يفصل احدهما من الاخرى بجلسة خفيفة يحمد الله في كل واحدة منهما في أولها ، ويطى على النبى صلى الله عليه وسلم ، ويوصى بتقوى الله ، ويقرأ شيئا من القرآن في الاولى ، ويدعوا في الآخرة

الثالثة اختلفوا في الانصات يوم الجمعة والامام يخطب على ثلاثة أقوال فمنهم من رأى الانصات واجبا على كل حال ، وانه حكم لازم من أحكام الخطبة ، وهم الجمهور مالك والشافعى وأبو حنيفة ، واحمد وجميع فقهاء الامصار ، وهؤلاء انقسموا على ثلاثة أقسام فبعضهم أجاز التثميت ورد السلام في وقت الخطبة وبه قال الثوري والاوزاعى وغيرهما ، وبعضهم لم يجز رد السلام ولا التثميت ، وبعضهم فرق بين السلام والتثميت ، فقالوا يرد السلام ولا يثمت •

والقول الثانى مقابل القول الاول ، وهو ان الكلام فى حال الخطبة جائز الا في حين قراءة القرآن فيها وهو مروي عن الشعبي وسعيد بن جبير وابراهيم النخعى •

والقول الثالث : الفرق بين أن يسمع الخطبة

أو لا يسمعها فان سمع أنصت وان لم يسمع جاز له أن يسبح ويتكلم في مسألة من العلم . وبه قال احمد وعطاء ، وجماعة والجمهور على أنه ان تكلم لم تفسد صلاته . وروي عن ابن وهب انه قال من لغى غصلاته ظهر أربع .

الرابعة اختلفوا فيمن جاء يوم الجمعة والامام على المنبر هل يركع أم لا فذهب بعضهم الى أنه لا يركع ، وهو مذهب مالك . وذهب بعضهم الى أنه يركع .

الخامسة : اكثر الفقهاء على أن من سنة القراءة في صلاة الجمعة قراءة (سورة الجمعة) في الركعة الاولى لما تكرر من نعله عليه السلام لذلك ، وفي الثانية (بإذا جاءك المنافقون) أو هل أتاك حديث الفاشية) وان قرأ بسبح) كان حسنا واستحب مالك العمل على هذا . وأما أبو حنيفة فلم يوقت فيها شيئا .

فروع : الاول اختلفوا في طهر الجمعة أى في الغسل للجمعة، فذهب الجمهور الى أنه سنة ، وذهب أهل الظاهر الى أنه فرض ولا خلاف فيما علم انه ليس شرطاً في صحة الصلاة .

الثانى قال قوم لا تجب الجمعة على من كان خارج المصر . وقال قوم تجب ، وهؤلاء اختلفوا اختلافًا كثيراً ، فمنهم من قال من كان بينه وبين الجمعة مسير يوم وجب عليه الايتان اليها وهو شاذ ، ومنهم من قال يجب الايتان اليها على ثلاثة أميال ، ومنهم من قال يجب الايتان اليها من حيث يسمع النداء في الاغلب وذلك ثلاثة اميال من موضع النداء وهذان القولان عن مالك .

الثالث اختلفوا في الساعة التي وردت في فضل الرواح وهو قوله عليه السلام (من راح في الساعة الاولى فكأنما قرب بدنه)

الحديث فالشافعي وجماعة من العلماء اعتقدوا ان هذه الساعة هي ساعات النهار فندبوا الى الرواح من اول النهار وذهب مالك الى أنها أجزاء ساعة واحدة قبل الزوال وبعده ، وقال قوم هي بعد الزوال وقال قوم هي عند الزوال ، وهو الاظهر لوجوب السعي بعد الزوال الا على مذهب من يرى ان الواجب تدخله الفضيحة .

الرابع اختلفوا في البيع وقت النداء ، فتقوم قالوا يفسخ وقوم قالوا لا يفسخ ثم قلت

آدابها طيب سواك ولباس حسن كل ذلك قليل لا التباس

أعنى أن آداب الجمعة ثلاثة الطيب والسواك واللباس الحسن كل ذلك قليل بالاتفاق ولا التباس أى لا خفاء فيه وفى (كشف الغمة) قال انس رضى الله عنه كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول (طيب الرجل ما ظهر ريحه وخفى لونه ، وطيب النساء ما خفى ريحه وظهر لونه) . وكان عمر رضى الله عنه يتجمر بالبخور يوم الجمعة فى ثيابه . وكان صلى الله عليه وسلم (يحث على التنظيف بالسواك وقص الشارب ونتف الابط وقلم الاظفار وغير ذلك) وكان يقول لانس يوم الجمعة بعد الصلاة ائتنى بالمقراض فأتته به فيقلم اظفاره ثم يقول ائتنى بطينة رطبة فيجمع فيها صلى الله عليه وسلم اظفاره ثم يقول لانس اجعلها فى كوة ولا تجعلها فى الطريق) وكان صلى الله عليه وسلم يقول (من قلم الاظفار يوم الجمعة وقى من السوء الى مثلها) وكان صلى الله عليه وسلم يقول (ان الله وملائكته يصلون على أصحاب العمام يوم الجمعة) وكان صلى الله عليه وسلم يأمر بالغسل والتنظيف قبل الحضور ويأمر بتقليم الاظفار ونتف الابط وازالة الشعر بعد الصلاة ويقول مثل المومن يوم الجمعة كمثل المحرم لا يأخذ من شعره ولا من اظفاره

حتى تنقضى الصلاة) قال يا رسول الله متى نتأهب للجمعة ، قال :
 (يوم الخميس) وكان صلى الله عليه وسلم يقول (من أخذ شارب يوم
 الجمعة كان له بقاء شعرة تستقط منه عشرة حسنات) وكان صلى الله
 عليه وسلم (يحث على لبس الثياب الحسنة يوم الجمعة ويقول :
 (ما على أحدكم لو اشترى ثوبين ليوم الجمعة سوى ثوب مهنته) وكان
 ابن عمر رضى الله عنهما لا يروح الى الجمعة الا اذا ادهن
 وتطيب الا ان يكون محرما ، ويقول كان رسول الله صلى الله عليه
 وسلم يقول: (ليغسل أحدكم يوم الجمعة ويلبس من صالح ثيابه
 ويتطيب ويدهن بما وجد في بيته ثم يخرج وعليه السكينة حتى يأتي
 المسجد فيركع ان بدا له ولا يؤذي أحدا ، اذا خرج امامه انصت
 حتى يصلى فمن فعل ذلك كانت كفارة لما بينه وبين الجمعة الاخرى)
 ثم قلت

« فصل في صلاة السفر »

وسفر اثر قصرا في الصلات الا على الشذوذ وفقا في الجهات

اعنى ان السفر اثر أي جعل القصر في الصلاة والتاثير
 ترك الاثر في الشيء بالاتفاق الا على قول شاذ قال ان القصر لا
 يكون في السفر الا اذا كان معه الخوف وقولى آخر البيت في
 الجهات أعنى في المذاهب الاربعة ، وفي نسخة بافتيات افتعال من
 الفتوى • تال في (البداية) والسفر له تأثير في القصر باتفاق وفي الجمع
 باختلاف أما القصر فانه اتفق العلماء على جواز قصر الصلاة
 للمسافر الا قولاً شاذاً ، وهو قول عائشة ، وهو أن القصر لا يجوز
 الا للخائف لقوله تعالى «ان خفتكم أن يفتنكم الذين كفروا» وقالوا ان
 النبى صلى الله عليه وسلم انما قصر لانه كان خائفاً ، ثم قلت غفر
 الله لى ما قلت ، وما فعلت :

لكن في خمس مواضع يجى في كلها الخلاف كالحكم ادرجى

وكمسافة وما يجب فيه ومبدأ القصر وما يتم بيه

أعنى أن الخلاف يجيء في خمسة مواضع من القصر ، أحدها في حكم القصر الثانى في المسافة ، الثالث في السفر الذي يجب فيه القصر ، الرابع في الموضع الذي يبدأ منه المسافر بالتقصير والخامس في مقدار الزمان الذي يجوز للمسافر فيه إذا أقام في موضع أن يقصر الصلاة قولى آخر البيت ادرجى أي أكتب ذلك فيما يكتب فيه ويحتمل أن يكون بمعنى الزم المحجة من الدين أو الكلام ، وعلى كل فهو تنميم فأما حكم القصر فانهم اختلفوا فيه على أربعة أقوال : فمنهم من رأى أن القصر هو فرض المسافر المتعين ، ومنهم من رأى أن القصر والاتمام كلاهما فرض مخير فيه كالخيار في واجب الكفارة ، ومنهم من رأى أن القصر سنة ومنهم من رأى أنه رخصة ، وإن الاتمام أفضل •

وبالاول قال أبو حنيفة وأصحابه والكوفيون بأسرهم أعنى أنه فرض متعين •

وبالثانى قال أصحاب الشافعى •

وبالثالث أعنى أنه سنة • قال مالك في أشهر الروايات عنه •

وبالرابع أعنى أنه رخصة • قال الشافعى في أشهر الروايات عنه وهو المنصور عند أصحابه وأما اختلافهم في الموضع الثانى وهى المسافة التى يجوز فيها القصر فان العلماء اختلفوا في ذلك أيضا اختلافا كثيرا ، فذهب مالك والشافعى واحمد وجماعة كثيرة أن الصلاة تقصر في أربعة برد وذلك مسيرة يوم بالسير الوسط وهو أي اليوم من طلوع الشمس الى غروبها وذلك هو يومان لا بل مثقلة تتغذى ولا تتعشى أو العكس أي تسير من طلوع الشمس الى الزوال ولا تسير آخر النهار أو من الزوال الى الغروب ، والكل

بالسير الوسط ، وقال أبو حنيفة وأصحابه والكوفيون أقل ما تقصر فيه الصلاة ثلاثة أيام وان كان القصر انما هو لمن سافر من أفق الى أفق وقال أهل الظاهر القصر في كل سفر قريبا كان او بعيدا لقوله عليه السلام (ان الله وضع عن المسافرين الصوم ، وشطر الصلاة) فكل من انطلق عليه اسم مسافر جاز له القصر والفطر عندهم ، واما الموضع الثالث وهو اختلافهم في نوع السفر الذي تقصر فيه الصلاة فرأى بعضهم أن ذلك مقصور على السفر المتقرب به كالحج والعمرة والجهاد ، وممن قال بهذا القول أحمد ، ومنهم من اجازه في السفر المباح دون سفر المعصية ، وبهذا القول قال مالك والشافعي ، ومنهم من اجازه في كل سفر قرابة كان او مباحا او معصية وبه قال ابو حنيفة واصحابه وابو ثور ، واما اختلافهم في الموضع الذي يبدأ منه المسافر بالتقصير فان مالكا قال في (الموطأ) لا يقصر الصلاة الذي يريد السفر حتى يخرج من بيوت القرية ولا يتم حتى يدخل بيوتها وقد روي عنه لا يقصر اذا كانت قرية جامعة حتى يكون منها بنحو ثلاثة أميال ، وذلك عنده أقصى ما تجب فيه الجمعة على من كان خارج المصر في احدى الروايتين عنه وبالقول الاول قال الجمهور وأما اختلافهم في الزمان الذي يجوز للمسافر اذا أقام فيه في بلد ان يقصر ، فاختلف كثير ، حكى فيه ابو عمر نحو من أحد عشر قولا الا أن الأشهر منها هو ما عليه فقهاء الامصار ولهم في ذلك ثلاثة أقوال .

أحدها مذهب مالك والشافعي انه اذا أزمع ، أى نوى المسافر على اقامة أربعة أيام أتم .

والثاني مذهب أبي حنيفة وسفيان والثوري انه اذا أزمع اقامة خمسة أيام أتم .

والثالث مذهب أحمد وداوود انه اذا ازمع على أكثر من أربعة أيام أتم ثم قلت

وجمع مزدلفة وعرفة جاز اتفاقا فيه والغير اخلفه

أعنى أن الجمع في مزدلفة للمغرب والعشاء وفي عرفة للظهر والعصر جائز في السفر اتفاقا ، وغير ذلك فيه خلاف قال في (البداية) أما جواز الجمع فانهم أجمعوا على أن الجمع بين الظهر والعصر في وقت الظهر بعرفة سنة وبين المغرب والعشاء بالمزدلفة أيضا في وقت العشاء سنة أيضا ، واختلفوا في الجمع في غير هذين المكانين فأجازه الجمهور على اختلاف بينهم في المواضع التي يجوز فيها من المواضع التي لا يجوز ، ومنعه أبو حنيفة وأصحابه باطلاق واختلف القائلون بالجمع في صورة ، فمنهم من رأى أن الاختيار ان تؤخر الصلاة الاولى وتصلى مع الثانية وان جمعتا معا في اول الاولى جاز وهى احدى الروايتين عن مالك ومنهم من سوى بين الامرين اعنى ان يقدم الاخرى الى اول وقت ، الاولى او يعكس الامر وهو مذهب الشافعى ، وهى رواية أهل المدينة عن مالك والاول رواية ابن القاسم ، واما الاسباب المبيحة للجمع ، فاتفق القائلون بجواز الجمع على أن السفر منها ، واختلفوا في الجمع في الحضر وفي شروط السفر المبيح له وذلك أن السفر منهم من جعله سببا مبيحا للجمع اي سفر كان وبأي صفة كان ، ومنهم من اشترط ضربا من السير ونوعا من السفر فأما الذي اشترط فيه ضربا من السير فهو مالك في رواية ابن القاسم عنه وذلك انه قال لا يجمع المسافر الا أن يجد به السير ومنهم من لم يشترط ذلك وهو الشافعى وهى احدى الروايات عن مالك وأما نوع السفر الذي يجوز فيه الجمع ، فمنهم من قال هو سفر القرية كالحج والغزو وهو ظاهر رواية ابن القاسم ومنهم من قال هو السفر المباح دون سفر المعصية وهو الشافعى

وظاهر رواية المدنيين عن مالك ، واما الجمع في الحضر لعذر المطر ، فأجازه الشافعى ليلا كان او نهارا ومنعه مالك في النهار

واجازه في الليل واجازه مالك في الطين دون المطر في الليل واما الجمع للمريض فان مالكا اباحه له اذا خاف أن يغمى عليه او كان به بطن ومنع ذلك الشافعى ، واجاز أهل الظاهر الجمع مطلقا لعموم حديث ابن عباس الذى خرج به مالك ومسلم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (الظهر والعصر جميعا والمغرب والعشاء جميعا في غير خوف ولا سفر) وعن ابن سيرين انه يجوز الجمع من غير مرض ولا خوف لحاجة ما لم يتخذة عادة ، واختار ابن المنذر وجماعة جواز الجمع في الحضر من غير خوف ولا مرض ولا مطر

فرع في صلاة الخوف واختلف العلماء في جواز صلاة الخوف بعد النبى عليه السلام وفي صفتها فأكثر العلماء على ان صلاة الخوف جائزة وشذ ابو يوسف من اصحاب أبى حنيفة فقال لا تصلى صلاة الخوف بعد النبى صلى الله عليه وسلم بامام واحد وانما تصلى بعده بامامين يصلى واحد منهما بطائفة ركعتين ثم يصلى الآخر بذائفة أخرى وهى الحارسة ركعتين أيضا ، وتحرس الاولى التى قد صلت وقد ذهبت طائفة من فقهاء الشام الى ان صلاة الخوف تؤخر عن وقت الخوف الى وقت الامن واما صفة صلاة الخوف فان العلماء اختلفوا فيها اختلافا كثيرا لاختلاف الآثار في هذا الباب ، اعنى المنقولة من فعله صلى الله عليه وسلم في صلاة الخوف ، والمشهور من ذلك سبع صفات ، واتفقوا على أن جميع الصفات المروية عنه عليه السلام معتد بها وانما الخلاف بينهم في الترجيح ولا نطيل بذكرها لعلم كلهم ما اختار من صفة واجمعوا على انها في الحضر اربع ركعات وفي السفر ركعتان ألا ما روى عن ابن عباس انه قال (الصلاة على لسان نبيكم في الحضر اربع وفي السفر ركعتان وفي الخوف ركعة) وأجاز هذه الصفة الثورى ، وقد احتها في النظم بعد الشرح ، فقال :

ومن صلاة الخوف قد يتفق ان النبى فعلها فحققوا
وبعد ذلك فقل نسخت وقيل لا لكن به قد قيدت
وقيل اجمعوا على اثباتها بعد النبى حكما بلا نفاتها
ووصفها تخالفوا فيه وقد حقق كل انه عنه ورد

تتمة واتفقوا على أنه لا يجوز للرجال لبس الحرير في غير
الحرب ، واختلفوا في لبسه في الحرب فأجازه مالك والشافعى وابو
يوسف ، ومحمد ، وكرهه أبو حنيفة واحمد واستعمال الحرير
والجلوس عليه والاستناد اليه حرام كاللبس بالاتفاق

ويحكى عن ابى حنيفة أنه خص التحريم باللبس ، قاله
في (رحمة الامة) والذي قبله بينه (والبداية) ثم قلت :

« فصل في صلاة المريض »

وللمريض الامر بالصلاة وقفا والاختلاف في الهيئات

اعنى ان المريض مأمور بالصلاة باتفاق وقد اختلفوا في
الهيئة ، اي الحالة التى يصلى عليها

قال في (البداية) وأجمع العلماء على أن المريض مخاطب بأداء
الصلاة ، وانه يسقط عنه فرض القيام اذا لم يستطعه ، ويصلى جالسا
وكذلك يسقط عنه فرض الركوع والسجود اذا لم يستطعهما او
احدهما ، ويومئ مكانهما ، واختلفوا فيمن له أن يصلى جالسا ، وفي
هيئة الجلوس ، وفي هيئة الذي لا يقدر على الجلوس ولا على القيام،
فأما من له أن يصلى جالسا فان قوما قالوا هو الذي لا يستطيع القيام
أصلا ، وقوم قالوا هو الذي يشق عليه القيام من المرض ، وهو مذهب

مالك وأما صفة الجلوس فان قوما قالوا يجلس متربعا ، أعنى الجلوس الذي هو بدل من القيام وكره أبو مسعود الجلوس متربعا فمن ذهب الى التربع فللفرق بينه وبين جلوس التشهد ، ومن كرهه فلانه ليس من جلوس الصلاة واما صفة صلاة الذي لا يقدر على القيام ولا على الجلوس ، فان قوما قالوا يصلى مضطجعا ، وقوما قالوا يصلى كيفما تيسر له ، وقوما قالوا يصلى مستلقيا ورجلاه الى الكعبة ، وقوم قالوا ان لم يستطع الجلوس صلى على جنب ، فان لم يستطع على جنب صلى مستلقيا ورجلاه الى القبلة على قدر طاقته ، وهو الذي اختاره ابن المنذر ثم قلت غفر الله لى ما قلت وما فعلت

فصل فيما تبطل به الصلاة ومن يقضى

وحدث وعدم التوجه ضحك تبطل اتفاقا به

اعنى ان هذه الثلاثة التى هى الحدث وعدم التوجه الى القبلة والضحك تبطل الصلاة اتفاقا ، وانك تتبه على ذلك من شئت، والمراد كل واحد من الثلاثة على حدته

قال فى (البداية) واتفقوا على أن من صلى بغير طهارة انه تجب عليه الاعادة عامدا كان او ناسيا ، وكذلك من صلى لغير القبلة عامدا كان أو ناسيا واتفقوا على أن الضحك يقطع الصلاة واختلفوا فى التبسم ، وهنا مسائل تتعلق بالكلام هنا *

الاولى واتفقوا على أن الحدث يقطع الصلاة واختلفوا هل تقضى بالاعادة من أولها اذا كان قد ذهب منها ركعة أو أكثر قبل طرو الحدث أم يبنى على ما تد مضى من الصلاة فذهب الجمهور الى انه لا يبنى لا فى الحدث ولا فى غيره مما يقطع الصلاة الا فى الرعاف فقط ،

ومنهم من رأى أنه لا يبنى لا فى الحدث ولا فى الرعاف وهو الشافعى وذهب الكوفيون الى انه يبنى فى الاحداث كلها الثانية اختلف العلماء هل يقطع الصلاة مرور شيء بين يدي المصلى اذا صلى لغير سترة او من بينه وبين السترة ، فذهب الجمهور الى أنه لا يقطع ذلك شيء، وانه ليس عليه اعادة ، وذهب طائفة الى أنه يقطع الصلاة المرأة والحصار والكلب الاسود .

الثالثة اختلفوا فى النفخ فى الصلاة على ثلاثة مذاهب فقوم كرهوه ، ولم يروا الاعادة على من فعله ، وقوم أوجبوا الاعادة على من نفخ وقوم فرقوا بين أن يسمع أو لا يسمع . وسبب اختلافهم تردد النفخ بين أن يكون كلاما أو لا يكون كلاما ، وأيضا سبب اختلافهم فى التبسم ترده بين أن يلحق بالضحك او لا يلحق .

الرابعة : اختلفوا فى صلاة الحاقن ، فأكثر العلماء يكرهون أن يصلى الرجل وهو حاقن ، وذهب قوم الى أن صلاته غاسدة ، وأنه يعيد ، وروى ابن القاسم عن مالك ما يدل على أن صلاة الحاقن غاسدة ، وذلك أنه روى عنه أنه أمره بالاعادة فى الوقت وبعد الوقت .

الخامسة اختلفوا فى رد سلام المصلى على من سلم عليه ، فرخصت فيه طائفة منهم سعيد ابن المسيب والحسن البصرى وقتادة ، ومنع ذلك قوم بالقول وأجازوا بالاشارة أعنى الرد بالاشارة ، وهو مذهب مالك والشافعى ، ومنع آخرون رده بالقول والاشارة ، وهو مذهب النعمان : أعنى أبا حنيفة وأجاز قوم الرد فى نفسه ، وقوم قالوا يرد اذا فرغ من الصلاة : ثم قلت غفر الله لى!

فاس ونائم فكل يقضى وفقا لكل من يحكم يقضى

اعنى ان الناسى للصلاة والنائم عنها كل واحد منهما يقضى الصلاة متى ما تذكر الناسى ومتى ما تيقظ النائم حال كون ذلك وفقا اي وفقا لكل من يحكم يقضى اي يحكم

قال في (البداية) اتفق المسلمون على أنه يجب القضاء على الناسى والنائم ، واختلفوا في العامد والمغمى عليه ، اما من تركها عمدا حتى يخرج وقتها فان الجمهور على أنه أثم وإن القضاء عليه واجب وذهب بعض أهل الظاهر الى أنه لا يقضى وانه أثم واحد من ذهب الى ذلك ابو محمد بن حزم وأما المغمى عليه فان قوما اسقطوا عنه القضاء فيما ذهب وقته وقوم أوجبوا عليه القضاء ومن هؤلاء من اشترط القضاء في عدد معلوم فقال يقضى في الخمس فما دونها ، وحذفت بعض كلامه ثم ان القضاء نوعان قنساء لجملة الصلاة وقضاء لبعضها أما قضاء الجملة فالنظر فيه في صفة القضاء وشروطه ووقته ، فأما صفة القضاء فهي بعينها صفة الاداء اذا كانت الصلاتان على صفة واحدة من الفريضة ، واما ان كانت في احوال مختلفة مثل أن يذكر صلاة حضرية في سفر او صلاة سفيرية في حضر فاختلفوا في ذلك على ثلاثة أقوال ، فقوم قالوا انما يقضى مثل الذي عليه ، ولم يراعوا الوقت الحاضر ، وهو مذهب مالك وأصحابه ، وقوم قالوا انما يقضى ابدا اربعا سفيرية كانت المنسية او حضرية وهو مذهب الشافعى وقوم قالوا انما يقضى ابدا فرض الحال التي هو فيها فيقضى الحضرية في السفر سفيرية والسفيرية في الحضر حضرية ، وأما شرطه الذي اختلفوا فيه فهو الترتيب ، وذلك انهم اختلفوا في وجوب الترتيب في قضاء المنسيات ، اعنى وجوب ترتيب المنسيات مع صلاة الحاضرة الوقت وترتيب المنسيات بعضها مع بعض اذا كانت أكثر من صلاة واحدة ، فذهب مالك الى ان الترتيب واجب فيها في الخمس صلوات فدونها وانه يبدأ بالمنسية وان فات وقت الحاضرة حتى انه قال ان ذكر المنسية وهو في الحاضرة فسدت عليه وبمثل ذلك قال أبو حنيفة والثوري الا انهم رأوا الترتيب واجبا مع اتساع وقت الحاضرة ، واتفق هؤلاء على سقوط وجوب الترتيب مع النسيان وقال الشافعى لا يجب الترتيب وان فعل ذلك اذا كان الوقت متسعا فحسن يعنى في وقت الحاضرة واما القضاء الذي يكون في فوات بعض

الصلاة فممنه ما يكون سببه النسيان ، ومنه ما يكون سببه سبق
الامام للمأموم اعنى ان يفوت المأموم بعض صلاة الامام فاما اذا
فات المأموم بعض الصلاة فان فيه مسائل ثلاثا •

• احداها متى تفوته الركعة •

والثانية هل اتيناه بما فاتته بعد سلام الامام أداء أو قضاء وهذه
ستأتى فى النظم ان شاء الله •

والثالثة متى يلزمه حكم صلاة الامام ومتى لا يلزمه ذلك ، وستأتى
أيضا ان شاء الله بعد الكلام على الثانية فى النظم ، أما متى تفوته
الركعة فان فى ذلك قرعين •

• احدهما اذ دخل والامام تد أهوى الى الركوع •

والثانى اذا كان مع الامام فى الصلاة فسهى أن يتبعه فى الركوع
أو منعه من ذلك وحام •

• أما الفرع الاول فان فيه ثلاثة أقوال

أحدها وهو الذى عليه الجمهور أنه اذا أدرك الامام ولم يرفع رأسه
من الركوع وركع معه فهو مدرك للركعة وليس عليه قضاؤها ، وهؤلاء
اختلفوا هل من شرط هذا الدّاخل ان يكبر تكبيرتين تكبيرة الاحرام
وتكبيرة الركوع أو تجزئة تكبيرة الركوع وان كان تجزئة فهل من
شرطها أن ينوي بها تكبيرة الاحرام ام ليس ذلك من شرطها ، فقال
بعضهم بل تكبيرة واحدة تكفيه اذا نوى بها تكبيرة الافتتاح وهو
مذهب مالك والشافعى والاختيار عندهم تكبيرتان ، وقال قوم
لا بد من تكبيرتين ، وقال قوم تجزئ واحدة وان لم ينويها تكبيرة
الافتتاح •

والقول الثاني انه اذا ركع الامام ، فقد فاتته الركعة ما لم يدركه قائماً وهو منسوب الى أبي هريرة •

والقول الثالث اذا انتهى الى الصف الاخر وقد رفع الامام رأسه ، ولم يرفع بعضهم فأدرك ذلك أنه يجزئه ، لان بعضهم أثمة لبعض ، وبه قال الشافعي الفرع الثاني وهو اذا سهى عن اتباع الامام في الركوع حتى سجد فان قوما قالوا اذا فاتته ادراك الركوع معه فقد فاتته الركعة ووجب عليه قضاؤها ، وقوم قالوا يعتد بالركعة اذا امكنه ان يتم الركوع قبل ان يقوم الامام الى الركعة الثانية وقوم قالوا يتبعه ويعتد بالركعة ما لم يرفع الامام رأسه من الانحناء في الركعة الثانية ، وهذا الاختلاف موجود لأصحاب مالك وفيه تفصيل واختلاف بينهم بين أن يكون عن نسيان أو أن يكون عن زحام وبين أن يكون في جمعة أو في غير جمعة وبين اعتبار أن لا يكون المأموم عرض له هذا في الركعة الاولى أو في الركعة الثانية وليس قصدنا تفصيل المذهب ولا تخريجه وانما الغرض الاشارة الى قواعد المسائل وأصولها ثم قلت غفر الله لي :

يصل مسبوق لما سبقه	به امامه اتفاق ساقه
لكن خلاف وصفه حكما سما	هل بقضاء او بناء او هما

أعني ان المسبوق يصلّي الذي سبقه به الامام ، وذلك الحكم ساقه اتفاق ، اي أرسله ، والمراد جاء به ، الا ان الخلاف في صفة صلاته له سما حكمه أي ارتفع هل هو بقضاء أو ببناء أو بهما جميعا ففي ذلك ثلاثة مذاهب قوم قالوا ان ما يأتي به بعد سلام الامام هو قضاء وان ما ادرك ليس هو اول صلاته ، وقوم قالوا ان الذي بعد سلام الامام هو أداء وان ما ادرك هو اول صلاته وقوم فرقوا بين الاقوال والافعال ، قالوا يقضى في الاقوال يعنون بالقراءة ، ويبنى في الافعال يعنون بالاداء ، فمن ادرك ركعة من صلاة المغرب على

المذهب الاول اعنى مذهب القضاء قام اذا سلم الامام الى ركعتين يقرأ فيهما بام القرآن وسورة من غير ان يجلس بينهما ، وعلى المذهب الثانى اعنى على البناء قام الى ركعة واحدة يقرأ فيها بام القرآن وسورة ويجلس ثم يقوم الى ركعة يقرأ فيها بام القرآن فقط وعلى المذهب الثالث يقوم الى ركعة فيقرأ فيها بام القرآن وسورة ثم يجلس ثم يقوم الى ركعة ثانية يقرأ فيها أيضا بأم القرآن وسورة وقد نسبت الاقاويل الثلاثة الى المذهب ، والصحيح عن مالك انه يقضى فى الاقوال ويبنى فى الافعال لانه لم يختلف قوله فى المغرب انه اذا أدرك منها ركعة انه يقوم الى الركعة الثانية ثم يجلس ، ولا اختلاف قوله فى انه يقضى بام القرآن وسورة ، انتهى الكلام على المسألة الثانية الموعود بها ، واما المسألة الثالثة وهى متى يلزم الماموم حكم صلاة الامام فى الاتباع ، وفيها ثلاثة فروع •

أحدها متى يكون مدركا لحالة الجمعة •

والثانى متى يكون مدركا معه لحكم سجود السهو اعنى سهو الامام •

والثالث، متى يلزم الداخل وراء الامام الذى يتم الاتمام اذا ادرك فى صلاة الامام بعضها •

فاما الفرع الاول ، فان قوما قالوا اذا أدرك ركعة من الجمعة فقد أدرك الجمعة ويقضى ركعة ثانية وهو مذهب مالك والشافعى وان ادرك أقل صلى ظهراً أربعاً ، وقوم قالوا بل يقضى ركعتين ادرك منها ما أدرك وهو مذهب أبى حنيفة •

وأما الفرع الثانى اتباع الماموم للامام فى السجود أعنى فى سجود السهو فان قوما اعتبروا فى ذلك الركعة أعنى أن يدرك من الصلاة معه ركعة وقوم لم يعتبروا ذلك •

الفرع الثالث قال قوم ان المسافر اذا ادرك من صلاة الامام الحاضر أقل من ركعة لم يتم ومن أدرك ركعة لزمه الاتمام

تنقمة في حكم القضاء لبعض الصلاة الذي يكون للامام والمنفرد من قبل النسيان فانهم اتفقوا على أن ما كان منها ركنا فهو يقضى اعنى فريضة وانه ليس يجزىء منه الا الاتيان به وفيه مسائل اختلفوا فيها بعضهم اوجب فيها القضاء وبعضهم اوجب فيها الاعداء مثل من نسي اربع سجعات من اربع ركعات سجدة من كل ركعة فان قوما قالوا يصلح الرابعة بان يسجد لها ويبتل ما قبلها من ركعات ثم ياتى بها وهو قول ملك وقوم قالوا تبطل الصلاة باسرها وتلزمه الاعداء ، وهى احدى الروايتين عن ابن حنبل وقوم قالوا يأتى باربع سجعات متوالية وتكمل بها صلاته وبها قال ابو حنيفة والثوري والاوزاعي . وقال قوم لا يصلح الرابعة ، ويعتد بسجعتين وهو مذهب الشافعى ومن هذا الجنس اختلاف أصحاب مالك فيمن نسي قراءة أم القرآن من الركعة الاولى فقل لا يعتد بالركعة ويقضيها وقيل يعيد الصلاة وقيل يسجد للسهو وصلاته تامة وفروع هذا الباب كثيرة، وليس قصدنا الا ما يجري مجرى الاصول فلنقتصر على هذا الذي تقدم ، ثم قلت غفر الله لى

« فصل في حكم السهو »

وحكم سهو كله مختلف	فيه سوى الذي يجى موصف
وذلك انه اتفاق في السنن	ولامام ولفرد في السنن
وان سهى الامام مأموم سجد	سجوده وفقا ولا غير يعد

يعنى ان حكم السهو كله اختلف فيه العلماء سوى الذي يجىء ويوصف في النظم وذلك انه في السنن ، واما الفرائض فلا تجبر بالسجود وانه للامام والفردي للنفذ في السنن بفتح السين في الطرق ، والمراد طرق المذاهب ، وكذلك اتفقوا على انه ان سهى الامام

سجد الماموم معه لسهوه ، واما غير هذا الذي ذكرت فانه فيه الخلاف
ولذلك قلت في النظم لا غير يعد وهنا فروع مختلف فيها

الفرع الاول اختلفوا في سجود السهو هل هو فرض او سنة
فذهب الشافعى الى انه سنة ، وذهب ابو حنيفة الى أنه فرض ،
ولكن ليس من شرط صحة الصلاة وفرق مالك بين السجود للسهو
في الافعال ، وبين السجود للسهو في الاقوال ، وبين الزيادة والنقصان
فقال سجود السهو الذي يكون للافعال الناقصة واجب ، وهو عنده
من شروط الصلاة ، هذا في المشهور عنه ان سجود السهو للنقصان
واجب وسجود الزيادة مندوب

الفرع الثانى واختلفوا في مواضع سجود السهو على خمسة
أقوال ، فذهبت الشافعية الى ان سجود السهو موضعه ابدا قبل
السلام ، وذهبت الحنفية الى ان موضعه ابدا بعد السلام ، وفرقت
المالكية فقالت ان كان لنقصان كان قبل السلام ، وان كان لزيادة كان
بعد السلام ، وقال احمد بن حنبل يسجد قبل السلام في المواضع
التي سجد فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل السلام ويسجد
بعد السلام في المواضع التي سجد فيها رسول الله صلى الله
عليه وسلم بعد السلام فما كان من سجود في غير تلك المواضع سجد
له أبدا قبل السلام : وقال أهل الظاهر لا نسجد في السهو الا في المواضع
الخمس التي سجد فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم فقط وغير
ذلك ان كان فرضا اتى به وان كان ندبا فليس عليه شيء والمواضع
الخمس التي سجد فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم (أحدها
انه قام من اثنتين والثانى انه سلم من اثنتين والثالث انه صلى
خمسا ، والرابع انه شك من ثلاث والخامس السجود من الشك هل
صلى ثلاثا ام اربعا يصلى ركعة ويسجد سجدتين ويروى انهما
قبل السلام كما عند أبى سعيد الثورى).

الفرع الثالث تقدم انهم اتفقوا على ان السجود يكون
عن سنن الصلاة ، فعلمنا ان ذلك دون الفرائض ودون الرغائب ،

فالرغائب لا شيء عندهم فيها ، اعنى اذا سهى عنها فى الصلاة ما لم تكن أكثر من رغبة واحدة مثل ما يرى مالك انه لا يجب السجود من نسيان تكبيرة واحدة ويجب لأكثر من واحدة ، وأما الفرائض فلا يجزئ عنها إلا الاتيان بها وجبرها اذا كان السهو عنها مما لا يوجب إعادة الصلاة بأسرها على ما تقدم فيما يوجب الاعادة وما يوجب القضاء اعنى على من ترك بعض اركان الصلاة واما سجود السهو للزيادة فانه يقع عند الزيادة فى الفرائض والسنن جميعا ، فهذه الجملة لا خلاف بينهم فيها وانما يختلفون من قبل اختلافهم فيما منها فرض أو ليس بفرض وفيما هو منها سنة أو ليست بسنة أو فيما هو منها سنة أو رغبة، مثال ذلك عند مالك ليس يسجد لترك القنوت لانه عنده مستحب ، ويسجد عند الشافعى لانه عنده سنة ولن يخفى عليك هذا مما تقدم القول فيه من اختلافهم بين ما هو سنة أو فريضة أو رغبة وعند مالك وأصحابه سجود السهو للزيادة اليسيرة فى الصلاة وان كانت من غير جنس الصلاة وينبغى أن تعلم أن السنة والرغبة هى عندهم من باب الندب وانما يختلف عندهم بالاكل والاكثر اعنى فى تأكيد الامر بها ، وذلك راجع الى قرائن احوال تلك العبادة ، ولذلك يكثر اختلافهم فى هذا الجنس كثيرا حتى أن بعضهم يرى أن فى بعض السنن ما اذا تركت عمدا ان كانت فعلا او عملت عمدا ان كانت تركا ان حكمها حكم الواجب اعنى فى تعلق الاثم بها وهذا موجود كثير لأصحاب مالك وكذلك نجدهم قد اتفقوا ، ما خلا اهل الظاهر على أن تارك السنن المتكررة بالجملة آثم مثل لو ترك انسان الوتر أو ركعتى الفجر دائما لكان مفسقا آثما فكان العبادات بحسب هذا النظر منها ما هى فرض بعينها وجنسها مثل الصلوات الخمس ، ومنها ما هى سنة بعينها فرض بجنسها مثل الوتر وركعتى الفجر ، وما اشبه ذلك من السنن وكذلك قد يكون عند بعضهم الرغائب رغائب بعينها سنن بجنسها مثل ما حكيناها عن مالك من ايجاب السجود للأكثر من تكبيرة واحدة ، اعنى السهو عنها ولا يكون فيما أحسب عند هؤلاء سنن بعينها وجنسها وأما أهل الظاهر فالسنن

عندهم هي سنن بعينها وجنسها لقوله عليه الصلاة والسلام
للعراقي الذي سأله عن فروض الاسلام (أفلح ان صدق) وذلك بعد ان
قال والله لا أزيد على هذا ولا أنقص منه يعني الفرائض واتفقوا
من هذا الباب على سجود السهو لترك الجلسة الوسطى وفي ذلك قلت
وليس من النص الاصلی

واتفقوا على سجود من ترك جلسة وسطى هكذا القول سلك

واختلفوا فيها هل هي فرض او سنة وكذلك اختلفوا هل
يرجع الامام اذا سبح به اليها او ليس يرجع وان رجع فمتى يرجع
فقال الجمهور يرجع ما لم يستو قائما ، وقال قوم يرجع ما لم
تنعقد الركعة الثانية وقال قوم لا يرجع ان فارق الارض قيد شبر
واذا رجع عند الذين لا يرون رجوعه ، فالجمهور على ان الصلاة جائزة
وقال قوم تبطل ولاجل هذا الخلاف لم اجعل هذا البيت المتقدم
في النص .

الفرع الرابع واما صفة سجود السهو فانهم اختلفوا في
ذلك فرأى مالك ان حكم سجدة السهو اذا كانتا بعد السلام ان
يتشهد منهما ويسلم منهما ، وبه قال أبو حنيفة ، لان
السجود كله عنده بعد السلام ، واذا كانتا قبل السلام ان يتشهد لهما
فقط ، وان السلام من الصلاة هو سلام منهما وبه قال الشافعي اذ
كان السجود كله عنده قبل السلام وقد روي عن مالك انه لا يتشهد
للتى قبل السلام ، وبه قال جماعة قال ابو عمر اما السلام الذي
من التى بعد السلام فتأبى عن النبى عليه السلام ، وأما التشهد فلا
أحفظه من وجه ثابت وقال أبو بكر بن المنذر اختلف العلماء في هذه
المسألة على ستة أقوال . قالت طائفة لا تشهد فيها ولا تسليم وبه قال
أنس بن مالك وعطاء والحسن ، وقال قوم مقابل هذا ، وهو ان فيها
تشهدا وتسليما وقال قوم فيها تشهد فقط دون تسليم وبه قال
الحكم وحماد والنخعي ، وقال قوم فيها تسليم وليس فيها تشهد

وهو قول ابن سريين ، والقول الخامس ان شاء تشهد و سلم وان شاء لم يفعل وروى ذلك عن عطاء ، والسادس قول أحمد بن حنبل انه ان سجد بعد السلام تشهد وان سجد قبل السلام لم يتشهد وهو الذي حكيناه نحن عن مالك قال ابو بكر قد ثبت انه صلى الله عليه وسلم (كبر فيها أربع تكبيرات وأنه سلم) وفي ثبوت تشهده فيه نظر .

الفرع الخامس واتفقوا ، كما تقدم ، على أن سجود السهو من سنة المنفرد والامام ، واختلفوا في المأموم يسهو وراء الامام هل عليه سجود ام لا فذهب الجمهور الى ان الامام يحمل عنه السهو وشذ مكحول فألزمه السجود في خاصة نفسه، وسبب اختلافهم ، اختلافهم فيما يحمل الامام من الأركان عن المأموم وما لا يحمله ، واتفقوا أيضا كما تقدم على ان الامام اذا سهى أن المأموم يتبعه في سجود السهو وان لم يتبعه في سهوه واختلفوا متى يسجد المأموم اذا فاتته مع الامام بعض الصلاة ، وهل على المأموم سجود سهو فقال قوم يسجد مع الامام ثم يقوم لقضاء ما عليه وسواء كان سجوده قبل السلام أو بعده وبه قال عطاء والحسن والنخعي والشعبي وأحمد وأبو ثور وأصحاب الرأي وقال قوم يقضى ثم يسجد ، وبه قال أبين سيرين وإسحاق ، وقال قوم اذا سجد قبل التسليم سجدهما معه ، وان سجد بعد التسليم سجدهما بعد أن يقضى وبه قال مالك والليث والأوزاعي ، وقال قوم يسجد هما مع الامام ثم يسجد هما ثانية بعد القضاء ، وبه قال الشافعي واتفقوا على ان السنة لمن سهى في صلاته أن يسبح به وذلك للرجال لما ثبت عنه عليه السلام انه قال (ما لى أراكم أكثرتم من التصفيق من نابه شيء في صلاته فاليسبح فانه اذا سبح التفت اليه وانما التصفيق للنساء) واختلفوا في النساء فقال مالك وجماعة ان التسبيح للرجال والنساء ، وقال الشافعي وجماعة للرجال التسبيح وللنساء التصفيق وهذا هو القوي لقوله عليه السلام (انما التصفيق للنساء) وضعف قول من فهم منه

ألذم للتصنيف واما سجود السهو الذي هو لموضع الشك فان الفقهاء اختلفوا فيمن شك في صلاته فلم يدر كم صلى واحدة او اثنين او ثلاثا او اربعا على ثلاثة مذاهب فقال قوم يبنى على اليقين وهو الاقل ولا يجزيه التحري ويسجد سجدة السهو وبه قال مالك والشافعي وداود ، وقال أبو حنيفة ان كان أول مرة فسدت صلاته وان تكرر ذلك منه تحرى وعمل على غلبة الظن ثم يسجد سجدة بعد السلام وقالت طائفة انه ليس عليه اذا شك رجوع الى يقين ولا تحر وانما عليه السجود فقط اذا شك ثم قلت غفر الله لي ما قلت وما فعلت

(فصل فيما اتفق عليه من النوافل)

اعلم ان النافلة لغة الزيادة قال في (القاموس) والنافلة الغنيمة والعطية وما تفعله مما لم يجب كالنفل وقال في (المصباح) النفل للغنيمة ، والجمع انفال مثل سبب واسباب ومنه النافلة في الصلاة وغيرها لانها زيادة على الفريضة والجمع نوافل والنفل مثل قلنس مثلها ويقال لولد الولد نافلة وقال (الدسوقي) على خليل النفل الزيادة والمراد به هنا ما زاد على الفرض وعلى السنة والرغيبة ، بدليل ذكرهما بعد واصطلاحا ما فعله صلى الله عليه وسلم ولم يداوم عليه اي يتركه في بعض الاحيان ويفعله في بعض الاحيان وليس المراد انه يتركه راسا لان من خصائصه انه اذا عمل عملا من البر لا يتركه بعد ذلك راسا وهذا الحد غير جامع لخروج نحو اربع قبل الظهر ، لما ورد ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يداوم عليها ، واما السنة فهي امة الطريقة واصطلاحا ما فعله النبي صلى الله عليه وسلم ، واطهره حالة كونه في جماعة وداوم عليه ولم يدل دليل على وجوبه والمؤكد من السنن ما كثر ثوابه كالوتر ، واما الرغيبة فهي لغة ما حض عليه من فعل الخير واصطلاحا ما رغب فيه الشارع وحده ولم يفعله في جماعة والمراد أنه حده تحديدا بحيث لو زيد فيه

عمدا او نقص عمدا لبطل فلا يقال أنه صادق بأربع قبل الظهر فقول النبي صلى الله عليه وسلم (من صلى قبل العصر أربعا حرمه الله على النار) لا يفيد التحديد بحيث لا يصح غيرها • قلت والنفل يكون قبل الفرائض ، وبعدها وفي كل وقت يحل فيه قال ابن دقيق العيد في تقديم النوافل على الفرائض وتأخيرها ، معنى لطيف مناسب اما في التقديم فلان النفوس لاشتغالها باسباب الدنيا بعيدة عن حالة الخشوع والحضور التي هي روح العبادة فاذا قدمت النوافل على الفرائض آنتست النفس بالعبادة وتكيفت بحالة تقرب من الخشوع واما تأخيرها عنها فقد ورد ان النوافل جابرة لنقص الفرائض ، فاذا وقع الفرض ناسب ان يقع بعده ما يجبر الخل الذي يقع فيه واعلم ان النفل البعدي وان كان جابراً للفرض في الواقع ، لكنه يكره نية الجبر به لعدم العمل بل يفرض وان كان حكمه الجبر في الواقع واعلم أيضا ان الرواتب القبلية عند بعضهم يطالب بها عند سعة الوقت كل محل سواء كان فذا او جماعة تنتظر غيرها أولا وعند بعضهم لا يطالب بالرواتب القبلية الا الجماعة التي تنتظر غيرها واما آلفذ والجماعة التي لا تنتظر غيرها فالاولى لهم الابتداء بالمكتوبة قال النيسابوري السنن سبعة سنة البيان وهي بيان كيفية الشريعة وسنة التحصين وهي التي تصلى خلف الصلوات وقبلها وسنة التزيين وهي مثل تسبيح الركوع والسجود وسنة التنظيف مثل خمس في الرأس وخمس في البدن وسنة التأديب مثل كلوا بثلاثة وسنة الترغيب مثل قيام الليل وسنة فعلها أحياتا وتركها أحيانا مثل التراويح قاله (الكنز المدفون) والنوافل المشهورة أشرت لها بقولي

« فصل في ركعتي الفجر »

ورركعتا الفجر قيام رمضان ثم كسوف ثم الاستسقا بان
ثم سجود في الكتاب رغبوا في كل ذا بالاتفاق يطالب
أعنى ان قيام ركعتي الفجر وقيام رمضان وصلاة الكسوف

وصلاة الاستسقاء والسجود في الكتاب اي القرآن رغب العلماء في كل هذه الخمسة بالاتفاق ترغيباً يطلب وبأن آخر البيت الاول بمعنى ظهر تتميم الشمل هذان البيتان على خمسة أنواع من النوافل فصار الكلام بسبب ذلك خمسة فروع

« الفرع الاول في ركعتي الفجر »

الفرع الاول في ركعتي الفجر وانفقوا على أن ركعتي الفجر سنة لمعاهدته عليه الصلاة والسلام على فعلها أكثر منه على سائر النوافل ولرغبته فيها ولأنه قضاها بعد طلوع الشمس حين نام عن الصلاة ، واختلفوا من ذلك في مسائل

أحدها في المستحب من القراءة فيهما • فعند مالك أن يقرأ فيهما بأم القرآن فقط ، وقال الشافعي لا بأس أن يقرأ فيهما مع أم القرآن سورة قصيرة وقال أبو حنيفة لا توقيت فيهما للقراءة تستحب وأنه يجوز أن يقرأ فيهما المراء حزبه من الليل. والسبب في اختلافهم اختلاف قراءته عليه الصلاة والسلام في هذه الصلاة ، واختلافهم في تعيين القراءة في الصلاة وذلك أنه روى عنه عليه الصلاة والسلام انه (كان يخفف ركعتي الفجر) على ما روته عائشة • قالت حتى اني أقول أقرأ فيهما بأم القرآن اولاً ، فظاهر هذه انه كان يقرأ فيهما بأم القرآن فقط وروى عنه من طريق أبي هريرة خرجه أبو داود (أنه كان يقرأ فيهما بقل هو الله أحد وقتل ياء أيها الكافرون) فمن ذهب مذهب حديث عائشة اختار قراءة أم القرآن فقط ، ومن ذهب مذهب الحديث الثاني اختار أم القرآن وسورة قصيرة ومن كان على أصله في أنه لا يتعين القراءة في الصلاة لقوله تعالى « فاقروا ما تيسر منه » قال يقرأ فيهما ما أحب •

والثانية في صفة القراءة المستحبة فيهما ، فذهب مالك والشافعي وأكثر العلماء الى ان المستحب فيهما هو الاسرار وذهب قوم الى أن المستحب فيهما هو الجهر ، وخير قوم في ذلك بين

الاسرار والجهر والسبب في ذلك تعارض مفهوم الآثار ، وذلك ان حديث عائشة المتقدم المفهوم من ظاهره انه كان عليه الصلاة والسلام يقرأ فيهما سرا ، ولولا ذلك لم تشك عائشة هل قرأ بأمر القرآن ام لا وظاهر ما روى ابو هريرة انه كان يقرأ فيهما بقل يا أيها الكافرون ، وقل هو الله أحد وأن قراءته عليه الصلاة والسلام فيهما كانت جهرا ولولا ذلك لما علم ابو هريرة ما كان يقرأ فيهما فمن ذهب مذهب الترجيح بين هذين الاثرين قال اما باختيار الجهر ان رجح حديث ابي هريرة واما باختيار الاسرار ان رجح حديث عائشة ، ومن ذهب مذهب الجمع قال بالتخير وبالإباحة •

والثالثة فى الذى لم يصل ركعتى الفجر وأدرك الامام فى الصلاة أو دخل المسجد ليصليهما نأقيمت عليه الصلاة فقال مالك اذا كان قد دخل المسجد فأقيمت الصلاة فليدخل مع الامام الصلاة ولا يركعهما فى المسجد والامام يصلى الفرض ، وان كان لم يدخل المسجد فان لم يخف ان يفوته الامام بركعة فليركعهما خارج المسجد ، وان خاف فوات ركعة فليدخل مع الامام ثم يصليهما اذا طلعت الشمس . ووافق أبو حنيفة مالكا فى الفرق بين أن يدخل المسجد أو لا يدخله وخالفه فى الحد فى ذلك فقال يركعهما خارج المسجد ما ظن انه يدرك ركعة من الصبح مع الامام وقال الشافعى اذا أقيمت الصلاة المكتوبة فلا يركعهما أصلا داخل المسجد ولا خارجه وحكى ابن المنذر ان قوما جوزوا ركوعهما والامام يصلى ، وهو شاذ ، والسبب فى اختلافهم اختلافهم فى مفهوم قوله عليه السلام (اذا أقيمت الصلاة فلا صلاة الا المكتوبة) فمن حمل هذا على عمومه لم يجز صلاة ركعتى الفجر اذا أقيمت لمكتوبة لا خارج المسجد ولا داخله ، ومن قصره على المسجد فقط أجاز ذلك خارج المسجد ما لم تقفنه الفريضة او لم يفته منها جزء ، ومن ذهب مذهب العموم فالعلة عنده فى النهى انما هو الاشتغال بالنافلة عن الفريضة ، ومن قصر ذلك على المسجد فالعلة عنده انما هى ان تكون صلاتان معا فى موضع واحد

لمكان الاختلاف على الامام كما روي عن ابن سلمة بن عبد الرحمن انه قال سمع قوم الاقامة فقاموا يصلون فخرج عليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال (أصلاتان معا) قال وذلك في صلاة الصبح أو الركعتين اللتين قبل الصبح وانما اختلف مالك وأبو حنيفة في القدر الذي يراعى من فوات الصلاة الفريضة من قبل اختلافهم في القدر الذي يفوت به نخل صلاة الجماعة للمشتغل بركعتي الفجر اذا كان فضل الجماعة عندهم أفضل من ركعتي الفجر ، فمن رأى ان يفوت ركعة منها يفوته فضل صلاة الجماعة قال يتشاغل بها ما لم تفته ركعة من الصلاة المفروضة ومن رأى أنه يدرك الفضل اذا أدرك ركعة من الصلاة لقوله عليه الصلاة والسلام (من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة) أى قد أدرك نزلها وحمل ذلك على عمومها على تارك ذلك قاصدا أو بغير اختيار ، وقال يتشاغل بها ما ظن انه يدرك ركعة منها ، ومالك انما يحمل هذا الحديث والله أعلم على من فاتته الصلاة دون قصد منه لفواتها وكذلك رأى انه اذا فاتته منها ركعة فقد فاتته فضلها ، واما من اجاز ركعتي الفجر في المسجد والصلاة تقام ، فالسبب في ذلك أحد أمرين اما انه لم يصح عنده هذا الاثر أو لم يبلغه قال أبو بكر بن المنذر ، وهو أثر ثابت أعنى قوله عليه الصلاة والسلام (اذا أتممت الصلاة) وكذلك صححه أبو عمر ابن عبد البر وأجازه ، وذلك مروى عن ابن مسعود .

والرابعة في وقت قضائها اذا فاتت حتى صلى الصبح فان طائفة قالت يقضيها بعد صلاة الصبح ، وبه قال عطاء وابن جريج ، وقال قوم يقضيها بعد طلوع الشمس ومن هؤلاء من جعل لها هذا الوقت غير متسع ، ومنهم من جعله لها متسعا فقال يقضيها من لدن طلوع الشمس الى وقت الزوال ، ولا يقضيها بعد الزوال وهؤلاء الذين قالوا بالقضاء منهم من استحسب ذلك ، ومنهم من خير فيه ، والاصل في قضائها صلاته لها عليه السلام بعد طلوع الشمس حين نام عن الصلاة .

فائدة : في بعض كتب الخواص كما نقله الغزالي ان من قرأ فسي ركعتي الفجر (ألم نشرح) في الركعة الاولى و (ألم تر كيف) في الركعة الثانية تصرف عنه يد كل عدو ولم يجعل له اليه سبيل

قال الغزالي رضى الله عنه ، وهذا صحيح مجرب لا شك فيه ، وفي بعضهم أيضا ان من قرأ فيهما السورتين المتقدمتين أعنى (قل يا أيها الكافرون) و (قل هو الله أحد) نال العافية في أسنانه ، وحفظ من وجعها ، ومن شاء فليقرأ بالجميع نال الجميع • وفي (كشف الغمة) قالت عائشة رضى الله عنها (ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم على شيء أشد تعاهدا منه على ركعتي الفجر) وكان صلى الله عليه وسلم يقول (ركعتا الفجر خير من الدنيا وما فيها) وكان صلى الله عليه وسلم يقول (لا تدعوا ركعتي الفجر ولو طردتكم الخيل) وكان صلى الله عليه وسلم يصليهما ولو فضحه الصبح جدا ثم يصلي الصبح أعناء بهما ، ومعنى فضحه الصبح استنار وأبين حتى يبينك لمن يراك وشهرك وافضح الصبح اذا بدا واستنار وقيل له مرة يا رسول الله انك أصبحت جدا تال (لو أصبحت أكثر مما أصبحت ، لركعتهما وأحسنتهما وأجملتهما) وكان سبب تأخيره صلى الله عليه وسلم الصبح ذلك اليوم ، ان عائشة رضى الله عنها شغلت بلالا في حوائجها ، ولم تنزل تسأله عن بعض الامور فلم يأذن النبي صلى الله عليه وسلم بالصلاة حتى طلع النهار وكانت عائشة رضى الله عنها تقول (لم يدع النبي صلى الله عليه وسلم ركعتين قبل الفجر صحيحا ولا مريضا في سفر ولا حضر غائبا ولا شاهدا) وكان صلى الله عليه وسلم لا يصلي بعد آذان الشبح غير ركعتي الفجر • ويقول (لا تصلوا بعد الفجر لا ركعتين) وكان عمر رضى الله عنه يقول لا صلاة بعد طلوع الفجر الا ركعتي الفجر ، وهى آذان النجوم) وكان على رضى الله عنه يقول كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي في اثر كل صلاة مكتوبة ركعتين الا الفجر والعصر) مع انه روى عن عائشة رضى الله عنها انه صلى الله عليه وسلم كان يصلي بعد

العصر ركعتين وكان صلى الله عليه وسلم أكثر ما يقرأ في ركعتي الفجر بسورة الاخلاص وكان كثيراً ما يقرأ فيهما : (قولوا آمنا بالله وما أنزل إلينا) الآية في الاولى وفي الثانية (قل يا أهل الكتاب تعالوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم) الآية ، وتارة يقرأ فيهما : (ربنا آمنا بما أنزلت واتبعنا الرسول فاكتبنا مع الشاهدين) وقوله (اننا أرسلناك بالحق بشيراً ونذيراً ولا تسأل عن أصحاب الجحيم) وكان صلى الله عليه وسلم يخففهما حتى يقول الناس هل قرأ فيهما بأمر القرآن ام لا ، وكان صلى الله عليه وسلم يقول اذا صلى أحدكم الركعتين قبل صلاة الصبح فليضطجع على شقه الايمن وكان صلى الله عليه وسلم اذا صلاهما فوجد من يحدثه تكلم معه وان لم يجده اضطجع ووضع رأسه على كفه الايمن وأقام ساعده) قلت قد رأيت في (كتاب للشيخ عبد النادر الجيلاني) رضى الله عنه ان من فائدة تلك الضجعة أنها تذهب النعاس بعد صلاة الصبح ، وقال من شاء فليجرب ، وقد جربتها ، وهذا لا ينافي كراهة بعض العلماء لها خوف اعتقاد البنية لا للاستراحة ، وكان صلى الله عليه وسلم يقول (من لم يصل ركعتي الفجر قبل الصبح فليصلهما بعدما تطلع الشمس) وقد روى جواز فعلها قبل طلوع الشمس وأن النهى في ذلك انما هو سد لاسترسال المصلى في صلاته حتى يوافق عباد الشمس وقد قضاها صلى الله عليه وسلم لما نام عن الصبح في السفر ، كما تقدم

« الفرع الثاني في قيام رمضان وصلاة التراويح »

الفرع الثاني : في قيام رمضان وصلاة التراويح أجمعوا على ان قيام شهر رمضان مرغ فيه أكثر من سائر الاشهر لقوله عليه الصلاة والسلام (من قام رمضان ايماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه) وان التراويح التي جمع عليها عمر بن الخطاب مرغ فيها وان كان اختلفوا أي أفضل هي أو الصلاة آخر الليل اعنى التي كانت

صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، لكن الجمهور على أن صلاة آخر الليل أفضل لقوله عليه الصلاة والسلام (أفضل الصلاة صلاتكم في بيوتكم إلا المكتوبة) ولقول عمر فيها (والتي تنامون عنها أفضل) واختلفوا في المختار من عدد الركعات التي يقوم بها الناس في رمضان واختار الشافعي وأبو حنيفة وأحمد وداود القيام بعشرين ركعة سوى الوتر . وذكر ابن القاسم عن مالك أنه كان يستحسن ستاً وثلاثين والوتر ثلاث . وسبب اختلافهم اختلاف النقل في ذلك وذلك أن مالكا روى عن يزيد بن رومان قال : كان الناس يقومون في زمن عمر بن الخطاب بثلاث وعشرين ركعة . وخرج ابن أبي شيبة عن داود بن قيس قال ادركت الناس في المدينة في زمن عمر بن عبد العزيز وابان بن عثمان يصلون ستاً وثلاثين ركعة ويوترون بثلاث وذكر ابن القاسم عن مالك أنه الأمر القديم يعنى القيام بست وثلاثين قاله في (البداية) وفي (كشف الغمة) قال أنس رضى الله عنه كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يرغب في صلاة التراويح من غير أن يأمر فيها بعزيمة ويقول (إن الله تعالى نرض صيام رمضان وسننت قيامه ، فمن صامه وقامه إيماناً واحتساباً خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه) قال ابن عباس رضى الله عنهما ولما صلاها رسول الله صلى الله عليه وسلم في المسجد صلى بصلاته ناس قلائل ، فلما صلى الليلة الثانية كثر الناس ثم اجتمعوا في المسجد من الليلة الثالثة والرابعة فلم يخرج اليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فلما أصبح قال (رأيت الذى صنعت فلم يمنعنى من الخروج اليكم إلا انى خشيت ان تفرض عليكم) قال ابن عباس رضى الله عنهما وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلى التراويح في غير جماعة عشرين ركعة ، والوتر وكان يتروح فيها بين كل اربع ركعات ساعة ثم يقوم ويصلى ما كتب فهذا هو الاصل في تروح الامام في صلاة التراويح

وكان أبو امامة الباهلي ، رضى الله عنه يقول أحدثتم قيام شهر رمضان ولم يكتب عليكم انما يكتب عليكم الصيام ، فدوموا على ما فعلتموه ولا تتركوه فان الله تعالى عاتب بنى اسرائيل في قوله (ورهبانية ابتدعوها) الآية :

قال أبو ذر صمنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يصل بنا حتى بقى سبع من الشهر فقام بنا حتى ذهب ثلث الليل ثم لم يقيم بنا فى السادسة وقام بنا فى الخامسة حتى ذهب شطر الليل ، فقلنا يا رسول الله لو نقلتنا بقية ليلتنا هذه ، فقال (انه من قام مع الامام حتى ينصرف كتب له قيام ليلة) ثم لم يقيم بنا حتى بقى ثلاث من الشهر فصلى بنا فى الثالثة ودعا أهله ونساءه فقام بنا حتى تخوفنا السحور ، وكان الناس يصلون فى المسجد فى رمضان اوزاعا حتى يكون مع الرجل الشئ من القرآن فيكون معه النفر الخمسة أو السبعة أو أقل من ذلك أو أكثر يصلون بصلاته فلما صلى بهم صلى الله عليه وسلم ، صلى خلفه الناس أجمعون ثم توفى رسول الله صلى الله عليه وسلم فصاروا يصلون اوزاعا متفرقين جماعة فرادى وجماعة بامام فقال عمر رضى الله عنه انى أرى أن أجمع الناس على تارىء واحد ثم عزم بجمعهم على أبى بن كعب رضى الله عنه فكان عمر رضى الله عنه يقول نعمة البدعة هى والذين يقومون آخر الليل أفضل من الذين يصلونها اول الليل ثم ينامون آخره ولما كانت خلافة على رضى الله عنه جعل للرجال اماما وللنساء اماما وكان ابن عمر ، وفى رواية ابن عباس يصلى التراويح فرادى فى بيته ، ويقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول (أفضل صلاة الرجل فى بيته الا المكتوبة) . وكانت الصحابة رضى الله عنهم يطولون فيها ، حتى اذا كان القاريء قرأ بالبقرة فى اثنتى عشر ركعة رأى الناس أنه قد خفف ، وكانوا يصلونها فى أول زمان عمر ثلاثة عشر ركعة وكان القاريء يقرأ بالمئين من الآيات حتى كان الناس يعمدون

على العصا من طول القيام ، وكان امامهم ابي بن كعب وتميم الداري
ثم ان عمر رضى الله عنه أمر بجعلها ثلاثا وعشرين ركعة ، ثلاثا منها
وتر استقر الامر على ذلك فى الامصار

« الفرع الثالث : فى صلاة الكسوف والخسوف »

صلاة الكسوف قال فى (البداية) اتفقوا على أن صلاة كسوف
الشمس سنة ، وانما فى جماعة، واختلفوا فى صفتها وصفة القراءة فيها
والاوقات التى تجوز فيها وهل من شرطها الخطبة أم لا ، وهل كسوف
القمر فى ذلك ككسوف الشمس ، ففى ذلك خمس مسائل أصل فى هذا الباب

المسألة الاولى ذهب مالك والشافعى وجمهور أهل الحجاز
واحمد ، ان صلاة الكسوف ركعتان فى كل ركعة ، وذهب أبو حنيفة
والكوفيون الى أن صلاة الكسوف ركعتان على هيئة صلاة العيد
والجمعة والسبب فى اختلافهم اختلاف الآثار الواردة فى هذا
الباب ، ومخالفة القياس فى بعضها ، وذلك انه ثبت من حديث عائشة
أنها قالت (خسفت الشمس فى عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم
فصلى بالناس فقام فأطال القيام ثم ركع فأطال الركوع ، ثم قام فأطال
القيام ، وهو دون القيام الاول ، ثم ركع فأطال الركوع وهو دون
الركوع الاول ، ثم رفع فسجد ثم فعل فى الاخيرة مثل ذلك ثم انصرف
وقد تجلت الشمس) ولما ثبت ، آيننا من هذه الصفة فى حديث ابن
عباس اعنى من ركوعين فى ركعة قال أبو عمر هذان الحديثان من
أصح ما روى فى هذا الباب ، فمن أخذ بهذين الحديثين ورجحهما على
غيرهما من قبل النقل ، قال صلاة الكسوف ركعتان فى كل ركعة وزاد
أيضا من حديث أبى بكره وسمرة ابن جندب وعبد الله بن عمر والنعمان
ابن بشير أنه صلى الله عليه وسلم (صلى فى الكسوف ركعتين كصلاة

العبد) قال أبو عمر بن عبد البر وهى كلها آثار مشهورة صحاح
ومن أحسنها حديث أبى قلابة عن النعمان بن بشير قال صلى بنا
رسول الله صلى الله عليه وسلم فى الكسوف نحو صلاتكم يركع
ويسجد ركعتين ركعتين وسأل الله حتى تجلت الشمس (فمن رجح
هذه الآثار لكثرتها وموافقتها للقياس ، أعنى موافقتها لسائر
الصلوات ، قال صلاة الكسوف ركعتان

قال صاحب (البداية) : أخرج مسلم حديث سمرة بن جندب ،
قال أبو عمر وبالجمله ، فانما صار فريق منهم الى ما روى عن
سلفه ، ولذلك قال رأى بعض أهل العلم ان هذا كله على التخيير وممن
قال به الطبري ، وهو الاولى فان الجمع اولى من الترجيح قال
ابو عمر وقد روى فى صلاة الكسوف عشر ركعات فى ركعتين وست
ركعات فى ركعتين واربع ركعات فى ركعتين ، لكن من طريق ضعيف
قال ابو بكر بن المنذر ، وقال اسحاق بن راهويه : كل ما ورد فى ذلك
فمؤتلف غير مختلف لان الاعتبار فى ذلك تجلى الكسوف ، فالزيادة فى
الركوع انما تقع بحسب اختلاف التجلى فى الكسوفات التى صلى
فيها وروى عن المعلى بن زياد انه كان يرى ان المصلى ينظر الى
الشمس اذا رفع رأسه من الركوع فان كان قد تجلت سجد واضاف
اليها ركعة ثانية وان كانت لم تنجل ركع فى الركعة الواحدة ركعة ثانية
ثم نظر الى الشمس فان كانت تجلت سجد واضاف اليها ثانية وان
كانت لم تنجل ركع الثالثة فى الركعة الاولى وهكذا حتى تنجلي ، وكان
اسحاق بن راهويه يقول لا يتعدى فى ذلك اربع ركعات فى ركعة لانه
لم يثبت عن النبى صلى الله عليه وسلم اكثر من ذلك قال أبو بكر
بن المنذر وكان بعض أصحابنا يقول الاختيار فى صلاة الكسوف ثابت
والخيار فى ذلك للمصلى ان شاء فى كل ركعة ركوعين وان شاء ثلاثة
وان شاء أربعة ، ولم يصح عنده ذلك قال وهذا يدل على ان النبى
صلى الله عليه وسلم صلى فى كسوفات كثيرة قال صاحب البداية
هذا الذى كره هو الذى خرجه مسلم ، ولا ادر كيف قال أبو عمر

فيها أنها وردت من طرق ضعيفة . وأما عشر ركعات في ركعتين فانما خرجه أبو داود فقط

المسألة الثانية اختلفوا في القراءات فيها ، فذهب مالك والشافعي الى ان القراءة فيها سر ، وقال أبو يوسف ومحمد بن الحسن وأحمد وإسحاق ابن راهويه يجهر بالقراءة فيها . والسبب في اختلافهم اختلاف الآثار في ذلك بمفهومها وبصيغتها ، وذلك ان مفهوم حديث ابن عباس الثابت انه قرأ اسرا لقوله فيه عليه الصلاة والسلام فقام قياما نحو من سورة البقرة (وقد روى هذا المعنى نصا عنه انه قال قممت الى جنب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فما سمعت منه حرفا) وقد روى أيضا من طريق ابن اسحاق عن عائشة في صلاة الكسوف انها قالت تحريت قراءته فجذرت انه قرأ سورة البقرة ، فمن رجح هذه الاحاديث قال القراءة فيها سر ولكن ما جاء في هذه الآثار استحباب مالك والشافعي ان يقرأ في الاولى البقرة وفي الثانية آل عمران وفي الثالثة بقدر مائة وخمسين آية من البقرة وفي الرابعة بقدر خمسين آية من البقرة وفي كل واحدة ام القرآن ورجحوا أيضا مذهبهم هذا بما روى عنه صلى الله عليه وسلم انه قال (صلاة النهار عجا) ووردت هاهنا أيضا أحاديث مخالفة لهذه فمنها انه روى أنه عليه الصلاة والسلام قرأ في إحدى الركعتين من صلاة الكسوف بالنجم ، ومفهوم هذا انه جهر . وكان أحمد وإسحاق يحتجان لهذا المذهب بحديث سفيان بن الحسن عن الزهري عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم (جهر بالقراءة في كسوف الشمس) •

قال ابو عمر سفيان بن الحسن ليس بالقوي ، قال وقد تابعه على ذلك عن الزهري عبد الرحمن وسليمان بن كثير وكلهم لبس الحديث بالزهري مع ان حديث ابن اسحاق المتقدم عن عائشة يعارضه . واحتج هؤلاء أيضا لمذهبهم بالقياس الشبهى فقالوا سنة تفعل في جماعة نهار فوجب أن نجهر فيها اصله العيدان والاستسقاء ، وخير

في ذلك كله الطبري ، وهى طريقة الجمع ، وقد قلنا انها اولى من طريقة الترجيح اذا امكنت ولا خلاف في هذا أعلمه بين الاصوليين

المسألة الثالثة واختلفوا في الوقت الذي تصلى فيه ، فقال الشافعى تصلى في جميع الاوقات المنهى عن الصلاة فيها وغير المنهى ، وقال ابو حنيفة لا تصلى في الاوقات التى نهى عن الصلاة فيها ، واما مالك فروى عنه ابن وهب انه قال : لا يصلى لكسوف الشمس الا في الوقت الذي تجوز فيه النافلة وروى ابن القاسم ان سنتها ان تصلى ضحى الى الزوال وسبب اختلافهم في هذه المسألة اختلافهم في جنس الصلاة التى لا تصلى في الاوقات المنهى عنها ، فمن رأى ان تلك الاوقات تختص بجميع اجناس الصلوات لم يجز فيها صلاة كسوف ولا غيرها ومن رأى ان تلك الاحاديث تختص بالنوافل ، وكانت الصلاة في الكسوف عنده سنة أجاز ذلك : ومن رأى أيضا أنها من النفل لم يجزها في اوقات النهى ، واما رواية ابن القاسم عن مالك ، فليس لها وجه الا تشبيها بصلاة العيد

المسألة الرابعة واختلفوا ايضا هل من شرطها الخطبة بعد الصلاة ، فذهب الشافعى الى أن ذلك من شرطها ، وذهب مالك وأبو حنيفة الى أنه لا خطبة بصلاة الكسوف ، والسبب في اختلافهم اختلافهم في العلة التى من أجلها خطب رسول الله صلى الله عليه وسلم الناس لما انصرف من صلاة الكسوف على ما جاء في حديث عائشة ، وذلك انها روت أنه لما انصرف من الصلاة وقد تجلت الشمس حمد الله واثنى عليه ، ثم قال (ان الشمس والقمر آيتان من آيات الله لا يخسفان لموت أحد ، ولا لحياته) • الحديث ، فزعم الشافعى انه انما خطب لان من سنة هذه الصلاة الخطبة كالحال في صلاة العيدين والاستسقاء وزعم بعض من قال بقول اولئك أن خطبة النبى عليه السلام انما كانت يومين لان الناس زعموا أن الشمس انما كسفت لموت ابنه ابراهيم عليه السلام

المسألة الخامسة واختلفوا في كسوف القمر ، فذهب الشافعي الى أنه يصلى له في جماعة وهي نحوما يصلى لكسوف الشمس وبه قال أحمد وداود وجماعة ، وذهب مالك ، وأبو حنيفة الى أنه لا يصلى له في جماعة ، واستحبوا ان يصلى الناس افاذا ركعتين ركعتين كسائر الصلوات النافلة ، وسبب اختلافهم ، اختلافهم في مفهوم قوله عليه السلام (ان الشمس والقمر آيتان من آيات الله لا يخسفن لموت أحد ولا لحياته ، فاذا رايتم ذلك فادعوا الله وصلوا حتى ينكشف ما بكم وتصدقوا) وفي رواية (فادعوا الله وكبروا وتصدقوا) خرجه البخاري ومسلم ، فمن فهم هاهنا من الأمر بالصلاة فيهما معنى واحدا ، وهي الصفة التي فعلها في كسوف الشمس رأى الصلاة فيها في جماعة ومن فهم من ذلك معنى يختلف لانه لم يرو عنه عليه السلام انه صلى في كسوف القمر مع كثرة دورانه ، قال المفهوم في ذلك أقل ما ينطلق عليه اسم الصلاة في الشرع ، وهي النافلة فذا وكأن قائل هذا القول يرى ان الاصل هو أن يحمل اسم الصلاة في الشرع اذ ورد الامر بها على أقل ما ينطلق عليه هذا الاسم في الشرع الا ان يدل الدليل على غير ذلك ، فلما دل فعله عليه السلام في كسوف الشمس على غير ذلك بقى المفهوم في كسوف القمر على أصله والشافعي يحمل فعله في كسوف الشمس بيانا لمجمل ما أمر به من الصلاة فيها فوجب الوقوف عند ذلك ، وزعم أبو عمر بن عبد البر انه روى عن ابن عباس وعثمان انهما صليا في القمر جماعة ركعتين في كل ركعة ركوعان مثل قول الشافعي ، وقد استحب قوم الصلاة للزلزلة والريح والظلمة وغير ذلك من الآيات قياسا على كسوف القمر والشمس لنصه عليه السلام على العلة في ذلك وهو كونها آية وهو من أقوى اجناس القياس عندهم لانه قياس العلة التي نص عليها ، لكن لم ير هذا مالك ولا الشافعي ، ولا جماعة من اهل العلم وقال أبو حنيفة ان صلى للزلزلة فقد احسن والا فلا حرج

وروى عن ابن عباس انه صلى لها مثل صلاة الكسوف ، وفي (كثف الغمة) قال بن عباس رضى الله عنهما (كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا كسفت الشمس يبعث مناديا ينادى الصلاة جامعة) وكان صلى الله عليه وسلم يصلها مختصرة ومطولة بحسب طول الكسوف وقصر زمانه وغير ذلك ، فتارة كان يصلها ركعتين في كل ركعة قيامان وركوعان يقرأ في كل قيام الفاتحة ، وسورة بعدها ، وتارة كان يصلها ركعتين في كل ركعة ثلاث ركوعات وثلاث قيامات يقرأ في كل قيام ما يقرأ في الآخر من الفاتحة والسورة ، وتارة كان يصلها ركعتين في كل ركعة اربع ركوعات ، وتارة كان يصلها في كل ركعة خمس ركوعات وتارة كان يصلها ركعتين بركوع واحد كسنة الظهر ، ويقول صلاتكم في الخسوف كما تصلون في غير الخسوف ركعة وسجدتان) .

قال ابن عباس رضى الله عنهما ولكن كان تكراره الركوع في كل ركعة أكثر ، وقال النعمان ابن بشير انكسفت الشمس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فكان يصل ركعتين ويسلم ويصل ركعتين ويسلم حتى انجلت ثم قال صلى الله عليه وسلم (ان الله عز وجل اذا تجلى لشيء خضع له وانه قد تجلى للشمس) ولما كسفت الشمس يوم موت ولده ابراهيم صلى الله عليه وسلم ، قال (ان الشمس والقمر آيتان من آيات الله لا يكسفن لموت أحد ولا لحياته ، فاذا رأيتموهما فافزعوا الى الصلاة واذكروا الله)

وفي رواية (فاذا رأيتموها فصلوا كأحد صلاة مكتوبة عليتموها) قال انس رضى الله عنه (وان كانت الرياح لتشتد على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فيبادر الى المسجد مخافة ان تكون القيامة . وكان صلى الله عليه وسلم ، يطيل في كل قيام وركوع وسجود ما شاء الله ، ولكن دون الذي قبله في كل ركعة فكان ركوعه نحوا من قيامه وسجوده نحوا من ركوعه ، وقيامه في الثانية نحوا

من سجوده فى الاولى وهكذا ، وكان صلى الله عليه وسلم اذا انجلت الشمس قبل ان ينصرف قام فخطب الناس فأنشئ على الله بما هو أهله ، وكثيرا ما كان يجلس بعد الصلاة مستقبل القبلة يدعو حتى ينجلي كسوفها وكان أكثر قراءته صلى الله عليه وسلم فى كسوف الشمس جهرا لىسمع الناس ، وكثيرا ما كان يسر بها حتى لا يسمع له صوت من الخوف والبكاء وكانت الصحابة رضى الله عنهم اذا رأوا عند النبى صلى الله عليه وسلم حزنا او عدم انشراح لم يطعم احد منهم طعاما حتى ينجلي ذلك الأمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وكانوا يكثرون عند ذلك الصلاة فى المساجد والبيوت ، وكان صلى الله عليه وسلم يجهر فى كسوف القمر على الدوام ، وكان اذا هبت ريح حمراء يسمع له نشيج من شدة كتم البكاء ، ويصير يدخل الى حجر نسائه ويخرج ثم يدخل ثم يخرج ولا يكلم أحدا . قوله نشيج قال شارح القاموس (تاج العروس) ، قال ابو عبيد النشيج مثل بكاء الصبى اذا ضرب فلم يخرج والنخير من الانف ، وفى (التهذيب) وهو اذا غص بالبكاء فى حلقه عند والنخير من الأنف ، وفى التهذيب وهو اذا غص بالبكاء فى حلقه عند الفزعة قال (القاموس) نسج الباكي بنسج نشيجا غص بالبكاء فى حلقه وكان على رضى الله عنه يقول كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا هاجت ريح شديدة فزع الى المسجد حتى يسكن الريح ويقول (أن الله عز وجل، اذا نزل الى الارض بلاء صرفه عن أهل المساجد) وكان صلى الله عليه وسلم اذا حدث فى السماء حدث من كسوف شمس أو قمر يكون مفرعه الى المصلى حتى ينجلي وكان صلى الله عليه وسلم يحث الناس على الصدقة والاستغفار والذكر فى الكسوفين، ويقول (اذا رأيتم ذلك فادعوا الله وكبروا وتصدقوا وصلوا واعتقوا حتى ينجلي) وكان الصحابة رضى الله عنهم لا يصابون لمثل الزلازل وكان عمر رضى الله عنه يخطب للزلزلة ، ولا يصلى

وكان ابن عباس رضى الله عنهما يصلى للزلزلة ركعتين فى كل ركعة
ركوعان ثم يقول هكذا كانت صلاة الايات

« الفرع الرابع : فى صلاة الاستسقاء »

قال فى (ابداية) أجمع العلماء على أن الخروج الى الاستسقاء،
والبروز عن المصر والدعاء الى الله تعالى والتضرع اليه فى نزول المطر
سنة سنها رسول الله صلى الله عليه وسلم واختلفوا فى الصلاة فى
الاستسقاء ، فالجمهور على أن ذلك من سنة الخروج الى الاستسقاء
الا أن أبا حنيفة قال ليس من سنة الاستسقاء الصلاة ، وسبب
اختلافهم انه ورد فى الآثار (انه استسقى وصلى) وفى بعضها لم يذكر
فيها صلاة . ومن أشهر ما ورد فى ذلك (أنه صلى الله عليه وسلم صلى)
وبه أخذ الجمهور وحديث عباد بن تميم عن عمه (ان رسول الله صلى
الله عليه وسلم خرج بالناس يستسقى فصلى بهم ركعتين جهرا
فيهما ، بالقراءة وحول رداءه ورفع يديه واستسقى واستقبل القبلة)
خرجه البخاري ومسلم . واما الآثار التى ذكر فيها الاستسقاء وليس
فيها ذكر الصلاة ، فمنها حديث انس بن مالك خرج مسلم وذلك
أنه قال (جاء رجل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول
الله هلكت المواشى وانقطعت السبل فادع الله ، فدعا رسول
الله صلى الله عليه وسلم فمطرونا من الجمعة الى الجمعة) ومنها
حديث عبد الله بن زيد المازنى فيه انه قال (خرج رسول الله صلى
الله عليه وسلم فاستسقى وحول رداءه حين استقبل القبلة) ولم يذكر
فيه صلاة ، وزعم القائلون بظاهر هذا الاثر أن ذلك مروى عن عمر بن
الخطاب ، أعنى (أنه خرج الى المصلى فاستسقى ولم يصل) والحجة
للجمهور انه من لم يذكر شيئا فليس هو بحجة على من ذكره ، والذي
يدل عليه اختلاف الآثار فى ذلك ليس يبين شيئا اكثر من ان الصلاة
ليست من شرط صحة الاستسقاء اذ قد ثبت انه عليه السلام قد
استسقى على المنابر لانها ليس من سنتها كما ذهب اليه أبو حنيفة

واجمع القائلون بان الصلاة من سنتها على ان الخطبة أيضا من سنتها لورود ذلك في الآثار قال ابن المنذر ثبت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى صلاة الاستسقاء وخطب ، واختلفوا هل هي قبل الصلاة او بعدها لاختلاف الآثار في ذلك فرأى قوم أنها بعد الصلاة قياسا على صلاة العيدين وبه قال الشافعى ومالك وقال الليث بن سعد الخطبة قبل الصلاة قال ابن المنذر قد روى عن النبي عليه السلام انه استسقى فخطب قبل الصلاة وروى عن عمر مثل ذلك ، واتفقوا على أن القراءة فيها جهرا ، واختلفوا هل يكبر فيها كما يكبر في العيدين فذهب مالك الى أنه يكبر فيها كما يكبر في سائر الصلوات ، وذهب الشافعى الى انه يكبر فيها كما يكبر في العيدين وسبب الخلاف اختلافهم في قياسها على صلاة العيدين وقد احتج الشافعى لمذهبه ذلك بما روى عن ابن عباس (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى فيها ركعتين كما يصلى في العيدين) واتفقوا على أن من سنتها ان يستقبل الامام القبلة واقفا يدعو ويحول رداءه رافعا يديه على ما في الآثار ، واختلفوا في كيفية ذلك ، ومتى يفعل ذلك ، فالجمهور على أنه يجعل ما على يمينه على شماله وما على شماله على يمينه . وقل الشافعى بل يجعل اعلاه اسفله وما على يمينه منه على يساره وما على يساره على يمينه وسبب الخلاف اختلاف الآثار في ذلك وذلك أنه جاء في حديث عبد الله بن زيد (أنه صلى الله عليه وسلم خرج الى المصلى يستسقى فاستقبل القبلة وقلب رداءه وصلى ركعتين) وفي بعض رواياته قلت اجعل الشمال على اليمين واليمين على الشمال ام جعل أعلاه أسفله قال بل جعل الشمال على اليمين ، واليمين على الشمال وجاء أيضا في حديث عبد الله انه قال (استسقى رسول الله صلى الله عليه وسلم وعليه خميصة له سوداء فاراد ان يأخذ بأسفله فيجعله أعلاها ، فلما ثقلت عليه قلبها على عاتقه وأما متى يفعل الامام ذلك فان مالكا والشافعى قالوا يفعل ذلك عند الفراغ من الخطبة وقال ابو يوسف يحول رداءه اذا مضى صدر من الخطبة وروى ذلك أيضا عن مالك وكلهم يقول أنه اذا حول الامام رداءه قائما

حول الناس ارديتهم قياما ، واذا حول رداءه جالسا حول الناس ارديتهم جلوسا لقوله عليه الصلاة والسلام (انما جعل الامام ليؤتم به) الا محمد بن الحسن والليث وبعض أصحاب مالك فان الناس عندهم لا يحولون ارديتهم بتحويل الامام لانه لم ينقل ذلك في صلاته عليه السلام بهم ، وجماعة العلماء على ان الخروج لها وقت الخروج الى صلاة العيدين الا أبا بكر محمد بن عمرو بن حزم فانه قال الخروج اليها عند الزوال وفي (كشف الغمة) قال بن عباس رضى الله عنهما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول (ما نقص قوم المكيال والميزان الا أخذوا بالسنين وشدة المثونة وجور السلطان عليهم ولم يمنعوا زكاة أموالهم الا منعوا القطر من السماء ولولا البهائم لم يمطروا) وكان صلى الله عليه وسلم يقول (ليست السنة بان لا تمطروا ولكن السنة تمطروا وتمطروا ولا تنبت الارض شيئا) وشكى الناس الى رسول الله صلى الله عليه وسلم مرة قحوط المطر فأمر بمنبر فوضع له في المصلى ووعد الناس يوما يخرجون فيه قالت عائشة رضى الله عنهما ، فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم حين بدا حاجب الشمس فقع على المنبر فكبر وحمد الله تعالى ، وقام (انكم شكوتهم جذب دياركم وتأخر المطر عن زمانه عنكم وقد أمركم الله ان تدعوه وقد وعدكم ان يستجيب لكم ، ثم قال الحمد لله رب العالمين الرحمان الرحيم ، مالك يوم الدين ، لا اله الا الله يفعل ما يريد ، اللهم انت الله لا اله الا انت ، انت الغنى ونحن الفقراء ، انزل علينا الغيث واجعل ما انزلت لنا قوتا وبلاغا الى حين ثم رفع صلى الله عليه وسلم يديه فلم يزل في الرفع حتى بدأ بياض ابطينه ثم حول الى الناس ظهره وقلب او حول رداءه وهو رافع يديه تفاؤلا بتحويل القحط ثم أقبل على الناس ونزل فصلى ركعتين فانثاء الله سحابة فرعدت وبرقت ثم أمطرت باذن الله فلم يات مسجده حتى سالت السيول فلما رأى سرعتهم الى الكى ضحك صلى الله عليه وسلم حتى بدت نواجده ، فقال أشهد أن الله على كل شيء قدير وانى عبد الله ورسوله وكان صلى الله عليه وسلم يبدأ بالصلاة قبل الخطبة وخطب مرة ثم

صلى كما في الجمعة وكانت خطبته صلى الله عليه وسلم في أكثر أحواله كهيئة خطبة الجمعة والعيد ، وكثيرا ما كان يدعو ويستغفر ثم ينصرف وكان صلى الله عليه وسلم يتوجه الى القبلة في اثناء الخطبة رافعا يديه ثم يقلب رداءه فيجعل الايمن على الايسر والايسر على الايمن ، ويفعل الناس كفعله ، واستسقى مرة وعليه خميسة سوداء فاراد ان يأخذ أسفلها فيجعله أعلاها فثقلت عليه فقلبها الايمن على الايسر والايسر على الايمن وكان صلى الله عليه وسلم يخرج للاستسقاء متواضعا متذللا متخشعا متضرعا حتى يأتي المصلى فيرقى المنبر فلا يزال في التضرع والدعاء والتكبير والاستغفار حتى يصلى بالناس ركعتين كما يصلى في العيد وكان ابن عباس رضى الله عنهما يقول السنة في صلاة الاستسقاء مثل السنة في صلاة العيد يكبر في الاولى سبعا وفي الثانية خمسا ويجهر في القراءة ثم ينصرف فيخطب ويستقبل القبلة ويحول رداءه ثم يستسقى وكان الخلفاء الراشدون يأمرهم الرعية بالصيام ويقولون أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال (ان دعوة الصائم لا ترد) •

قال ابن عباس رضى الله عنهما ولم يكن رسول الله صلى الله عليه وسلم يخطب خطبتكم هذه ، وكان عمر بن الخطاب رضى الله عنه يستسقى بالعباس بن عبد المطلب عم نبينا صلى الله عليه وسلم فيقول اللهم انا كنا نتوسل اليك بنبينا محمد صلى الله عليه وسلم ففتسقينا ، وانا نتوسل اليك بعم نبينا فاسقنا فيسقون وكان عمر رضى الله عنه يقول في دعائه اللهم انى قد عجزت عنهم وما عندك اوسع وكان رضى الله عنه يكثر في استسقائه من الاستغفار ، ومن قوله (استغفروا ربكم انه كان غفارا يرسل السماء عليكم مدرارا) ومن قوله (وان استغفروا ربكم ثم توبوا اليه) الآية •

وكان يقول الاستغفار مفتاح السماء فاكثروا منه وكان صلى الله عليه وسلم يرفع يديه في الدعاء ويبالغ في الرفع من غير ان يحادي بهما رأسه ويشير بظهر كفه الى السماء وبطنها الى الارض قال ابن عباس رضى الله عنهما وجاء أعرابي الى رسول الله صلى الله

عليه وسلم يوم الجمعة فقال يا رسول الله هلكت الماشية وهلكت
العيال وهلكت الناس ، فرفع رسول الله صلى الله عليه وسلم يديه
يدعوه ورفع الناس ايديهم معه يدعون فما خرجوا من المسجد حتى
مطروا وكانت الصحابة رضى الله عنهم يستسقون لنواحي الارض
واطراف المدائن اذا بلغهم قحط بلادهم ويقولون من دعا
لاخيه بظهر الغيب قال الملك الموكل به آمين ولك بمثل ذلك ، وجاءه
مرة أعرابي من بلاد بعيدة ، فقال يا رسول الله جئتك من عند قوم
ما يتزود لهم راع ولا يخطر لهم فحل ، فصعد المنبر فحمد الله ، ثم
قال (اللهم اسقنا غيثا معيئا مريئا مريئا طبقا غدا غير ريث ثم نزل
وكان صلى الله عليه وسلم كثيرا ما يقول اذا استسقى اللهم اسق
عبادك وبهيمنك وانشر رحمتك واحي بلدك الميت) وكان صلى الله
عليه وسلم كثيرا ما يقول عند المطر سقيا رحمة لا سقيا عذاب ولا
بلاء ولا هدم ولا غرق : اللهم على الظراب ومنابت الشجر وكان
اذا رأى المطر قال (اللهم صيبا نافعا) • وكان صلى الله عليه وسلم
اذا أكثر المطر وسأله الدعاء برفعه يقول (اللهم حوالينا ولا علينا)
وكان صلى الله عليه وسلم اذا نزل المطر حسر ثوبه حتى يصيبه من
المطر قبل ان يصل الى الارض ، ويقول (انه حديث عهد بربه عز وجل)
وكان صلى الله عليه وسلم اذا سمع الرعد قال (اللهم لا تقتلنا بعضبك
ولا تهلكنا بعذابك وعافنا قبل ذلك) وكان صلى الله عليه وسلم (يكره
أن يشار الى السحاب او الى البرق) وكان مجاهد رضى الله عنه ،
يقول الرعد ملك والبرق أجنحته يسوق بهن السحاب وكان صلى الله
عليه وسلم يقول (ما هبت جنوب الا أسألت واديا لان الله تعالى
جعلها بشرى تهب بين يدي رحمته) •

وكان صلى الله عليه وسلم يقول (ان الله عز وجل خلق فى
الجنة ريحا بعد الريح بسبع سنين من دونها باب مغلق وانما ياتكم
الروح من خلل ذلك الباب ولو فتح ذلك الباب لاهلكت ما بين السماء
والارض) وكان ابن مسعود رضى الله عنه يقول ان الله يبعث

الريح فتحمل الماء من السماء فتتمر في السحاب فتدر كما تدر الناقة ثم ينزل أمثال الغزال فتضر به الريح فينزل متفرقا ، والله تعالى أعلم

« الفرع الخامس : في سجود القرآن والتلاوة »

والكلام في هذا الفرع ينحصر في خمسة أشياء في حكم السجود وفي عدد السجودات التي هي عزائم اعنى التي يسجد لها في الاوقات التي يسجد فيها ، وعلى من يجب السجود ، وفي صفة السجود فأما حكم سجود التلاوة فان أبا حنيفة وأصحابه قالوا هو واجب وقال مالك والشافعى هو مسنون وليس بواجب ، وسبب الخلاف اختلافهم في مفهوم الاوامر بالسجود والاخبار التي معناها معنى الاوامر بالسجود مثل قوله تعالى (اذا نتلى عليهم آيات الرحمن خروا سجدا وبكيا) هل هي محمولة على الندب أو على الوجوب ، فأبو حنيفة حملها على ظاهرها من الوجوب ، ومالك والشافعى اتبعوا في مفهومها الصحابة اذا كانوا هم أقعد بهم الاوامر الشرعية ، وذلك أنه لما ثبت أن عمر بن الخطاب قرأ السجدة يوم الجمعة فنزل وسجد وسجد الناس معه ، فلما كان في الجمعة الثانية وقرأها تهيأ الناس للسجود فقال : على رسلكم ان الله لم يكتبها علينا الا أن نشاء قالوا وهذا بمحضر الصحابة ، فلم ينقل عن أحد منهم خلاف وهم أفهم بمغزى الشرع ، وهذا انما يحتج به من يرى قول الصحابي اذا لم يكن له مخالف حجة وقد احتج اصحاب الشافعى في ذلك بحديث زيد بن ثابت انه قال كنت أقرأ القرآن على رسول الله صلى الله عليه وسلم فقرأت سورة الحجر فلم يسجد ولم نسجد وكذلك أيضا يحتج لهؤلاء بما روى عنه عليه الصلاة والسلام انه لم يسجد في المفصل ، وبما روى أنه سجد فيها لان وجه الجمع بين ذلك يقتضى ان لا يكون السجود واجبا ، وذلك بأن يكون كل واحد منهم حدث بما رأى من قال انه سجد ، ومن قال انه لم يسجد وأما ابو حنيفة فتمسك في ذلك بان الاصل هو حمل الاوامر على الوجوب او الاخبار التي تنتزل منزلة

الأوامر وقد قال أبو المعالي ان احتجاج أبي حنيفة بالأوامر الواردة بالسجود في ذلك لا معنى له فان ايجاب السجود مطلقا ليس يقتضى وجوبه مقيدا وهو عند القراءة اعنى قراءة آيات السجود ، قال ولو كان الامر كما زعم أبو حنيفة لكانت الصلاة تجب عند قراءة الآية التى فيها الامر بالصلاة واذا لم يجب ذلك فليس يجب السجود عند ذكر الآية التى فيها الامر بالسجود ولابى حنيفة أن يقول اجمع المسلمون على ان الاخبار الواردة في السجود عند تلاوة القرآن هى بمعنى الامر ذلك في أكثر المواضع واذا كان ذلك كذلك ، وورد الامر بالسجود مقيدا بالتلاوة ، أعنى عند التلاوة ، وورد الامر به مطلقا فوجب حمل المطلق على المقيّد وليس الامر في ذلك بالسجود كالامر بالصلاة فان الصلاة قيد وجوبها بقيود أخرى وأيضا فان النبى عليه الصلاة والسلام قد سجد فيها فبين لنا بذلك معنى الامر بالسجود الوارد فيها ، أعنى انه عند التلاوة فوجب أن يحمل بمقتضى الامر بالوجوب عليه ، وأما عدد عزائم سجود القرآن فان مالكا قال في الموطأ ان الامر عندنا ان عزائم سجود القرآن احدى عشرة سجدة ليس في الفصل منها شيء وقال أصحابه أولها خاتمة الاعراف ، وثانيها في الرعد عند قوله تعالى (بالغدو والاصال) وثالثها في النحل عند قوله (ويفعلون ما يومرون) ورابعة في بنى اسرائيل عند قوله تعالى : (ويزيدهم خشوعا) وخامسة في مريم عند قوله : (خروا سجدا وبكيا) وسادسة الاولى في الحج عند قوله ان الله يفعل ما يشاء) وسابعة في الفرقان عند قوله (وزادهم نفورا) وثامنة في النمل عند قوله (رب العرش العظيم) وتسعة في سورة الم تنزيل (وهم لا يستكبرون) وعاشرة في ص (وخر راكعا وأناب) والحادية عشرة في حم السجدة عند قوله تعالى (ان كنتم اياه تعبدون) وقيل (وهم لا يسمعون) وقال الشافعى اربع عشرة سجدة ثلاث منها في الفصل في الانشقاق ، وفي النجم ، وفي (اقرأ باسم ربك) ولم ير في ص سجدة لانها عنده من باب الشكر .

وقال احمد هى خمس عشرة سجدة اثبت منها الثانية من الحج وسجدة ص ، وقال ابو حنيفة هى اثنتا عشرة سجدة ، قال الطحاوى هى كل سجدة جاءت بلفظ الخبر ، والسبب فى اختلافهم فى المذاهب التى اعتمدوا فى تصحيح عددها ، وذلك ان منهم من اعتمد عمل اهل المدينة ومنهم من اعتمد القياس ، ومنهم من اعتمد السماع أما الذين اعتمدوا العمل فمالك وأصحابه ، وأما الذين اعتمدوا القياس ، فأبو حنيفة وأصحابه وذلك انهم قالوا وجدنا السجديات التى اجتمع عليها جاءت بصيغة الخبر وهى سجدة الاعراف والرعد والنحل وبنى اسرائيل ومريم ، واول الحج والفرقان والنمل والم تنزيل فوجب ان يلحق بها سائر السجديات التى جاءت بصيغة الخبر وهى التى فى ص وفى الانشقاق وتسقط ثلاثة جاءت بلفظ الامر وهى التى فى النجم وفى الثانية فى الحج واقرأ وأما الذين اعتمدوا السماع فانهم صاروا الى ما ثبت عنه عليه السلام من سجوده فى الانشقاق ، واقرأ باسم ربك وفى النجم خرج ذلك مسلم وقال الاثرم وسئل أحمد كم فى الحج من سجدة قال سجدتان وصحح حديث عقبة ابن عامر عن النبى صلى الله عليه وسلم ، انه قال (فى الحج سجدتان) وهو قول عمر وعلى ، وأخرجه أبو داود • وأما الشافعى فانه انما صار الى اسقاط سجدة ص لما رواه أبو داود عن أبى سعيد الخدرى عن النبى صلى الله عليه وسلم (قرأ وهو على المبر آية السجدة من صورة ص فنزل وسجد ، فلما كان يوم آخر قرأها فتهاى الناس للسجود فقال:) انما هى توبة نبى ولكن رأيتم تشيرون للسجود فنزلت فسجدت) وفى هذا ضرب من الحجة لابى حنيفة فى قوله بوجوب السجود لانه على ترك السجود فى هذه السجدة لعل انتفتت فى غيرها من السجديات فوجب أن يكون حكم التى انتفتت عنها العلة بخلاف التى تثبت لها العلة وهو نحو من الاستدلال وفيه اختلاف لانه من باب تجويز دليل الخطاب وقد احتج بعض من لم ير السجود فى المفصل بحديث عكرمة عن ابن عباس أخرجه أبو داود ان رسول

الله صلى الله عليه وسلم لم يسجد في شيء من المفصل منذ هاجر الى المدينة ، قال ابو عمر وهو منكر لان أبا هريرة الذي روى سجوده في المفصل لم يصحبه عليه السلام الا بالمدينة

وقد روى الثقات عنه انه سجد عليه السلام في النجم ، وأما وقت السجود فانهم اختلفوا فيه فمنع قوم السجود في الاوقات المنهى عن الصلاة فيها وهو مذهب ابي حنيفة على اصله في منع الصلوات المفروضة في هذه الاوقات ، ومنع ذلك ايضا مالك في الموطأ لانها عنده من النفل والنفل ممنوع في هذه الاوقات عنده وروى ابن القاسم عنه أنه يسجد فيها بعد العصر ما لم تصفر الشمس او تتغير ، وكذلك بعد الصبح وبه قال الشافعى ، وهذا بناء على انها سنة ، والسنن تصلى في هذه الاوقات ما لم تدن الشمس من الغروب او الطلوع وأما عن من يتوجه حكمها فأجمعوا انه يتوجه على القاريء في صلاة كان او في غير صلاة ، واختلفوا في السامع هل عليه سجود أم لا فقال ابو حنيفة عليه السجود ولم يفرق بين الرجل والمرأة وقال مالك يسجد السامع بشرطين احدهما اذا كان قعد اليه ليسمع القرآن والآخر أن يكون القاريء يسجد وهو مع هذا ممن يصح أن يكون اماما للسامع وروى ابن القاسم عن مالك انه يسجد السامع وان كان القاريء ممن لا يصح للامامة اذا جلس اليه وأما صفة السجود فان جمهور الفقهاء قالوا اذا سجد القاريء كبر اذا خفض واذا رفع واختلف قول مالك في ذلك اذا كان في غير صلاة وأما اذا كان في الصلاة فانه يكبر قولاً واحداً وفي (كشف الغمة) ، كان على رضى الله عنه يقول عزائم السجود اربع الم السجدة وحم السجدة والنجم واقرأ باسم ربك. وكان عمرو بن العاص رضى الله عنه كثيراً ما يقول أقرأنى رسول الله صلى الله عليه وسلم خمس عشرة سجدة في القرآن منها ثلاث في المفصل وفي الحج سجدتان قال ابن عباس رضى الله عنهما ، ولما سجد رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحج قال : (قد فضلت هذه السورة بسجدتين) وقرأ عمر رضى الله عنه مرة في الصبح بالحج فسجد السجدتين في التلاوة ، وصلى الصبح مرة

أخرى فقرأ في الأولى سورة يوسف ، وفي الأخرى سورة النجم ، فلما أتى السجدة فسجد ثم قام فقرأ إذا زلزلت الأرض ، ثم ركع وكن صلى الله عليه وسلم يقول : (من لم يسجد سجدتني الحج فلا يقرأهما) ولما سجد صلى الله عليه وسلم في سورة النجم سجد معه جميع من كان حاضرا من المسلمين والمشركين والجن والانس من غير شيخ من قريش لم يسجد ، واخذ كفا من حصباء او تراب فرفعه الى جبهته ، وقال يكفيني هذا ، فقتل بعد ذلك كافرا

وكان أبو هريرة رضى الله عنه يقول سجدنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في « اذا السماء انشقت » و « اقرأ باسم ربك » وكان صلى الله عليه وسلم يسجد في ص ويقول : (سجدتها داود توبة ونسجدتها شكرا) وكان ابن عباس رضى الله عنهما يسجد فيها ويقول (اولئك الذين هدى الله فبهداهم اقتده) وكان رضى الله عنه يقول ليست سجدة ص من عزائم السجود ، وقد سجدتها النبي صلى الله عليه وسلم مرة ، فلما قرأ بها مرة أخرى تهيأ الناس للسجود ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، (انما هي توبة ولكن حيثما تهيأتم للسجود فاسجدوا) فنزل من فوق المنبر فسجدها معهم وكان ابن عباس رضى الله عنهما يقول لم يسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم في شيء من المفصل منذ تحول الى المدينة وكان صلى الله عليه وسلم يقرأ بآيات السجودات في الجهرية والسرية ويسجد قال أبو هريرة رضى الله عنه سجدت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في صلاة العشاء

وقال ابن عمر رضى الله عنهما سجدت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في الركعة الأولى من صلاة الظهر ، وكنا نرى انه قرأ بالتم تنزيل ، السجدة قال رضى الله عنه وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ علينا السورة فيقرأ السجدة فيسجد ويسجد معه الناس حتى ما يجد أحدا مكانا لموضع جبهته وكان رضى الله عنه يقول لا يسجد أحدكم في اوقات النهي قال صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبى بكر وعمر وعثمان فلم اراهم يسجدون

حتى تطلع الشمس او تغرب وكان رضى الله عنه اذا قرأ بالسجدة بعد الصبح يسجد ما لم يسفر وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا سمع السجدة من غيره فان سجد القاريء سجد وان لم يسجد القاريء لم يسجد صلى الله عليه وسلم وكان يقول صلى الله عليه وسلم للذى لم يسجد (انت امامنا فلو سجدت سجدنا) .

قال زيد بن ثابت وكان ابن عباس رضى الله عنهما يقول انما السجدة على من استمع ، وجلس اليها دون من سمع وكان ابن مسعود رضى الله عنه يقول اذا كانت السجدة في آخر السورة فان شاء المصلى سجد ثم قام فقرأ وان شاء ركع واجزاه

وكانت عائشة رضى عنها اذا قرأت آية السجدة وهى جالسة تقوم ثم تسجد

وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم كثيرا ما يسمع آية السجدة فلم يسجد ولا أحد من الحاضرين ، وقرأ صلى الله عليه وسلم عام الفتح سجدة بحضرة أصحابه فسجد منهم الراكب والساجد فى الارض حتى أن الراكب يسجد على يده وقرأ عمر ابن الخطاب رضى الله عنه يوم الجمعة على المنبر سورة النحل حتى جاء السجدة فقال يا أيها الناس انما أمرنا بالسجود فمن سجد فقد أصاب ومن لم يسجد فلا اثم عليه فان الله تعالى لم يفرض علينا السجود الا أن نشاء وكان عبيد وابن عمرو يجلسان يتحدثان والقرآن يقرأ فلا يصغون اليه ف قيل لهما اليس الله تعالى يقول (واذا قرئ القرآن فاستمعوا له وانصتوا) فقالا جميعا انما ذلك فى الصلاة المكتوبة حين يقرأ الامام وفى الخطبة حين يخطب وكان رضى الله عنه يقول انما السجدة فى المسجد عند الذكر وكان الحسن البصرى يقول ليس فى السجدة تسليم وكان النخعى رضى الله عنه يسجد ولا يسلم وكان ابن عمر يقول لا يسجد الرجل الا وهو طاهر ، وكان صلى الله عليه وسلم يكبر لسجود التلاوة ثم يسجد سواء كان

يصلى قائماً او جالسا ، ويقول في سجوده : (سجد وجهي للذي خلقه ،
وصوره وشق سمعه وبصره بحوله وقوته) •

وجاء رجل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول
الله انى رايت البارحة فيما يرى النائم كأنى اصى الى شجرة
فقرأت آية السجدة فسجدت فسجدت الشجرة لسجودي فسمعتها
تقول اللهم آية احطط بها عنى وزرا واكتب لى بها أجرا واجعلها لى عندك
ذخرا وتقبلها منى كما تقبلتها من عبدك داوود ، فكان صلى الله عليه
وسلم بعد ذلك اذا سجد قال فى سجوده مثل الذى أخبره الرجل عن
قول الشجرة

« الفرع السادس : فى سجود الشكر »

فرع وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا بشره أحد
بشارة فيها خير له او لامته خر لله ساجدا شكرا لله عز وجل • ولما
جاءه جبريل وقال يا محمد ان الله عز وجل يقول لك من صلى عليك
صليت عليه ، ومن سلم عليك سلمت عليه خر صلى الله عليه وسلم
ساجدا شكرا لله عز وجل وسجد أيضا لما كتب له على رضى الله عنه
باسلام همدان فخر ساجدا ثم رفع رأسه فقال (السلام على همدان
السلام على همدان) مرتين وسجد أيضا لما جاء له برأس ابى جهل
وسجد أيضا لما سأل الله عز وجل فى الشفاعة لامته فأعطاها له فى جميع
أمتة وسجد أبو بكر حين جاءه قتل مسيلمة الكذاب ، وسجد على رضى
الله عنه حين وجد ذا التدية فى الخوارج مقتولا ، وسجد كعب ابن
مالك رضى الله عنه فى عهد النبى صلى الله عليه وسلم لما بشر بتوبة
الله عليه وقصته مشهورة ولما قدم معاذ بن جبل رضى الله عنه
سجد للنبى صلى الله عليه وسلم فقال ما هذا يا معاذ فقال اتيت
الشام فرأيتهم يسجدون لاساقفتهم وبطارقتهم فوددت فى نفسى أن
أفعل ذلك بك ففعلت ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم (لا تفعلوا
ذلك مع أحد) وكان صلى الله عليه وسلم اذا رأى رجلا به زمانة او

شين يخر ساجدا ويقول اسأل الله العافية والله سبحانه وتعالى
أعلم ثم قلت غفر الله لي ما قلت وما فعلت

« فصل في صلاة العيدين »

ثم صلاتكم للعيدين من الشروق للزوال حين

اعنى ان مما اتفق عليه من النوافل ورغب فيه صلاة العيدين
وهما عيد الفطر وعيد الاضحى ووقتتهما من شروق الشمس الى
الزوال أى الى حين الزوال أى وقته

قال فى (ابدية) اجمع العلماء على استحسان الغسل لصلاة
العيدين وانهما بلا آذان ولا اقامة لثبوت ذلك عن رسول الله صلى
الله عليه وسلم الا ما أحدث من ذلك معاوية فى اصح الاقاويل قاله
ابن عمر وكذلك اجمعوا على ان السنة فيها تقديم الصلاة على
الخطبة لثبوت ذلك أيضا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم الا ما
روى عن عثمان بن عفان انه أخر الصلاة وقدم الخطبة لئلا يفترقوا
قبل الخطبة ، واجمعوا أيضا انه لا توقيت فى القراءة فى العيدين ،
وأكثرهم استحباب أن يقرأ فى الاولى (بسبح) وفى الثانية (الغاشية) لتواتر
ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم واستحب الشافعى (بقاف
والقرآن المجيد) لثبوت ذلك عنه عليه السلام واختلفوا فى ذلك على
مسائل ، أشهرها اختلافهم فى التكبير وذلك انه حكى فى ذلك أبو
بكر بن المنذر نحو من اثنى عشر قولاً الا انا نذكر من ذلك المشهور
الذى يستند الى صحابى أو سماع فنقول ذهب مالك الى أن
التكبير فى الاولى من ركعتى العيدين سبع مع تكبيرة الاحرام قبل
القراءة وفى الثانية ست مع تكبيرة القيام من السجود

وقال الشافعى فى الاولى ثمانية وفى الثانية ست مع تكبيرة
القيام من السجود وقال ابو حنيفة يكبر فى الاولى ثلاثا بعد

تكبيرة الاحرام ويرفع يديه فيها ثم يقرأ ام القرآن وسورة ثم يكبر راکعاً ولا يرفع يديه فاذا قام الى الثانية كبر ولم يرفع يديه ، وقرأ فاتحة الكتاب وسورة ثم يكبر ثلاث تكبيرات يرفع فيها يديه ثم يكبر للركوع ولا يرفع فيها يديه

وقال قوم تسع في كل ركعة وهو مروى عن ابن عباس ، والمغيرة بن شعبة وانس بن مالك وسعيد بن المسيب وبه قال النخعي وكذلك اختلفوا في رفع اليدين عند كل تكبير فمنهم من روى ذلك وهو مذهب الشافعى ، ومنهم من لم يرفع الا في الاستفتاح فقط ، ومنهم من خير واختلفوا فيمن تجب عليه صلاة العيد ، اعنى وجوب السنة فقالت طائفة يصلوها الحاضر والمسافر وبه قال الشافعى والحسن البصري وكذلك قال الشافعى انه يصلوها أهل البوادي ، ومن لا يجمع حتى المرات في بيتها وقال أبو حنيفة واصحابه انما تجب الجمعة على أهل الامصار والمدائن وروى عن علي انه قال لا جمعة ولا تشريق الا في مصر جامع وروى عن الزهري انه قال لا صلاة فطر ولا اضحى على مسافر وكذلك اختلفوا في المواضع التي يجب منها المجيء اليها كاختلافهم في صلاة الجمعة من الثلاثة الاميال الى مسيرة اليوم التام واتفقوا على ان وقتها من شروق الشمس الى الزوال كما تقدم ، واختلفوا فيمن لم ياتهم على أنه العيد الا بعد الزوال فقالت طائفة ليس عليهم أن يصلوا يومهم ولا من الغد وبه قال مالك والشافعى وأبو ثور وقال آخرون يخرجون الى الصلاة في غداة ثانی العيد وبه قال الاوزاعي وأحمد واسحاق قال أبو بكر بن المنذر وبه نقول لحديث رويناه عن النبى صلى الله عليه وسلم (انه أمرهم ان يفطروا فاذا أصبحوا ان يغدوا الى مصلاهم) واختلفوا اذا اجتمع في يوم واحد عيد وجمعة هل يجزيء العيد عن الجمعة ، فقال قوم يجزيء العيد عن الجمعة ، وليس عليهم في ذلك اليوم الا العصر فقط ، وبه قال عطاء وروى ذلك عن ابن الزبير وعلى وقال قوم هذه رخصة لأهل البوادي ،

الذين يردون الامصار للعيد والجمعة خاصة كما روي عن عثمان انه خطب في يوم عيد وجمعة فقال من احب من اهل العالية ان ينتظر الجمعة فلينتظر ، ومن احب ان يرجع فليرجع • رواه مالك في (الموطأ) وروي نحوه عن عمر بن عبد العزيز ؛ وبه قال الشافعى وقال مالك وابو حنيفة اذا اجتمع عيد وجمعة ، فالمكلف مخاطب بهما جميعا العيد على انه سنة والجمعة على أنها فرض ولا ينوب احدهما عن الآخر واختلفوا فيمن تفوته صلاة العيد مع الامام فقال قوم يصلى اربعا ، وبه قال أحمد والثوري وهو مروى عن ابن مسعود وقال قوم بل يقضيها على صفة صلاة الامام ركعتين يكبر فيهما نحو تكبيره ويجهر كجهره وبه قال الشافعى وأبو ثور • وقال قوم بل ركعتين فقط لا يجهر فيهما ولا يكبر تكبير العيد وقال قوم ان صلى الامام فى المصلى صلى ركعتين وان صلى فى غير المصلى صلى أربع ركعات وقال قوم لا قضاء عليه أصلا وهو قول مالك وأصحابه واختلفوا فى التنفل قبل صلاة العيد وبعدها ، فالجمهور على انه لا يتنفل لا قبلها ولا بعدها وهو مروى عن على ابن ابى طالب وابن مسعود وحذيفة وجابر وبه قال أحمد وقيل يتنفل قبلها وبعدها وهو مذهب ابن أنس وعروة وبه قال الشافعى وفيه قول ثالث وهو ان يتنفل بعدها ولا يتنفل قبلها ، وقال به الثوري والاوزاعى وابو حنيفة ، وهو مروى أيضا عن ابن مسعود وفرق قوم بين أن تكون الصلاة فى المصلى او فى المسجد، وهو مشهور مذهب مالك واختلفوا فى وقت التكبير فى غير الفطر بعد ان اجمع على استحبابه الجمهور لقوله تعالى (ولتكملاوا العدة ولتكبروا الله على ما هداكم) فقال جمهور العلماء يكبر عند الغدو الى الصلاة وهو مذهب ابن عمر وجماعة من الصحابة والتابعين ، وبه قال مالك واحمد واسحاق وابو ثور وقال قوم يكبروا من ليلة الفطر اذا رأوا الهلال حتى يغدوا إلى المصلى وحتى يخرج الامام وكذلك فى ليلة الاضحى عندهم ان لم يكن خارجا وروى عن ابن عباس انكار التكبير جملة الا اذا كبر الامام ، واتفقوا أيضا على التكبيرة فى ادبار الصلوات أيام

الحج ، واختلفوا في توقيت ذلك اختلافا كثيرا ، فقال قوم يكبر من صلاة الصبح يوم عرفة الى العصر من آخر أيام التشريق وبه قال سفيان واحمد وابو ثور وقيل يكبر من صلاة الظهر من يوم النحر الى صلاة الصبح من آخر أيام التشريق ، وهو قول مالك والشافعي وقال الزهري مضت السنة ان يكبر الامام في الامصار دبر صلاة الظهر من يوم النحر الى العصر من آخر أيام التشريق وبالجملة ، فالخلاف في ذلك كثير

حكى ابن المنذر عشرة أقوال ، وكذلك اختلفوا في صفة التكبير في هذه الايام فقال مالك والشافعي يكبر ثلاثا الله أكبر الله أكبر الله أكبر وقيل يزيد بعد هذا لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير ويروى عن ابن عباس انه كان يقول الله أكبر كبيرا ثلاث مرات ثم يقول الرابعة ولله الحمد وقالت جماعة ليس فيه شيء موقت واجمعوا انه يستحب ان يفطر في عيد الفطر قبل الغدو الى المصلى ولا يفطر يوم الاضحى الا بعد الانصراف من الصلاة وانه يستحب ان يرجع على غير الطريق التي مشى عليها لثبوت ذلك من فعله عليه السلام

وفي (رحمة الامة) ، اتفقوا على ان صلاة العيدين مشروعة ثم اختلفوا فقال ابو حنيفة هي واجبة على الاعيان كالجمعة ، وقال مالك والشافعي هي سنة وهي رواية عن ابى حنيفة وقال أحمد هي فرض كفاية واختلفوا في شرائطها فقال ابو حنيفة واحمد من شرائطها الاستيطان والعدد واذن الامام في الرواية التي يقول أحمد باعتبار اذنه في الجمعة وزاد أبو حنيفة المصر وقال مالك والشافعي كل ذلك ليس بشرط واجاز صلاتها فرادى لمن شاء من الرجال والنساء وفي (كشف الغمة) قال ابن عمر رضي الله عنهما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم (يحث على التجمن بالثياب الحسنة في العيد ، ويكره لبس السلاح في يومه الا لخوف عدو)

وأنكر ابن عمر وغيره على الحجاج في حملته السلاح في يوم عيد ، وكان له صلى الله عليه وسلم برد حبرة يلبسه في كل عيد قال في (المقاموس) البرد بالضم ثوب مخطط وحبرة كعنبه ضرب من برود اليمن ومر عمر بن الخطاب رضى الله عنه مع النبي صلى الله عليه وسلم بالسوق فرأى حلة من سندس فقال يا رسول الله لو اتخذت هذه للعيد فقال إنما يلبس هذه من لا خلاق له في الآخرة وكانت الصحابة رضى الله عنهم يلبسون ذكورهم الصغار يوم العيد أحسن ما يقدرون عليه من الحلى والمصبغات من الثياب وكان ابن عمر إذا رأى في آذان المراهقين حلقات نزعها منهم وقال قد كبرتم عن مثل ذلك قال أنس رضى الله عنه ، وكان يقلس لرسول الله صلى الله عليه وسلم يوم عيد الفطر والتقليس هو الضرب بالدف والغناء الجيد وكان صلى الله عليه وسلم يأمر بإخراج العواتق والحيض وذوات الخدور حتى لا يدع صلى الله عليه وسلم أحدا من أهل بيته إلا أخرجه ، وكان الحيض يعتزلن الصلاة والمصلى فيكبرن خلف الناس ويشهدن الخير ودعوة المسلمين ولما أمر النبي صلى الله عليه وسلم النساء بالخروج قالت امرأة يا رسول الله احدنا لا يكون لها جلباب ، فقال اتلبسها أختها من جلبابها وكان صلى الله عليه وسلم يأتي النساء اللاتي لم يحضرن الخطبة مع الرجال فيحثهن على التوبة والصدقة حتى يلقين أخراصهن وسخابهن يصدقن به فيحمله بلال ويقسمه على المساكين السخاب ككتاب قلادة من مسك أى طيب مجموع وقرنفل : وقال الأزهري السخاب عند العرب، كل قلادة كانت ذات جوهر أو لم تكن قال الشاعر

ويوم (1) السخاب من أعاجيب ربنا على أنه من بلدة (1) السوء انجانى وفى حديث آخر فجعلت تلقى القرط والسخاب ، قال ابن الأثير هو خيط ينظم فيه خرز وتلبسه الصبيان والجواري قال

(1) في نسخة أخرى جاء يوم الوشاح بدلا من يوم السخاب .
وفيه أيضا من بلدة الكفر بدلا من بلدة السوء .

أنس وكان الصحابة رضى الله عنهم يقولون لرسول الله صلى الله عليه وسلم إذا انصرفوا من صلاة العيد تقبل الله منا ومنك يا رسول الله فيقول (نعم تقبل الله منا ومنكم) وكذلك كان الناس يقولون لعمر ابن عبد العزيز فيرد عليهم ولا ينكر

فرع كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحث على الذكر والطاعة في ليلتي العيدين ويقول من احيا ليلتي العيد لم يميت قلبه يوم تموت القلوب وكان صلى الله عليه وسلم يحث على التكبير ليلة الفطر وكثرة ذكر الله تعالى في أيام العشر وأيام التشريق ويقول ما من أيام العمل الصالح فيها أحب الى الله عز وجل من هذه الايام ، يعنى أيام العشر فأكثرها فيهن من التكبير والتحميد والتهليل وكان الصحابة رضى الله عنهم يحثون على التكبير في عيد الفطر أكثر من الاضحى لقوله تعالى (ولتكملا العدة ولتكبروا الله على ما هداكم) وكان صلى الله عليه وسلم يقول (أيام التشريق أيام أكل وشرب وذكر الله عز وجل) •

وكان ابن عباس رضى الله عنهما يقول (واذكروا الله في ايام معلومات) أيام العشر ، والايام المعدودات أيام التشريق وكان صلى الله عليه وسلم يقول (زينوا اعيادكم بالتكبير والتهليل والتحميد والتقديس) ثم قلت :

« فرع في صلاة الوتر »

والوتر من جميع هذا أكدا وحكمه فيه الخلاف وجدا

اعنى ان الوتر أكد من جميع هذا الذي تقدم من النوافل وان حكمه وجد فيه الخلاف هل على الوجوب او السنية او الندب وكذلك اختلفوا في صفته قال في (البداية) ان مالكا رحمه الله استحب أن يوتر بثلاث يفصل بينهما بسلام وقال ابو حنيفة الوتر ثلاث ركعات من غير أن يفصل بينها بسلام وقال الشافعى الوتر ركعة

واحدة ، ولكل قول من هذه الاقاويل سلف من الصحابة ومن التابعين والسبب في اختلافهم اختلاف الآثار في هذا الباب وذلك انه ثبت عنه عليه السلام من حديث عائشة (انه كان يصلى من الليل إحدى عشرة ركعة يوتر منها بواحدة) وثبت عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال (صلاة الليل مثنى مثنى فإذا رأيت ان الصبح يدركك فاوتر بواحدة) •

وخرج مسلم عن عائشة (انه عليه الصلاة والسلام كان يصلى ثلاث عشرة ركعة ويوتر من ذلك بخمس لا يجلس في شيء الا في آخرها) وخرج أبو داود عن أبي أيوب الأنصاري انه عليه الصلاة والسلام قال : (الوتر حق على كل مسلم فمن أحب ان يوتر بخمس فليفعل ، ومن أحب أن يوتر بثلاث فليفعل) •

وخرج أبو داود (انه كان يوتر بسبع وتسع وخمس) وخرج عن عبد الله بن قيس قال قلت لعائشة بكم كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يوتر قالت (كان يوتر بأربع وثلاث وست وثلاث وثمان وثلاث وعشر وثلاث ، ولم يكن يوتر بانقص من سبع ولا بأكثر من ثلاث عشرة) وحديث ابن عمر أيضا عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال (المغرب وتر صلاة النهار) اما وقته فكان العلماء اتفقوا على ان وقته من بعد صلاة العشاء الى طلوع الفجر لورود ذلك من طرق شتى عنه عليه السلام ، ومن اثبت ما في ذلك ما خرج به مسلم عن أبي بصرة العوفي ان أبا سعيد أخبرهم انه سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن الوتر فقال (اوتر قبل الصبح) واختلفوا في صلاته بعد الفجر فقوم منعوا ذلك وقوم اجازوه ما لم يصل الصبح وبالقول الاول قال أبو يوسف محمد بن الحسن صاحب أبي حنيفة وسفيان الثوري •

وبالثاني قال مالك والشافعي وأحمد • وقد حكى

ابن المنذر في وقت الوتر عن الناس خمسة اقوال منها القولان المشهوران المتقدمان .

والقول الثالث انه يصلى الوتر وان دلى الحبح وهو قول طاوس .

والرابع انه يصليها وان طلعت الشمس وبه قال ابو ثور والاوزاعي .

والخامس انه يوتر من الليلة القابلة وهو من قول ثور والاوزاعي والخامس انه يوتر من الليلة القابلة وهو من قول سعيد بن جبير وهذا اختلاف انما سببه اختلافهم في تأكيده وقربه من درجة الفرض ، فمن رآه أقرب اوجب القضاء في زمان ابعد من الزمان المختص به ومن رآه ابعد اوجب القضاء في زمن أقرب ومن رآه سنة كسائر السنن ضعف عنده القضاء اذ القضاء انما يجب في الواجبات ، وعلى هذا يجيء اختلافهم في قضاء صلاة العيد لمن فاتته وقد اختلف في القنوت فيه ، فذهب ابو حنيفة واصحابه الى انه يقنت فيه ومنعه مالك واجازه الشافعي في أحد قوليه في النصف الآخر من رمضان ، وقوم في رمضان كله واما صلاتها على الراحلة حيث توجهت فان الجمهور على جواز ذلك لثبوت ذلك من فعله عليه السلام ، اعني انه كان يوتر على الراحلة ، ومما يعتمدونه في الحجة على انها ليست بفرض اذ قد كان صح عنه عليه الصلاة والسلام انه كان يتنقل على الراحلة ولم يصح عنه انه صلى قط صلاة مفروضة على الراحلة

وأما الحنفية ، فلما كان اتفاقهم معهم على هذه المقدمة وهو ان كل صلاة مفروضة لا تصلى على الراحلة واعتقادهم ان الوتر فرض وجب عندهم ان لا تصلى على الراحلة وردوا الخبر بالقياس وذلك ضعيف ، وذهب اكثر العلماء الى ان المرء اذا اوتر ثم نام فقام فتنفل انه لا يوتر ثانية لقوله عليه الصلاة والسلام: (لا وتران في ليلة واحدة) خرج ذلك ابو

داوود وذهب بعضهم الى انه يشفع الوتر الاول بان يضيف اليه ركعة ثانية ويوتر اخرى بعد التنفل شفعاً وهي المسألة التي يعرفونها بنقض الوتر وفيه ضعف من وجهين •

احدهما ان الوتر ليس ينقلب الى النفل
بتشفيعه •

والثانى ان التنقل بواحدة غير معروف من الشرع وتجوز
هذا اولا تجويزه هو سبب الخلاف في ذلك فمن راعى من الوتر
المعنى المعقول وهو ضد الشفع قال ينقلب شفعاً اذا اضيف اليها ركعة
ثانية ومن راعى منها المعنى الشرعى قال ليس ينقلب شفعاً لان
الشفع نفل والوتر سنة مؤكدة او واجبة

وفي (رحمة الامة) واقل الوتر ركعة ، واكثره احدى عشرة ركعة
وادنى الكمال ثلاث ركعات عند الشافعى واحمد وقال النعمان
الوتر ثلاث ركعات بتسليمة واحدة لا يزداد عليها ولا ينقص وقال
مالك الوتر ركعة قبلها شفع منفصل عنها ولا حد لما قبلها من الشفع
وأقله ركعتان والمقرؤ في الوتر سورة الاخلاص والمعوذتان عند مالك
والشافعى وقال النعمان واحمد المقرؤ فيه سورة الاخلاص فقط ،
واذا اوتر ثم تهجد لم يعد الوتر على الاصح من مذهب الشافعى
والنعمان . وقال احمد يشفعه بركعة ثم يعيده والسنة
ان يقنت آخر وتره في النصف الاخر من شهر رمضان عند
الشافعى واحمد وهو المشهور عن مالك وقال النعمان
واحمد يقنت في الوتر جميع السنة وبه قال جماعة من التابعين وفي
(كشف الغمة) قال ابن مسعود رضى الله عنه كان رسول الله صلى الله
عليه وسلم يحثنا على صلاة الوتر من غير ان يعزم عليها ويقول (الوتر
حق واجب فاوتروا يا أهل القران) وكان على رضى الله عنه يقول
الوتر ليس بحق كهيئة المكتوبة ولكنه سنة سنّها رسول الله صلى الله

عليه وسلم • وكان صلى الله عليه وسلم يقول : (ان الله وتر يحب الوتر ومن لم يوتر فليس منا) وكان صلى الله عليه وسلم يقول (الوتر أول الليل مسخطة للشيطان) وأكل السحور مرضاة للرحمان) وكان ابن عمر رضى الله عنهما يقول من أصبح على غير وتر أصبح على رأسه خنزير قدره سبعون ذراعا وكان صلى الله عليه وسلم يقول صلاة الليل مثنى مثنى فاذا خفت الفجر اوتر بواحدة) قيل لابن عمر رضى الله عنهما ما مثنى قال يسلم من كل ركعتين وكان صلى الله عليه وسلم يسلم من الركعة والركعتين في الوتر ، ليأمر ببعض حاجته ثم يرجع الى الصلاة وكان صلى الله عليه وسلم يقول (صلاة المغرب وتر النهار) وكان صلى الله عليه وسلم يقول الوتر ركعة من آخر الليل) وكان صلى الله عليه وسلم يوتر بثلاث وتارة بخمس وتارة بسبع وتارة بتسع وتارة باحدى عشرة وتارة بثلاثة عشرة قال العلماء رضى الله عنهم وحقيقة الوتر انما هي ركعة واحدة فكان صلى الله عليه وسلم يوتر بها بعد ركعتين زيادة على سنة العشاء وتارة بعد اربع وكان اذا قام يتشهد من الليل يجعلها آخر ما يصلى. وكان معاوية بن ابي سفيان رضى الله عنه كثيرا ما يوتر بركعة من غير زيادة فأخبر بذلك ابن عباس رضى الله عنهما فقيل له ان معاوية يوتر بركعة واحدة من غير زيادة فقال دعوه انه قد صحب النبي صلى الله عليه وسلم ، ولم ينكر عليه في اقتصاره على ركعة وكان سعد بن أبي وقاص رضى الله عنه يوتر بركعة وكذلك تميم الداري وعبد الله ابن عمر وعبد الله بن عباس

والحاصل أن أقاويل العلماء التى تقدمت وكذلك التى تأخرت ما منها شيء الا وهو موافق لقول بعض الصحابة وكان عثمان رضى الله عنه يحيى الليل كله بركعة واحدة وكانت عائشة ، رضى الله عنها تقول انه صلى الله عليه وسلم ، كان يركع ركعتين بعد الوتر ، وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا سلم من الوتر يسلم تسليمه واحدة شديدة يكاد ان يوقظ أهل البيت من شدة

تسليمته ثم يقول سبحان الملك القدوس ثلاث مرات ، ويرفع صوته بالآخرة منها ثم يقول اللهم انى أعوذ برضاك من سخطك وأعوذ بمعافاتك من عقوبتك وأعوذ بك منك لا أحصى ثناء عليك انت كما اثنيت على نفسك • وكان صلى الله عليه وسلم يقول (من نام عن وتره او نسيه فليصله اذا ذكره) وفى رواية (من نام عن حزبه فى الليل او عن شىء منه فقرأه ما بين صلاة الفجر وصلاة الظهر كتب له كأنما قرأه من الليل) وليكن هذا آخر الكلام على الوتر ، ومن اراد استيفاء الكلام عليه فعليه (بكشف الغمة) وفيما ذكرناه كفاية ان شاء الله •

« فروع فيما يتعلق بالنوافل »

تفيد ان شاء الله السامع والقائل

الفرع الاول كان ابن عباس رضى الله عنهما يقول ليس لعير رسول الله نافلة وانما النافلة خاصة لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، لان الله تعالى قد غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر حين اغتسل فى بحر الرحمة ليلة الاسراء وما سواه من الامة انما يصلى ما زاد على المكتوبة كفارة ما عمل من السوء والمعاصى .

قال تعالى له عليه السلام (ومن الليل فتهجد به نافلة لك) أي فريضة زائدة على الصلوات الخمس المفروضة خاصة بك دون الامة والنفل فى الاصل بمعنى الزيادة كما تقدم

وروت عائشة رضى الله عنها ثلاث على فريضة وهى سنة لكم ، الوتر والسواك وقيام الليل او تطوعا لزيادة الدرجات بخلاف تطوع الامة ، فانه لتكفير الذنوب وتدارك الخلل الواقع فى فرائضهم كما روى عن قتادة ومجاهد أن الوجوب قد نسخ فى حقه عليه السلام كما نسخ فى حق الامة ، فصارت الامور المذكورة نافلة ، لان الله قال (نافلة لك) ولم يقل عليك وانتصاب نافلة على المصدرية بتقدير تنفل ثم الآية ترغيب لصلاة التهجد ، وهى ثمان ركعات ، وعند بعضهم أقلها اثنان ، ولا تسمى تهجدا الا اذا كانت بعد نوم •

قالت عائشة رضى الله عنها : ما كان يزيد رسول الله صلى الله عليه وسلم في رمضان ولا في غيره على احدى عشرة ركعة يصلى أربعاً فلا تسأل عن حسنهن وطولهن ، ثم يصلى أربعاً فلا تسأل عن حسنهن وطولهن ، ثم يصلى ثلاثاً

وقال الشيخ عبد الرحمان البسطامى ، قدس الله سره في (ترويح القلوب) اذا دخل الثلث الاخير من الليل يقوم ويتوضأ ويصلى التهجد اثنتى عشرة ركعة يقرأ فيها بما شاء واراد من حظه وكان عليه السلام يصلى من الليل ثلاث عشرة ركعة يوتر بخمس لا يجلس الا في آخرهن . وفي الحديث (اشراف امتى حملة القرآن واصحاب الليل) وعن ابن عباس رضى الله عنهما

اذا كثر الطعام فحذرونى	فان القلب يفسده الطعام
اذا كثر المنام فنبهونى	فان العمر ينقصه المنام
اذا كثر الكلام فسكتونى	فان الدين يهدمه الكلام
اذا كثر المشيب فحركونى	فان الشيب يتبعه الحمام

الحمام ككتب قضاء الموت وقدره .

الثانى جاء في الخبر اذا نام العبد عقد الشيطان على رأسه ثلاث عقد نان قعد وذكر الله انحلت عقدة ، فان توضأ انحلت عقدة اخرى ، وان صلى ركعتين انحلت العقد كلها فاصبح نشيطا طيب النفس والا اصبح كسلان خبيث النفس . وليل القائم يتتور عبادته كوجهه .

يحكى عن شاب عابد انه قال نمت عن وردي ليلة فرأيت كان محرابى قد انشق وكأنى بجوار قد خرجن من المحراب لم ار احسن اوجها منهن ، واذا واحدة فيهن شوهاء أي قبيحة لم أر أقبح

منها منظرا ، فقلت لمن انتن ولمن هذه ، فقلن نحن لياليك التى مضين
وهذه ليلة نومك فلو مت فى ليلتك هذه لكانت هذه حظك

وكان بعض الصالحين يقوم الليل كله ويصلى صلاة الصبح
بوضوء العشاء كأبى حنيفة رحمه الله ونحوه قال بعضهم لان أرى
فى بيتى شيطانا أحب الى من ان أرى وسادة فانها تدعو الى النوم

وقال بعض العارفين ان الله يطلع على قلوب المستيقظين بالأسحار
فيملأها نورا فتترد الفوائد على قلوبهم فتستتير ثم تنتشر من قلوبهم
الى قلوب الغافلين ♦

الثالث فى قيام الليل قالت عائشة رضى الله عنها كان
رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يدع قيام الليل وكان اذا مرض او
كسل صلى قاعدا ، وكان يصلى حتى تزلج قدماه وكان يحث
أصحابه على قيام الليل ، ويقول (لا تدعوا قيام الليل ولو حلب ناقة
أو شاه وما كان بعد صلاة العشاء الاخرة فهو من الليل) ♦

وكان صلى الله عليه وسلم يقول (طول القنوت يخفف سكرات
الموت) وسيأتى معنى القنوت بعد هذا بيسير ان شاء الله

وكان صلى الله عليه وسلم يقول (قيام الليل فريضة على
نارىء القرآن) وكان صلى الله عليه وسلم يقول (أفضل الصلاة بعد
المكتوبة صلاة الليل وجوف الليل الاخر افضل وهو أقرب ما يكون
الرب من العبد فان استطاع احدكم أن يكون ممن يذكر الله تعالى فى
تلك الساعة فليكن) وكان صلى الله عليه وسلم يقول (عليكم بقيام
الليل فانه من دأب الصالحين قبلكم وقربة الى ربكم ومنهاة عن
الآثام وتكفيرا للسيئات ومطر داء من الجسد) وكان صلى الله عليه
وسلم يقول (شرف المؤمن قيام الليل وعزه استغناؤه عن الناس)
وكان صلى الله عليه وسلم يقول (عليكم بقيام الليل ولو ركعة) وكان

صلى الله عليه وسلم يقول (قالت أم سليمان عن داود عليهما السلام يا بنى لا تكثر النوم بالليل فان كثرة النوم بالليل تترك الرجل فقيرا يوم القيامة) وكان ابو ذر رضى الله عنه يقول اوحى الله الى داود عليه السلام (يا داود كذب من ادعى محبتى فاذا جن الليل نام عنى) وكان صلى الله عليه وسلم يقول (ان الله ييغض كل جعظري جواط صخاب فى الاسواق جيفة بالليل حمار بالنهار عالم بأمر الدنيا جاهل بأمر الآخرة) قوله جعظري أى فظ غليظ • قوله جواط كشداد ضخم مختال كثير الكلام ولاجلبة فى الشر ، والجواط كغراب الضجر وقلة الصبر قوله صخاب كشداد شدة الصوت ، ومنهم من قيده للخصام

حكاية قال ابن عباس رضى الله عنهما مر النبي صلى الله عليه وسلم مرة على على رضى الله عنه وفاطمة رضى الله عنها فى الليل فأيقظهما ، فقالت فاطمة رضى الله عنها وهى تعرك فى عينيها والله ما نصلى الا ما كتب الله لنا انما أنفسنا بيد الله ان شاء أن يبعثها بعثها فولى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يقول (وكان الانسان أكثر شىء جدلا) وفى رواية قيل أن القائل لذلك على لافاطمة ، ولعلمها وقعتان

وكان صلى الله عليه وسلم يقول (من استيقظ من الليل وايقظ أهله فصليا ركعتين جميعا كتبنا من الذاكرين الله كثيرا والذاكرات فان أبت فلينضح فى وجهها الماء وان أبى فلتنتضح فى وجهه الماء) وكان صلى الله عليه وسلم يقول (اذا نعس احدكم وهو يصلى فليرقد حتى يذهب عنه النوم ، وما من امرئ تكون له صلاة بليل فيغلبه عليها نوم الا كتب الله له أجر صلاته وكان نومه عليه صدقة •

الرابع كان صلى الله عليه وسلم يقول (ينزل الله جل ذكره كل ليلة اذا مضى ثلث الليل او نصف الليل فيقول لا أسأل عن عبادي غيري من ذا الذي يدعوني فأستجيب له من ذا الذي يسألني فأعطيه من ذا الذي يستغفرني فأغفر له حتى يطلع الفجر) أو قال (يفرغ المقارئ من صلاة الصبح ثم يصعد تعالى الى عزه ومكانه) وكان صلى الله عليه وسلم يقول : (احب الصلاة الى الله عز وجل صلاة داود عليه السلام كان ينام نصف الليل ويقوم ثلثه ، وينام سدسه) وكان صلى الله عليه وسلم اذا قام من الليل افتتح صلاته بركعتين خفيفتين يقرأ في الأولى منهما (ولو انهم اذ ظلموا أنفسهم جاءوك فاستغفروا الله واستغفر لهم الرسول لوجدوا الله توابا رحيمًا) وفي الثانية (ومن يعمل سوءا أو يظلم نفسه ثم يستغفر الله يجد الله غفورا رحيمًا) ثم يصلى بعد ذلك ما كتب له .

وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يطيل في قيام الليل ما شاء ، وربما قرأ في الركعة الواحدة البقرة وآل عمران والنساء

وقال معبد بن خالد رضى الله عنه رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم قرأ ليلة بالسبع الطوال في ركعة ، وتقدم قوله عليه السلام (طول القنوت يخفف سكرات الموت) قلت : قال (تاج العروس شروح القاموس) وقد تكرر ذكر القنوت في الحديث ويرد لمعاني متعددة كالطاعة والخشوع والصلاة والدعاء والعبادة وطول القيام والسكوت فيصرف كل واحدة من هذه المعاني الى ما يحتمله لفظ الحديث الوارد فيه وقال ابن الانباري القنوت على اربعة أقسام الصلاة وطول القيام واقامة الطاعة والسكوت ويروى ان للقنوت اربعة عشرة معنى جمعت في هذه الابيات وهى

ولفظ القنوت اعدد معانيه تجد	مزيدا على عشر معاني مرضية
دعاء خشوع والعبادة طاعة	اقامتها اقرارا بالعبودية

سكوت صلاة والقيام وطوله كذلك دوام الطاعة الرائج النية
دوام الحج غزو تواضع الى الله خذها ستة وثمانية

الخامس كان رسول الله صلى الله عليه وسلم تارة يجهر
بقراءته وتارة يسر وقال ابو مسعود رضى الله عنه : ما اسر من
سمع نفسه

حكاية قال أنس رضى الله عنه ومر رسول الله صلى الله
عليه وسلم على ابى بكر وعمر في ليلة فوجد أبا بكر يسر بقراءته
وعمر يجهر بها فلما أصبح سأل أبا بكر لم لا تجهر بقراءتك فقال
يا رسول الله قد اسمعت من ناجيت فقال له ارفع قليلا ، وسأل عمر
فقال لم لا تسر بقراءتك فقال يا رسول الله اوقظ الوسنان واطرد
الشيطان فقال له اخفض قليلا وكان صلى الله عليه وسلم يقول
لكل سورة حظ من الركوع فاركعوا في كل سورة

قال ابن عباس رضى الله عنهما اراد ان لا يخرج أمته

السادس كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول (من قام
بعشر آيات لم يكتب من الغافلين ومن قام بمائة آية كتب من
القانتين ، ومن قام بألف آية كتب من المقنطرين •

قلت سورة القارة عشرة آيات ، ومن الزلزلة الى آخر
المصحف تسع وتسعون آية فاذا قرئت الفاتحة صار اكثر بست
آيات . وفي (كشف المغمة) قال شيخنا رضى الله عنه وقد اعتبرنا الالف
الاولى من القرآن بالفاتحة لى قوله في سورة الانفال (يا أيها
الذين آمنوا اذا لقيتم فئة فاثبتوا) والالف الثانى في قوله تعالى
في سورة الكهف (واضرب لهم مثل الحياة الدنيا) والالف الثالث
الى آخر سورة الشعراء ، والالف الرابع الى آخر الصفات
والخامس الى آخر سورة الواقعة ، والالف السادس الى آخر سورة

الغاشية هذا ، هو العدد المتفق عليه بين القراء وما زاد مختلف،
في عدده ، والله اعلم

ويروى ان عدد آياته ست آلاف وستمئة وستون وقيل ست
وستون ألف أمر والف نهى والف قصص واخبار والف عبر وامثال
والف وعدو ألف وعيد ومائة دعاء وتسبيح وخمسمائة بين الحلال
والحرام وست وستون بين الناسخ والمنسوخ واما عدد حروفه
فقد عقدته كما في (الجمل) بقولى

كتاب ربى الف الف حرفا والسبع والعشرون حرفا ألفا
ونصفه الاول عند النون من نكرا يتم خذ فنون

وعن ابى ذر انه قال قام رسول الله صلى الله عليه وسلم
حتى أصبح بآية، والآية (ان تعذبهم فانهم عبادك وان تغفر لهم فانك
أنت العزيز الحكيم) وتهجد عمر رضى الله عنه طول ليلته بقراءة
الفاتحة ، فقال له شخص من جيرانه رأيتك الليلة لا تزيد في قراءتك
على الفاتحة ثم تركع فقال له عمر ثكلتك أمك أليست تلك صلاة
الملائكة عليهم السلام

قلت وقد ذكرنى فعل سيدنا عمر هذا بقضية وقعت لبعض
مواريد شيخنا الامين وذلك أنه مر به أحد يتنفل ليلا فقال له يا فلان
بم تتنفل وانت لم تحفظ القرآن ، فقال له من يحفظ الفاتحة لا يسأل
بم يتنفل وبم صلى وهذا من توفيق الله ، لما روي ان ثلاثة
مكذبون *

أحدهم من يحفظ الفاتحة ويقول لو كنت أحفظ القرآن
لقلت فانه كاذب لانه لو قام بالفاتحة لكتب له اجر القائم بالقرآن ،
والثانى *

من عنده قليل من المال ولم يتصدق منه ويقول لو كان عندي كثير لتصدقت منه فانه كاذب لانه ما نقص مال من صدقة •

والثالث من عنده اخوه اكبر منه ولم يبیره ويقول لو ادركت ابى او كان معى نبررته فانه كاذب لان الكبير من الاخوة بمنزلة الاب • وكان صلى الله عليه وسلم يقول (من نام الى الصبح ولم يصل من الليل فذلك رجل بال الشيطان فى اذنه) وكان صلى الله عليه وسلم يقول عن قيام الليل فليقل اذا تعازانى استيقظ من الليل لا اله الا الله من عجز عن قيام الليل فليقل اذا تعازانى استيقظ من الليل لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد يحيى ويميت وهو على كل شىء ندير سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر ولا حول ولا قوة الا بالله العلى العظيم) فمن قل ذلك ثم استغفر ودعا استجيب له والله أعلم •

السابع فى صلاة الاشراف وصلاة الضحى ، فالاشراق هى ركعتان كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصليهما اذا ارتفعت الشمس من مطلعها قيد رمح او رمحين وكان ابن عباس رضى الله عنها يقول صلاة الاشراف هى صلاة الضحى وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحث الصحابة على صلاة الضحى سفرا وحضرا ويقول (فى الانسان ثلاثمائة وستون مفصلا عليه أن يتصدق كل يوم عن كل مفصل منها صدقة - فقال الرجل يا رسول الله من ذا الذى يطيق ذلك - قال النخمة فى المسجد يدغنها او شىء ينحيه عن الطريق فان لم يقدر فركعتا الضحى تجزى عنه) وكان ابن عباس رضى الله عنهما يقول صلاة الضحى فى كتاب الله ولا يغوص عليهما الا غواص (واذكر ربك فى نفسك تضرعا وخفية ودون الجهر من القول بالغدو والاصال) وقال تعالى (واذكر ربك كثيرا وسبح بالعشى والابكار) •

وكان صلى الله عليه وسلم يصلى الضحى حتى نقول لا يتركها ويتركها حتى نقول لا يصليها وكذلك ابو بكر وعمر رضى الله عنهما وكان صلى الله عليه وسلم اذا صلاها تارة كان يصليها ركعتين وتارة اربعا وتارة ثمان ركعة وتارة اثنتى عشرة ، ويقول (من صلى الضحى اثنتى عشر ركعة بنى الله له قصرا فى الجنة من ذهب) وفى راموز الحديث (ان صليت الضحى ركعتين لم تكتب من الغافلين وان صليتها اربعا كتبت من المحسنين وان صليتها ستا كتبت من القانتين الخاشعين ، وان صليتها ثمانيا كتبت من الفائزين وان صليتها عشرا لم يكتب عليك ذلك اليوم ذنب ، وان صليتها اثنتى عشرة ركعة بنى الله لك بيتا فى الجنة •)

الثامن فى صلاة ما بين الظهر والعصر وتحية المسجد وصلاة ما بين المغرب والعشاء كانوا يحيون ما بين الظهر والعصر بالصلاة ويشبهون ذلك بصلاة الليل : وكان ابن عمر رضى الله عنهما يصلى فى هذا الوقت اثنتى عشر ركعة قلت •

واشتهر فضل اربع قبل الظهر واربع بعده ، واربع قبل العصر حتى لا يحتاج الى جلب نص لكثرة نصوصه

وأما تحية المسجد فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول (اعطوا المساجد حقها ، قالوا وما حقها يا رسول الله قال اذا دخلتم فصلوا ركعتين قبل أن تجلسوا) وكان كثيرا ما يقول اذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يصلى ركعتين) وفى رواية (سجدتين) ودخل عمر رضى الله عنه المسجد مارا فركع فيه ركعة فقليل له انما ركعت ركعة فقال انما هو تطوع فمن شاء زاد ومن شاء نقص ، وقد كرهت ان اتخذه طريقا وأما بين المغرب والعشاء ، كان حذيفة رضى الله عنه يقول عجلوا بالركعتين بعد المغرب فانهما يرفعان مع المكتوبة وفى رواية حبس الركعتين بعد المغرب مشقة على الملكين •

وكان صلى الله عليه وسلم يقول من صلى بعد المغرب ست ركعات لم يتكلم فيما بينهن بسوء عدله بعبادة اثنتى عشرة سنة وغفرت ذنوبه ، ولو كانت مثل زبد البحر ، ومن صلى بعد المغرب عشرين ركعة بنى الله له بيتا فى الجنة)

وكان ابو هريرة رضى الله عنه يقول رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلى الركعتين بعد المغرب فى المسجد فيطول فيهما حتى تفرق الناس كلهم

قال أنس رضى الله عنه وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم كثيرا ما يصلى المغرب ثم لم يزل يصلى تطوعا حتى ينادى للعشاء الآخرة وكانت الصحابة رضى الله عنهم يرون ان فى ذلك نزل قوله تعالى (كانوا قليلا من الليل ما يهجعون) وقوله تعالى (تتجافى جنوبهم عن المضاجع) قلت وورد (من صلى ما بين المغرب والعشاء فانها صلاة الاوابين) وقال تعالى (انه كان للاوابين عفورا) وامام العشاء فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلى بعدها اربعا ويقول (من صلاهن بعد العشاء كان مثلهن من ليلة القدر) ♦

قال انس رضى الله عنه وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ فى الاولى من اربع ركعات بعد العشاء (قل يا ايها الكافرون) والثانية الخلاص والثالثة تبارك والرابعة الم تنزيل السجدة وتارة يقرأ مع الفاتحة الم تنزيل السجدة ، وفى الثانية مع الفاتحة حم الدخان وفى الثالثة مع الفاتحة يس وفى الرابعة مع الفاتحة (تبارك الذى بيده الملك) ويقول صلى الله عليه وسلم (من صلى اربعا بعد العشاء لا يفصل بينهن بتسليم شفع فى أهل بيته كلهم ، ممن وجبت له النار واجير من عذاب القبر

التاسع فى صلاة لقضاء الحاجة وصلاة التوبة وصلاة رد الضالة :

كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول (من كانت له ائى الله تعالى حاجة او الى احد من بنى آدم فليتوضأ فليحسن الوضوء

ثم ليصلى ركعتين ثم ليثن على الله بما هو أهله وليصل على النبي صلى الله عليه وسلم ثم ليقل لا اله الا الله الحليم الكريم سبحانه الله رب العرش العظيم ، الحمد لله رب العالمين أسألك موجبات رحمتك وعزائم مغفرتك والغنيمة من كل بر والسلامة من كل اثم لا تدع لى ذنبا الا غفرته ولا هما الا فرجته ولا حاجة لك فيها رضى الا قضيتها يا أرحم الراحمين) •

وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول (ما من عبد يذنب ذنبا ثم يقوم فيتطهر ثم يصلى ثم يستغفر الله الا غفر له ثم يقرأ (والذين اذا فعلوا فاحشة او ظلموا أنفسهم ذكروا الله فاستغفروا لذنوبهم) الآية •

وفى رواية (ثم يصلى ركعتين أو أربعا مفروضة أو غير مفروضة) وروى (التوبة من الذنب هي أن تتوضأ وتصلى ركعتين)

وصلاة رد الضالة هي ركعتان كانوا يصلونها اذا ضل لهم شيء حتى اذا فرغوا منها قالوا اللهم رد الضالة هادى الضالة من الضلالة رد علينا ضالتنا بعزتك وسلطانك فانها من فضلك وعطائك

وكان صلى الله عليه وسلم اذا أحزنه أمر من الامور فرغ الى الصلاة ثم يسأل كشفها

العاشر فى صلاة الاستخارة

وصلاة التسبيح كان ابو هريرة رضى الله عنه يقول كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلمنا الاستخارة فى الامور كلها كما يعلمنا السورة من القرآن ، يقول (اذا هم أحدكم بالامر فليركع ركعتين من غير الفريضة ثم ليقل اللهم انى استخرك بعلمك واستقدرك بقدرتك وأسألك من فضلك العظيم فانك تقدر ولا أقدر

وتعلم ولا أعلم وانت علام الغيوب ، الله مان كنت تعلم ان هذا الامر خير لى فى دينى ومعاشى وعاقبة أمري او قال عاجل أمري وآجله فاقدره لى ويسره ثم بارك لى فيه وان كنت تعلم ان هذا الامر شر لى فى دينى ومعاشى وعاقبة أمري أو قال عاجل أمري وآجله فاصرفه عنى واصرفنى عنه ، واقدر لى الخير حيث كان ثم رضنى به قال ويسمى حاجته) وكان صلى الله عليه وسلم لا يثاور اصحابه فى شىء الا ان كان لم يومر به فان أمر به لم يثاورهم

وكان الحسن رضى الله عنه يقول ما شاور قوم قط الا هدوا لأرشد أمورهم وكان صلى الله عليه وسلم اذا تعارض عنده امران خطب الناس وقال (أشيروا على يا معشر المسلمين) والله أعلم •

وكان صلى الله عليه وسلم يقول (اذا هم احدكم بأمر فليستخر ربه فيه سبع مرات ثم ينظر الى الذي سبق الى قلبه فان فيه الخير .

وكان صلى الله عليه وسلم اذا تعارض عنده أمران يقول (اللهم خر لى واخر لى) والله أعلم • وأما صلاة التسبيح فقد قال عبد الله بن عمر رضى الله عنهما (كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحثنا على صلاة التسبيح ويقول (ان استطاع احدكم أن يصلّيها فى كل يوم مرة فليفعل فان لم يستطع ففى كل جمعة فان لم يستطع ففى كل شهر فان لم يستطع ففى كل سنة فان لم يستطع ففى عمره مرة فمن صلاها غفر له ذنبه أوله وآخره قديمه وحديثه خطأه وعمده حقيره وكثيره وعلايته وسره ولو كان أعظم أهل الارض ذنباً لغفر له بذلك) • وكان عبد الله بن عمر رضى الله عنهما يقول : أمرنى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان أفعلها اذا زال النهار قلت فان لم أستطع أن أفعلها تلك الساعة ، قال (صلها من ليل أو نهار) وكان صلى الله عليه وسلم اذا علمها الرجل يقول هى اربع ركعات فى كل ركعة منها بعد القراءة سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر خمس عشرة مرة . وتقول ذلك فى الركوع عشرا وفى الرفع منه عشرا

وفي كل من السجديتين عشرا والجلوس بينهما عشرا وجلسة الاستراحة عشرا والتشهد عشرا ، فذلك خمس وسبعون في كل ركعة.

الحادي عشر وهي خاتمة هذه الفروع في أمور تتعلق بالباب قالت، عائشة رضى الله عنها : كان رسول الله صلى الله عليه يقول () من صلى قائما فهو أفضل ومن صلى قاعدا فله نصف أجر القائم ومن صلى نائما فله نصف أجر القاعد (ويقال ان ذلك في حق الصحيح من الامة ، وان صلاته صلى الله عليه وسلم قاعدا كقائم في الاجر وكانت حفصة رضى الله عنها تقول ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلى في سبحة قاعدا قط ، حتى كان قبل وفاته بعام فكان يصلى في سبحته قاعدا ويقرأ السورة فيرتلها حتى تكون أطول من أطول منها وكان اكثر جلوسه صلى الله عليه وسلم في الصلاة آخر عمره متربعا وتارة متفرشا وتارة متوركا

وكان صلى الله عليه وسلم يقول (عليكم بكثرة السجود فان أحدكم لن يسجد لله سجدة الا رفعه الله بها درجة وحطت عنه بها خطيئة) وجاء مرة رجل فقال يا رسول الله أسألك مرافقتك في الجنة فقال صلى الله عليه وسلم أعنى على نفسك بكثرة السجود (وكان صلى الله عليه وسلم يحث على اخفاء صلاة التطوع ويقول (أفضل الصلاة صلاة المرء في بيته الا المكتوبة) وكان صلى الله عليه وسلم يقول (أفضل التطوع مثنى مثنى ليلا كان أو نهارا) •

وفي رواية (الصلاة مثنى مثنى وتشهد وتسلم في كل ركعتين وتبأس وتمكن وتتقنع يديك يعنى ترفعهما الى السماء مستقبلا ببطونهما وجهك وتقول اللهم اغفر لى • فمن لم يفعل ذلك فهو خذاج) وكان صلى الله عليه وسلم يقول : (لا يقبل الله عز وجل من عبده عملا كتب له الا عشرها تسعها ثمنها سبعها سدسها خمسها ربعها ثلثها نصفها) وكان صلى الله عليه وسلم يقول : (لا يقبل الله عز وجل من عبده عملا حتى يتشهد بقلبه مع بدنه) وكان صلى الله عليه وسلم يقول (اول

ما يرفع من هذه الامة الخشوع حتى لا يرى فيها خاشع) والله اعلم
قلت وما ذلك أعوذ بالله الا من موت القلوب ولذلك قلت

((فصل في الصلاة على الميت))

لقن وغسل كفن صل أدفن	أمر بالكل اتفاقا بين
لكن وصف الامر فيه اختلفوا	والاتفاق في الذي قد يوصف
غسل الرجال للرجال والنساء	لمثلهن جائز بلا امتراء
وغير ذلك كله فيه اختلف	فخذ لما اقوله لا تنحرف

الالفاظ الخمسة الاول بلفظ الامر والمراد مصادرها اعنى ان تلقين الميت وتغسيله وتكفينه والصلاة عليه ودفنه أمر بكلها بالاتفاق ومعنى بين أي واضح ذلك الا ان وصف الامر اختلف العلماء فيه ، فمن حمل الامر على ظاهره من الوجوب قال ان الجميع واجب ، ومن حمله على ادنى مراتبه حمله على الندب ومن حمله على القدر المشترك بينهما حمله على السننية وبعض العلماء فرق فقال بالندب في التلقين وبالوجوب في الدفن وبالسننية في البواقي واتفاق العلماء في الذي قد يوصف أي يبين وهو جواز غسل الرجال للرجال وجواز غسل النساء للنساء ، فلا شك وغير ذلك كله من احكام الجميع اختلف فيه ، فخذ أيها السامع الذي أقوله أي قلته لا تنحرف أي لا تحد عنه لانه حق وذلك كغسل بعض الرجال لبعض النساء من زوجية أو محرم من قرابة أو رضاع وكغسل بعض النساء لبعض الرجال كذلك أي من زوجية أو محرم من قرابة أو رضاع فان ذلك كله اختلف فيه العلماء بين مجوز ومانع وكاره هذا حاصل معنى الابيات وأما ما يتفرع من الكلام في هذا الفصل من حقوق الاموات على الاحياء فهو ستة فروع •

الاول فيما يستحب أن يفعل به عند الاحتضار وبعده •

الثانى فى غسله الثالث : فى تكفينه • الرابع فى حمله واتباعه ولم
اذكره فى النظم لعدم الاتفاق فيه الخامس فى الصلاة عليه • السادس
فى دفنه •

الاول ، ويسنحب ان يلقي الميت عند الموت شهادة ان لا اله الا الله
لقوله : عليه السلام (لقنوا موتاكم شهادة ان لا اله الا الله) وقوله (من كان آخر قوله لا اله الا الله دخل الجنة) واختلفوا فى استجاب توجهه
الى القبلة فرأى ذلك قوم ولم يروه آخرون •

وروي عن مالك أنه قال فى التوجه ما هو من الامر القديم . وفى
رواية عنه عليه السلام لقنوا موتاكم لا اله الا الله ووجهوهم الى
القبلة وأغمضوا ابصارهم فان البصر يتبع الروح وقولوا عنده خيرا
فانه يومن على ما قال أهل البيت فاذا قضى الميت غمض عينيه
ويستحب تعجيل دفنه فورود الآثار بذلك الا الغريق لانه يندب
تأخير دفنه مخافة ان يكون الماء قد غمره فلم تبين حياته

قال صاحب (البداية) واذا قيل هذا فى الغريق فهو اولى فى كثير
من المرضى مثل الذين تصيبهم انطباق المغروق وغير ذلك مما هو
معروف عند الاطباء حتى لقد قال الاطباء فى المشتكين لا ينبغي ان
يدفنوا الا بعد ثلاث : قلت : وهم من يشتكى ويمرض أقل مرض وأهونه
والله تعالى أعلم •

الثانى : فى غسله ، ويتعلق بالكلام عليه حكم المغسل
ومن يجب غسله من الموتى ، ومن يجوز ان يغسل وما حكم الغاسل
وما صفة الغسل ، فأما حكم الغسل فانه قيل فيه انه فرض على الكفاية
وقيل سنة على الكفاية والقولان كلاهما فى المذهب وأما من يجب
غسله من الموتى فالمسلم الذي لم يقتل فى معترك حرب الكفار ،
واختلفوا فى غسل الشهيد وفى الصلاة عليه وفى غسل المشرك ، فأما

الشهيد في معترك المشركين فالجمهور على ترك غسله لما روى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم (أمر بقتلى أحد فدفنوا بثيابهم ولم يصل عليهم) وكان الحسن وسعيد بن المسيب يقولان يغسل كل مسلم فان كل ميت يجنب ولعلمهم كانوا يرون ما فعل بقتلى أحد لموضع الضرورة اعنى المشقة في غسلهم

وأما غسل المسلم للكافر ، فكان مالك يقول لا يغسل المسلم والده الكافر ولا يقبره الا ان يخاف ضياعه فيواريه

وقال الشافعي لا بأس بغسل المسلم قرابته من المشركين ودفنهم وبه قال ابو ثور وابو حنيفة واصحابه ، وقد روي ان النبی عليه السلام امر بغسل عمه لما مات . وسبب الخلاف هل الغسل هو من باب العبادة او من باب النظافة ، فان كانت عبادة لم يجز غسل الكفار وان كانت نظافة جاز غسله . وأما من يجوز ان يغسل الميت فانهم اتفقوا على أن الرجال يغسلون الرجال والنساء للنساء . واختلفوا في المرأة تموت مع الرجال او الرجل يموت مع النساء ما لم يكونا زوجين على ثلاثة أقوال ، فقال قوم يغسل كل واحد منهما صاحبه من فوق الثياب . وقال قوم يميم كل واحد منهما صاحبه . وبه قال الشافعي وابو حنيفة وجمهور العلماء . وقال قوم لا يغسل واحد منهما صاحبه ولا يميمه . وبه قال الليث بل يدفن من غير غسل . واما مالك فانه اختلف قوله في هذه المسألة فمرة قال يميم كل واحد منهما صاحبه قولاً مطلقاً ومرة فرق في ذلك بين ذوي المحارم وغيرهم ومرة فرق في ذوي المحارم بين الرجال والنساء فيتحصل عنه ان له في ذوي المحارم ثلاثة أقوال أشهرها انه يغسل كل واحد منهما صاحبه على الثياب والقول الثاني أنه لا يغسل احدهما صاحبه ويميمه مثل قول الجمهور في غير ذوي المحارم . والقول الثالث الفرق بين الرجال والنساء اعنى تغسل المرأة الرجل ولا يغسل الرجل المرأة ، واجمعوا من هذا الباب على غسل المرأة زوجها واختلفوا في جواز غسله اياها ، فالجمهور

على جواز ذلك . وقال ابو حنيفة ، لا يجوز غسل الرجل زوجته
وسبب اختلافهم هو تشبيه الموت بالطلاق ، فمن شبهه بالطلاق قال
لا يحل له أن ينظر اليها بعد الموت ، ومن لم يشبهه بالطلاق وهم
الجمهور ، قال ان ما يحل له من النظر اليها قبل الموت يحل له بعد
الموت وانما دعا ابا حنيفة ان شبه الموت بالطلاق ، انه رأى انه اذا
ماتت احدى الاختين حل له نكاح الاخرى كالحال فيها اذا طلقت .

وكذلك أجمعوا على أن المطلقة المبتوتة لا تغسل زوجها ،
واختلفوا في الرجعية ، فروي عن مالك انها تغسله ، وبه قال ابو
حنيفة واصحابه . وقال ابن القاسم لا تغسله وان كان الطلاق رجعيا
وهو قياس قول مالك لانه ليس يجوز عنده ان يراها وبه قال
الشافعى . وسبب اختلافهم هو هل يحل للزوج ان ينظر الى
الرجعية او لا ينظر اليها

وأما حكم الغاسل فانه ماختلفوا فيما يجب عليه ، فقال قوم
من غسل ميتا وجب عليه الغسل وقال قوم لا غسل عليه واما صفة
الغسل فاختلفوا هل ينزع عن الميت قميصه اذا غسل أم يغسل في
قميصه ، او تنزع ثيابه وتستتر عورته واختلفوا أيضا هل يوضأ
الميت قال ابو حنيفة لا يوضأ ، وقال الشافعى يوضأ ، وقال مالك
ان وضئ فحسن : واختلفوا ان التوقيت في الغسل فمنهم من أوجبهم ومنهم
من استحبه والذين أوجبوا التوقيت فمنهم من أوجب
الوتر أي وتر كان ، وبه قال ابن سيرين ، ومنهم من اوجب الثلاثة
فقط ، وهو ابو حنيفة ، ومنهم من حد أقل الوتر في ذلك فقال لا ينقص
من الثلاثة ولم يحد الاكثر وهو الشافعى ، ومنهم من حد الاكثر في
ذلك وقال لا يتجاوز به السبعة وهو أحمد ، ومن قال باستحباب
الوتر ولم يحد فيه حدا مالك بن انس واصحابه

وكان مالك يستحب ان يغسل في الاولى بالماء القراح اي الذي

لم يخالطه بشيء ، وفي الثانية بالسدر والماء وفي الثالثة بالماء والكافور
ومحمد بن سيرين ثلاثا بالسدر مرتين والثالثة بالماء والكافور •

واختلفوا اذا خرج من بطنه حدث هل يعاد غسله أم لا
واختلفوا في تقليم أظفار الميت وألاخذ من شعره فقال قوم يؤخذ وقال
قوم لا تقلم أظافره ولا يؤخذ من شعره وكذلك اختلفوا في
عصر بطنه قبل ان يغسل ، فمنهم من رأى ذلك ، ومنهم من لم يره
الثالث في تكفينه ، والاصل في هذا الباب ان رسول الله صلى الله
عليه وسلم ، كفن في ثلاثة اثواب بيض سحولية ليس فيها قميص
وسحولية بفتح السين وتشديد المثناة التحتية نسبة الى السحول وهو
القصار لانه يسحلها أي يغسلها او الى سحول قرية باليمن وقيل
بالضم اسم لقرية أيضا

وخرج ابو داود عن ليلي الثقفية قالت كنت فيمن غسل
أم كلثوم بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم فكان أول ما أعطاني
رسول الله صلى الله عليه وسلم الحقو ثم الدرع ثم الخمار ثم الملحفة
ثم أدرجت بعد في الثوب الاخر قالت ورسول الله صلى الله عليه
وسلم جالس عند الباب معه كفنها يناولناها ثوبا ثوبا فمن العلماء
من أخذ بظاهر هذين الاثرين قال يكفن الرجل في ثلاثة اثواب والمرأة
في خمسة اثواب وبه قال الشافعي وأحمد ، وجماعة

وقال ابو حنيفة اقل ما تكفن فيه المرأة ثلاثة اثواب والسنة
خمس اثواب وأقل ما يكفن فيه الرجل ثوبان والسنة فيه
ثلاثة أثواب ورأى مالك أنه لا حد في ذلك وأنه يجزئ ثوب
واحد فيهما الا انه استحب الوتر واتفقوا على ان الميت يغطى
رأسه ويطيب الا المحرم اذا مات في احرامه فانهم اختلفوا فيه فقال
مالك وأبو حنيفة المحرم بمنزلة غير المحرم

وقال الشافعي : لا يغطى رأسه اذا مات ولا يمس بطيب

الرابع واختلفوا في سنة المشى مع الجنازة ، فذهب أهل المدينة الى أن من سنتها المشى أمامها وقال الكوفيون وأبو حنيفة وأصحابه وسائرهم أن المشى خلفها أفضل وروى أن الراكب يسير أمام الجنازة والمشي خلفها وأمامها وعن يمينها ويسارها قريبا منها وأكثر العلماء على أن القيام الى الجنازة منسوخ ، وذهب قوم الى وجوب القيام لها لما روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : (إذا رأيت الجنائز فقوموا لها حتى تتخلفكم أو توضع) وحجة النسخ ما روي عن علي رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقوم في الجنائز ثم جلس ، واختلف الذين رأوا أن القيام منسوخ في القيام في القبر في وقت الدفن ، فبعضهم رأى أنه لم يدخل تحت النهي وبعضهم رأى أنه داخل تحت النهي على ظاهر اللفظ ، ومن أخرجه من ذلك احتج بفعل علي رضي الله عنه في ذلك ، وذلك أنه روى النسخ وقام على قبر ابن المكثف فقبل له ألا تجلس يا أمير المؤمنين ، فقال قليل لاخينا قيامنا على قبره

الخامس في الصلاة عليه والكلام عليها بعد معرفة وجوبها أو سنييتها يتعلق بصفة صلاة الجنازة وعلى من يصلى ومن أولى بالصلاة ، وفي وقت هذه الصلاة وفي موضع هذه الصلاة وفي شروط هذه الصلاة : أما صفة الصلاة فقد اختلفوا في عدد التكبير اختلافا كثيرا ، لكن فقهاء الامصار مجمعون على أن التكبير في الجنازة أربع الا ابن أبي ليلى وجابر بن زيد فانهما كانا يقولان انها خمس وروى عن أبي خيثمة عن أبيه قال كان النبي عليه السلام يكبر على الجنائز أربعاً وخمسا وستا وسبعا وثمانيا حتى مات النجاشي فصاف الناس ورآه وكبر أربعاً ثم ثبت على أربع حتى توفاه الله ، وأجمع الفقهاء على رفع اليدين في أول التكبير ، واختلفوا في سائر التكبير غيره ، فقال قوم يرفع وقال قوم لا يرفع وكذلك وضع اليمنى على اليسرى واختلف الناس في القراءة في صلاة الجنازة ، فقال مالك وأبو حنيفة ليس فيها قراءة إنما هو الدعاء وقال مالك : قراءة الفاتحة فيها ليس

بمعمول به في بلدنا بحال ، قال وانما نحمد الله ونثنى عليه بعد التكبير الاول ثم يكبر الثانية فيصل على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يكبر الثالثة فيشفع للميت ثم يكبر الرابعة ويسلم

وقال الشافعي يقرأ بعد التكبير بفاتحة الكتاب ثم يفعل بسائر التكبيرات مثل ذلك وبه قال أحمد وداود .

وقد روى يكبر الامام ثم يقرأ فاتحة الكتاب سرا في نفسه ثم يخلص الدعاء في التكبيرات الثلاث واختلفوا في التسليم من الجنازة هل هو واحد او اثنان ، فالجمهور على انه واحد وقالت طائفة وابو حنيفة يسلم تسليمين ، واختاره المزني من اصحاب الشافعي وهو أحد قولي الشافعي وكذلك اختلف المذهب هل يجهر فيها او لا يجهر بالسلام واختلفوا اين يقوم الامام من الجنازة فقال جملة من العلماء يقوم في وسطها ذكرا كان أو أنثى وقال قوم آخرون يقوم من الانثى وسطها ومن الذكر عند رأسه ومنهم من قال يقوم من الذكر والانثى عند صدورهما وهو قول ابن القاسم وقول أبي حنيفة وليس عن مالك والشافعي في ذلك حد وقال قوم يقوم منهما أين شاء ، واختلفوا في ترتيب جنازتي الرجال والنساء اذا اجتمعت عند الصلاة فقال الأكثر يجعل الرجال مما يلي الامام والنساء مما يلي القبلة وقال قوم بخلاف هذا اي النساء مما يلي الامام والرجال مما يلي القبلة ، وفيه قول ثالث انه يصلي على كل على حدة الرجال مفردون والنساء مفردات واختلفوا في الذي يفوته بعض التكبير على الجنازة في مواضع منها هل يدخل بتكبيرة ام لا ومنها هل يقضى ما فاتته ام لا وان قضى فهل يدعوا بين التكبير ام لا والجميع فيه الخلاف واختلفوا في الصلاة على القبر لمن فاتته الصلاة على الجنازة فقال مالك لا يصلي على القبر ، وقال ابو حنيفة لا يصلي على القبر الا الولي فقط اذا فاتته الصلاة على الجنازة وكان الذي صلى عليها غير وليها ، وقال الشافعي واحمد

وداود وجماعة يصلى على القبر من فاتته الصلاة على الجنازة ،
 واتفق القائلون باجازه الصلاة على القبر وان من شرط ذلك حدوث
 الدفن وهؤلاء اختلفوا في هذه المدة واكثرها شهرا ، واما من يصلى عليه
 ومن اولى بالتقديم فاكثروا اهل العلم على اجازة الصلاة على كل من
 قال لا اله الا الله وفي ذلك اثر انه قال عليه الصلاة والسلام
 (صلوا على من قال لا اله الا الله) وسواء كان من اهل الكبائر
 أو من اهل البدع الا ان مالكا كره لاهل الفضل الصلاة على اهل البدع
 ولم ير أن يصلى الامام على من قتله حدا واختلفوا فيمن قتل نفسه
 فرأى قوم انه لا يصلى عليه ، وأجاز آخرون الصلاة عليه ومن
 العلماء من لم يجز الصلاة على اهل الكبائر ولا على اهل البغى
 والبدع واختلفوا أيضا في الصلاة على الشهداء المقتولين في المعركة
 فقال مالك والشافعى لا يصلى على الشهيد المقتول في المعركة ولا
 يغسل وقال أبو حنيفة يصلى عليه ولا يغسل وسبب اختلافهم
 اختلاف الآثار في ذلك ، فقد روى انه عليه السلام أمر بشهداء أحد
 قدفنوا بثيابهم ، ولم يصل عليهم ، ولم يغسلوا

وروى أيضا أنه صلى على قتلى أحد وعلى حمزة ولم يغسل ،
 ولم ييمم . واختلفوا متى يصلى على الطفل ، فقال مالك لا يصلى على
 الطفل حتى يستهل صارخا وبه قال الشافعى ، وقال ابو حنيفة
 يصلى عليه اذا نفخ فيه الروح ، وذلك اذا كان له في بطن أمه أربعة أشهر
 فأكثر وبه قال ابن ابي ليلى وسبب اختلافهم معارضة المطلق للمقيد
 وذلك انه روى الترمذي عن جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه
 وسلم انه قال (الطفل لا يصلى عليه ولا يرث ولا يورث حتى يستهل
 صارخا) وروى عنه عليه السلام من حديث المغيرة بن شعبة انه قال
 (الطفل يصلى عليه) فهذا عام وذلك مفيد بقوله : (حتى يستهل صارخا
 ومن الناس من شذ وقال لا يصلى على الاطفال اصلا

وروى أبو داود أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يصل على

ابراهيم ابنه وهو ابن ثمانية أشهر وروى فيه انه صلى عليه وهو ابن سبعين ليلة واختلفوا في الصلاة على المسبيين من الاطفال فذهب مالك في رواية المصريين عنه ان الطفل من الاولاد الحربيين لا يصلى عليه حتى يعقل الاسلام سواء سبى مع أبويه أو لم يسب معهما وان حكمه حكم أبويه الا أن يسلم الاب ، فهو تابع له دون الام ووافقه الشافعى على هذا ، الا انه ان أسلم أحد الابوين فهو عنده تابع لمن أسلم منهما لا للاب وحده على ما ذهب اليه مالك ، وقال ابو حنيفة يصلى على الاطفال المسبيين وحكمهم حكم من سباهم وقال الاوزاعى اذا ملكهم المسلمون صلى عليهم ، يعنى اذا بيعوا في السبى ، قال : وبهذا جرى العمل في الثغر وبه القتيا فيه واجمعوا على أنه اذا كانوا مع آبائهم ولم يملكهم مسلم ولا أسلم أحد أبويهم ان حكمهم حكم آبائهم

وسبب اختلافهم ، اختلافهم في أطفال المشركين هل هم من أهل الجنة أو من أهل النار ، وذلك انه جاء في بعض الآثار انهم من آبائهم أي أن حكمهم حكم آبائهم ، ودليل الآخرين قوله عليه الصلاة والسلام (كل مولود يولد على الفطرة) أي أن حكمهم حكم المؤمنين : وأما من اولى بالتقديم للصلاة على الجنازة فقول الولي وقيل الوالى واكثر العلماء على أنه لا يصلى الا على الحاضر ، وقال بعضهم يصلى على الغائب واختلفوا هل يصلى على بعض الجسد والجمهور على أنه يصلى على أكثره لتناول اسم الميت له ، ومن قال انه يصلى على أقله قال لان حرمة البعض كحرمة الكل لا سيما ان كان ذلك العضو محل الحياة ، وكان ممن يجيز الصلاة على الغائب وأما في وقت الصلاة على الجنازة ، فقال قوم لا تصلى في الاوقات الثلاثة التى ورد النهى فيها ، وهى وقت الغروب والطلوع وزوال الشمس وقال قوم لا يصلى في الغروب والطلوع فقط ، ويصلى بعد الصبح وبعد العصر ما لم تصفر الشمس وبعد الببح ما لم يكن الاسفار وقال قوم لا

يصلى على الجنازة فى الاوقات الخمسة المنهى عنها ، وبه قال عطاء
والنخعى وغيرهما ، وهو قياس أبى حنيفة

وقال الشافعى يصلى على الجازة فى كل وقت من الاوقات
وأما فى مواضع الصلاة فاختلفوا فى الصلاة على الجنازة فى المسجد
فأجازها أكثر العلماء وكرهه بعضهم ، منهم أبو حنيفة وبعض أصحاب
مالك وقد روى كراهية ذلك عن مالك وكره بعضهم الصلاة على الجنائز
فى المقابر للنهى الوارد على الصلاة فيها وأجازوه الأكثر لعموم قوله
عليه السلام (وجعلت لى الارض مسجدا وطهورا) وأما فى شروط الصلاة
على الجنازة فانفق الأكثر على أن من شروطها الطهارة كما اتفقوا جميعهم
على أن شرطها القبلة وقال الشعبى ومحمد بن جرير الطبرى تجوز
بغير طهارة واختلفوا فى جواز التيمم لها اذا خيف فواتها ، فقال قوم
يتيمم لها ، ويصلى اذا خيف الفوات ، وقال قوم لا يصلى عليها بتيمم
وسبب اختلافهم قياسها على الصلاة المفروضة ، فمن شبهها بها أجاز
التيمم ومن لم يشبهها بها لم يجز التيمم ، ومن لم يشترط الطهارة
قال ان الصلاة لا تتناول صلاة الجنازة وانما يتناولها اسم الدعاء اذ
كان ليس فيها ركوع ولا سجود وكان صلى الله عليه وسلم يدعو
للميت بأدعية مختلفة بحسب الوحي ويقول (اذا صليت على الميت
فاخلصوا له الدعاء) فتارة كان صلى الله عليه وسلم يقول : (اللهم اغفر
لحينا وميتنا وشاهدنا وغائبنا وصغيرنا وكبيرنا وذكورنا واناثنا
اللهم من أحبيته منا فاحيه على الاسلام ، ومن توفيته منا فتوفه
على الايمان ، اللهم لا تحرمنا أجره ولا تضلنا بعده) ♦

وتارة يقول (اللهم انت ربها ، وانت خلقتها وانت هديتها الى
الاسلام وانت قبضت روحها ، وانت اعلم بسريرتها وعلايتها فاغفر
لها ،) الى غير ذلك من الادعية الكثيرة والروايات الشهيرة وكان بعض
العلماء يقول أقل ما يقال منه اللهم اغفر له ، واجمعوا على أن
الاستغفار والدعاء والصدقة والعنق والحج ينفع الميت ويصل ثوابه

اليه وقراءة القرآن عند القبر مستحبة وكرها أبو حنيفة ومذهب أهل السنة أن الإنسان يجعل ثواب عمله لغيره وأنه يصل له

السادس في دفنه واجمعوا على وجوب الدفن والأصل فيه قوله تعالى « ألم نجعل الأرض كفاتا أحياء وأمواتا » ، وقوله تعالى « فبعث الله غرابا يبحث في الأرض » ، وكره مالك والشافعي تجصيص القبور وأجاز ذلك أبو حنيفة . وكذلك كره قوم القعود عليها وقوم أجازوا ذلك وتأولوا النهي عن ذلك أنه القعود لحاجة الإنسان وكان صلى الله عليه وسلم يقول (من حفر لآخيه قبراً حتى يخفيه فيه فكأنما أسكنه مسكناً حتى يبعث) وفي رواية (بنى الله له بيتاً في الجنة) ولما كانت الموت صوماً عن الحياة أى إمساكاً جعلت باب الصوم اثر الصلاة على الميت فقلت

« باب الصيام »

وهو لغة الإمساك عن الشيء : قال في (القاموس) : صِيَامٌ صَوْمًا وَصِيَامًا ، واصطام أمسك عن الطعام والشراب والكلام والنكاح والسير ، وهو صائم وصومان وصوم جمعه صوام وصيام وصوم وصيم وصيم وصيام وصيامى وشرعاً إمساك عن شهوتي البطن والفرج في جميع النهار ، فله ركنان هما الإمساك والنية وإنما كانا ركنين لدخولهما في ماهيته ومفهومه وأما شروط وجوبه فالاطاقة والبلوغ • وشروط صحته : الإسلام والزمان القابل للصوم • وأما شروط وجوبه وصحته فالعقل وعدم الحيض والنفاس ومجيء شهر رمضان • قاله (الدسوقي والدرديري) على خليل • وفي (التسطواني) على البخاري أن الصوم ربع الإيمان ، لقوله صلى الله عليه وسلم (الصوم نصف الصبر) وقوله : (الصبر نصف الإيمان) وشرعه سبحانه لفوائد أعظمها كسر النفس وقهر الشيطان ، فالشبع نهر في النفس يَرِدُّه الشيطان ، والجوع نهر في الروح تَرِدُّه الملائكة ، ومنها أن الغنى

يعرف قدر نعمة الله عليه باقداره على ما منع منه كثير من الفقراء من فضول الطعام والشراب والنكاح ، فانه بامتناعه من ذلك في وقت مخصوص وحصول المشقة له بذلك يتذكر به من مُنِعَ ذلك على الاطلاق ، فيوجب له ذلك شكر نعمة الله تعالى عليه بالغنى ويدعوه الى رحمة أخيه المحتاج ومواساته بما يمكن من ذلك وهو لغة الامساك ومنه قوله تعالى حكاية عن مريم عليها السلام « انى نفرت للرحمان صوما » أي امساكا وسكوتا عن الكلام ، وقول النابغة :

خيل صيام وخيل غير صائمة تحت العجاج وأخرى تعلق اللجما

وشرعا امساك عن المفطر على وجه مخصوص وقال الطيبى امساك المكلف بالنية من الخيط الابيض الى الخيط الاسود عن تناول الاطيبين والاستمناء والاستقاء ، فهو وصف سلبى واطلاق العمل عليه تَجَوُّزٌ • وفى (روح التوثيح) على صحيح البخارى ، قال بعضهم لما تاب آدم من أكل الشجرة ، تأخر قبول توبته ، لما بقى بجسده من تلك الاكلة ثلاثين يوما ، فلما صفا جسده منها تيب عليه ، ففرض على فريته صوم ثلاثين يوما فى السنة • الثانية • وقال القسطلانى وكان فى شعبان من السنة الثانية من الهجرة ، وبدأت فى النظم بتعريف من يجب عليه ، فقلت

« الذين يجب عليهم الصوم »

وفق وجوب رمضان لا يزيح لعاقل حضر بالغ صحيح

اعنى ان اتفاق العلماء على وجوب صوم شهر رمضان لا يزيح أى لا يذهب ولا يتحيد على عاقل حضر أى غير مسافر بالغ أى غير صبى صحيح أى غير مريض • قال فى (البداية) فأما صوم رمضان فهو واجب بالكتاب والسنة والاجماع • فأما الكتاب فقوله تعالى

« كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم لعلكم تتقون »
وأما السنة فهي قوله صلى الله عليه وسلم : (بنى الاسلام على
خمس ، وذكر فيها الصوم ، وقوله للاعرابي (وصيام شهر
رمضان) وقال هل على غيرها قال : (لا الا ان تطوع) وأما الاجماع
فانه لم ينقل الينا خلاف عن احد من الائمة في ذلك وأما على من
يجب وجوبا غير مخير ، فهو البالغ الحاضر العاقل الصحيح الذي
لم تكن فيه الصفة المانعة من الصوم وهي الحيض للنساء هذا
لا خلاف فيه لقوله تعالى « فمن شهد منكم الشهر فليصمه » .
قال صاحب (روح البيان) والصيام في الشريعة هو الامساك نهارا مع
النية من أهله عن المفطرات المعهودة التي هي معظم ما تشتهي
الانفس ، وهذا صوم عوام المؤمنين ، وأما صوم الخواص فالامساك
عن المنهيات ، وأما صوم أخص الخواص فالامساك عما سوى الله
تعالى وفي هذا المعنى قد قلت غفر الله لى ما قلت

ربى كما عجزت عن صوم العوام وصوم ذي الخصوص كلا بالتمام
فلتعطنى صوم اخص ذي الخصوص بفضلك الذي أتى به النصوص

تنبيهات الاول رمضان مصدر رمض اذا احترق فأضيف
اليه الشهر وجعل المجموع علما ومنع من الصرف للتعريف والالف
والنون ، وانما سمي بذلك أما لارتماض الاكباد واحتراقها من الجوع
والعطش ، وأما لارتماض الذنوب بالصيام فيه او لوقوعه أيام
رمض الحر أي شدة وقوعه على الرمل وغيره قيل انهم نقلوا أسماء
الشهور من اللغة القديمة فسموها بالازمنة التي وقعت هي فيها وقت
التسمية فوافق هذا الشهر أيام رمض الحر فسمى به كما يسمى
بربيع لموافقته الربيع ، وجمادى لموافقته جمود الماء او من رمض
الصائم به أو رمضان اسم من أسماء الله تعالى ، والشهر مضاف اليه
ولذلك روى (لا تقولوا جاء رمضان وذهب رمضان ولكن قولوا جاء

شهر رمضان ، فان رمضان اسم من أسماء الله تعالى ^(١) وان صح انه من أسماء الله تعالى فغير مشتق أو راجع الى معنى الغافر اي يمحو الذنوب ويمحقها جمعه رمضانات ورمضانون وأرمضة وأرمض ، شاذ وسمى الشهر شهرا لشهرته :

الثانى اعلم ان العقل شرط في جميع التكاليف والعقل اختلف فيه من وجود هل له حقيقة تدرك أو لا وعلى الاول هل هو جوهر أو عرض وهل محله الرأس أو القلب ، وهل العقول متفاوتة او متساوية وعلى أنه عرض فأحسن ما عرف به أنه ملكة في النفس بها تستعد للعلوم والادراكات وعلى انه جوهر فأحسن تعاريفه انه جوهر لطيف تدرك به الغائبات بالوسائط والمحسوسات بالمشاهدات خلقه الله في الدماغ وجعل نوره في القلب

وقال صاحب (القاموس) العقل العلم أو بصفات الاشياء من حسنها ، وقبحها وكمالها ونقصانها او العلم بخير الخيرين وشر الشرين الى ان قال والحق انه نور روحانى به تدرك النفس العلوم الضرورية والنظرية ، وابتداء وجوده عند اجتناب الولد ثم لا يزال ينمو الى أن يكمل عند البلوغ وينبنى على أنه في الدماغ أو القلب أن من أوضح شخصا فاذهب عقله فعندنا عليه دية العقل ودية الموضحة لان محل العقل القلب لقوله تعالى (لهم قلوب لا يفتحون بها) وعند أبى حنيفة عليه دية العقل فقط لان محل العقل عنده الرأس ، فقد اذهب المنفعة بالجناية على محلها كمن قطع لسان شخص فاذهب قوة ، فليس في ذلك الا دية واحدة ، وفي (التحبير) للقسيري ، روى أن جبريل عليه السلام جاء آدم بالعقل والدين والحياة ، وقال اختر واحدا ، فاختر العقل ، فقال جبريل للدين والحياة اختر العقل فاذهبا انتما قالا انما أمرنا أن نكون مع العقل حيث كان واخرج رزين عن ابن مسعود مرفوعا ، (لما خلق الله العقل قال له : اقبل

فأقبل فقال : أدبر فأدبر فقال (ما خلقت خلقا أحب الى منك ولا أركبك الا في أحب الخلق الى) •

وفي (التنوير) لابن عطاء الله العقل أفضل ما من الله به على عباده ، فانه سبحانه لما شرك جميع الموجودات في نعمتي اليجاد والامداد كما قد يفهم من قوله « ورحمتي وسعت كل شيء » ميز النبات والحيوان بالنمو فظهرت القدرة فيهما ظهورا أجلى من ظهورها في غير النامي من الكائنات ولما شرك الله النبات والحيوان في النمو أفرد الحيوان بالحياة ، فكان ظهور القدرة والرحمة فيه اجلى ثم ميز الآدمي عن سائر الحيوانات بالعقل الذي فضله به وبوجوده وبوفوره تتم مصالح الدارين ولقد أحسن أبو الطيب اذ قال :

لولا العقول لكان ادنى ضيغم أدنى الى شرف من الانسان

وقال الاخر

ما وهب الله لامريء هبة افضل من عقله ومن ادبه
هما حياة الفتى فان فقدا ففقده للحياة اليق به

وقال الآخر

وافضل قسم الله للمرء عقله وليس من الاشياء شيء يقاربه
اذا أكمل الرحمان للمرء عقله فقد كملت أخلاقه ومثاربه

وقال الآخر

وكم من قليل المال عاش بعقله وآخر ذو مال وليس له عقل

الا انما الانسان غمد لعقله ولا خير في غمد اذا لم يكن نصل

ولا خير في علم اذا لم يكن تقى ولاخير في التقوى اذا عمها الجهل

ويقال ثلاثة تدل على عقول أربابها الرسول والكتاب والهدية :

وفي ذلك قيل

العقل سمي ما سما	به امرؤ في اهله
وفى هداياه يرى	وكتبه ورسله
فلينتخب جميعها	فهى دليل عقله

وقد أثنى الله على ذوى العقول الكاملة وبشرهم فقال

« فبشر عباد الذين يستمعون القول فيتبعون احسنه ، اولئك الذين هداهم واولئك هم اولوا الالباب » ، اي أصحاب العقول السليمة من معارضة الوهم ومنازعة الهوى. المستحقون للهداية لا غيرهم ، وقال بعضهم العقل ثلاث : مراتب عقل التمييز يشترك فيه الحيوان كله بل غير الناطق كالنحلة والفرخ أقوى فيه ابتداء اذ يميز ما يضره وما ينفعه ، اول خروجه من بطن أمه والآدمى لا يهتدى اثر الخروج الى لمص الثدي ثم يزيد الى ان يصل الى مقام السر وتمييز سائر الحيوانات لا يزيد او يزيد يسيرا ، وعقل التكليف ولا يحصل غالبا الا عند سن البلوغ ، وهو الذي يفرق به بين الواجبات العقلية والعادية والشرعية والجائزات كذلك والممتنعات كذلك ، وعقل التشريف وهو المتهىء لفيضان العلوم والاسرار من لدن حكيم خبير وهو لمن عمل بما عمل : ففي الحديث (من عمل بما علم ورثه الله علم ما لم يعلم) ولقد احسن القائل حيث يقول :

رأيت العقل عقليين نمطبوع ومسموع
فلا ينفع مسموع اذا لم يك مطبوع
كما لا تنفع الشمس وضوء العين ممنوع

يعنى بالمطبوع العقل الغريزي الذي خلقه الله تعالى للانسان وبالمسموع ما يزداد به العقل الغريزي من التجربة وجعله عقلا ثانيا توسعا وتعظيما له والا فهو زيادة في عقله الاول قاله ابن الاثير في كتابه (الكامل في التاريخ) واكرم به من كتاب يعلم . وسال ابن حنبل ابن ابي الحواري ان يمدّه بحكاية سمعها من استاذه الداراني، فقال سمعته يقول اذا اعتقدت النفوس على ترك الاثام جالت في الملكوت وعادت الى اصحابها بطرائق الحكمة من غير ان يؤدي اليها عالم علما أو حاكم حكما فقام ابن حنبل ثلاثا وقعد ثلاثا ، وقال : ما سمعت في الاسلام بحكاية أعجب الى منها ثم ذكر الحديث المذكور ، ثم قال لابن ابي الحواري صدقت وصدق شيخك

وفي (الحلية) عن علي مرفوعا من زهد في الدنيا علمه الله بلا تعلم وهدهاه بلا هداية وجعله بصيرا وكشف عنه العمى ، واخرج رزين عن ابن عباس رفعه (من أخلص لله اربعين صباحا ظهرت ينابيع الحكمة من قلبه على لسانه) ولا يكون هذا كله الا بالعقل ، وانما سمي العقل عقلا لانه يعقل صاحبه عن المكاره. ومما قيل أيضا في مدحه ، ولا سيما ان كان صحيحا سالما مما يمرضه من اتباع الهوي

يزين الفتى في الناس صحة عقله وان كان محظورا عليه مكاسبه
ويزري به في الناس قلة عقله وان كرمته اعراقه ومناسبه
يعيش الفتى بالعقل في الناس انه على العقل يجري علمه وتجاربه

وقال الآخر :

الا ان عقل المرء مرآة نفسه يريه من الاشياء ما كان غائبا
اذا الدهر لم يحفظ على المرء عقله تطلب مسنوننا وضيع واجبا

والصحيح جواز خلقه دون علم قال بعضهم ومن علامات
العاقل ثلاثة : أشياء تقوى الله عز وجل وصدق الحديث وترك ما لا
يعنيه . وقد قيل خير ما اعطى الانسان عقل يزجره فان لم يكن فحيا
يمنعه فان لم يكن فمال يستره فان لم يكن فصاعقة تحرقه تستريح
منه البلاد والعباد وقد قيل

يعد رفيع القوم من كان عاقلا وان لم يكن في قومه بنسيب
وان حل ارضا عاش فيها بعقله وما عاقل في بلدة بغريب

الثالث البلوغ لغة الوصول ، وشرعا قال المازري قوة تحدث
في الشخص يخرج بها من الطفولية الى الرجولية وهى حقيقة لا
يكاد يطلع عليها فجعل الشارع لها علامات تدل عليها فيعرف البلوغ
بعلامات منها ما هو مشترك بين الانثى والذكر ، ومنها ما هو خاص
قالمشترك تمام ثمانية عشر سنة على المشهور ، وقيل الدخول فيها
وقيل سبعة عشر وقيل تسعة عشر وقيل ستة عشر سنة وقيل خمس
عشرة سنة ، ومنها فرق أَرْنبَة المارن ومنها تغير رائحة الابطين ،
(ومنها الحلم وهو انزال المنى فى نوم أو يقظة ومثله الذى نص)
وتجمع طرفيه فى اسنانه فان دخل راسه منه فقد بلغ والا فلا ،
ومنها الحلم وهو انزال المنى فى نوم أو يقظة ومثله الذى نص
عليه الشافعية ، ومنها انبات الشعر فى العانة لا الابط او اللحية لانه
يتأخر عن البلوغ والمراد به الخشين أى الغليظ القاسى لا الزغب وهو
صغار الشعر ورقيقه ، وهل هو أى الانبات علامة للبلوغ مطلقا أى

فى حقوق الله تعالى من صلاة وصوم ونحوهما مما لا ينظر فيه
الحكام وحقوق الآدمى من حد وطلاق وقصاص ونحوهما مما ينظر
فيه الحكام ، وهو علامة فى حقوق الآدمى ، وأما حقوق الله فهو
علامة فى الظاهر كلزوم الطلاق والعقاق ونحوهما وأما مثل وجوب
الصلاة والصوم وشبهها فإنه لا يكون علامة تردد :

وفى العدولى المناسب ان يقول أو هو علامة فى حقوق الآدمى
فى الظاهر كلزوم الطلاق والعقاق ولا يلزمه فيما بينه وبين الله طلاق
ولا حد حتى يحتلم أو يبلغ سن الاحتلام ، وأما مثل حقوق الله فلا
يلزم ظاهراً ولا باطناً • وفى (البناتى) والمشهور ان الانبات علامة قاله
المازرى وغيره ودليله حديث بنى قريظة حيث قال النبى صلى الله عليه
وسلم (انظروا الى مؤترره فان جرت عليه الموائى فاضربوا عنقه)
ولمالك فى كتاب القذف انه ليس علامة على البلوغ ونحوه لابن القاسم
فى كتاب القطع وجعل فى المقدمات هذا الخلاف فيما بينه وبين الآدميين
قال وأما فيما بينه وبين الله من وجوب الصلاة ونحوها فلا خلاف
انه ليس بعلامة والخاص الحمل أو الحيض ، وهو الدم الذى يخرج
بنفسه من قبل من تحمل عادة وهى فى الغالب ما بين تسع سنين الى
تمام خمسين سنة فلا حمل قبل تسع ولا بعد خمسين اجماعاً ، وزمن
الحمل مقرون بزمن الحيض وان لم يشترط وجوده لجوازات تحمل من
شأنها الحيض وان لم تحض قاله فى (التذكرة) ويجرى فى الخنثى المشكل
جميع العلامات احتياطاً • وفى (روح البيان) اعلم ان بلوغ الصغير
بالاحبال والانزال والاحتلام وبلوغ الصغيرة بهما وبالحبل والحيض
فان لم يوجد فيهما شىء من الاصل وهو الانزال والعلامة ، وهو
الباقى فيبلغان حين يتم لهما خمس عشرة سنة كما هو المشهور وبه
يفتى لقصر أعمار أهل زماننا. قال بعض الصحابة كان الرجل فيمن
قبلكم لا يحتلم حتى يأتى عليه ثمانون سنة

قال وهب ان اصغر من مات من ولد ابن آدم ولد مائتى

سنة وادنى مدة البلوغ للغلام اثنتا عشرة سنة ولذا تطرح هذه المدة من سن الميت الذكر ثم يحسب ما بقى من عمره فتعطى فدية صلاته على ذلك وادنى مدة للجارية تسع سنين على المختار ولذا تطرح هذه المدة من الميت الانثى فلا تحتاج الى اسقاط صلاتها بالفدية ثم هذا بلوغ الظاهر واما بلوغ الباطن فبالوصول الى سر الحقيقة وكمالته فى أربعين من اول كثف الحجاب قلت ولذلك كانت الرسالة فى الاغلب بعد الاربعين ، وربما يحصل للبعض علامة ذلك فى صباه قلت كما قال تعالى « وآتيناه الحكم صبيا » . قال أيوب عليه السلام ان الله يزرع الحكمة فى قلب الصغير والكبير ، فاذا جعل الله العبد حكيما فى الصبا لم تضع منزلته عند الحكماء حدائة سنه وهم يرون عليه من الله نور كرامته

ودخل الحسين بن فضل على بعض الخلفاء وعنده كثير من أهل العلم فأحب أن يتكلم فمنعه ، فقال أصبى يتكلم فى هذا المقام فقال ان كنت صبيا فلست أصغر من هدهد سليمان ولا انت أكبر من سليمان حين قال « احطت بما لم تحط به » فالاعتبار لفضل النفس لا للصغر والكبر ، وغيرهما

قال هشام بن عبد الملك ليزيد بن على بلغنى انك تطلب الخلافة ولست لها بأهل قال لم ، قال لانك ابن أمة فقال فقد كان اسماعيل ابن أمة واسحاق ابن حرة ، وقد اخرج الله من صلب اسماعيل خير ولد آدم صلوات الله عليه وعليهم أجمعين

الرابع اعلم انه خرج بشرط البلوغ الصبى عن أن يكون مكلفا فان فسر التكليف بالزام ما فيه كلفة من فعل او ترك وهو الاصح لم يناف شرط البلوغ ان يكون الصبى يخاطب ندبا وان فسر بطلب ما فيه كلفة كان شرط البلوغ منافيا ان يخاطب ندبا وقد اختلف فى ذلك قال صاحب (مراقى السعود) فى تعريف التكليف :

وهو الزام الذي يشق او طلب فاه بكل خلق

يعنى ان التكليف قليل انه الزام ما فيه مشقة وقليل انه طلب من غير الزام وكل واحد من القولين فاه اي نطق به خلق أي جمع من العلماء وعليه اختلافهم في حديث (أمروا أولادكم بالصلاة وهم أبناء سبع وأضربوهم عليها وهم أبناء عشر وفرقوا بينهم في المضاجع) هل الامر بالامر بالشئ أمر بذلك الشئ فيكون الصبيان مخاطبين من قبل الشارع أو ليس أمرا به فيكون أوليائهم فقط مخاطبين من الشارع بحملهم على الصلاة وتمرينهم عليها وضربهم كما تمرن الدابة وتضرب للإصلاح وقد صوب ابن رشد (أول المقدمة ان الصبي الذي يعقل القربة مخاطب من الشارع ندبا بالطاعات كالصلاة والصوم والوصية عند الموت وتكتب له الحسنات، ولا تكتب عليه السيئات ، لحديث (رفع القلم عن ثلاثة) فذكر منهم الصبي حتى يحتلم ونصه (رفع القلم عن ثلاث : عن النائم حتى يستيقظ ، وعن المبتلى حتى يبرأ وعن الصبي حتى يكبر) :

وفي رواية (رفع القلم عن ثلاثة عن المجنون المغلوب على عقله حتى يبرأ وعن النائم حتى يستيقظ وعن الصبي حتى يحتلم) وصحح عياض انهم غير مخاطبين من الشارع اصلا قال ولا يبعد مع ذلك ان يتفضل الله عليهم بادخار ثواب ما عملوه من القرب وجزم (المحلى) بانهم غير مخاطبين من الشارع مع كونهم مثابين قال وصحة عبادة الصبي كصلاته وصومه المثاب عليهما ليس لانه مأمور بها كالبالغ بل ليعتادها فلا يتركها ان شاء الله ذلك

قال (روح البيان) عند قوله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا ليستأذنكم الذين ملكت ايمانكم والذين لم يبلغوا الحلم منكم » دلت الآية على أن من لم يبلغ وقد عقل يومر بفعل الشرائع وينهى عن ارتكاب القبائح فانه تعالى أمرهم بالاستئذان في الاوقات المذكورة

وفي الحديث : (مروهم بالصلاة وهم أبناء سبع ، واضربوهم على تركها ، وهم أبناء عشر) وانما يومر بذلك ليعتاده ويسهل عليه بعد البلوغ ، ولذا كره البأسه ذهباً او حريراً لثلاً يعتاده والإثم على الملبس ومنهم من جزم بأن لا ثواب للصبي، وعليه ، فقيل ثواب عبادته لابويه ، قيل على السواء ، وقيل للام الثلثان

الخامس : خرج بشرط العقل المجنون والمغمى عليه والنائم والسكران الطافح ولو بحرام وما يلزمه من الجنايات والحدود ، والعق والطلاق على القول بلزومها ، انما هو من باب ترتب الاسباب على مسبباتها بمقتضى خطاب الوضع ، وأما التكليف فلا يتعلق به حتى يزول عنه السكر، لكن بقيت عليه شروط آخر الاول انتفاء الاجاء فالملجأ وهو من لا مندوحة له عما ألجىء اليه كالملقى من شاهر على شخص يقتله ولا مندوحة له عن الوقوع عليه القاتل له يمتنع على الصواب تكليفه بالملجأ اليه او نقيضه لعدم قدرته على ذلك لان الملجأ اليه واجب الوقوع ونقيضه ممتنع الوقوع ، ولا قدرة على واجب وممتنع .

الثانى : انتفاء الغفلة ، فالغافل عن الشيء أى الساهى عنه والذي لم يتقدم له به شعور اصلا ممتنع على الصواب تكليفه لان مقتضى التكليف بالشيء الاتيان به امتثالا ، وذلك يتوقف على العلم به وبالتكليف به ، والغافل لا يعلم ذلك فيمتنع تكليفه وان وجب عليه بعد زوال غفلته ضمان ما اتلفه من المال وقضاء ما فاته من الصلوات لوجود سببها وقيل يجوز تكليف الملجأ والغافل بناء على جواز التكليف بما لا يطاق كحمل الواحد الصخرة العظيمة . ورد بان فائدة التكليف بما لا يطاق من الاختبار هل يأخذ فى المقدمات والمقدمات منتفية هنا ولم يقع تكليفهما قطعا

الثالث : عدم الاكراه ، فالمكره وهو من لا مندوحة له عما أكره

عليه الا بالصبر على ما أكره به يمتنع على الصحيح تكليفه بالمكره عليه او بتنقيضه لان الفعل للاكراه لا يحصل معه امتثال ولان النقيض لا يمكن ان يوتى به مع الفعل وقيل يجوز بالمكره بان ينوي فعله لداعى الشرع لا للاكراه وبتنقيضه بان يصبر على ما أكره به وان لم يكلفه الشرع الصبر عليه وعلى كل لم يقع تكليفه

الرابع بلوغ الدعوة ، ويسقطه بعضهم لعدم الحاجة اليه ، لان دعوته صلى الله عليه وسلم ، بلغت أقصى البلاد ، والحمد للمالك العباد ولله الحمد

التنبيه الخامس اعلم ان الصوم الشرعى منه واجب ومنه مندوب اليه والواجب ثلاثة اقسام منه ما يجب للزمان نفسه ، وهو صوم رمضان بعينه ومنه ما يجب لعله وهو صيام الكفارات ومنه ما يجب بايجاب الانسان ذلك على نفسه وهو صيام النذر ، ولما ذكر من يجب عليه صيام شهر رمضان شرع في ذكر ما يثبت به على من يجب عليه فقال انه يثبت •

« ما يثبت به رمضان »

برؤية الشخص او العدلين	او مستفيضة بدون مين
او شعبان قبله يكمل	بالعد لا سواء مما ينقل

اعنى ان الصوم يثبت على المرء برؤيته بنفسه للشهر وهو معنى قولى برؤية الشخص اي المرء بنفسه او برؤية عدلين او برؤية مستفيضة وهى كثير من الناس يستحيل تواطؤه اي توافقه على الكذب ، وقولى بدون مين او كذب ولا يضر عدم رؤية الغير له معها والحكم فيه التسليم كما قيل :

واذا لم تر الهلال فسلم لانس رأوه بالابصار

ويروى لهذا البيت صاحب قبله وهو :

فاذا كنت بالمدارك غرا ثم ابصرت حاذقا لاتمار

لان الحق لا يدفعه كذب او بتكميل شعبان قبله بالعدد وهو ثلاثون لا سوى ما تقدم مما ينقل عن المنجمين ونصوهم من أهل الفراسة والتجربة • قال في (البداية) ان العلماء اجتمعوا على أن الشهر العربى يكون تسعا وعشرين ويكون ثلاثين وعلى أن الاعتبار في تحديد شهر رمضان انما هو بالرؤية لقوله عليه الصلاة والسلام (موموا لرؤيته وافطروا لرؤيته) واعنى بالرؤية أول ظهور القمر بعد السرار واختلفوا في الحكم اذا غم الشهر ولم تتمكن الرؤية وفي وقت الرؤية المعتبر ، فأما اختلافهم اذا غم الهلال اول الشهر فان الجمهور يرون ان الحكم في ذلك ان تكمل العدة ثلاثين فان كان الذي غم هلال اول الشهر عد من الشهر الذي قبله ثلاثين ، وكان اول رمضان الحادى والثلاثين ، وان كان الذى غم هلال آخر الشهر صام الناس ثلاثين يوما وذهب ابن عمر الى انه ان كان المعنى هلال اول الشهر صيم اليوم الثانى ، وهو الذي يعرف بيوم الشك

وروي عن بعض السلف انه اذا غمى الهلال رجع الى الحساب بمسير القمر والشمس ، وهو مذهب مطرق بن الشخير ، وهو من كبار التابعين وحكى ابن شريح عن الشافعى انه قال من كان مذهبه الاستدلال بالنجوم ومنازل القمر ثم تبين له من جهة الاستدلال ان الهلال مرئى ، وقد غم فان له ان يعتقد الصوم ويجزيه ، واما اختلافهم في اعتبار وقت الرؤية فانهم اتفقوا على أنه اذا رئى من العشى ان الشهر من اليوم الثانى ، واختلفوا اذا رئى في سائر اوقات النهار ، اعنى اول ما رئى فذهب الجمهور الى ان القمر في أي وقت من النهار انه لليوم المستقبل كحكم رؤيته بالعشى ، وبهذا القول قال مالك والشافعى وابو حنيفة وجمهور اصحابهم

وقال ابو يوسف ، من أصحاب ابى حنيفة والثوري وابن حبيب ، من اصحاب مالك اذا رُئى الهلال قبل الزوال فهو لليلة الماضية وان رُئى بعد الزوال فهو للاتية وسبب اختلافهم ترك اعتبار التجربة فيما سبيله التجربة والرجوع الى الاخبار في ذلك وليس في ذلك اثر عن النبي صلى الله عليه وسلم يرجع اليه لكن روى عن عمر أثنان أحدهما عام والآخر مفسر ، فذهب قوم الى العام وذهب قوم الى المفسر ، فأما العام فهو ما رواه الاعمش عن ابى وائل شفيق بن سلمة قال أتانا كتاب عمر بحابقين ان الالهة بعضها أكبر من بعض فاذا رأيتم الهلال نهارا فلا تفطروا حتى يشهد رجلان انهما رأياه بالامس وأما الثانى ، فما روى الثورى عنه انه بلغ عمر بن الخطاب ان قوما رأوا الهلال بعد الزوال فافطروا فكتب اليهم يلومهم وقال اذا رأيتم الهلال نهارا قبل الزوال فافطروا واذا رأيتموه بعد الزوال فلا تفطروا قال صاحب (البداية) الذى يقتضى القياس والتجربة ان القمر لا يرى والشمس بعد لم تغب الا وهو بعيد منها لانه يكون أكبر قوس الرؤية وان كان مختلفا في الكبر والصغر فيبعد ، والله أعلم أن يبلغ من الكبر ان يرى والشمس بعد لم تغب ولكن المعتمد في ذلك التجربة كما قلنا ولا فرق في ذلك قبل الزوال ولا بعده وانما المعتبر في ذلك مغيب الشمس اولا مغيبها وأما اختلافهم في حصول العلم فان له طريقتين احدهما الحس والآخر الخبر ، فأما من طريق الحس فانهم أجمعوا على أن من أبصر هلال الصوم وحده ان عليه ان يصوم الا عطاء ابن أبى رباح فانه قال لا يصوم الا برؤية غيره معه واختلفوا هل يفطر برؤيته وحده ، فذهب مالك وابو حنيفة واحمد انه لا يفطر وقال الشافعى يفطر ، وبه قال ابو ثور ، وهذا لا معنى له ، فان النبي صلى الله عليه وسلم (قد اوجب الصوم والفطر للرؤية) والرؤية انما تكون بالحس ، ولولا الاجماع على الصوم بالخبر عن الرؤية لبعد وجوب الصوم بالخبر لظاهر هذا الحديث وانما فرق من فرق بين هلال الصوم والفطر لمكان سد ذريعة ان لا يدعى الفسق انهم رأوا

الهلل فيفطرون وهم بعد لم يروه ولذلك قال الشافعى ان من خاف التهمة امسك عن الاكل والشراب واعتقد الفطر. وشذ مالك فقتل من أفطر وقد رأى الهلال وحده ، فعليه القضاء والكفارة وقال أبو حنيفة عليه القضاء فقط . واما طريق الخبر فانهم اختلفوا فى عدد المخبرين الذين يجب قبول خبرهم عن الرؤية ، وفى صفتهم ، فأما مالك فقال انه لا يجوز ان يصام ولا يفطر باقل من شهادة رجلين عدلين وقال الشافعى فى رواية المزنى انه يصام بشهادة رجل واحد على الرؤية ولا يفطر باقل من شهادة رجلين ، وقال أبو حنيفة ان كانت السماء مغيمة قبل واحد وان كانت مصحية بمصر كبير لم يقبل الا شهادة الجم الغفير وروي عنه انه يقبل شهادة عدلين اذا كانت السماء مصحية وقد روي عن مالك انه لا يقبل شهادة الشاهدين الا اذا كانت السماء مغيمة واجعوا على انه لا يقبل فى الفطر الا اثنان الا أبا ثور فانه لم يفرق فى ذلك بين الفطر والصوم كما فرق الشافعى وسبب اختلافهم اختلاف الآثار فى هذا الباب ، وتردد الخبر فى ذلك بين أن يكون من باب الشهادة أو من باب العمل بالأحاديث التى لا يشترط فيها العدد

أما الآثار ، فمن ذلك ما خرجه أبو داود عن عبد الرحمان بن زيد بن الخطاب انه خطب الناس فى اليوم الذى يشك فيه فقال انى جالست أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وسألتهم وانهم؛ حدثونى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال (صوموا لرؤيته وافطروا لرؤيته فان غم عليكم فاتموا ثلاثين ، فان شهد شاهدان فصوموا ، وافطروا) ومنها حديث ابن عباس أنه قال : (جاء أعرابى الى النبى صلى الله عليه وسلم فقال ابصرت الهلال الليلة ، فقال أتشهد ان لا اله الا الله وأن محمدا عبده ورسوله قال نعم ، قال يا بلال اذن فى الناس فليصوموا غدا) أخرجه الترمذى . قال وفى اسناده خلاف ، لانه رواه جماعة مرسل . ومنها حديث ربعى بن حراش خرجه أبو داود عن ربعى بن حراش عن رجل من اصحاب النبى صلى الله عليه

وسلم ، قال : الناس في آخر يوم من رمضان فقام أعرابيان فشهدا عند النبي صلى الله عليه وسلم لاهل الهلال أمس عشية فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم الناس ان يفطروا وأن يغدوا الى المصلى فذهب الناس في هذه الآثار مذهب الترجيح ومذهب الجمع ، فالشافعي جمع بين حديث ابن عباس وحديث ربعي بن حراش على ظاهرهما فأوجب الصوم بشهادة واحدة والفطر باثنين ♦

ومالك رجع حديث عبد الرحمان بن زيد لمكان القياس ، اعنى تشبيه ذلك بالشهادة في الحقوق ، ويشبه أن يكون ابو ثور ولم ير تعارضا بين حديث ابن عباس وحديث ربعي بن حراش ، وذلك ان الذي في حديث ربعي بن حراش انه قضى بشهادة اثنين ، وفي حديث ابن عباس انه قضى بشهادة واحد وذلك مما يدل على جواز الامرين جميعا لان ذلك تعارض ولان القضاء الاول مختص بالصوم والثاني بالفطر ، ومن فرق بين هلال الفطر وهلال الصوم للتهمة التي تعرض للناس في هلال الفطر ولا تعرض في هلال الصوم ، وحيث قيل ان الرؤية تثبت بالخبر في حق من لم يره فهل يتعدى ذلك من بلد الى بلد اعنى هل يجب على أهل بلد اذا لم يروه أن يأخذوا في ذلك برؤية بلد آخر ، ام لكل بلد رؤيته فيه خلاف فاما مالك فان ابن القاسم والمصريين رووا عنه اذا ثبت عند أهل بلد أن أهل آخر رأوا الهلال أن عليهم قضاء ذلك اليوم الذي افطروه وصامه غيرهم وبه قال الشافعي واحمد ، وروى المدنيون عن مالك ان الرؤية لا تلزم بالخبر غير أهل البلد الذي وقعت فيه الرؤية الا ان يكون الامام يحمل الناس على ذلك وبه قال ابن الماجشون والمغيرة من اصحاب مالك واجمعوا على أنه لا يراعى ذلك في البلدان النائية كالاندلس والحجاز والسبب في هذا الخلاف معارضة الاثر والنظر ، أما النظر فهو أن البلاد اذا لم تختلف مطالعها كل الاختلاف ، فيجب أن يحمل بعضها على بعض لانه في قياس الافق الواحد وأما اذا اختلفت اختلافا كثيرا فليس يجب أن يحمل بعضها على بعض وأما الاثر فما رواه مسلم عن كريب ان

أم الفضل بنت الحارث بعثته الى معاوية بالشام فقال قدمت الشام فقضيت حاجتها واستهل على رمضان وأنا بالشام ، فرأيت الهلال ليلة الجمعة ، ثم قدمت المدينة في آخر الشهر فسألني عبد الله بن عباس ثم ذكر الهلال ، فقال متى رأيتم الهلال ، فقلت رأيته ليلة الجمعة ، فقال انت رأيته ، قلت نعم ، وراه الناس وصاموا وصام معاوية قال لكن رأيناه ليلة السبت ، فلا نزال نصوم حتى تكمل ثلاثين يوما او نراه فقلت الا تكفى برؤية معاوية ، فقال لا ، هكذا أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فظاهر هذا الاثر يقتضى ان لكل بلد رؤيته قرب او بعد والنظر يعطى الفرق بين البلاد النائية والقريبة ، وبخاصة ما كان دابة في الطول والعرض كثيرا واذا بلغ الخبر مبلغ التواتر لم يحتج فيها الى شهادة فهذه المسائل التى تتعلق بزمان الوجوب : ولما ذكرت ما يثبت به شرعت في ذكر زمن الامساك وما يمسك عنه فقلت غفر الله ما قلت وما فعلت :

« زمن الامساك وما يجب منه الامساك »

في اليوم كله الى الغروب يمسك عن أكل وعن مشروب
وعن جماع غير ذاك لا تضام فيه الخلاف كله حقا يرام

اعنى انهم اتفقوا على أن الصوم يكون في النهار كله الى أن تغرب الشمس ، وفي ذلك النهار كله يمسك عن أكل وعن شرب وعن جماع ، وأما غير ذلك كله ففيه الخلاف حقا يرام أى يقصد بمعنى أنه يقصده من شاء ، ومعنى لا تضام لا ينقص حظك من الخلاف ان شئت ان تميل الى شىء من وجوه

قال في (القاموس) ضامه حقه يضميه واستضامه انتقصه فهو مضيم ومستضام والضميم الظلم جمعه ضيوم مصدر جمع فتحصل من معنى البيتين الكلام على ثلاثة ان كان الاول زمان الامساك واتفقوا
الإمساك

أن آخره غيبوبة الشمس لقوله تعالى : « ثم اتموا الصيام الى الليل »
واختلفوا في أوله فقال الجمهور هو طلوع الفجر الثاني المستطير
الابيض لثبوت ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أعنى انه
حده بالمستطير ولظاهر قوله تعالى « حتى يتبين لكم الخيط
الابيض من الخيط الاسود من الفجر » ، الآية . وشذت فرقة فقالوا
هو الفجر الاحمر الذي يكون بعد الابيض ، وهو نظير الشفق الاحمر
وهو مروي عن حذيفة وابن مسعود

وسبب هذا الخلاف هو اختلاف الآثار في ذلك واشترك اسم
الفجر ، أعنى أنه يقال على الابيض والاحمر ، فأما الآثار فمنها
حديث زر عن حذيفة ، قال (تسحرت مع رسول الله صلى الله عليه
وسلم ولو أشاء أن أقول هو النهار إلا أن الشمس لم تطلع) وخرج
أبو داود عن قيس بن طلى عن أبيه أنه عليه السلام قال : (كلوا واشربوا
ولا يضرنكم الساطع المصعد ، فكلوا واشربوا حتى يعترض لكم
الاحمر . قال أبو داود هذا ما تفرد به أهل الإمامة ، وهو شذوذ ،
فان قوله تعالى « حتى يتبين لكم الخيط الابيض » نص في ذلك او
كالنص والذين رأوا أنه الفجر الابيض المستطير وهم الجمهور .
والمعتمد اختلفوا في الحد المحرم للاكل فقال قوم هو طلوع الفجر
نفسه . وقال قوم هو تبيينه عند الناظر اليه ، ومن لم يتبينه فالاكل
مباح له حتى يتبينه ، وان كان قد طلع . وفائدة الفرق أنه اذا انكشف
أن من ظن أنه لم يطلع وقد كان طلع ، فمن قال الحد في ذلك هو
الطلوع نفسه أوجب عليه قضاء ومن قال هو العلم الحاصل به لم يوجب
عليه قضاء ، وسبب الخلاف في ذلك الاحتمال الذي في قوله تعالى : (وكلوا
واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود من الفجر)
هل على الامساك بالتبيين نفسه أو بالشئ المتبين لان العرب تنجوز
فتستعمل لاحق الشئ بدل الشئ على وجه الاستعارة فكأنه قال تعالى :
(كلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود) لانه

إذا تبين في نفسه تبين لنا فاذا إضافة التبين لنا هو الذي أوقع الخلاف لأنه قد يبين في نفسه ويتبين ولا يتبين لنا وظاهر اللفظ يوجب تعلق الامساك بالعلم والقياس يوجب تعلقه بالطلوع نفسه ، أعنى قياسا على الغروب وعلى سائر حدود الاوقات الشرعية كالزوال وغيره فان الاعتبار في جميعها في الشرع هو بالامر نفسه بالعلم المتعلق به ، والمشهور عن مالك وعليه الجمهور ان الاكل يجوز ان يتصل بالطلوع ، وقيل بل يجب الامساك قبل الطلوع ، والحجة للقول الاول ما في كتاب البخاري أظنه في بعض رواياته قال النبي صلى الله عليه وسلم (كلوا واشربوا حتى ينادى ابن أم مكتوم فانه لا ينادى حتى يطلع الفجر) وهذا نص في موضوع الخلاف ، وهو أيضا كالنص في قوله : (وكلوا واشربوا) الآية ومن ذهب الى انه يجب الامساك قبل الفجر فجريا على الاحتياط وسد الذريعة وهو اوسع والاول أقيس ، الثانى الامساك واجمعوا على انه يجب على الصائم الامساك زمان الصوم عن المطعوم والمشروب والجماع لقوله تعالى « فالان باشروهن وابتغوا ما كتب الله لكم وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود من الفجر » :

واختلفوا من ذلك في مسائل منها مسكوت عنها ومنطوق بها أما المسكوت عنها احدها مما يرد الجوف مما ليس بمغذ ، وفيما يرد الجوف من غير منفذ الطعام والشراب مثل المحقنة وفيما يرد باطن سائر الاعضاء ، ولا يرد الجوف مثل ان يرد الدماغ ولا يرد المعدة

والسبب في اختلافهم هو قياس غير المغذي على المغذي ، وذلك أن المنطوق به انما هو المغذي ، ومن رأى ان المقصود بالصوم معنى معقول لم يلحق المتغذي بغير المغذي ، ومن رأى أنه عبادة غير معقولة ، وان المقصود منها انما هو الامساك فقط عن ما يرد الجوف سوى بين المغذي وغير المغذي وتحصيل مذهب مالك ، انه يجب الامساك عن ما يصل الى الحلق من أى المنافذ وصل مغذيا كان او

غير مغذ وأما ما عدا المأكول والمشروب من المفطرات فكلهم يقولون أن قبل فأمنى أفطر وإن أمدى لم يفطر إلا مالك واختلفوا في القبلة للصائم ، فمنهم من أجازها ومنهم من كرهها للشباب وأجازها للشيخ ومنهم من كرهها على الإطلاق ، فمن رخص فيها فلما روى من حديث عائشة وأم سلمة أن النبي صلى الله عليه وسلم (كان يقبل وهو صائم) ومن كرهها فلم يدعوا إليه من الوقاع وشذ قوم فقالوا القبلة تفطر على كل حال ، واحتجوا لذلك بما روي عن ميمونة بنت سعد ، قالت سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن القبلة للصائم فقال (فطرا جميعا) خرج هذا الأثر الطحاوى ، ولكن ضعفه ، وأما ما يقع من هذه من قبل الغفلة ومن قبل النسيان ، فالكلام فيه عند الكلام في المفطرات وأحكامها وأما ما اختلفوا فيه بما هو منطوق به فالحجامة والقيء أما الحجامة فإن فيها ثلاثة مذاهب قوم قالوا إنها تفطر وإن الإمساك عنها واجب ، وبه قال أحمد وداود والأوزاعي وإسحاق بن راهويه ، وقوم قالوا إنها مكروهة للصائم وليست تفطر وبه قال مالك والشافعي والثوري وقوم قالوا إنها مكروهة ولا مفطرة وبه قال أبو حنيفة وأصحابه وروى عنه عليه السلام أنه قال : (أفطر الحاجم والحجوم) وروى أيضا أنه عليه السلام احتجم وهو صائم ، فذهب العلماء في هذين الحديثين لثلاثة مذاهب أحدها مذهب الترجيح ، والثانى مذهب الجمع والثالث مذهب الاسقاط عند التعارض والرجوع الى البراءة الأصلية ، إذا لم يعلم النسخ من المنسوخ وهو القائل باباحة الاحجام للصائم ومن رام الجمع حملها على الكراهة وأما القىء فإن جمهور العلماء على أن من درعه القىء فليس بمفطر إلا ربعة فإنه قال إنه مفطر وجمهورهم أيضا على أن من استقاء فقاء فإنه مفطر إلا طاووس

وروى أنه عليه السلام قاء فافطر وروى أيضا عنه عليه السلام أنه قال (من درعه القىء وهو صائم فليس عليه قضاء • وإن استقاء فعليه القضاء) فمن لم يصح عنده الأثر أن كلاهما قال ليس

فيه فطر اصلا ، ومن اخذ بظاهر الاول اوجب الفطر من القىء باطلاق ولم يفرق بين ان يستقيء او لا يستقيء ، ومن جمع بين الحديثين فرق بين القىء والاستقاء وهو الذي عليه الجمهور قاله في (البداية) مع حذف بعض منه : وأروى ان الصوم أربعة أنواع صيام النعوام وهو الصوم عن المفطرات ، وصيام خواص الخواص وهو هذا مع اجتناب المحرمات قولاً وفعلاً وصيام الخواص وهو الصوم عن غير ذكر الله وعبادته وصيام خواص الخواص وهو الصوم عن غير الله فلا فطر له الى يوم لقائه وهو مقام عال قاله الزرقاني في شرح (المواهب اللدنية) ونظمت ذلك بقولي غفر الله لى قولي وعملى

اربعة الانواع صوما نوعى	عن مفطرات صوم من عم فعى
وذا مع اجتناب ما قد حرما	صيام ذى الخصوص منهم علما
وثالث عن غير ذكر الله	صيام من خص بلا اشتباه
وصوم ذى الخصوص ممن خصا	عن غير ربنا بذاك نصا
وذوا بلا فطر الى لقاءه	صلى على افضل اصدقائه

وقال غيره

اذا لم يكن فى السمع منى تصام	وفى بصري غض وفى منطقى صمت
فحظى اذا من صومى الجوع والظما	وان قلت انى صمت يوما فما صمت

وقال غيره

اذا ما المرء صام عن الدنيا	فكل شهوره شهر الصيام
----------------------------	----------------------

واعلم ان الصوم هو كف النفس عن الشهوات والمحرمات .

قال الغزالي ولا تظن ان الصوم ترك المفطرات ، فقد قال صلى الله عليه وسلم (كم من صائم ليس له من صيامه الا الجوع والعطش) بل تمام الصوم ان يكف جوارحه كلها عما كره الله من الغيبة والنميمة والنظر بالريية والنطق بما لا يعنى ونحو ذلك من المحرمات قاله ابن شامة

الثالث النية والنظر فى النية فى مواضع منها هل هى شرط فى صحة هذه العبادة ام ليست بشرط وان كانت شرطا فما الذى يجزئ من تعيينها وهل يجب تجديدها فى كل يوم من أيام رمضان ام يكفى فى ذلك النية الواقعة فى اليوم الاول واذا وقعها المكلف فى اى وقت اذا وقعت فيه صح الصوم واذا لم تقع فيه بطل الصوم وهل رفض النية يوجب الفطر ، وان لم يفطر وفى كل هذه المطالب قد اختلف الفقهاء فيها أما كون النية شرطا فى صحة الصيام فانه قول الجمهور ، وشذ زفر فقال لا يحتاج رمضان الى نية الا أن يكون الذى يدركه صيام رمضان مريضا او مسافرا فيريد الصوم ، والسبب فى اختلافهم الاحتمال المتطرق الى الصوم هل هو عبادة معقولة المعنى او غير معقولة فمن رأى أنها غير معقولة المعنى اوجب النية ، ومن رأى انها معقولة المعنى قال قد حصل المعنى اذا ساء وان لم ينو لكن تخصيص زفر رمضان بذلك من بين انواع الصوم فيه ضعف فكأنه لما رأى أن أيام رمضان لا يجوز فيها الفطر رأى أن كل صوم يقع فيها ينقلب صوما شرعيا وان هذا شئ يخص هذه الايام وأما اختلافهم فى تعيين النية المجزئة فى ذلك فان مالكا قال فى ذلك لا بد من تعيين صوم رمضان ، ولا يكفيه اعتقاد الصوم مطلقا ولا اعتقاد صوم معين غير صوم رمضان ، وقال ابو حنيفة ان مطلق الصوم أجزاء ، وكذلك ان نوى فيه غير صيام رمضان اجزاء ، وانقلب الى صيام رمضان الا ان يكون مسافرا فانه اذا نوى المسافر عنده فى رمضان صيام غير رمضان لم يجب عليه صيام رمضان وجوبا معينا ولم يفرق صاحبا بين المسافر والحاضر وقالوا كل صوم نوي فى رمضان انقلب الى رمضان .

وسبب اختلافهم هل الكافى فى تعيين النية فى هذه العبادة هو تعيين جنس العبادة او تعيين شخصها وذلك ان كلا الامرين موجود فى الشرع ، مثال ذلك ان النية فى الوضوء يكفى منها اعتقاد رفع الحدث ، لاي شىء كان من العبادات التى الوضوء شرط فى صحتها وليس يختص عبادة بوضوء ووضوء واما الصلاة فلا بد فيها من تعيين شخص الصلاة ان عصرا فعصرا وان ظهرا فظهرا ، وهذا كله على المشهور عند العلماء فتردد الصوم عند هؤلاء بين هذين الجنسين فمن الحقه بالجنس الاول قال يكفى فى ذلك اعتقاد الصوم فقط ومن الحقه بالجنس الثانى اشترط تعيين الصوم وأما اختلافهم أيضا اذا نوى فى أيام رمضان صوما آخر هل ينقلب ام لا ينقلب سببه أيضا ان من العبادة عندهم ما ينقلب من قبل ان الوقت الذى يوقع فيه مختص بالعبادة التى ينقلب اليه ومنها ما ليس ينقلب أما التى لا تنقلب فأكثرها ، واما التى تنقلب باتفاق فالحج وذلك انهم قالوا اذا ابتدأ بالحج تطوعا من وجب عليه الحج انقلب التطوع الى الفرض ولم يقولوا ذلك فى الصلاة ولا فى غيرها ، فمن شبهه الصوم بالحج ، قال ينقلب ، من شبهه من العبادات قال لا ينقلب وأما اختلافهم فى وقت النية فان مالكا رأى انه لا يجزئ الصيام الا بنية قبل الفجر ، وذلك فى جميع انواع الصوم ، وقال الشافعى تجزئ النية بعد الفجر فى النافلة ولا تجزئ فى الفروض وقال ابو حنيفة تجزئ النية بعد الفجر فى الصيام المتعلق وجوبه بوقت معين مثل رمضان ونذر أيام محدودة ، وكذلك فى النافلة ولا يجزئ فى الواجب فى الذمة ، والسبب فى اختلافهم تعارض الآثار فى ذلك والآثار المتعارضة احدها ما خرجه البخارى عن حفصة انه قال عليه السلام (من لم يبيت الصيام من الليل فلا صيام له) رواه مالك موقوفا عن حفصة عن ابن عمر قال ابو عمر حديث حفصة فى اسناده اضطراب والثانى ما رواه مسلم عن عائشة قالت قال لى رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم يا عائشة ، هل

عندكم شيء، قالت قلت يا رسول الله ما عندنا من شيء ، قال فاني صائم • ولحديث معاوية قال على المنبر يا أهل المدينة أين علماءكم ، سمعتر رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول هذا اليوم ، هذا يوم عاشوراء ولم يكن علينا صيامه وانا صائم ، فمن شاء فليصم ، ومن شاء فليفطر فمن ذهب مذهب الترجيح أخذ بحديث حفصة ، ومن ذهب مذهب الجمع فرق بين النفل والفرض أعنى حمل حديث حفصة على الفرض وحديث عائشة ومعاوية على النفل وانما فرق أبو حنيفة بين الواجب المعين والواجب في الذمة لان الواجب المعين له وقت مخصوص يقوم مقام النية في التعيين والذي في الذمة ليس له وقت مخصوص فوجب ان يتعين بالنية ، وجمهور الفقهاء على أنه ليس الطهارة من الجنابة شرطاً في صحة الصوم لما ثبت من حديث عائشة وام سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنها قالتا (كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصبح جنباً من جماع غير احتلام في رمضان ثم يصوم) ومن الحجة لهم الاجماع على أن الاحتلام بالنهار لا يفسد الصوم وروى عن ابراهيم النخعي وعروة بن الزبير وطاوس أنه ان تعد ذلك أفسد صومه

وسبب اختلافهم ما روى عن ابي هريرة انه كان يقول (من اصبح جنباً في رمضان أفطر) وروى عنه انه قال ما انا قلتة محمد صلى الله عليه وسلم ، قاله ، ورب الكعبة وذهب ابن الماجسون من اصحاب مالك ان الحائض اذا طهرت قبل الفجر فأخرت الغسل أن يومها يوم مفطر وأقاويل هؤلاء أقاويل شاذة ومردودة بالسنن المشهورة الثابتة

تنبيهات : [الاول] : قال صاحب (الفخر) الصوم هو الامساك عن المفطرات مع العلم بكونه صائماً من اول طلوع الفجر الصادق الى حين غروب الشمس مع النية وفي الحد • قيود •

القيد الاول الامساك وهو احتراز عن شئئين •

احدهما لو طارت ذبابة الى حلقه او وصل غبار الطريق الى بطنه لا يبطل صومه لان الاحتراز عنه شاق والله تعالى يقول في آية الصوم « يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر » • والثاني لو صب الطعام أو الشراب في حلقه كرها أو حال النوم لا يبطل صومه لان المعتبر هو الامساك والامتناع والاكراه لا ينافي ذلك •

القيد الثاني قولنا عن المفطرات وهي ثلاثة دخول داخل وخروج خارج والجماع وحد الدخول كل عين وصل من الظاهر الى الباطن من منفذ مفتوح الى الباطن اما الدماغ او البطن وما فيه من الامعاء والمثانة أما الدماغ فيحصل الفطر بالسقوط اي الصب في الانف واما البطن فيحصل الفطر بالحقنة وأما الخروج فالقيء بالاختيار والاستمناء يبطلان الصوم وأما الجماع فالايلاج يبطل الصوم •

القيد الثالث قولنا مع العلم بكونه صائما فلو أكل أو شرب ناسيا للصوم لا يبطل صومه عند ابي حنيفة والشافعي وعند مالك يبطل •

القيد الرابع : قولنا من أول طلوع الفجر الصادق ، والدليل عليه قوله تعالى « وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود من الفجر » وكلمة حتى لانتهاء الغاية ، وكان الاعمش يقول اول وقته اذا طلعت الشمس وكان يبيح الاكل والشرب بعد طلوع الفجر وقبل طلوع الشمس ، ويحتج بان انتهاء اليوم من وقت غروب الشمس ، فكذاك ابتداءه يجب ان يكون من عند طلوعها •

القيد الخامس قولنا الى غروب الشمس ودليله قوله عليه السلام: (اذا قبل الليل من هاهنا وأدبر النهار من هاهنا فقد فطر الصائم)

ومن الناس من يقول وقت الافطار عند غروب ضوء الشمس قاس هذا الطرف على الطرف الاول من النهار

القيد السادس قولنا مع النية ومن الناس من يقول لا حاجة لصوم رمضان الى النية لان الله تعالى أمر بالصوم في قوله (فليصمه) والصوم هو الامساك وقد وجد فيخرج عن العهدة لكننا نقول لا بد من النية لان الصوم عمل بدليل قوله عليه السلام (أفضل الاعمال الصوم) والعمل لا بد فيه من النية لقوله عليه السلام (انما الاعمال بالنيات) •

الثاني : أعلم ان الصوم يورث التقوى كما ينبىء عنه قوله تعالى «كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم لعلكم تتقون» وذلك لاجل ما فيه من انكسار الشهوة وانقماص الهوى فانه يردع عن الاثر والبطر والفواحش ويهون لذات الدنيا ورياستها وذلك لان الصوم يكسر شهوة البطن والفرج وانما يسعى الناس لهذين كما قيل في المثل النسائر المرء يسعى لغارية لبطنه وفرجه ، فمن اكثر الصوم هان عليه أمر هذين وخفت عليه مؤنتهما ، فكان ذلك رادعا له عن ارتكاب المحارم والفواحش ومهونا عليه أمر الرياسة في الدنيا وذلك جامع لاسباب التقوى فيكون معنى الآية فرضته عليكم لتكونوا به من المتقين الذين اثبت عليهم في كتابي •

وفي (روح البيان) لعلكم تتقون المعاصي ، فان الصوم يكسر الشهوة التي هي مبدؤها ، كما قال عليه السلام : (يا معشر الشباب ، من استطاع منكم الباءة فليتزوج فانه اغض للبصر واحصن للفرج ومن لم يستطع فعليه بالصوم فان الصوم له وجاء) قوله الشباب جمع شاب وهو عند اصحابنا من بلغ ولم يجاوز ثلاثين كذا قاله الثوري ، وباءة النكاح والتزوج وهو المباءة في المنزل لان من تزوج امرأة بواها منزلا والوجاء نوع من الاخضاء ، وهو ان يرض عروق

الانثيين ويترك الخصيتين كما هما والمعنى على الشبيه أى الصوم يقطع شهوة الجماع ويدفع شر المنى كالخضاء والامر فى الحديث للوجوب لانه محمول على حالة التوقان باشارة قوله « يا معشر الشباب » ، فانهم ذووا التوقان على الجبله السليمه •

قال العلماء تسكين الشهوة يحصل بالصيام بالنهار والقيام بالليل وحذف الشهوات والتغافل عنها وترك محادثة النفس بذكرها فان قلت ان الرجل يصوم ويقوم ولا يأكل ويجد من نفسه حركة ، واضطرابات قلت : ذلك من فرط فضل شهوة مقيمة فيه من الاول فليقطع ذلك عن نفسه بالهموم والاحزان الدائمة ، وذكر الموت وتقريب الاجل وقصر الامل والمداومة على المراقبة والمحافظة على الطاعة

[الثالث]: اعلم ان الله أمرنا بصيام شهر كامل ليوافق عدد السنة فى الاجر الموعود بقوله « من جاء بالحسنة فله عشر امثالها » فالشهر الكامل ثلاثمائة وستة أيام من شوال ستون يوما فان نقص يوم من عدد الشهر لم ينقص من الثواب ، لقوله صلى الله عليه وسلم (شهرا عيد لا ينقصان رمضان وذو الحجة) يعنى هما كاملان ، وان خرجا تسعا وعشرين

روي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صام ثمانية رمضانات ، خمسة منها كانت تسعة وعشرين والباقى ثلاثين يوما وافترض الصيام بعد خمس عشرة سنة من النبوة بعد الهجرة بثلاث سنين وعن ابن عباس رضى الله تعالى عنه بعث الله نبيه عليه السلام بشهادة أن لا اله الا الله ، فلما صدق زاد الصلاة ، فلما صدق زاد الزكاة ، فلما صدق زاد الصيام ، فلما صدق زاد الحج ثم الجهاد ثم أكمل لهم الدين وأول ما فرض الصوم على الاغنياء لاجل الفقراء فى زمن الملك طمهروث ثالث : ملوك بنى آدم وقع النحط فى زمانه فأمر الاغنياء بطعام واحد بعد غروب الشمس ، وبامساكهم بالنهار شفقة على الفقراء وايثارا

عليهم بطعام النهار وتعبدوا وتواضعا لله تعالى والصوم سبب للولوج في ملكوت السموات ، وواسطة الخروج عن رحم مضايق الجسمانيات المعبر عنه بالنشأة الثانية كما أشير اليه بقول عيسى عليه السلام لن يلج ملكوت السموات من لم يولد مرتين بل مجاهدة الصوم رابطة مشاهدة النقاء واليه يشير الحديث القدسي (الصوم لى وأنا أجزي) يعنى أنا جزاؤه لا حوري ولا قصوري ولهذا علق سبحانه وتعالى نيل سعادة الرؤية بالجوع حيث قال فى مخاطبة عيسى عليه السلام تجوع ترانى وانما اضيف الصوم الى الله فى الصوم لى لانه لا رياء فيه ، بل سر لا يعلمه الا الله وانما يكون الله سبحانه جزاء صومه اذا أمسك قلبه وسره وروحه عما سواه تعالى ، وهو الصوم الحقيقى عند الخواص قاله (روح البيان) •

واعلم انه تقدم ذكر طمهروث ، ولا علينا أن نأتى ببعض خبره قال ابن الاثير ، فى ذكر ملك طمهروث زعمت الفرس أنه ملك بعد موت أو شهنج طمهروث وديدنجهان يعنى خيراً أهل الارض بن حبايداد ابن اوشهنج ، وقيل فى نسبه غير ذلك وزعم الفرس أيضا انه ملك الاقاليم السبعة ، وعقد على رأسه تاجا ، وكان محمودا فى ملكه مشفقا على رعيته ، وانه ابتنى شابور من فارس ونزلها وتنقل فى البلدان وانه وثب بابليس حتى ركب فطاف عليه فى ادانى الارض وأقاصيها ، وافزعه ومردته حتى تفرقوا ، وكان أول من اتخذ الصوف والشعر للبس والفرش ، وأول من اتخذ زينة الملوك من الخيل والبغال والحمير وأمر باتخاذ الكلاب لحفظ المواشى وغيرها وأخذ الجوارح للصيد وكتب بالفارسية وان ييوراسب ظهر فى اول سنة من ملكه ودعا الى ملة الصابئين كذا قال أبو جعفر وغيره من العلماء انه ركب ابليس وطاف عليه والعهدة عليهم ، وانما نحن نقلنا ما قالوه •

قال ابن الكلبي أول ملوك الارض من بابل طمهروث وكان لله مطيعا ، وكان ملكه اربعين سنة وهو اول من كتب بالفارسية

وفي أيامه عبدت الاصنام اواول ما عرف الصوم في ملكه ، وسببه
ان قوما فقراء تعذر عليهم القوت ، فأمسكوا نهارا وأكلوا ليلا ما
يمسك رمتهم ثم اعتقدوه تقربا الى الله ، وجاءت الشرائع به هكذا
في (ابن الاثير) والحديث ذو شجون والفائدة في التعلم من كل الفنون
كما قال الشاعر

من كل علم تعلم تبلغ الاملا ولا يكن لك علم واحد شغلا
فالنحل لما رعت من كل نابذة ابدت لنا الجوهرين الشمع والعسلا
الشمع بالليل نور يستضاء به والعسل ييري باذن الواحد العلا

الرابع: اعلم انه تعالى قال في الصوم : « يريد بكم الله اليسر »
اي حيث اباح الفطر بالسفر والمرض ، واليسر ما تسهل (ولا يريد بكم
العسر) أي مشقة بالصوم في المرض والسفر لغاية رأفته وسعة رحمته
الى أن قال « ولعلكم تشكرون » اي انما رخصنا لكم بالافطار لكي
تشكروا الله على هذه النعمة باللسان والقلب والبدن واعلم ان
الرخصة حكم غير من صعوبة الى سهولة لاجل عذر قرر كالقصر
في السفر والفطر فيه ، وفي المرض وكالتيمم لخوف ضر ومرض أو
زيادته أو تأخر براء ، وهذا الخوف بعينه هو الذي يبيح الفطر في
المرض ، والحكم ابدأ منحصر في الرخصة والعزيمة والرخصة بضم
الراء مع ضم الخاء وانسكانها قال الزركشي ويقال خرصة
بتقديم الخاء ، قال والظاهر انها مقلوبة من الاولى فمن كان من
أهل الاعذار فله الرخصة بالفطر في المرض والسفر ، وربما كان فطره
أفضل اذ ربما كان واجبا عليه ، والواجب أفضل من غيره اذ ضده
الحرام ، كمن خاف هلاكاً أو شديداً أذى بل ذهب قوم من علماء
الصحابة الى انه يجب على المريض والمسافر ان يفطرا ويصوما عدة
من أيام أخر وهو قول ابن عباس وابن عمر .

وعن ابن عمر انه لو صام في السفر قضى في الحضر ، ومن
حجتهم فوله عليه السلام (ليس من البر الصيام في السفر) وقوله
(الصائم في السفر كالمفطر في الحضر) • ومن لم يكن من أهل الاعذار
فهو من أهل العزيمة ، وعليه الصوم

وفي الحديث (من حافظ على ثلاث فهو ولي الله حقا ، ومن
ضيعهن غيى عدو الله حقا الصلاة والصوم والغسل من الجنابة)
وفي بعض الخبر (ان الجنان يشتقن الى أربعة نفر صائمي رمضان ،
وتاليني القرآن وحافظي اللسان ، ومطعمي الجيران ، وان الله يغفر
للعبد المسلم عند افطاره ما مشى اليه رجلاه وما قبضت عليه يده ،
وما نظرت اليه عيناه وما سمعته اذناه ، وما نطق به لسانه وما حدث به
قلبه) وفي الحديث اذا كان يوم القيامة وبعث من في القبور اوحى
الله إلى رضوان (اني اخرجت الصائمين من قبورهم جائعين
عاطشين فاستقبلهم بشهواتهم من الجنان فيصيح ويقول ايها
الغلمان والولدان ، عليكم باطباق من نور ، فيجتمع اكثر من عدد
الرمل وقطرات الامطار وكواكب السماء واوراق الاشجار
بالفاكهة الكثيرة والاشربة اللذيذة والاطعمة الشهية فيطعمهم من لقي
منهم ، ويقول (كلوا واشربوا هنيئا بما اسلفتم في الايام الخالية) •

وعن النبي عليه السلام انه قال (رأيت ليلة المعراج عند سدرة
المنتهى ملكا لم ار مثله طولا وعرضا طوله مسيرة ألف سنة وله
سبعون ألف رأس في كل رأس سبعون ألف وجه في كل وجه سبعون
ألف لسان وعلى كل رأس ألف ذؤابة من نور على كل ذؤابة ألف
لؤلؤة معلقة بقدرة الله تعالى وفي جوف كل لؤلؤة بحر من نور وفي
ذلك البحر حيتان طول كل حوت مقدار مائتي عام مكتوب على ظهره
لا اله الا الله محمد رسول الله ، وذلك الملك واضع احدى يديه على
رأسه والاخرى على ظهره ، وهو في حظيرة القدس فاذا سبح ، اهتز
العرش بحسن صوته فسألت عنه جبريل فقال : هذا ملك خلقه الله

تعالى قبل آدم بألفى عام ، فقلت اين كان هذا الى هذه الغاية فقال ان لله مرجا في الجنة عن يمين العرش فكان هو فيه فأمره الله في ذلك المكان ان يسبح لك ولامتك بسبب صوم شهر رمضان فرأيت صندوقين بين يديه على كل صندوق أَل فقفل من نور ، وسألت جبريل عن الصندوقين فقال سل منه ، فسألته فقال ان فيهما براءة الحائمين من أمتك من عذاب النار ، طوبى لك ولامتك) •

الخامس : اعلم انه لا بد من النية في الاعمال خصوصا في الصوم ، وهى ان يعلم بقلبه أنه يصوم ولا يخلو مثلا عن هذا في ليالى شهر رمضان والامساك قد يكون للعادة او لعدم الاشتهاى او للمرض او للرياضة أو يكون للعبادة فلا يتعين له الا بالنية وهى شرط لكل يوم لان صوم كل يوم عبادة على حدة لا يرى أنه لو أفسد صوم يوم لا يمنع صحة الباقي بخلاف التراويح فانه لا يلزم النية في كل شفع لان الكل بمنزلة صلاه واحدة وهذا هو الاصح وتجاوز النية الى نصف النهار دفعا للحرج وما يروى من الاحاديث في نفى الصوم الا بالتبنييت فمحمولة على نفى الفضيلة بخلاف القضاء والكفارات والنذر المطلق لان الزمان غير متعين لها فوجب التبنييت نفيا للمزاحمة ويعتبر نصف النهار من طلوع الفجر الثانى فيكون الى الضحوة الكبرى فينوي قبلها ليكون الاكثر منويا فيكون له حكم الكل حتى لو نرى بعد ذلك لا يجوز لخلو الاكثر عن النية تغليبا للاكثر والاحتياط في النية في التراويح أن ينوي التراويح او ينوي قيام الليل او ينوي سنة الوقت أو قيام رمضان (والسنة تعجيل الفطور وتأخير السحور) فان صوم الليل بدعة فاذا أخر الافطار فكأنه وجد صائما في الليل فصار مرتكبا البدعة كذا في (شرح عيون المذاهب) وقد جعل الله لابتداء الصوم علامة ولانتهائه علامة فقال تعالى « وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود من الفجر ثم اتموا الصيام الى الليل » .

روي انه لما نزلت هذه الآية قال عدي بن حاتم أخذت عقالي
أبيض واسود فجعلتهما تحت وسادتي وكنت أقوم من الليل فانظر
اليهما فلم يتبين لي الأبيض من الاسود فلما أصبحت غدوت الى رسول
الله صلى الله عليه وسلم فأخبرته فضحك وقال (انك لعريض القفا
انما ذلك بياض النهار وسواد الليل) وانما قال له رسول الله صلى
الله عليه وسلم انك أعريض القفا لان ذلك مما يستدل به على بلاهة
الرجل ولا شك ان كلمة حتى لانتفاء الغاية فدلّت هذه الآية على أن
حل المباشرة والاكل والشرب ينتهى عند طلوع الصبح وزعم ابو
مسلم الاصبهانى ان لا شىء من المفطرات الا احد هذه الثلاثة فأما
الامور التى يذكرها الفقهاء من تكلف القيء والحقنة والسعوط فليس
شىء منها بمفطر ، قال لان كل هذه الاشياء كانت مباحة ثم دلت
هذه الآية على حرمة هذه الثلاثة على الصائم بعد الصبح فبقى ما
عداها على الحل الاصلى فلا يكون شىء منها مفطر وانفقهاء قالوا
ان الله تعالى خص هذه الاشياء الثلاثة بالذكر لان النفس تميل
اليها • وأما القيء والحقنة فالنفس تكرهما والسعوط نادر ، فلهذا
لم يذكرها

وزعم الاعمش كما تقدم انه يحل الاكل والشرب والجماع بعد
طلوع الفجر وقبل طلوع الشمس قياسا لاول
النهار على آخره فكما ان آخره بغروب القرص وجب أن يكون أوله
بطلوع القرص وقال فى الآية ان المراد بالخيط الابيض والخيط الاسود
النهار والليل ، ووجه لشبه ليس الا فى البياض والسواد ، فأما أن يكون
التشبيه فى الشكل مرادا فهذا غير جائز ، لان ظلمة الأفق حال طلوع
الصبح لا يمكن تشبيهها بالخيط الاسود فى الشكل البتة فثبت ان المراد
بالخيط الابيض والخيط الاسود هو النهار والليل ثم لما بحثنا عن
حقيقة الليل فى قوله « ثم اتموا الصيام الى الليل » وجدناها عبارة
عن زمان غيبة الشمس بدليل ان الله تعالى سمي ما بعد المغرب ليلا
مع بقاء الضوء فثبت ان يكون الامر فى الطرف الاول من النهار كذلك ،

فيكون قبل طلوع الشمس ليلا وان لا يوجد النهار الا عند طلوع القرص
فهذا تقرير قول الاعمش

ومن الناس من سلم أن أول النهار انما يكون من طلوع
الصبح فقام عليه آخر النهار ومنهم من قال لا يجوز الافطار الا
بعد غروب الحمرة ، ومنهم من زاد عليه ، وقال بل لا يجوز الافطار
الا عند طلوع الكواكب

يقول جامعه الفقير الى ربه ولتنتبه أيها الناظر الى هذا الكلام ،
الذي هو نص في ان الكواكب انما تظهر بعد الحمرة

[السادس:] ان حصل الظن للمرء ان الصبح ما طلع فأكل او شرب
او جامع ثم تبين ان الظن خطأ وان الصبح كان قد طلع عند ذلك
الاكل ، فقد اختلفوا • وكذلك ان ظن ان الشمس قد غربت فأفطر ثم
تبين انها ما كانت غاربة. فقال الحسن لا قضاء في الصورتين قياسا
على ما لو أكل ناسيا

وقال أبو حنيفة ومالك والشافعي في رواية المزني عنه يجب
القضاء ، لانه أمر بالصوم من الصبح الى الغروب ولم يأت به ، اما
الناسي فعند مالك يجب عليه القضاء ، واما الباكون الذين سلموا
انه لا قضاء ، قالوا مقتضى الدليل وجوب القضاء عليه أيضا الا أنسا
أسقطناه عنه للنص وهو ما روى أبو هريرة رضى الله عنه عن النبي
صلى الله عليه وسلم ان رجلا قال أكلت وشربت وانا صائم فقال
عليه الصلاة والسلام: (اطعمك الله وسقاك فانت ضيف الله فتم صومك)

وفي (كشف الغمة) وكان صلى الله عليه وسلم كثيرا ما يقول
(من نسي وهو صائم فأكل وشرب فليتم صومه فانما أطعمه الله
وسقاه ، ولا قضاء عليه) وفي رواية (من أفطر يوما من رمضان
ناسيا فلا قضاء عليه ولا كفارة) والقول الثالث انه اذا اخطأ في طلوع

الصباح لا يجب عليه القضاء ، واذا أخطأ في غروب الشمس يجب عليه القضاء ، والفرق ان الاصل في كل ثابت بقاؤه على ما كان والثابت في الليل حل الاكل وفي النهار حرمة ، اما اذا لم يغلب على ظنه لابقاء الليل ولا طلوع الصباح بل بقى متوقفا في الامرين فما هنا يكره له الاكل والشرب والجماع فان فعل جاز لان الاصل بقاء الليل

السابع: اعلم انه تعالى قال « ثم اتموا الصيام الى الليل » وكلمة الى لانتهاء الغاية ، فظاهر الآية ان الصوم ينتهى عند دخول الليل ، وذلك لان غاية الشئ مقطعه ومنتهاه وانما يكون مقطعا •

ومنتهى اذا لم يبق بعد ذلك ، وقد تجيء هذه الكلمة لا لانتهاء كما في قوله تعالى (الى المرافق) الا ان ذلك على خلاف الدليل والفرق بين الصورتين ان الليل ليس من جنس النهار فيكون الليل خارجا عن حكم النهار والمرافق من جنس اليد فيكون داخلا فيه •

قال احمد بن يحيى سبيل الى الدخول والخروج وكلا الامرين جائز تقول اكلت السمكة الى رأسها ، وجائز ان يكون الرأس داخلا في الاكل وخارجا منه الا أنه لا يشك ذو عقل ان الليل خارج عن الصوم اذ لو كان داخلا فيه لعظمت المشقة ودخلت المرافق في الغسل اخذا بالوثق ثم سواء قلنا انه مجمل او غير مجمل فقد ورد الحديث الصحيح فيه وهو ما روى عمر رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (اذا آقبل الليل من هاهنا وأدبر النهار من هاهنا وقد غربت الشمس فقد أفطر الصائم) فهذا الحديث يدل على ان الصوم ينتهى في هذا الوقت فاما انه يجب على المكلف ان يتناول عند هذا الوقت شيئا فالدليل عليه ما روى الشافعى رضى الله عنه باسناده عن ابن عمر ان انبى صلى الله عليه وسلم (نهى عن الوصال) قيل يا رسول الله انك تواصل أي كيف تنهانا عن امر أنت تفعله فقال (انى لست مثلكم انى ابىيت عند ربى يطعننى ويسقينى) وقيل فيه معان •

أحدها انه كان يطعم ويسقى من طعام الجنة .

والثانى انه عليه الصلاة والسلام قال انى على ثقة من انى لو احتجت الى الطعام أطعمنى الله من طعام الجنة .

والثالث انى اعطيت قوة من طعم وشرب لانه لو كان اطعاما حقيقية لم يكن مواصلا

وحكى محمد بن جرير الطبرى عن أبى الزبير انه كان يواصل سبعة أيام فلما كبر جعلها خمسا فلما كبر جدا جعلها ثلاثا فظاهر كلام الشافعى رضى الله عنه يدل على ان هذا النهى نهى تحريم وقيل هو نهى تنزيه لانه ترك للمباح ، وعلى هذا التأويل صح فعل ابن الزبير اذا عرفت هذا فنقول اذا تناول شيئا قليلا ولو قطرة من الماء فعلى ذلك هو بالخيار فى الاستيفاء الا ان يخاف المرء من التقصير فى الصوم المستأنف او فى سائر العبادات فيلزمه حينئذ أن يتناول من الطعام قدرا يزول به هذا الخوف قلت وقد ذكرنى فعل ابن الزبير هذا بما سمعت من ابى شيخنا الشيخ محمد فاضل بن مامين رضى الله عنه وارضاه آمين أن مما تفضل الله عليه به وصال سبعة أيام ثم أربعة عشر ثم احدى وعشرين ومع ذلك كله عنده أربع حرائر ومعهن سرائر ، وقائم بحقوق الجميع وسمعتة مرة قال واظن أن ذلك من بركة دوام تلبسى فى ذلك الزمن باسمه تعالى الصمد قلت أيضا وهذه الكرامة اعنى قيامه بحقوق هذه النساء والاماء مع هذا من الجوع مما لا يعطيه الا الله ولم تبلغنا عن غيره من الاولياء مع أنا ما احتطنا بهم والله ذو الفضل والعطاء

فائدة : (كان صلى الله عليه وسلم اذا دخل رمضان أطلق كل أسير وأعطى كل سائل ولم يأت فرائشه حتى ينسلخ) وكان اذا دخل رمضان تغير لونه وكثرت صلاته ودعاؤه (قال ابن عباس رضى الله عنهما ، وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا دخل شهر رمضان

يقول (أناكم رمضان شهر مبارك تحط فيه الخطايا ويستجاب فيه الدعاء ، ينظر الله تعالى فيه الى تنافسكم ويباهى بكم ملائكته فاروا الله من انفسكم خيرا فان الشقى من حرم فيه رحمة الله عز وجل وكان صلى الله عليه وسلم يقول كثيرا يقول الله تبارك وتعالى (الصوم لى وأنا أجزى به) ، قال العلماء رضى الله عنهم وفيه دليل على أن الصوم لا يعطى منه شيء للخصوم بخلاف سائر الاعمال يوم القيامة وكان صلى الله عليه وسلم يعلم الناس هؤلاء الكلمات اذا جاء رمضان (اللهم سلمنى لرمضان وسلم رمضان لى وسلمه منى متقبلا) وفى رواية (اللهم سلمنى من رمضان)

قوله سلمنى من رمضان او لرمضان اي لا يصيبنى فيه ما يحول بينى وبين صيامه من مرض او غيره وقوله وسلم رمضان لى هو أن لا يغم على الهلال فى أوله وآخره فليلتبس عليه الصوم والفطر وقوله وسلمه منى ، اي أعصمنى من المعاصى فيه ، والظاهر ان المراد بقوله اذا دخل شهر رمضان انه كان يقول ذلك فى وقت يتراءى الناس الهلال فيه قبل الرؤية بدليل قول مفسر الحديث ان معنى سلم رمضان لى هو أن لا يغم على الهلال فى أوله وآخره فيأتى ذلك قاله اللوامع (ناسبا للحطاب وكان صلى الله عليه وسلم يقول (رغم أنف رجل أدرك رمضان ثم لم يغفر له) وكان ابن عمر رضى الله عنهما يقول انما سمي رمضان لان الذنوب ترمض فيه وانما سمي شوال لانه يشول الذنوب كما تشول الناقة ذنبها وكان صلى الله عليه وسلم اذا رأى الهلال صرف عنه وجهه سريعا وقال اللهم هله علينا بالامن والايمان والسلام والاسلام ربى وربك الله هلال رشد وخير آمنت بالذى خلقك) يقول ذلك ثلاث مرات •

تتمة شهر رمضان احد شهور العام التى هى اثنا عشر شهرا • قال تعالى « ان عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا فى كتاب الله » اولها المحرم وهو عاشوراء وصفر وربيع الاول وربيع الثانى وجمادى الاولى وجمادى الآخرة ورجب وشعبان ورمضان وشوال وذو القعدة وذو الحجة : وفى كتاب (مكارم

(الاخلاق) عن الصادق رضى الله عنه أول يوم من الشهر سعد يصلح للقاء
 الامراء وطلب الحوائج والشراء والبيع والزراعة والسفر • الثاني يصلح
 للسفر وطلب الحوائج • الثالث ردى لا يصلح لشيء جملة • الرابع
 صالح للتزويج ويكره السفر فيه • الخامس : ردى نحس • السادس
 مبارك يصلح للتزوج وطلب الحوائج السابع مبارك مختار يصلح
 لكل ما يراد ويسعى فيه الثامن يصلح لكل حاجة سوى السفر
 فانه يكره فيه التاسع مبارك يصلح لكل ما يريده الانسان ، ومن
 سافر فيه رزق مالا ويرى في سفره كل خير العاشر صالح لكل
 حاجة سوى الدخول على السلطان ، ومن فر فيه من السلطان اخذ ،
 ومن ضلت له ضالة وجدها ، وهو جيد للشراء والبيع ، ومن مرض فيه
 برىء الحادي عشر يصلح للشراء والبيع ولجميع الحوائج وللسفر
 ما خلا الدخول على السلطان وان التوارى فيه يصلح • الثاني عشر
 يوم صالح مبارك فاطلبوا فيه حوائجكم واسعوا لها فانهما تقضى ،
 الثالث عشر يوم نحس مستمر فاتقوا فيه جميع الاعمال الرابع عشر
 جيد للحوائج ولكل عمل ، الخامس عشر ، صالح لكل حاجة تريدها
 فاطلبوا فيه حوائجكم فانهما تقضى • السادس عشر : ردى مذموم لكل
 شيء السابع عشر صالح مختار فاطلبوا فيه ما شئتم وتزوجوا
 وبيعوا واشتروا ، وازرعوا وادخلوا على السلطان في حوائجكم فانهما
 تقضى ، الثامن عشر مختار صالح للسفر وطلب الحوائج ، ومن
 خاصم فيه عدوه خصمه وغلبيه وظفر به بقدره الله التاسع عشر
 جيد مختار للحوائج والسفر والبناء والغرس والدخول على السلطان
 العشرون مختار صالح لكل عمل ومن ولد فيه يكون مباركا ، الحادي
 والعشرون : يوم نحس مستمر ، الثاني والعشرون مختار صالح
 للشراء والبيع ولقاء السلطان والسفر والصدقة ، الثالث والعشرون
 مختار جيد خاصة للتزويج والتجارات كلها والدخول على السلطان
 الرابع والعشرون يوم نحس مشؤم الخامس والعشرون ردى
 مذموم يحذر فيه من كل شيء السادس والعشرون : صالح لكل

حاجة سوى التزويج والسفر ، وعليكم بالصدقة فيه فانكم تنتفعون به ، السابع والعشرون جيد مختار للحوائج ولكل ما يراد وللقاء السلطان الثامن والعشرون مذموم التاسع والعشرون مختار جيد لكل حاجة ما خلا الكاتب ، فانه يكره له ذلك ولا ارى له ان يسمى في حاجة ان قدر على ذلك ومن مرض فيه بريء سريعا ومن سافر فيه اصاب مالا كثيرا ومن ابق فيه رجع الثلاثون مختار جيد لكل شيء ، ولكل حاجة من شراء وبيع وزرع وتزويج ومن مرض فيه بريء سريعا ، ومن ولد فيه يكون حليما مباركا ، ويرتفع أمره ويكون صلدق اللسان صاحب وفاء هـ كذا ، والله تعالى أعلم قلت وقد حدثني من اثق به من اهل العلم ان شهر رمضان وربيع الاول لا شؤم فيهما ، الاول لبركة القرآن ، والثاني لبركة ولادة النبي صلى الله عليه وسلم فيه وهذا دعاء يقال اذا اضطر الانسان الى التوجه في الايام التي نهى عن السعى فيها في دبر كل فريضة وهو من أدعية الفرج (لا حول ولا قوة الا بالله افرج بها كل كربة لا حول ولا قوة الا بالله احل بها كل عقدة لا حول ولا قوة الا بالله اجلو بها كل ظلمة لا حول ولا قوة الا بالله افتح بها كل باب ، لا حول ولا قوة الا بالله ، أستعين بها على كل شدة ومصيبة ، لا حول ولا قوة الا بالله استعين بها على كل امر ينزل بى ، لا حول ولا قوة الا بالله اعتصم بها من كل محذور احاذره ، لا حول ولا قوة الا بالله استوجب بها العفو والعافية والرضا من الله ، لا حول ولا قوة الا بالله تفرق أعداء الله ، وغلبت حجة الله وبقي وجه الله لا حول ولا قوة الا بالله اللهم رب الارواح الفانية ورب الاجساد البالية ورب الشعور المتعطة ورب الجلود المتمزقة ورب العظام النخرة ورب الساعة القائمة أسألك يا رب ان تصلى على محمد وعلى اهل بيته الطاهرين وفعل بى كذا بخفى لطفك يا ذا الجلال والاکرام آمين آمين يا رب العالمين) قلت وهذا الدعاء من الادعية التي لا ينبغي التفريط فيها لمن ظفر بها لما فيه من الفوائد الجليلة والعوائد الجمينة ، ولما كان الفطر مضادا للصوم وهو ربما كان جائزا في رمضان وربما كان واجبا بين الجائز المتفق عليه بقوله

واتفقوا ان قد يجوز الفطر حيث يشق مرض او سفر

اعنى ان العلماء اتفقوا على انه يجوز الفطر للمرض حيث يشق به المرض أو السفر واما ان لم يشقا ففيهما الخلاف هل يبيحان الفطر أم لا ، قال صاحب (البداية) والمفطرون في الشرع على ثلاثة أقسام صنف يجوز له الفطر والصوم باجماع وصنف يجب عليه على اختلاف في ذلك بين المسلمين وصنف لا يجوز له الفطر وكل واحد من هؤلاء يتعلق به احكام أما الذين يجوز لهم الامران فالمرضى باتفاق والمسافر باختلاف والحامل والمرضع والشيخ الكبير وهذا كله مجمع عليه ، فأما المسافر فالنظر فيه في مواضع منها هل ان صام اجزاه صومه ام ليس يجزيه وهل ان كان يجزيء المسافر الصوم ، الافضل له الصوم او الفطر او هو مخير بينهما وهل الفطر الجائز له هو في سفر محدود أم في كل ما ينطلق عليه اسم السفر في وضع اللغة ومنتى يفطر المسافر ومنتى يمسك ، وهل اذا مر بعض الشهر له ان ينشئ السفر أم لا فالنظر فيه أيضا في تحديد المرض الذى يجوز له فيه الفطر وفي حكم الفطر •

أما المسألة الاولى وهى ان صام المريض والمسافر هل يجزيه صومه عن فرضه ام لا ، فانهم اختلفوا في ذلك ، فذهب الجمهور الى أنه ان صام ووقع صيامه اجزاه ، وذهب أهل الظاهر الى انه لا يجزيه وان فرضه هو أيام آخر

والسبب في اختلافهم ، تردد قوله تعالى « فمن كان منكم مريضا او على سفر فعدة من أيام آخر » بين ان يحمل على الحقيقة فلا يكون هناك محذوف أصلا او يحمل على المجاز فيكون التقدير فافطر ثم اذا افطر ما حكمه وأما المريض فعدة من أيام آخر (وهذا الحذف في الكلام هو الذى يعرفه أهل صناعة الكلام بلحن الخطاب ، فمن حمل الآية على الحقيقة ولم يحملها على المجاز ، قال ان فرض

المسافر عدد من أيام أخر لقوله تعالى « فعدة من أيام أخر » ومن قدر فانظر قال انما فرضه عدة من أيام أخر اذا أفطر ، وكلا الفريقين يرجح تأويله بالاثار الشهادة لكلا المفهومين ، وان كان الاصل هو ان يحمل الشيء على الحقيقة حتى يدل الدليل على المجاز • أما الجمهور فيحتجون لمذهبهم بما ثبت من حديث أنس ، قال : (سافرنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في رمضان فلم يعب الصائم على المفطر ولا المفطر على الصائم) وما ثبت عنه أيضا انه قال : كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يسافرون ، فيصوم بعضهم ويفطر بعضهم ، واهل الظاهر يحتجون بمذهبهم بما ثبت عن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج الى مكة عام التتح في رمضان فصام حتى بلغ الكديد ثم أفطر الناس فكانوا يأخذون بالاحداث فالاحداث من أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم • قالوا وهذا يدل على نسخ الصوم •

قال أبو عمر الحجة على أهل الظاهر اجماعهم ان المريض ان صام اجزاه صومه

وأما المسألة الثانية ، وهى هل الصوم أفضل او الفطر افضل اذا قلنا انه من اهل الفطر على مذهب الجمهور فانهم اختلفوا في ذلك على ثلاثة مذاهب ، فبعضهم رأى الصوم أفضل وممن قال هذا القول مالك وأبو حنيفة وبعضهم رأى الفطر أفضل وممن قال بهذا القول أحمد وجماعة وبعضهم رأى ان ذلك عن التخيير وانه ليس أحدهما أفضل والسبب في اختلافهم معارضة المفهوم من ذلك لبعض ظاهر المنقول ومعارضة المنقول بعضه بعضا وذلك ان المعنى المنقول من اجازة الفطر للصائم انما هو الرخصة له لمكان رفع المشقة عنه وما كان رخصة فالأفضل ترك الرخصة ويشهد لهذا حديث حمزة ابن عمر الاسلمى ، خرجه مسلم انه قال يا رسول الله اجدنى اقوى على الصوم في السفر فهل على من جناح ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم (هى رخصة من الله فمن اخذها فحسن ، ومن أحب أن

يصوم فلا جناح عليه) وأما ما ورد من قوله عليه الصلاة والسلام (ليس من البر ان تصوموا في السفر) ومن رأى ان آخر فعله خان الفطر فيوهم ان الفطر افضل لكن الفطر لما كان ليس حكما وانما هو من قبل المباح ، عسر على الجمهور أن يرضعوا المباح افضل من الحكم . وأما من خير في ذلك فلمكان حديث عائشة قالت سألت حمزة بن عمر الاسلامي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الصيام في السفر قال ان شئت فصم وان شئت فافطر (خرجه مسلم .

وأما المسألة الثالثة : وهي هل الفطر الجائز للمسافر هو في سفر محدود او غير محدود ، فان العلماء اختلفوا فيها ، فذهب الجمهور الى انما يفطر في السفر الذي تقصر فيه الصلاة وذلك على حسب اختلافهم في هذه المسألة وذهب قوم الى انه يفطر في كل ما ينطلق عليه اسم سفر وهم اهل الظاهر ، والسبب في اختلافهم معارضة ظاهر اللفظ المعنى وذلك أن ظاهر اللفظ ان كل من ينطلق عليه اسم مسافر فله ان يفطر لقوله تعالى « فمن كان منكم مريضا او على سفر فعدة من أيام أخر » . وأما المعنى المعقول من اجازة الفطر في السفر وهو المشقة فلما كانت لا توجد في كل سفر وجب ان يجوز الفطر في السفر الذي فيه مشقة دون السفر الذي ليست فيه مشقة . ولما كان الصحابة كلهم مجمعون على الحد في ذلك وجب ان يقاس ذلك على الحد في تقصير الصلاة ، أن ظاهر اللفظ ان كل من ينطلق عليه اسم مسافر فله ان يفطر لقوله تعالى : « فمن كان منكم مريضا او على سفر فعدة من أيام أخر » . وأما المعنى المعقول من اجازة الفطر في السفر وهو المشقة فلما كانت لا توجد في كل سفر وجب ان يجوز الفطر في السفر الذي فيه مشقة دون السفر الذي ليست فيه مشقة . ولما كان الصحابة كلهم مجمعون على الحد في ذلك وجب ان يقاس ذلك على الحد في تقصير الصلاة ، وأما المرض الذي يجوز فيه الفطر ، فانهم اختلفوا فيه أيضا فذهب قوم

الى انه المرض الذي يلحق من الصوم فيه مشقة وضرورة وبه قال مالك وذهب قوم الى انه المرض الغالب وبه قال احمد وقال قوم اذا انطلق عليه اسم المرض أفطر ، والسبب في اختلافهم هو بعينه سبب اختلافهم في حد السفر •

وأما المسألة الرابعة وهى متى يفطر المسافر ومتى يمسك ، فان قوما قالوا يفطر يومه الذى خرج فيه مسافرا وبه قال فقهاء الامصار واستحب جماعة العلماء لمن علم أنه يدخل المدينة اول يومه ذلك ان يدخل صئما وبعضهم فى ذلك أكثر تشديدا من بعضهم وكلهم لم يوجبوا على من دخل مفطرا كفارة ، واختلفوا فيمن دخل ، وقد ذهب بعض النهار فذهب مالك والثايعى الى أنه يتمادى على فطره • وقال ابو حنيفة واصحابه يكف عن الاكل وكذلك الحائض عنده تطهر تكف عن الاكل ، والسبب في اختلافهم اختلافهم فى الوقت الذى يفطر فيه المسافر وهو معارضة الأثر لنظر وذلك أنه ثبت من حديث ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صام حتى بلغ الكديد ثم افطر وأفطر الناس معه • وظاهر هذا أنه أفطر بعد أن بيت الصوم • وأما الناس فلا شك انهم افطروا معه بعد تبينيت الصوم وفى هذا المعنى أيضا حديث جابر بن عبد الله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج عام الفتح الى مكة فصام حتى بلغ كراع الغميم فصام فصام الناس ثم دعا بقدر من ماء فرفعه فنظر الناس اليه ثم شرب فقليل له بعد ذلك ان بعض الناس قد صام فقال : (أولئك العصاة أولئك العصاة) وخرج أبو داود عن أبى بصرة الغفاري انه قال لما تجاوز البيوت دعا بالسفرة قال جعفر راوي الحديث ، فقلت الست ترى البيوت ، قال اترغب عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم : قال جعفر فأكل قلت : وفى (كشف المغمة) وكان أبو بصرة الغفاري رضى الله عنه يأكل فى رمضان حين يعزم على السفر فى البحر فأكل يوما حين خرجت السفينة من شاطئ البحر وهو بين البيوت ولم يجاوزها ، فقليل له فى ذلك فقال هى السنة وأما

الإنظر فلما كان المسافر لا يجوز له الا ان يبيت الصوم ليلة سفره لم يجز له ان يبطل صومه وقد بيته لقوله تعالى : (ولا تبطلوا أعمالكم) وأما اختلافهم في امساك الرجل في اثناء النهار عن الاكل ، فالسبب فيه اختلافهم في تشبيهه لمن يطراً عليه في يوم شك أفطر فيه فثبت انه من رمضان ، فمن شبهه به قال يمسك عن الاكل ومن لم يشبهه به قال لا يمسك لان الاول اكل لوضع الجهل ، وهذا اكل بسبب موجب للاكل . والحنفية تقول كلاهما شيئان موجبان للاكل بعد اباحة الاكل ، واما المسألة الخامسة وهي هل يجوز للصائم بعض رمضان ان ينشئ سفره ثم لا يصوم فيه فان الجمهور على انه يجوز ذلك له

وروي عن بعضهم وهو عبيدة السلماني وسويد ابن غفلة وابو مجلز انه ان سافر فيه صام ولم يجز له الفطر ، والسبب في اختلافهم اختلافهم في مفهوم قوله تعالى « فمن شهد منكم الشهر فليصمه » وذلك انه يحتمل أن يفهم منه ان من شهد بعض الشهر فالواجب عليه ان يصومه كله ويحتمل ان يفهم منه ان من شهده ان الواجب عليه ان يصوم ذلك البعض الذي شهده وذلك انه لما كان المفهوم باتفاق من شهد كله فهو يصومه كله كان من شهد بعضه فهو يصوم بعضه ويؤيد تاويل الجمهور انشاء رسول الله صلى الله عليه وسلم السفر في رمضان واما حكم المسافر اذا أفطر فهو القضاء باتفاق وكذلك المريض لقوله تعالى « فعدة من أيام أخر » ما عدا المريض باغماء او جنون فانهم اختلفوا في وجوب القضاء عليه وفقهاء الامصار على وجوبه على المغمى عليه ، واختلفوا في المجنون فذهب مالك الى وجوب القضاء عليه وفيه ضعف لقوله عليه الصلاة والسلام ، (وعن الجنون حتى يفيق) والذين أوجبوا عليهما القضاء اختلفوا في كون الاغماء والجنون مفسدا للصوم فقوم قالوا انه مفسد وقوم قالوا ليس بمفسد ، وقوم فرقوا بين أن يكون أغمى عليه بعد الفجر أو قبل الفجر وقوم قالوا ان اغمى عليه بعد مضي أكثر النهار اجزاه وان أغمى عليه في اول النهار قضى وهو مذهب مالك وهذا

كله فيه ضعف فان الاغماء والجنون صفتان يرتفع بهما التكليف وبخاصة الجنون واذا ارتفع التكليف لم يوصف بمفطر ولا صائم فكيف يقال في الصفة التي ترفع التكليف انها مبطلّة للصوم الا كما يقال في الميت انه قد بطل صومه وعمله ويتعلق بقضاء المسافر والمريض مسائل منها هل يقضيان ما عليهما متتابعاً أم لا ومنها ما اذا عليهما اذا أخر القضاء لغير عذر الى ان يدخل رمضان آخر • ومنها اذاماتاً ولم يقضيا هل يصوم عنهما وليهما او ليس يصوم

المسألة الاولى فان بعضهم اوجب أن يكون القضاء متتابعاً على صفة الاداء وبعضهم لم يوجب ذلك ، وهؤلاء منهم من خير ومنهم من استحب التتابع والجماعة على ترك ايجاب التتابع وسبب اختلافهم تعارض ظاهر اللفظ والقياس وذلك ان القياس يقتضى أن يكون القضاء على صفة الاداء اصل ذلك الصلاة والاحج • وأما ظاهر قوله تعالى « فعدة من أيام أخر » فانما يقتضى ايجاب العدد فقط لا ايجاب التتابع وروي عن عائشة انها قالت نزلت « فعدة من أيام أخر » متتابعات ، فسقط متتابعات وأما اذا أخر القضاء حتى دخل رمضان آخر فقال قوم يجب عليه بعد صيام رمضان الآخر القضاء والكفارة وبه قال مالك والشافعي واحمد وقال قوم لا كفارة وبه قال الحسن البصري وابراهيم النخعي ، وسبب اختلافهم هل تقاس الكفارات بعضها على بعض أم لا فمن لم يجز القياس في الكفارات قال انما عليه القضاء فقط ، ومن أجاز القياس في الكفارات قال عليه الكفارة قياساً على من أفطر متعمداً لان كليهما مستهين لحرمة الصوم : أما ذلك فبترك القضاء زمن القضاء : وأما ذلك فبالاكل في يوم لا يجوز فيه الاكل وانما يكون القياس مسنداً لو ثبت ان للقضاء زماناً محدوداً بنص من الشارع لان أزمناً الاداء هي المحدودة في الشرع وقد شذ قوم فقالوا اذا اتصل مرض المريض حتى يدخل رمضان آخر انه لا قضاء عليه ، وهذا مخالف للنص واما اذا مات وعليه صوم فان قوماً قالوا لا يصوم احد عن احد ، وقال قوم يصوم

عنه وليه . والذين لم يجبوا الصيام ، قال بعضهم يطعم عنه وليه وبه قال الشافعى . وقال بعضهم لا صيام ولا اطعام الا ان يوصى به ، وهو قول مالك وقال ابو حنيفة ، يصوم فان لم يستطع اطعم وفرق بين النذر والصيام المفروض فقالوا يصوم عنه وليه في النذر ولا يصوم عنه في الصيام المفروض والسبب في اختلافهم معارضة القياس للاثر وذلك انه ثبت عنه من حديث عائشة انه قال عليه الصلاة والسلام (من مات وعليه صيام صام عنه وليه) خرجه مسلم وثبت عنه من حديث ابن عباس انه قال جاء رجل الى النبی صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله ، ان امي ماتت وعليها صوم شهر افأقضيه عنها فقال لو كان على أمك دين اكنت قاضيه قال نعم . قال (فدين الله أحق بالقضاء) فمن رأى ان الاصول تعرضه وذلك انه كما لا يصلح أحد عن أحد ولا يتوضأ أحد عن أحد كذلك لا يصوم أحد عن أحد قال لا صيام على الولي ومن أخذ بالنص في ذلك ، قال بايجاب الصيام عليه ، ومن لم يأخذ بالنص في ذلك قصر الوجوب على النذر ومن قاس رمضان عليه قال يصوم عنه في رمضان وأما من اوجب الاطعام فمصييرا الى قراءة من قرأ (وعلى الذين يطيقونه فدية) قلت وهى قراءة شاذة كما في (الفخر) والعنى وعلى الذين يجشمنه ويكلفونه قال في (القاموس) جشم امر كسمع جشما وجشامة تكلفه على مشقة كتجشمه واجشمنى آياه وجشمنى

وقال صاحب (القاموس) أيضا : وقرئ «وعلى الذين يطوقونه» أي يجعل كالطوق في أعناقهم وأيضاً يطوقونه أصله يتطوقونه قلبت التاء طاء واذغمت وأيضاً يطيقونه أصله يطيقونه قلبت الواو ياء ، وأيضاً يطيقونه يتفعلونه أصله تطيقونه قلبت الواو ياء كل هذه الوجوه الاربعة في (القاموس وفي الكشف) «وعلى الذين يطيقونه» وعلى المطيقين للصيام الذين لا عذر بهم ان افطروا (فدية طعام مساكين) نصف صاع من بر او صاع من غيره عند أهل العراق وعند

أهل الحجاز مد وكان ذلك في بدء الاسلام فرض عليهم الصوم ، ولم يتعودوه فاشتد عليهم فرخص لهم في الافطار والفدية وقرأ ابن عباس يطيقونه تفضيل من الطوق • أما بمعنى الطاقة أو القلادة أى يكفونه أو يقلدونه ، ويقال لهم صوموا وعنه يتطوقونه بمعنى يتكلفونه أو يتقلدونه ويطوقونه بادغام التاء في الطاء ويطيعونه ويطيعونه بمعنى يتطوقونه ، واصلهما يطيقونه ويتطيقونه على انهما من فيعل وتفعيل من الطوق فادغمت الياء في الواو بعد قلبها ياء كقولهم تدير المكان وما بها ديار ...

وفيه وجهان احدهما نحو معنى يطيقونه ، والثانى يكلفونه أو يتكلفونه على جهد منهم وعسر وهم الشيوخ والعجائز وحكم هؤلاء الافطار والفدية وهو على هذا الوجه ثابت ومنسوخ ويجوز أن يكون هذا معنى يطيقونه أى يصومونه جهدهم وطاقاتهم ومبلغ وسعهم •

تنبيه قال في (القاموس) وشرحه (تاج العروس) ، الشيخ والشيخون من استبانت فيه السن وظهر عليه الشيب أو هو شيخ من خمسين الى آخره أو هو من احدى وخمسين الى آخر عمره أو هو من الخمسين الى الثمانين جمعه شيوخ وشيوخ واشياخ وشيخة وشيخة وشيخان ومشيغة ومشيغة ، ومشيوخاء ومشيوخاء ومشائخ وتصغيره شبيخ وشبيخ وشويخ قليلة • ولنرجع ان شا الله الى بقية كلام (البداية) في ذلك • ومن خير في ذلك مجمعا بين الآية والاثر فهذه أحكام المسافر والمريض من الصنف الذى يجوز له الفطر والصوم وأما باقى هذا الصنف وهو المرضع والحامل والشيخ الكبير فان فيه مسألتين مشهورتين احدهما الحامل والمرضع اذا افطرتا ماذا عليهما ، وهذه المسألة للعلماء فيها اربعة مذاهب احدها انهما يطعمان ولا قضاء عليهما ، وهو مروى عن عمر وابن عباس ، والقول الثانى أنهما يقضيان فقط ولا اطعام عليهما ، وهو مقابل الاول وبه قال ابو حنيفة واصحابه وابو عبيد وابو ثور

وقال قوم يقضيان ويطعمان وبه قال الشافعى والقول الرابع ان
الحامل تقضى والمرضع تقضى وتطعم ، وسبب اختلافهم تردد
شبههما بين الذى يجهد الصوم وبين المريض فمن شبههما بالمريض
قال عليهما القضاء فقط ومن شبههما بالذى يجهد الصوم قال
الاطعام فقط بدليل قراءة من قرأ (وعلى الذين يطيقونه فدية طعام
مساكين) وأما من جمع عليهما الامرين فيشبهه أن يكون رأى ان
فيهما من كل واحد شبهها فقال عليهما القضاء من جهة ما فيهما
من شبه المريض ، وعليهما الفدية من جهة ما فيهما من شبه الذين
يجهدهم الصيام ويشبهه أن يكون شبههما بالمفطر الصحيح ، لكن
يضعف هذا فان الصحيح لا يباح له الفطر ومن فرق بين الحامل
والمرضع الحق الحامل بالمريض ، وابقى حكم المرضع مجموعا من
حكم المريض وحكم الذى يجهد الصوم أو شبههما بالصحيح ، ومن
أفرد لهما احد الحكمين اولى والله اعلم ممن جمع ، كما ان
من أفردهما بالقضاء اولى ممن أفردا بالاطعام فقط لكون القراءة
غير متواترة فتأمل هذا فانه بين وأما الشيخ الكبير الذى لا يقدر
على الصيام والعجوز والمجنون فانهم أجمعوا على ان لهما أن يفطرا
واختلفوا فيما عليهما اذا أفطرا فقال قوم عليهما اطعام ، وقال قوم
ليس عليهما اطعام ، وبالأول قال الشافعى وأبو حنيفة والثانى قال
مالك ، الا أنه استحبه واكثر من رأى الاطعام عليهما يقول مدا عن
كل يوم ، وقيل ان حفن حفنا كما كان أنس يصنع اجزاه وسبب
اختلافهم ، اختلافهم فى القراءة التى ذكرنا اعنى قراءة من قرأ (وعلى
الذين يطيقونه) فمن اوجب العمل بالقراءة التى لم تثبت فى المصحف
اذا وردت من طريق الاحاد العدول قال الشيخ منهم ومن لم يوجب
بها عملا جعل حكمه حكم المريض الذى يتمادى به المرض حتى
يموت فهذه أحكام هذا الصنف من الناس الذين يجوز لهم الفطر أعنى
أحكامهم المشهورة التى أكثرها منطوق به ولها تعلق بالمنطوق به فى
الصنف الذى يجوز له الفطر . وأما النظر فى أحكام الصنف الذى
لا يجوز له الفطر اذا أفطر فان النظر فى ذلك يتوجه الى ما يفطر

بأجماع وإلى ما لا يفطر بالأجماع وإلى ما يفطر بأمر
 متفق عليه وإلى ما يفطر بأمر مختلف فيه أعنى بشبهة أو بغير
 شبهة وكل واحد من هذين إما أن يكون على طريق السهو أو على
 طريق العمد أو على طريق الاختيار أو على طريق الإكراه أما من
 أفطر بجماع متعمدا في رمضان فإن الجمهور على أن الواجب عليه
 القضاء والكفارة لما ثبت من حديث أبي هريرة أنه قال (جاء رجل
 إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال هلكت يا رسول الله
 قال ما أهلكك قال وقعت على امرأتي في رمضان قال هل تجد
 ما تعتق به رقية ، قال لا ، قال فهل تستطيع أن تصوم شهرين
 متتابعين قال لا ، قال فهل تجد ما تطعم ستين مسكينا ، قال لا ، ثم
 جلس فأوتى النبي صلى الله عليه وسلم ، يفرق فيه تمر فقال :
 تصدق بهذا فقال على أفقر منا فما بين لابنيها أهل بيت أحوج إليه
 منا فضحك النبي صلى الله عليه وسلم حتى بدت أنيابه ثم قال
 اذهب فاطعمها أهلك) قوله لا بتيها يريد باللابنتين الحرتين بفتح
 الحاء المهملة وتشديد الراء ارض ذات حجارة سود والمدينة بين
 حرتين واختلفوا من ذلك في مواضع منها هل الإفطار متعمدا بالاكل
 حكمه حكم الإفطار بالجماع في القضاء والكفارة أم لا ، ومنها إذا
 جامع ساهيا ماذا عليه ومنها ماذا على المرأة إذا لم تكن مكرهة
 ومنها هل الكفارة انواجبة فيه مرتبة أو على التخيير ومنها كم المقدار
 الذي يجب أن يعطى كل مسكين إذا كفر بالطعام ومنها هل الكفارة
 متكررة بتكرر الجماع أم لا ، ومنها إذا لزمه الطعام وكان معسرا
 هل يلزمه الطعام إذا قدر وشذ قوم فلم يوجبوا على المفطر
 عمدا بالجماع الا القضاء فقط اما انه لم يبلغهم ، هذا الحديث ، واما
 انه لم يكن الأمر عزمة في هذا الحديث لانه لو كانت عزمة لوجب اذا
 لم يستطع على الاعتاق أو الاطعام أن يصوم ولا بد اذا كان صحيحا
 على ظاهر الحديث وأيضا لو كان عزمة لا علمه أنه اذا صح يجب
 عليه الصيام ان لو كان مريضا وكذلك شذ قوم فقالوا ليس عليه الا
 الكفارة فقط اذ ليس في الحديث ذكر للقضاء والقضاء الواجب بالكتاب

انما هو نص لمن أفطر متعمدا ممن يجوز له الفطر ومن لا يجوز له الصوم على الاختلاف في ذلك ، فأما من أفطر متعمدا فليس في ايجاب القضاء عليه نص فيلحق في قضاء المعتمد الخلاف الذي يلحق في قضاء ترك الصلاة عمدا الا ان الخلاف في هاتين المسألتين شاذ واما الخلاف المشهور فهو في المسائل التي عددناها .

أما المسألة الاولى وهي هل تجب الكفارة بالافطار في الاكل والشرب متعمدا فان مالكا وأصحابه وأبا حنيفة وأصحابه والذوري وجماعة ذهبوا الى ان من أفطر متعمدا مأكلا أو شربا أن عليه القضاء والكفارة المذكورة في هذا الحديث وذهب الشافعي وأحمد وأهل الظاهر الى ان الكفارة انما تلزم في الافطار من الجماع فقط ، والسبب في اختلافهم اختلافهم في جواز قياس المفطر بالاكل والشرب على المنظر بالجماع فمن رأى أن سببها فيها واحد وهو انتهاك الحرمة جعل حكمها واحدا ومن رأى انها كانت الكفارة عقابا لانتهاك الحرمة فانها أشد مناسبة للجماع منها لغيره وذلك ان العقاب المقصود به الردع والعقاب الأكبر قد يوصع لما اليه النفس أميل وهو لها أغلب من الجنايات وان كانت الجنايات متقاربة اذا كان المقصود من ذلك التزام الناس الشرائع وان يكونوا خيرا عدولا كما قال تعالى كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم لعلكم تتقون » . قال هذه الكفارة المغلظة خاصة بالجماع ، وهذا اذا كان ممن يرى القياس وأما من لا يرى القياس فأمره بين أنه ليس يعدى حكم الجماع الى الاكل والشرب وأما ما روي عن مالك في الموطأ أن رجلا افطر في رمضان فأمره النبي صلى الله عليه وسلم بالكفارة المذكورة فليس حجة لان قول الراوي فأفطر هو مجمل والمجمل ليس له عموم فيؤخذ به ، لكن هذا قول يدل على أن الرواي كان يرى أن الكفارة كانت لموضع الافطار ولولا ذلك لما عبر بهذا اللفظ ، ولذلك النوع من المفطر الذي افطر به .

وأما المسألة الثانية وهي إذا جامع ناسيا لصومه فإن الشافعي وأبا حنيفة يقولان لا قضاء عليه ولا كفارة ، وقال مالك عليه القضاء دون الكفارة ، وقال أحمد واهل الظاهر عليه القضاء والكفارة . وسبب اختلافهم في قضاء الناسي معارضة ظاهر الاثر في ذلك للقياس أما القياس فهو تشبيه ناسي الصوم بناسي الصلاة فمن شبهه بناسي الصلاة اوجب عليه القضاء كوجوبه بالنص على ناسي الصلاة . واما الاثر المعارض بظاهره لهذا القياس فهو ما خرجه البخاري رحمه الله ومسلم عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى عليه وسلم (من نسي وهو صائم فأكل او شرب فليتم صومه ، فانما أطعمه الله وسقاه) وهذا الاثر يشهد له عموم قوله عليه الصلاة والسلام (رفع عن امتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه) قلت وفي (البخاري) وقال الحسن ومجاهد ان جامع ناسيا فلا شيء عليه . قال (القسطلاني) لا شيء عليه من غطر ولا غيره ، كالآكل ناسيا . وقال (القسطلاني) أيضا : عن ابي هريرة من أفطر في شهر رمضان ناسيا فلا قضاء عليه ولا كفارة

ومن هذا الباب اختلافهم فيمن ظن أن الشمس قد غربت فأفطر ثم ظهرت الشمس بعد ذلك هل عليه قضاء ام لا وذلك ان هذا مخطيء والمخطيء والناسي حكمهما واحد فكلما قلنا بتأثير النسيان فالقضاء بين ، والله أعلم . وذلك انا قلنا ان الاصل هو ان لا يلزم الناسي قضاء حتى يدل الدليل على الزامه وجب ان يكون النسيان لا يوجب القضاء في الصوم الا بدليل هاهنا على ذلك بخلاف الامر في الصلاة ، وان قلنا ان الاصل هو ايجاب القضاء حتى يدل الدليل على رفعه على الناسي ، فنقد دال الدليل في حديث ابي هريرة برفعه عن الناسي اللهم الا ان يقول قائل ان الدليل الذي استثنى ناسي الصوم من ناسي سائر العبادات التي رفع عن تاركها الحرج بالنص هو قياس الصوم على الصلاة ، لكن ايجاب القضاء بالقياس فيه ضعف ، وانما القضاء عند الاكثر واجب بأمر متجدد وأما من

أوجب القضاء والكفارة على المجامع ناسيا فضعيف فان تأثير النسيان في اسقاط العقوبات بين في الشرع والكفارة من أنواع العقوبات وانما اضرارهم الى ذلك اخذهم بمجمل الصفة المنقولة في الحديث اعنى من انه لم يذكر فيه أنه فعل ذلك عمدا ولا ناسيا اكن من اوجب الكفارة على قاتل الصيد نسيانا لم يحفظ أصله في هذا مع ان النص انما جاء في المتعمد وقد كان يجب هاهنا على أهل الظاهر أن يأخذوا بالمتفق عليه وهو ايجاب الكفارة على العامد الى أن يدل الدليل على ايجابها على الناسي او يأخذوا بعموم قوله عليه الصلاة والسلام (رفع عن امتى الخطأ والنسيان) حتى يدل الدليل على التخصيص ، ولكن كلا الفريقين لم يلزم أصله ، وليس في مجمل ما نقل من حديث الاعرابى حجة ، ومن قال من أهل الاصول أن ترك التفسير في اختلاف الاحوال من الشرع بمنزلة العموم في الاقوال فضعيف فان الشارع لم يحكم قط الا على مفصل وانما الاجمال في حقنا .

وأما المسألة الثانية وهى هل هذه الكفارة مرتبة ككفارة الظهار او على التخيير واعنى الترتيب لا ينتقل المكلف الى واحد من الواجبات المخيرة الا بعد العجز عن الذي قبله وبالتخيير ان يفعل منها ما شاء ابتداء من غير عجز عن الآخر فانهم أيضا اختلفوا في ذلك ، فقال الشافعى وابو حنيفة والثوري وسائر الكوفيين هى مرتبة ، فالعق اولاً ثانياً لم يجد فالصيام فان لم يستطع فالاطعام وقال مالك هى على التخيير وروى عنه ابن القاسم مع ذلك أنه يستحب الاطعام أكثر من العتق ومن الصوم وسبب اختلافهم في وجوب الترتيب تعارض ظاهر الاحاديث في ذلك والاقيسة وذلك أن حديث الاعرابى المتقدم يوجب انها على الترتيب اذ سأل عليه الصلاة والسلام عن الاستطاعة عليها مرتباً وظاهر ما رواه مالك من أن رجلاً أفطر في رمضان فأمره رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يعتق رقبة أو يصوم شهرين متتابعين او يطعم ستين مسكيناً

أنها على التخيير اذا او انما تقتضى فى لسان العرب التخيير وان كان ذلك من لفظ الراوي صاحب ، اذ كانوا هم أقعد بمفهوم الاحوال ودلالات الاقوال والاقيسة المتعارضة فى ذلك فشبهها تارة بكفارة الظهار وتارة بكفارة اليمين لكنها أشبه بكفارة الظهار منها بكفارة اليمين ، وأخذ الترتيب من حكاية لفظ الراوي ، وأما استحباب مالك الابتداء بالاطعام فانه مخالف لظواهر الاثار وانما ذهب الى هذا من طريق القياس لانه رأى الصيام قد وقع بدله الاطعام فى مواضع شتى من اشعرع وانه مناسب له أكثر من غيره بدليل قراءة من قرأ (وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مساكين) ♦

وكذلك استحب هؤلاء وجماعة من العلماء لمن مات وعليه صوم أن يكفر بالاطعام عنه وهذا كأنه من باب ترجيح القياس الذي تشهد له الاصول على الاثر الذي لا تشهد له الاصول وأما المسألة الرابعة وهو اختلافهم فى مقدار الاطعام فان مالكا والشافعى وأصحابهما قالوا يطعم لكل مسكين مدا بمد النبى صلى الله عليه وسلم وقال ابو حنيفة واصحابه لا يجزىء أقل من مدين بمد النبى صلى الله عليه وسلم ، وذلك نصف صاع لكل مسكين وسبب اختلافهم معارضة القياس للاثر أما القياس فتشبيه هذه الفدية بفدية الاذى المنصوص عليها وأما الاثر فما روى فى بعض طريق حديث الكفارة ان الفرق كان فيه خمسة عشر صاعا ، لكن ليس يدل كونه فيه خمسة عشر صاعا على الواجب من ذلك لكل مسكين الا دلالة ضعيفة وانما يدل على أن الاطعام فى هذه الكفارة هو هذا القدر

وأما المسألة الخامسة فى وجوب الكفارة على المرأة اذا طاوعته على الجماع ، فان ابا حنيفة وأصحابه ومالكا واصحابه اوجبوا عليها الكفارة وقال الشافعى وداوود لا كفارة عليها ، وسبب اختلافهم معارضة ظاهر الاثر للقياس وذلك أنه لم يأمر المرأة عليه الصلاة والسلام فى الحديث بكفارة ، والقياس انها مثل الرجل اذا كان كلاهما مكلفا

وأما المسألة السادسة ، وهى تكرر الكفارة بتكرر الافطار فانهم اجمعوا على أنه من وطئ في رمضان ثم كفر ثم وطئ في يوم آخر ان عليه كفارة أخرى ، وأجمعوا على انه من وطئ مرارا في يوم واحد انه ليس عليه الا كفارة واحدة ، واختلفوا فيمن وطئ في يوم من رمضان ولم يكفر حتى وطئ في يوم ثان ، فقال مالك والشافعى ، وجماعة لكل يوم كفارة ، وقال أبو حنيفة وأصحابه عليه كفارة واحدة ما لم يكفر عن الجماع الاول والسبب في اختلافهم تشبيه الكفارة بالحدود ، فمن شبهها بالحدود قال كفارة واحدة تجزئ في ذلك عن أفعال كثيرة كما يلزم الزانى جلدا واحدا وان زنى ألف مرة اذا لم يحد لواحد منها ، ومن لم يشبهها بالحدود جعل لكل واحد من الايام حكما مفردا بنفسه في هتك الصوم فيه ، واوجب في كل يوم كفارة ، قالوا ، والفرق بينهما ان الكفارة فيها نوع من الفدية والحدود زجر محض .

وأما المسألة السابعة وهى هل يجب عليه الاطعام اذا ايسر وكان معسرا في وقت الوجوب فان الاوزاعى قال لا شئ عليه ان كان معسرا ، وأما الشافعى فتردد في ذلك والسبب في الاختلاف في ذلك انه حكم مسكوت عنه فيحتمل ان يشبه بالديون فيعود الوجوب عليه في وقت الامر ويحتمل ان يقال لو كان واجبا عليه لبينه النبى صلى الله عليه وسلم ، فهذه أحكام من أفطر متعمدا في رمضان مما أجمع على انه مفطر

فرع : وأما من أفطر بما هو مختلف فيه فان بعن من أوجب الفطر اوجب فيه القضاء والكفارة ، وبعضهم اوجب فيه القضاء فقط مثل من رأى الفطر من الحجابة ومن الاستقاء ، ومن بلغ الحصة ومثل المسافر يفطر أول يوم يخرج عند من يرى انه ليس له أن يفطر في ذلك اليوم فان مالكا اوجب فيه القضاء والكفارة وخالفه في ذلك فقهاء الامصار وجمهور أصحابه وأما من أوجب القضاء والكفارة من الاستقاء فأبو ثور والاوزاعى وسائر من يرى ان الاستقاء مفطر

لا يجوبون الا القضاء فقط ، والذي أوجب القضاء والكفارة في الاحتجام من القائلين بأن الحجابة تفطر وهو عطاء وحده • وسبب هذا الخلاف ان المفطر بشيء فيه اختلاف فيه شبه من غير المفطر ومن المفطر ، فمن غلب أحد التشبيهيين أوجب له هذا الحكم وهذان الشبهان الموجودان فيه هما اللذان أوجبا فيه الخلاف أعنى هل هو مفطر أو غير مفطر ونكون الافطار اشبه لا يوجب الكفارة عند الجمهور وانما يوجب القضاء فقط نزع ابو حنيفة الى أنه من أفطر متعمدا للمفطر ثم طراً عليه في ذلك اليوم سبب مبيح للمفطر انه لا كفارة عليه كالمرأة تفطر عمدا ثم تحيض بالنهار وكالصحيح يفطر عمدا ثم يمرض ، والحاضر يفطر عمدا ثم يسافر ، فمن اعتبر الامر في نفسه اعنى انه أفطر في يوم جاز له الافطار فيه لم يوجب عليه الكفارة وذلك ان كل واحد من هؤلاء قد كشف له الغيب انه أفطر في يوم جاز له الافطار فيه، ومن اعتبر الاستهانة بالشرع اوجب عليه الكفارة لانه حين أفطر لم يكن عنده علم بالاباحة وهو مذهب مالك والشافعى ومن هذا الباب ايجاب مالك القضاء ثمقط على من أكل وهو شك في الفجر وايجابه القضاء والكفارة على من أكل وهو شك في الغروب على ما تقدم من الفرق بينهما ، واتفق الجمهور على أنه ليس في الفطر عمدا في قضاء رمضان كفارة لانه ليس له حرمة زمان الاداء اعنى رمضان الاقتادة فانه اوجب عليه القضاء والكفارة وروي عن ابن القاسم وابن وهب ان عليه يومين قياسا على الحج الفاسد وأجمعوا على أن من سنن الصوم تأخير السحور وتعجيل الفطر لقوله عليه الصلاة والسلام (لا يزال الناس بخير ما عجلوا الفطر) وقال (تسحروا فان السحور بركة) ، وقال : (فصل ما بين صيامنا وصيام أهل الكتاب أكلة السحور) وكذلك جمهورهم على أن من سنن الصوم ومرغباته كف اللسان عن الرفث والخنا لقوله عليه الصلاة والسلام (انما الصوم جنة فاذا أصبح أحدكم صائما فلا يرفث ولا يجهل فان أمراً شاتمه فليقل انى صائم) وذهب أهل الظاهر الى ان الرفث يفطر وهو شاذ فهذه

مشهورات ما يتعلق بالصوم المفروض من المسائل ، قاله في (بداية المجتهد) وفي (البخارى وشرحه القسطلانى) ما نصه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال الله عز وجل (كل عمل ابن آدم له فيه حظ ومدخل لاطلاع الناس عليه فهو يتعجل به ثوابا من الناس ويجوز به حظا من الدنيا) وزاد في رواية : (كل عمل ابن آدم يضاعف الحسنة بعشر أمثالها الى سبعمائة ضعف الا الصيام فانه خالص لى لا يعلم ثوابه المترتب عليه غيرى أو وصف من أوصافى لانه يرجع الى صفة الصمدية) لان الصائم لا يأكل ولا يشرب فتخلق باسم الصمد وان كل عمل ابن آدم مضاعف له لانه فاعله الا الصوم فانه مضاعف لى لانى خالقه له على سبيل التشريف والتخصيص فيكون كتخصيص آدم باضافته اليه ان خلقه بيده وكل مخلوق بالحقيقة مضاف الى الخالق لكن اضافة التشريف خاصة بمن شاء الله أن يخصه بها أو كأنه تعالى يقول هو لى فلا يشغلك ما لك عما هو لى ولان فيه مجمع العبادات لان مدارها على الصبر والشكر وهما حاصلان فيه ولما كان ثواب الصيام لا يحصيه الا الله تعالى لم يكله تعالى الى ملائكته بل تولى جزاءه تعالى بنفسه • قال : (وأنا اجزى به) بفتح الهمزة ، وفيه دلالة على ان ثواب الصوم افضل من سائر الاعمال لانه تعالى اسند اعطاء الجزاء اليه ، وأخبر أنه يتولى ذلك بنفسه ، والله تعالى اذا تولى شيئا دل على عظم ذلك الشيء ، وخطر قدره . وهكذا كما روي ان من ادمن قراءة آية الكرسي عقب كل صلاة فانه لا يتولى قبض روحه الا الله تعالى (والصيام جنة) وقاية من المعاصى ومن النار ، (واذا كان يوم صوم أحدكم فلا يرفث) بتثنية الفاء وآخره ناء مثلثة لا يفحش فى الكلام ولا يصخب بانصاد المهمة والخاء المعجمة المفتوحة ، ويجوز ابدال الصاد سينا أى لا يصح ولا يخاصم فان سابه أحد • وزاد سعيد ابن منصور من طريق سهيل او ما رآه يعنى جاد له لو قاتله يعنى ان تهاى أحد لمشاتمته او مقاتلته فليقل له بلسانه (انى صائم) ليكف خصمه عنه او بقلبه ايكف هو عن خصمه ، ورجح الاول النووي في

(الاذكار) وبالثانى جزم المتولى ونقله الراعى عن الائمة ، وتعقب بان القول حقيقة انما هو باللسان واجيب بانه لا يمتنع المجاز وقال النووى فى (المجموع) كل منهما حسن ، والقول باللسان اقوى ، ولو جمعهما لكان حسنا قال فى (الفتوح) ولهذا التردد اتى البخارى بقوله فى ترجمته لهذا الباب بالاستفهام ، فقال هل يقول انى صائم اذا شتم • وقال الراويان ان كان رمضان فليقل بلسانه وان كان غيره فليقل فى نفسه انى امرؤ صائم

قال فى الرواية السابقة ، فى باب فضل الصوم مرتين والله الذي نفس محمد بيده الخلوف بضم الخاء على الصواب ولابى ذرعن الكشميهنى نخلف بضم الخاء والملام وحذف الواو جمع خلفه بالكسر تغير رائحة فم الصائم لخلاء معدته من الطعام ولابى ذر فى نسخة فى الصائم بغير ميم بعد الفاء أطيب عند الله يوم القيامة كما فى (مسلم) أو فى الدنيا لحديث ، فان خلوف أفواههم حين يسمون أطيب عند الله من ريح المسك ، وفيه اشارة الى ان رتبة الصوم على غيره لان مقام العندية فى الحضرة القدسية أعلى المقامات السنية وانما كان الخلوف أطيب عند الله من ريح المسك لان الصوم من اعمال السر التى بين الله وبين عبده لا يطلع على صحته غيره ، فجعل الله رائحة صومه تتم عليه فى المحشر بين الناس ، وفى ذلك اثبات الكرامة والثناء الحسن له وهذا كما قال عليه الصلاة والسلام فى المحرم فانه يبعث يوم القيامة ملبيا ، وفى الشهيد يبعث واوداجه تشخب دما تشهد له بالقتل فى سبيل الله ويبعث الانسان على ما عاش عليه قال السمرقندي يبعث الزامر وتتعلق زمارته فى يده فيلقىها فتعود اليه ولا تفارقه ولما كان الصائم يتغير فمه بسبب العبادة فى الدنيا والنفوس تكره الرائحة الكريهة فى الدنيا جعل الله تعالى رائحة فم الصائم عند الملائكة أطيب من ريح المسك فى الدنيا وكذا فى الدار الآخرة فمن عبد الله تعالى وطلب رضاءه فى الدنيا فنشأ من عمله آثار مكروهة فى الدنيا فانها محبوبة له تعالى وطيبة عنده لكونها نشأت عن طاعته واتباع مرضاته ولذلك

كان دم الشهيد ريحه يوم القيامة كريح المسك وغبار المجاهدين في سبيل الله ذريعة أهل الجنة كما ورد في حديث مرسل للصائم فرحتان خبر مقدم ومبتدأ مؤخر يفرحهما أي يفرح بهما فحذف الجار توسعا كقوله غليصمه أي فيه إذا أفطر فرح زاد مسلم بفطره أي لزوال جوعه وعطشه حيث ابيح له الفطر وهذا الفرح الطبيعي أو من حيث أنه تمام صومه وخاتمة عبادته وفرح كل أحد بحسبه لاختلاف مقامات الناس في ذلك وإذا لقى ربه عز وجل فرح بصومه أي بجزائه وثوابه أو بقاء ربه على الاحتمالين فهو مسرور بقبوله

فائدة جلية ذكرها بعض المحققين في معرفة يوم عرفة واول يوم من رمضان وهذه كيفيتها ، مرتبة على شهور العام بأن تضبط رأس الشهر فتعلمهما بالعدد الذي يقال وصفة ذلك أن يقال المحرم خمسة عرفة سادسه رمضان صفر ثلثه عرفة رابعه رمضان • ربيع الاول ثامنه عرفة ثلثه رمضان ربيع الثانى سابعه عرفة ثامنه رمضان جمادى الاولى سادسه عرفة سابعه رمضان جمادى الآخرة رابعه عرفة خامسه رمضان رجب ثلثه عرفة رابعه رمضان شعبان ثامنه عرفة تاسعه رمضان ، رمضان سابعه عرفة خامسه رمضان شوال ، خامسه عرفة سادسه رمضان ذو القعدة رابعه عرفة خامسه رمضان ذو الحجة تاسعه عرفة ، عاشره رمضان هكذا وجدت في ورقة والله أعلم بالصواب ، ولكنى وجدت كثيرا من ضوابطهم هذه تتغير لاجل الرؤية البصرية لانها التى كلفنا بها لقوله صلى الله عليه وسلم (إذا رأيتم الهلال فصوموا وإذا رأيتموه فافطروا) وقوله صلى الله عليه وسلم • (لا تصوموا حتى تروا الهلال ولا تفطروا حتى تروه فان غم عليكم فاقدروا له) قوله غم عليكم أى ان حال بينكم وبين الهلال غيم فى صومكم او فطركم وقوله فاقدروا له معناه قدروا له تمام العدد ثلاثين يوما أى اظفروا فى أول الشهر واحسبوا ثلاثين يوما كما جاء مفسرا فى حديث رواه عبد الله بن عمر رضى الله عنهما (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : الشهر تسع وعشرون ليلة

ملا نسموهموا حتى ترود فان غم عليكم فأكملوا العدة ثلاثين يوما)
وهذا مفسر ومبين إقوله في الحديث السابق فاقدرُوا له وأولى ما
فسر الحديث بالحديث ثم قلت:

وغير ما قدمته فيه الخلاف فخذ بما تشاء منه لا تخاف

أعنى ان غير الذي قدمت في النظم من خبر الصوم فيه الخلاف بين العلماء
فبسبب ذلك خذ بما تشاء منه اي الخلاف لا تخاف من أحد لان اختلاف
العلماء رحمة وكلها طرق الى الله موصلة والذي يوصل الى الله فهو
نعمة وقد تقدم مما فيه الخلاف ما فيه بغية الناظر ، والحجة على
الناظر ، وكل ما قدمت من الخلاف بين أهل المذاهب في كتاب العالم
العلامة البحر الفهامة محمد بن سالم رحمه الله ورضي عنه المسمى
(بلوامع الدرر على : من المختصر) ومن شاء فليطالع بالناظر فيجد
ما قلته فيه مسطر ، وكما كانت وجوه الخلاف ربما كان بعضها
ادل على الورع في بعض أغريتك أيها السامع على الاخذ بالاورع
لعلك تكون بالورع في الارتفاع فقلت

« فصل في الورع »

وورع في كل شيء فضلا فخذ به لكي تكون اكملًا

أعنى ان الورع فضل في كل شيء فبسبب ذلك خذ بالـورع
لكي تكون أكمل من غيرك وهذا اذا كانت المسألة مثلا فيها قولان او
أكثر واحد تلك الاقوال ادل على الورع من غيره فانك تاخذ بذلك
القول الدال على الورع لتكون أكمل اي أفضل من غيرك لما روي
عن قتادة ، قال كان عبد الله بن مطرف يقول انك لتلقى الرجلين
أحدهما أكثر صوما وصلاة وصدقة وان الآخر أفضل منه ثوابا قيل له كيف
يكون ذلك قال هو أشدهما ورعا : وعن أبي موسى الأشعري رضى

الله عنه انه قال لكل شيء حد وحدود الاسلام الورع والتواضع والشكر والصبر ، فالورع ملاك الامور والتواضع براءة من الكبر والصبر النجاة من النار والشكر الفوز بالجنة وعن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال (لو صليتم حتى تكونوا كالحنايا وصمتن حتى تكونوا كالاولتار فما ينفعكم الا بالورع) قوله كالحنايا جمع حنية كغنية القوس ، وقوله كالاولتار جمع وتر محركة شرعة القوس ومعلقها. قال صاحب (المصباح) ورع عن المحارم يرع بكسرتين ورعا بفتحتين ورعة مثل عدة فهو ورع اي كثير الورع وورعته عن الامر توريعا كففته فتورع

قال صاحب (الفتوحات المكية) الورع ألاجتنب وهو في الشرع اجتناب الحرام والشبهة لا اجتناب الحلال قال صلى الله عليه وسلم (دع ما يريبك الى ما لا يريبك) وهو عين ما قلناه وهذا الحديث من جوامع الكلم وفصل الخطاب وقال بعضهم ما رأيت أسهل على من الورع كلما حاك نى شيء في نفسه تركته عملا بهذا الحديث ومعنى دع ما يريبك الى ما لا يريبك أي أترك ما تشك فيه من الشبهات الى ما لا تشك فيه من الحلال كما قال عليه السلام في الحديث الذي فيه (ان من اتقى الشبهات فقد استبرأ لدينه وعرضه) وهذا اصل نى الورع حتى قال بعضهم الورع كله في ترك ما يريب الى ما لا يريب وقد ورد لا يبلغ العبد ان يكون من المتقين حتى يترك ما لا بأس به حذرا مما به بأس وقال حسان بن ابى سنان ما شيء أهون من الورع اذا رابك شيء فدعه وهذا انما يسهل على من سهله الله عليه وقد تقدم بعض هذا الكلام في خطبة الكتاب فراجع ان شئت ومن ثم تنزه يزيد بن زريع عن خمسمائة الف من ميراث ابيه فلم يأخذها ، وكان ابوه يلى الاعمال للسلطين وكان يزيد يعمل الخوص ويتقوت منه الى ان مات . وسئلت عائشة رضى الله عنها عن أكل الصيد للمحرم فقالت انما هي أيام قلامل فما رابك فدعه يعنى ما اشتبهه عليك هل

هو حلال او حرام فاتركه فان العلماء اختلفوا في اباحة الصيد للمحرم
اذا لم يصد او يصد لاجله

قال الشبرخيتي على (الاربعين النووية) قال صاحب (الفتوحات)
فأما الحرام بالنص فمأمور باجتنابه لانه ممنوع تناوله في حق
من منع منه لا في عين الممنوع فان ذلك الممنوع بعينه قد ابيح لغيره
لكون ذلك الغير على صفة ليست فيمن منع منه اباحته له تلك الصفة
باباحة الشارع فلهذا قلنا لا في عين الممنوع فانه ما حرم شيء لعينه
جملة واحدة ولهذا قال تعالى (الا ما اضطررتم اليه) فعلمنا ان الحكم
بالمنع وغيره مبناه على حال المكلف وفي مواضع على اسم الممنوع
فان تغير الاسم لتغير قام بالمحرم تغير الحكم على المكلف في تناوله
أما بجهة الاباحة او الوجوب ، وكذلك ان تغير حال المكلف الذي
خوطب بالمنع من ذلك الشيء واجتنابه لاجل تلك الحال فانه يرتفع عنه
هذا الحكم ولا بد واذا كان الامر على هذا الحد فما ثم عين محرمة
لعينها وأما اجتناب الشبهة فالشبهة هي التي لها وجه الى الحرام
ووجه الى الحلال على السواء من غير تغليب فليس اجتنابها باولى
من تناولها ولا تناولها باولى من اجتنابها فالورع يترك تناولها
ترجيحا لجانب الحرمة في ذلك وغير الورع لا يترك ذلك فبينهما هذا القدر
وأما ترك ما لا شبهة فيه فذلك الحلال المحض فان تركه اعنى ترك
الفضل منه لانه لا يصح الا ترك الفضل منه
فذلك الترك زهد لا ورع فان الزهد في الحرام والشبهة
ورع والترك في الحلال الفاضل زهد واما غير الفاضل وهو الذي
تدعو اليه الحاجة فالزهد فيه معصية وما بقى الا توقيت الحاجة
الى ذلك قلت وهو يعلمه كل من احتاج اليه

والورع من المقامات المشروطة ويستصحب العبد ما دام مكلفا
ولا يتعين استعماله الا عند وجود شرطه وهو عام في جميع تصرفات
المكلف ما هو مخصوص بشيء من اعماله دون شيء بل له السريان

في جميع أعضاء المكلف في حركاتها وسكناتها وما ينسب اليها من عمل وترك والجامع لباب الورع ان تجتنب في ظاهرك وباطنك وجميع اعمال أعضائك المكلفة كل عمل وترك لا يكون لله على الحد المشروع فيه المخلص له الذي لا شبهة تصده ولا تقدر فيه شعر

ورع الطريقة في اجتناب محارم مهما اتتك وما له وجهان
فاذا أتاك مخلص بحال له وتركته ورعا فمن نقصان
لما جهلت الامر قلت بعكسه وتبين النقصان في الايمان
قاله صاحب (الفتوحات المكية) جعلنا الله واياه في الجماعة
الراضية المرضية

تنبيهان الأول ، قال صاحب (الميزان) أعلم يا أخى أن مرادنا بالعزيمة والرخصة المذكورتين في هذه (الميزان) هما مطلق التشديد والتخفيف وليس مرادنا العزيمة والرخصة اللتين حددهما الاصوليون في كتبهم مما سمينا مرتبة التخفيف رخصة الا بالنظر لمقابلها من التشديد او الافضل لا غير والا فالعاجز لا يكلف بفعل ما هو فوق طاقته شرعا واذا لم يكلف بما فوق طاقته فما بقى الا أن يكون فعل الرخصة في حقه واجبا كالعزيمة في حق القوي فلا يجوز للعاجز النزول عن الرخصة الى مرتبة الفعل بالكلية كما اذا قدر فاقد الماء المطلق على التراب لا يجوز له ترك التيمم وكما اذا قدر العاجز عن القيام نسي الفريضة على الجلوس لا يجوز له الاضطجاع او قدر على الاضطجاع على اليمين او اليسار لا يجوز له الاستلقاء او قدر على الاستلقاء لا يجوز له الاكتفاء بنحو الايمان بالعينين أو قدر على الايمان بالعينين لا يجوز له الاكتفاء بأجراء أفعال الصلاة على قلبه كما هو مقرر في كتب الفقه فكل مرتبة من هذه المراتب بالنظر لما قبلها كالعزيمة مع الرخصة لا يجوز له النزول اليها الا بعد عجزه عما قبلها ، والله أعلم قلت وكل واحدة ورع بالنسبة لما بعدها اذا فعلها عنها ♦

الثاني قال أيضا ثم لا يخفى عليك يا أخى ان كل من فعل الرخصة

بشرطها او المفضل بشرطه فهو على هدى من ربه في ذلك ولو لم يقل به امامه كما أن من فعل العزيمة او الافضل بكلفة ومشقة فهو على هدى في ذلك ولو لم يكلفه الشارع بذلك من حيث عظم المشقة فيه اللهم الا ان يأتى عن الشارع ما يخالف ذلك كقوله صلى الله عليه وسلم (ليس من البر الصيام في السفر) ، فان الافضل للمسافر في مثل ذلك الفطر للضرر الحاصل به ، ومن المعلوم ان من شأن الامور التي يتقرب بها الى حضرة الله تعالى ان تكون النفس منشرجة بها محبة لها غير كارهة وكل من يأتى بالعبادة كارها لها أي من حيث مشقتها فقد خرج عن موضوع القرب انشريعة المتقرب بها الى حضرة الله عز وجل لا سيما في مثل المسألة التي نحن فيها فانه صلى الله عليه وسلم نفى ألب والتقرب الى الله تعالى بالصوم الذي يضر بالمسافر ونحن تابعون للشارع ما نحن مشرعون ، فلا ينبغي لاحد التقرب الى الله تعالى الا بما اذن له الشارع فيه وانشرحت نفسه به من سائر المندوبات وما لم يأذن فيه فهو الى الابتداع اقرب وما كل بدعة يشهد لها ظاهر الكتاب والسنة حتى يتقرب بها ، وتأمل يا أخى نهى الشارع عن الصلاة حال النعاس تعرف ذلك لان النعاس اذا غلب على العبد وتكلف الصلاة صارت نفسه كالمكره عليها ولا يخفى ما في ذلك من نقص الثواب المرتب على محبة الطاعة فاعلم ذلك يا أخى واعمل بالرخص بشرطها (فان الله تعالى يحب أن توتى رخصة كما يحب أن توتى عزائمه) كما صرح به الحديث الذي رواه الطبراني وغيره والحمد لله رب العالمين •

تتمة اعلم انه يجوز تقليد قول مفضل العلماء والصحابه مع وجود قول الافضل لان كل قول للجميع قائد الى دخول الجنة دار الرفيع كما الى ذلك أشار سيدي عبد الله بن الحاج ابراهيم العلوى في (مراقى السعود) بقوله

وجائز تقليد ذي اجتهاد وهو مفضل بلا استبعاد

فكل مذهب وسيلة إلى دار الحبور والقصور جعلاً

قال في شرحه يعنى انهم اختلفوا في جواز تقليد العامى للمجتهد المفضول في العلم او الورع مع وجود الفاضل في ذلك ، فالاكثرون اجازوا ذلك وصححه الفهري منا والجمهور ورجحه ابن الحاجب لوقوعه في زمن الصحابة وغيرهم منتشرا متكررا من غير نكير . و اشار الى تعليل ذلك بان الله تعالى جعل كل مذهب من مذاهب المجتهدين وسيلة يتوصل بها الى دخول الجنة التى هى دار الحبور أي النعيم والقصور العالية لان كل على هدى من ربهم وان تفاوتوا في العلم والورع

قال في (التنقيح) المذاهب كلها مسلك الى الجنة وطرق الى الخيرات ، من سلك طريقا واحدا منها وصله اليها ، فالواجب على العامى أن يقاد واحدا منهم ، ، لانه أهل فاذا قلده فقد نعل الواجب عليه ، فعلى هذا القول لايجب البحث عن الاعلم والاورع ولا يجوز لاحد التفضيل الذي يؤدي الى نقص في غير امامة قياسا على ما ورد في تفضيل الانبياء عليهم الصلاة والسلام وقاله الشعرانى في (الميزان)

« فصل في صوم غير رمضان »

أي غير رمضان ، وهو المندوب اليه والنظر في الصيام المندوب اليه هو في تلك الاركان الثلاثة التى تقدمت في صوم الفرض اعنى زمان الامساك ، والامساك والنية وفي حكم الافطار فيه فأما الايام التى يقع فيها الصوم المندوب اليه وهو الركن الاول منها ، فانها على ثلاثة أقسام أيام مرغب فيها وأيام منهى عنها وأيام مسكوت عنها ومن هذه ما هو مختلف فيه ومنها ما هو متفق عليه أما المرغوب فيه المتفق عليه فصيام يوم عاشوراء وأما المنهى عنه المتفق على النهى فيه فيوم الفطر ويوم الاضحى والى هذا المرغوب فيه والمنهى عنهما اشترت بقولى :

وصوم عاشوراء فيه رغبوا وفقا وعيدين يمنع رسبوا

رسبوا بمعنى ثبتوا ، اعنى أن صوم يوم عاشوراء رغب فيه العلماء بالوفق أي الاتفاق ، وانهم ثبتوا العيدين بمنع الصوم فيهما أعنى يوم الفطر بعد صوم رمضان ، ويوم عيد الاضحى وهو عاشر ذي الحجة فتحصل من الكلام على البيت شىء مرغّب فى صومه باتفاق وبقيت اشياء مختلف فيها ، وشيئان منهى عن صومهما باتفاق وبقيت اشياء مختلف فى النهى عنها ، فالمرغب فيه عاشوراء والمختلف فيه فصيام يوم عرفة وست من شوال والغرر من كل شهر وهى الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر أما صيام يوم عاشوراء فلانه ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم صيامه ، وأمر بصيامه وقال (من كان اصبح صائما فليتم صومه ، ومن كان اصبح مفطرا فليتم يومه) واختلفوا فيه ، هل هو التاسع أو العاشر • والسبب فى ذلك اختلاف الآثار

خرج مسلم عن ابن عباس قال اذا رايت هلال المحرم فاعدد واصبح يوم التاسع صائما قال قلت هكذا كان محمد صلى الله عليه وسلم يصومه قال نعم

وروى ائنه حين صام رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم عاشوراء وأمر بصيامه ، قالوا يا رسول الله انه يوم تعظمه اليهود والنصارى • فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم (فاذا كان العام المقبل ان شاء الله صمنا اليوم التاسع) قال فلم يأت العام المقبل حتى توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وأما اختلافهم فى يوم عرفة فلان النبى صلى الله عليه وسلم افطر يوم عرفة ، وقال فيه (صيام يوم عرفة يكفر السنة الماضية ولآتية) وكذلك اختلف الناس فى ذلك واختار الشافعى الفطر فيه للحاج وصيامه لغير الحاج جمعا بين الاثرين وخرج أبو داود ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى

عن صيا ميوم عرفة بعرفة وأما الست من شوال فانه ثبت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال (من صام رمضان ثم اتبعه ستا من شوال ، كان كصيام الدهر) الا ان مالكا كره ذلك اما مخافة أن يلحق الناس برمضان ما ليس من رمضان وأما انه لم يبلغه الحديث ، وهو الاظهر ، وكذلك كره مالك تحري صيام الغرر مع ما جاء فيها من الاثر مخافة ان يظن الجاهل بها انها واجبة وثبت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصوم في كل شهر ثلاثة أيام غير معينة ، وانه قال لعبد الله بن عمرو بن العاصي لما أكثر الصيام (أما يكفيك من كل شهر ثلاثة ايام) قال فقلت يا رسول الله انى أطيق أكثر من ذلك قال خمساً ، قلت يا رسول الله أنى أطيق أكثر من ذلك قال : (سبعا) قلت يا رسول الله انى أطيق أكثر من ذلك ، قال تسعاً) قلت يا رسول الله انى أطيق أكثر من ذلك ، قال (أحد عشر) قالت يا رسول الله انى أطيق أكثر من ذلك ، فقال عليه السلام : (لا صوم فوق صوم داوود شطر الدهر صيام يوم وافطار يوم) •

وخرج ابو داوود انه كان يصوم الاثنين والخميس قلت ورأيت في بعض كتب الطب ان صيامهما يودى لصحة البدن وزيادة البصر وثبت أنه صلى الله عليه وسلم لم يستتم قط شهرا بالصيام غير رمضان ، وان اكثر صيامه كان في شعبان واما الايام المنهى عنها فالمتفق عليه منها هو يوما العيدين كما تقدم لثبوت النهى عن صيامهما كما في (الجامع الصغير) نهى عن صوم يوم الفطر والنحر ونسبه (للصحيحين) وأما المختلف فيها فأيام التشريق ويوم الشك ويوم الجمعة ويوم السبت والنصف الآخر من شعبان ، وصيام الدهر أما أيام التشريق فان أهل الظاهر لم يجيزوا الصوم فيها وقوم اجازوا ذلك فيها ، وقوم كرهوها وبه قال مالك الا انه اجاز صيامها لمن وجب عليه الصوم وهو المتمتع ، وهذه الايام هي الثلاثة التى بعد يوم النحر والسبب في اختلافهم ترداد قوله عليه الصلاة والسلام

فيها (أنها أيام أكل وشرب) بين أن يحمل على الوجوب أو على النذب ، فمن حمله على الوجوب قال الصوم محرم ومن حمله على النذب قال الصوم مكروه ، ويشبه أن يكون من حمله على النذب انما صار الى ذلك على الاصل الذي هو حمله على الوجوب لانه رأى أن من حمله على الوجوب عارضه حديث ابي سعيد الثابت بدليل الخطاب وهو انه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول (لا يصح صيام يومين يوم الفطر من رمضان ويوم النحر) فدليل الخطاب يقتضى ان ما عدا هذين اليومين يصح فيه الصيام ، والا كان تخصيصهما عبثا لا فائدة فيه وأما يوم الجمعة فان قوما لم يكرهوا صيامه ، ومن هؤلاء مالك وجماعة ، وقوم كرهوا صيامه الا ان يصام قبله وبعده والسبب في اختلافهم اختلاف الآثار في ذلك فمنها حديث ابن مسعود ان النبى صلى الله عليه وسلم (كان يصوم ثلاثة ايام من كل شهر) قال : وما رأيته يفطر يوم الجمعة ، وهو حديث صحيح ، ومنها حديث جابر ان سائلا سأل جابرا أسمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهى ان يفرد يوم الجمعة بصوم ، قال نعم ورب هذا البيت ، خرجه مسلم • ومنها حديث أبى هريرة، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (لا يصوم أحدكم يوم الجمعة الا ان يصوم قبله او يصوم بعده) خرجه مسلم ، فمن أخذ بظاهر حديث ابن مسعود أجاز صيام يوم الجمعة مطلقا ، ومن أخذ بظاهر حديث جابر كرهه مطلقا ، ومن أخذ بحديث أبى هريرة جمع بين الحديثين ، اعنى حديث جابر وحديث أبى هريرة وأما يوم الشك ، فان جمهور العلماء على النهى عن صيام يوم الشك على أنه من رمضان لظواهر الاحاديث التى يوجب مفهومها تعلق الصوم بالرؤية وبالعدد الا ما حكيناه عن ابن عمر واختلفوا في تحرى صيامه تطوعا ، فمنهم من كرهه على ظاهر حديث عمار (من صام يوم الشك ، فقد عصى أبا القاسم) ومن اجازه فلانه قد روى أنه عليه الصلاة والسلام صام شعبان كله ، ولما قد روي من أنه عليه الصلاة والسلام قال (لا تتقدموا رمضان بيوم ولا يومين الا ان

يوافق ذلك صوما كان يصومه أحدكم غايصمه) وكان الليث بن سعد يقول له صامه على أنه من رمضان ثم جاء الثبت أنه من رمضان اجزاء ، وهذا بناء على أن النية تقع بعد الفجر في التحول من نية التطوع الى نية الفرض : وأما يوم السبت ، فالسبب في اختلافهم فيه اختلافهم في نصحيح ما روى من أنه عليه الصلاة والسلام قال (لا تصوموا يوم السبت ، الا فيما فرض الله عليكم) خرج به أبو داود ، وقال الحديث منسوخ نسخه حديث جويرية بنت الحارث ان النبي صلى الله عليه وسلم دخل عليها يوم الجمعة وهي صائمة فقال أصمت أمس) فقالت لا ، فقال : (أتريدين تصومين غذا) قالت لا ، قال فافطري) وأما صيام الدهر فإنه ثبت النهي عن ذلك لكن لم ير مالك بذلك بأسا وعيسى رأى ان النهي في ذلك انما هو عن باب خوف الضعف والمرض وأما صيام النصف الآخر من شعبان فان قوما كرهوه وقوما أجازوه ، فمن كرهه فلما روي أنه عليه الصلاة والسلام قال (لا صوم بعد النصف من شعبان حتى رمضان) ومن أجازوه فلما روى عن أم سلمة قالت (ما رأيته رسول الله صلى الله عليه وسلم صام شهرين متتابعين الا شعبان ورمضان) ولما روى عن ابن عمر قال (كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرن شعبان بـرمضان) وهذه الآثار خرجها الطحاوي قاله في (البداية) •

فوائد الاولى قال الازهري ، ولم يسمع في امثلة الاسماء اسما على فاعولاء بوزن عاشوراء الا أحرفا قليلة قلت وقد اتى بها (تاج العروس) أنها ثمانية : وقد نظمها بقولي ، غفر الله قولي وعملتي

« فوائد تتعلق بعاشوراء »

لم ير فاعولاء في الكلام	غير ثمان هـاك بالتمام
وهي عاشوراء ضاروراء	كذلك سار وراء دالولاء

كذلك خابوراء تاسوعاء كذلك حاضوراء ساموعاء
فانظر لذا جميعه تاج العروس صل على النبي وسلم في الاسوس
فعاشوراء عاشر المحرم وضاروراء من الضراء أو من الضار
وساروراء من السراء أو من السار ودالوراء من الدلة أو من الدال
وخابوراء ومضع وتاسوعاء من تاسع •

وفى (القاموس) التاسوعاء قبل يوم عاشوراء مولد
وحاضوراء قيل ماء وقيل باد بناء صالح عليه السلام ، والذين آمنوا
به ونجاهم الله من العذاب ببركته •

ويروى أنه بالصاد المهملة ويقال بالضاد المعجمة بغير الف الثانية
قال في (كشف الغمة) كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول
(صوم يوم عاشوراء يكفر السنة الماضية) ، وفى رواية يكفر السنة
التي بعده • وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم (يحصومه ويأمر
بصيامه) وكان صلى الله عليه وسلم لا يتوخى فضل يوم على يوم
بعد رمضان (لا عاشوراء) • وكان قتادة رضى الله عنه يقول هبط
نوح عليه السلام من السفينة يوم العاشر من محرم ، فقال لمن كان
معه من كان منكم صائما فليتم صومه ، ومن كان منكم مفطرا فليصم
وكان صلى الله عليه وسلم يقول (من أوسع على عياله وأهله يوم
عاشوراء أوسع الله تعالى سنته ، وكان صلى الله عليه
وسلم يصوم عاشوراء في الجاهلية مع قريش فلما قدم المدينة صامه وأمر
بصيامه وكان يأمر مناديا ينادي للناس الا من كان أكل فليصم بقية
يومه (ومن لم يكن أكل فليصم غان اليوم يوم عاشوراء) فلما فرض
رمضان ، قال صلى الله عليه وسلم (من شاء صامه ومن شاء تركه)
فكان بعض الصحابة يصومه وبعضهم يأكل فيه

وكانت عائشة رضى الله عنها تقول ما رأيت رسول الله
صلى الله عليه وسلم صام المحرم كله قط ، وكان ابن عمر رضى الله

عنهما لا يصوم يوم عاشوراء الا ان يوافق صيامه ، وكان صلى الله عليه وسلم يقول : أنتم أحق بتعظيمه من اليهود فصومه ، (ولئن بقيت الى قابل لأصومن التاسع) •

وفي رواية انه كان صلى الله عليه وسلم يقول (خالفوا اليهود وصوموا قبله يوما وبعده يوما) ، وفي رواية (صوموا التاسع والعاشر) قال ابن عباس رضى الله عنهما . (ويوم عاشوراء هو ناسع المحرم لا عاشوراء نقيض له هكذا كان يصومه رسول الله صلى الله عليه وسلم : قال نعم • وفي رواية عنه كما تقدم (اذا رأيت هلال المحرم فاعدد ، وأصبح يوم انتاسع صائما) فكان يذأول قوله صلى الله عليه وسلم (لئن بقيت انى قابل لأصومن التاسع) يعنى عاشوراء ، والله أعلم بحقيقة الحال

وكان صلى الله عليه وسلم يحث على صوم شهر الله المحرم ويقول (أفذل الصيام بعد شهر رمضان شهر الله المحرم فيه تاب الله على قوم ويقتوب فيه على قوم آخرين) •

وكان صلى الله عليه وسلم يقول (من صام يوما من المحرم فله بكل يوم ثلاثون يوما) وفي رواية (ثلاثون حسنة) •

وكان عمر رضى الله عنه يقول ان الله تعالى لا يسألكم يوم القيامة الا عن صيام رمضان وصيام يوم الزينة ، يعنى يوم عاشوراء

الثالثة فى بعض ما يفعل فى يوم عاشوراء ، من ذلك ان من قال فى يوم عاشوراء سبعين مرة حسبى الله ونعم الوكيل ، نعم المولى ونعم النصير ودعا فيه بالدعاء الآتى سبع مرات لم يمت تلك السنة ، وان دنا أجله لم يوفى لقراءته وهو هذا

» سبحان الله ملء الميزان ومنتهى العلم ومبلغ الرضى وزنه العرش ، لا ملجأ ولا منجى من الله الا اليه ، سبحان الله عدد الشفع والوتر وعدد كلمات الله التامات كلها ، أسألك السلامة برحمتك ،

يا ارحم الراحمين ، ولا حول ولا قوة الا بالله العلى العظيم ، وهو
حسبى ونعم الوكيل ، نعم المولى ونعم النصير ، وصلى الله على نبينا
خير خلقه وعلى آله واصحابه اجمعين » • ومنه اثنتا عشرة خصلة ،
وهى : الصلاة والصوم وصلة الرحم ، والصدقة والاغتسال والاكتحال ،
وزيارة عالم ، وعيادة مريض ومسح رأس اليتيم والتوسعة على
العيال وتقليم الاظفار ، وقراءة سورة الاخلاص الف مرة ، ونظمها
بعضهم فقال

« فصل في عشر فضائل تتعلق بعاشوراء »

في يوم عاشوراء عشر تتصل
بها اثنتان ولها فضل نقل
صم صر عالما عد واكتحل
رأس اليتيم امسح تصدق واغتسل
وسع على العيال قلم ظفرا
وسورة الاخلاص قل الفا تقرأ تصل

هكذا في (النفحات النبوية في الفضائل العاشورية) للشيخ حسن
العدوي ، ويقول بعضهم في الشطر الاخير وسورة الاخلاص الفا
تقرأ • وصفة الصلاة فيه • قال صاحب (النفحات) : ومنها صلاة
ركعتين او اربع بفاتحة الكتاب مرة وبالصمدية احدى عشرة مرة
او خمس عشرة مرة في كل ركعة لآثار وردت قال الامام الاجهوري
روى عنه عليه الصلاة والسلام قال (من صلى فيه اربع ركعات
يقرأ في كل ركعة بفاتحة الكتاب مرة وسورة الاخلاص خمس عشرة
مرة غفر الله له ذنوب خمسين عاما ماضيا وخمسين عاما مقبلا) •

قال وورد ايضا (من صلى فيه ركعتين فكأنهما تقرب الى
الله باعمال الصديقين وفي كتاب (الغنية) للشيخ عبد القادر الجيلاني نفعا

الله ببركته : من صلى أربع ركعات يوم عاشوراء ، يقرأ في كل ركعة فاتحة الكتاب مرة وخمسين مرة قل هو الله أحد ، غفر الله تعالى له ذنوب خمسين عاما ماضيا وخمسين عاما مستقبلا ، وبنى الله تعالى له في الملا الأعلى الف قصر من نور

وقد ورد في حديث آخر (أربع ركعات بتسليمتين يقرأ في كل ركعة فاتحة الكتاب مرة واحدة وإذا زلزلت الأرض زالها مرة وقل يا أيها الكافرون مرة وقل هو الله أحد مرة ويصلى على النبي صلى الله عليه وسلم سبعين مرة إذا فرغ منها) مروي ذلك حديث أبي هريرة رضي الله عنه وهما يلحق بهذه الفائدة دعاء أول السنة

وهو ان يقول المرء اللهم انت الابدی القديم ، الاول وعلى فضلك العظيم وكريم جودك المعول ، وهذا عام جديد قد اقبل أسألك العصمة فيه من الشيطان واوليائه والعون على هذه النفس الامارة بالسوء والاشتغال بما يقربني اليك زلفى يا ذا الجلال والاکرام ، فاذا قاله فان الشيطان يقول قد استأمن من نفسه فيما بقى من عمره ويوكل الله به ملكين يحرسانه من الشيطان واتباعه وأما دعاء آخر السنة فانه يقول فيه

باسم الله الرحمن الرحيم ، اللهم ما عملت في هذه السنة مما نهيتنى عنه ولم أتب منه وحملت فيه على بفضلك بعد قدرتك على عقوبتى ودعوتى الى التوبة من بعد جرائتى على معصيتك فانى استغفرك فاغفر لى وما عملت فيها مما ترضاه ووعدتنى عليه الثواب فأسألك ان تقبله منى ولا نقطع رجائى منك يا كريم • يقرأ ثلاثا فان الشيطان يقول تعبنا فيه طول السنة فافسد فعلنا في ساعة واحدة .

ويروى ان من قرأ آية الكرسي في أول يوم من المحرم ، افتتح العام ثلاثمائة وستين مرة ييسمل في أول كل مرة وعند الانتهاء

يقول اللهم يا محول الأحوال حول حالى الى احسن الأحوال ،
بحولك وقوتك يا عزيز يا متعال وصلى الله على سيدنا محمد وعلى
آله وصحبه وسلم ، فإنه يوقى ما يكره وجربت وصحت وقوله عند
الانتماء أي اتمام جميع العدد المذكور هكذا تلقيناه عن ثقة لا عند
اتمام كل مرة

« فصل في قضاء الحوائج »

ويروى ان من كانت له حاجة واراد ان يتمها الله له فليقرأ
لها آية الكرسي مائة وسبعين مرة بعد الثناء على الله والصلاة على
رسول الله صلى الله عليه وسلم اولا وآخرا فان الله يقضى حاجته
كائنة ما كانت دنيوية أو أخروية • قاله في (النفحات) سترنا الله وغفر
لنا في المحيا والممات ، ثم قلت

ونية لصوم طوع لا خلاف فيها ووقتتها أنى فيه اختلاف

اعنى ان النية في صوم التطوع لا خلاف فيها ، وأما وقتتها فاتى
فيه الخلاف • قال صاحب (البداية) فلا اعلم ان احدا لم يستترط النية في
صوم التطوع ، وانما اختلفوا في وقت النية كما تقدم . وأما الامساك
فهو بعينه الامساك الواجب في الصوم المفروض ، والاختلاف الذى هناك
لحق هاهنا . وأما حكم الافطار في التطوع فانهم اجمعوا على أنه ليس
على من دخل في صيام التطوع فقطعه لعذر قضاء ، واختلفوا اذا قطعه
لغير عذر عامدا فواجب مالك وابو حنيفة عليه القضاء وقال
الشافعى وجماعة : ليس عليه قضاء والسبب في اختلافهم اختلاف
الاثار في ذلك ان مالكا روى ان حفصة وعائشة زوجى النبی صلى
الله عليه وسلم اصبحتا صائمتين متطوعتين فاهدى لهما طعاما
فأفطرتا عليه ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم (اقضيا يوما

مكانه) وعارض هذا الحديث حديث أم هانئ قالت : لما كان يوم الفتح فتح مكة جاءت فاطمة فجلست عن يسار رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأم هانئ عن يمينه ، قالت فجاءت وليدة باناء فيه شراب ، فنولته فشرب منه ثم نواله أم هانئ فشربت منه فقالت يا رسول الله لقد أفطرت وكنت صائمة فقال لها عليه الصلاة والسلام (أكنت تقضى شيئا ، قالت لا ، قال فلا يضرك ان كان تطوعا) واحتج الشافعى فى هذا المعنى بحديث عائشة أنها قالت دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقلت انا قد خبأنا لك حيبا فقال (أما انى كنت اريد الصوم ، ولكن قرييه) •

وحديث عائشة وحفصة غير مسند ولا اختلافهم أيضا فى هذه المسألة سبب آخر وهو تردد صوم التطوع بين قياسه على صلاة التطوع او حج التطوع وذلك انهم اجمعوا على أن من دخل فى الحج والعمرة متطوعا فخرج منهما ان عليه القضاء واجمعوا على ان من خرج من صلاة التطوع فليس عليه قضاء فيما علمت

وزعم من قاس الصوم على الصلاة انه اشبه بالصلاة منه بالحج لان الحج له حكم خاص فى هذا المعنى وهو انه يلزم المفسد له المسير فيه الى آخره واذا أفطر فى التطوع ناسيا فالجمهور على ان لا قضاء عليه ، وقال ابن علية عليه القضاء قياسا على الحج ولعل مالكا حمل حديث ام هانئ على النسيان ، وحديث ام هانئ خرجه ابو داود ، وكذلك خرج حديث عائشة بقريب من اللفظ الذي ذكرناه ، وخرج حديث عائشة وحفصة بعينه • وقال الشعرانى فى (الميزان الكبرى) ، ومن ذلك قول الشافعى وأحمد ان من شرع فى صوم تطوع أو صلاة تطوع فله قطعها ولا قضاء عليه ، ولكن يستحب له اتمامها مع قول أبى حنيفة ومالك بوجوب الاتمام ومع قول محمد بن الحسن لو دخل الصائم تطوعا على أخ له فحلف عليه أفطر وعليه القضاء فالاول مخفف والثانى مشدد ، فرجع الامر الى مرتبتى (الميزان) ،

ووجه الاول ما ورد ان المتطوع أمير نفسه فان شاء صام وان شاء أفطر ، فحيثما خير الشارع العبد في الافطار وعدمه فلا يلزمه الانتماء ووجه وجوب الانتماء تعظيم حرمة الحق جل وعلا عن نقض ما ربطه العبد معه تعالى ويؤيده قوله صلى الله عليه وسلم لمن قال له هل على غيرها ، أى غير الصلوات الخمس ، قال (لا الا ان تطوع) أى تدخل فى صلاة التطوع أى فتكون عليك بالدخول وما لم تدخل فيها فليس هى عليك ، فالاول خاص بالعوام والثانى خاص بالاكابر من باب حسنات الابرار سيئات المقربين فافهم

وفى (مراقى السعود وشرحه نشر البنود) ما نصه

والنفل ليس بالشروع يجب فى غير ما نظمه مقرب

يعنى أن النفل والمراد به ما قابل الوجوب لا يجب بانشروع فيه خلافا لابی حنيفة فى قوله بوجوب اتمامه به لقوله تعالى « ولا تبطلوا أعمالكم » حتى يجب بترك اتمام الصلاة والصوم منه قضاؤها ، وأوجب بآن النفل يجوز تركه وترك اتمامه المبطل لما فعل منه ترك له وبأن ما حمل عليه الآية هو ابعاد الوجوه فيها ، فالأظهر ان معناها لا تبطلوا أعمالكم بالكفر بعد الايمان لقوله قبل ذلك فى الكفار والمنافقين (وسيحبط أعمالهم) فكأنه يقول (يا أيها الذين آمنوا لا تبطلوا أعمالكم) بالكفر مثل هؤلاء الذين احبط الله أعمالهم بكرفرهم وما ذكر معه وتؤونى أيضا على أن معناها لا تبطلوا أعمالكم بالرياء والعجب وتأويل الزمخشري لا تبطلوا حسناتكم بفعل السيئات وذلك مخالف لمذهب السنة من ان السيئات لا تطل الحسنات والنفل كالوضوء والقراءة والذكر والوقف اذا لم يقبله أهل للقبول فانه يرد والسفر للجهاد والصدقة ، كمن خرج الى مسكين بكسرة فلم يجده ، قيل له أكلها وقيل لا ، وقيل يأكلها ان كان معينا الا ما استثناه بقوله فى غير .

والمقرب بكسر الراء المشددة أي من يقرب المسائل للفهم والمراد به (الخطاب) ، شارح خليل وأشار الى نظمه بقوله

« ما يجب اتمامه بالشروع فيه »

قف واستمع مسائل قد حكموا	في كونها بالابتداء تلزم
صلاتنا وصومنا وحجنا	وعمرة لنا كذا اعتكافنا
طوافنا مع ائتمام المقتدي	فيلزم القضا بقطع عامد

يعنى أن هذه المسائل السبع هي التي يجب اتمامها بالشروع فيها وتجب اعادتها على من قطعها عمدا بلا عذر غير الائتمام . قال (الخطاب) فان الظاهر عدم لزوم اعادته وهو الدخول خلف الامام فانه يلزم بالشروع ولا يجوز له الانتقال ، لكنه اذا قطع لا تلزمه الاعادة مع الامام ، ثم قلت

« فصل في الاعتكاف »

قال صاحب (المصباح) عكف على الشيء عكفا وعكفا من بابي قعد وضرب لازمه وواظبه وقرئ بهما في السبعة في قوله تعالى « يعكفون على أصنامهم » وعكفت الشيء اعكفه واعكفه حبسته ومنه الاعتكاف وهو افتعال لانه حبس النفس عن التصرفات العادية وعكفته عن حاجته منعه وهو في الشرع لزوم المسجد والمكث لطاعة الله فيه والقرب اليه وهو من الشرائع القدسية ، قال تعالى « ان طهرا بيتي للطائفين والعاكفين » وفيه قلت

والاعتكاف من نوافل وقد	يجب بالنذر اتفاقا قد وقد
ولا يباشر لزوم ذو اعتكاف	ولا بغير نية بلا خلاف

اعنى ان الاعتكاف من نوافل الخير أي زياداته لا من الفرائض
وانه قد يعرض الوجوب له بالنذر بالاتفاق وقد آخر البيت الاول
فعل ماض من الايقاد بمعنى اضاء وان المعتكف لا يباشر زوجا
لقوله تعالى « ولا تباشروهن » اي لا تجامعوهن (وأنتم عاكفون
في المسجد) نزلت غيمن كان يعتكف في المسجد فاذا عرضت له حاجة
الى امراته خرج فجامعها ثم اغتسل فرجع الى المسجد فنهوا عن ذلك
فالجماع يحرم على المعتكف ويفسد الاعتكاف ، واتفقوا على انه
لا يصح الاعتكاف الا بالنية بلا خلاف هذا حاصل معنى آبيتين :
قال صاحب (البداية) والاعتكاف مندوب اليه بالشرع واجب بالنذر
ولا خلاف في ذلك الا ما روي عن مالك انه كره الدخول فيه مخافة
الا يوفى بشروطه وهو في رمضان أكثر منه في غيره وبخاصية في
العشر الاواخر اذ كان هو آخر اعتكافه صلى الله عليه وسلم وهو،
بالجملة يشتمل على عمل مخصوص في موضع مخصوص وفي زمن
مخصوص بشروط مخصوصة وتزوك مخصوصة فأما العمل الذي
يخصه ففيه قولان قيل انه الصلاة وذكر الله تعالى وقراءة القران
لا غير ذلك من أعمال البر والقرب وهو مذهب ابن القاسم وقيل
جميع أعمال البر المختصة بالآخرة وهو مذهب ابن وهب فعلى
هذا المذهب يشهد الجنائز ويعود المرضى ويدرس العلم ، وعلى المذهب
الآخر لا ، وهذا هو مذهب الثوري والاول مذهب الشافعي وابى
حنيفة .وسبب اختلافهم ان ذلك شيء مسكوت عنه اعنى انه
ليس فيه حد مشروع بالقول ، فمن فهم من الاعتكاف حبس النفس على
الافعال المختصة بالمساجد ، قال لا تجوز له الا الصلاة والقراءة ،
ومنهم من فهم منه حبس النفس على القرب الاخرية كلها ،
وأجاز له غير ذلك مما ذكرنا

وروي عن علي رضي الله تعالى عنه انه قال من اعتكف ، فلا
يرفت ولا يساب وليشهد الجمعة والجماعة ويوصى أهله اذا كانت له

حاجة ، وهو قائم ولا يجلس ، ذكره عبد الرزاق وروى عن عائشة خلاف هذا وهو ان السنة للمعتكف ان لا يشهد جنازة ولا يعود مريضا وهذا أيضا أحد ما يوجب الاختلاف في هذا المعنى وأما المواضع التي يكون فيها الاعتكاف فانهم اختلفوا فيها فقوم قالوا لا اعتكاف الا في المساجد الثلاثة بيت الله الحرام وبيت المقدس ومسجد النبي صلى الله وسلم وبه قال حذيفة وسعيد بن المسيب وقال آخرون الاعتكاف عام في كل مسجد وبه قال الشافعي وابو حنيفة والثوري وهو مشهور مذهب مالك وقال آخرون لا اعتكاف الا في مسجد فيه جمعة ، وهي وراية ابن عبد الحكم عن مالك واجمع الكل على أن من شرط الاعتكاف المسجد الا ما ذهب اليه ابن لبابة من أنه يصح في غير المسجد ، وان مباشرة النساء انما حرمت على المعتكف اذا اعتكف في المسجد الا ما ذهب اليه ابو حنيفة ان المرأة انما تعتكف في مسجد بيتها ، وسبب اختلافهم في اشتراط المسجد او ترك اشتراطه هو الاحتمال الذي في قوله تعالى « ولا تباشروهن وانتم عاكفون في المساجد » بين ان يكون له دليل خطاب أم لا يكون له فمن قال له دليل الخطاب قال لا اعتكاف الا في مسجد وان من شرط الاعتكاف ترك المباشرة ومن قال ليس له دليل خطاب قال المفهوم منه ان الاعتكاف جائز في غير المسجد وانه لا يمنع المباشرة لان قائلا لو قال لا تعط فلانا شيئا اذا كان داخلا في الدار لما كان مفهوم دليل الخطاب يوجب أن يعطيه اذا كان خارج الدار ، ولكن هو قول شاذ والجمهور على أن العكوف انما اضيف الى المساجد لانها من شروطه وأما سبب اختلافهم في تخصيص بعض المساجد او تعميمها فمعارضة العموم للقياس المخصص له ، فمن رجح العموم قال في كل مسجد على ظاهر الآية ومن انقذح له تخصيص بعض المساجد من ذلك العموم للقياس اشترط أن يكون مسجدا فيه جمعة لئلا ينقطع عمل المعتكف بالخروج الى الجمعة او مسجدا تشد له المطى مثل مسجد النبي صلى الله عليه وسلم الذي وقع فيه اعتكافه ولم يقس سائر المساجد عليها اذ كانت غير مساوية له في الحرمة .

قلت والذي تشدد له المطى هو الذى بينه عليه الصلاة والسلام بقوله (لا تشدد الرجال الا الى ثلاثة مساجد المسجد الحرام والمسجد الأقصى ومسجدي ، هذ) ولهذا تال حذيفة لا يصح الاعتكاف الا فى هذه المساجد الثلاثة . وأما سبب اختلافهم فى اعتكاف المرأة فمعارضة القياس أيضا للآثر وذلك انه ثبت أن حفصة وعائشة وزينب ، أزواج النبى صلى الله عليه وسلم استأذن رسول الله صلى الله عليه وسلم فى الاعتكاف فى المسجد فاذن لهن حتى ضربن اخبيتهن فيه ، فكان هذا الآثر دليلا على جواز اعتكاف المرأة فى المسجد ، وأما القياس المعارض لهذا فهو قياس الاعتكاف على الصلاة وذلك أنه لما كانت صلاة المرأة فى بيتها أفضل منها فى المسجد على ما جاء فى الخبر وجب أن يكون الاعتكاف فى بيتها أفضل قالوا وإنما يجوز للمرأة أن تعتكف فى المسجد مع زوجها فقط على نحو ما جاء فى الآثر من اعتكاف أزواجه عليه الصلاة والسلام معه كما يسافرن معه ولا تسافر مفردة وكأنه نحو من الجمع بين القياس والآثر . وأما زمان الاعتكاف فليس لاكثره عندهم حد واجب ، وان كان كلهم يختار العشر الاواخر من رمضان بل يجوز الدهر كله اما مطلقا عند من لا يرى الصوم من شروطه ، واما ما عدا الايام التى لا يجوز صومها عند من يرى الصيام من شروطه وأما أقله فانه مآختلفوا فيه ، وكذلك اختلفوا فى الوقت الذى يدخل فيه المعتكف لاعتكافه ، وفى الوقت الذى يخرج منه أما أقل زمن الاعتكاف فعند الشافعى وأبى حنيفة ، واكثر الفقهاء لا حد له واختلف عن مالك فى ذلك ففقل ثلاثة أيام وقيل يوم وليلة وقال ابن القاسم عنه أقله عشرة أيام ، وعند البغداديين من أصحابه ان العشر استحباب وأقله يوم وليلة والسبب فى اختلافهم معارضة القياس للآثر أما القياس فانه من اعتقد ان من شرطه الصوم قال لا يجوز اعتكاف ليلة واذا لم يجز اعتكاف ليلة فلا اقل من يوم وليلة ، اذ انعقاد صوم النهار انما يكون بالليل . وأما الآثر المعارض فما خرجه البخاري ان عمر

رضى الله عنه نذر ان يعتكف ليلة فأمره رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يفى بنذره ولا معنى للنظر مع الثابت من هذا الاثر

وأما اختلافهم في الوقت الذي يدخل فيه المعتكف الى اعتكافه اذا نذر أياما معدودات أو يوما واحدا فان مالكا والشافعي وأبى حنيفة اتفقوا على انه من نذر اعتكاف شهر انه يدخل المسجد قبل غروب الشمس وان من نذر ان يعتكف يوما فان الشافعي ، قال : من اراد ان يعتكف يوما واحدا دخل قبل طلوع الشمس وخرج بعد غروبها . وأما مالك فقوله في اليوم والشهر واحد بعينه قال زفر واليثة يدخل قبل طلوع الفجر واليوم والشهر عندهما سواء . وفرق أبو ثور بين نذر الليالي والأيام فقال اذا نذر ان يعتكف عشرة ايام دخل قبل طلوع الشمس ، واذا نذر عشرة ليال دخل قبل غروبها . وقال الاوزاعي : يدخل في اعتكافه بعد صلاة الصبح . والسبب في اختلافهم معارضة الاقيسية بعضها ببعض ومعارضة الاثر لجمعها ، وذلك انه من رأى ان اول الشهر ليلة واعتبر الليالي قال يدخل قبل مغيب الشمس ، ومن لم يعتبر الليالي قال يدخل قبل الفجر ، ومن رأى ان اسم اليوم يقع على الليلة والنهار معا أوجب ان نذر يوما أن يدخل قبل غروب الشمس . ومن رأى أن اسم اليوم انما ينطلق على النهار اوجب الدخول قبل طلوع الفجر ، ومن رأى اسم اليوم خاص بالنهار واسم الليل بالليل فرق بين ان ينذر أياما أو ليالي والحق ان اسم اليوم في كلام العرب قد يقال على النهار مفردا وقد يقال على النهار والليل معا ، لكن يشبه ان يكون دلالة الاولى انما هي على النهار ودلالته على الليل بطريق اللزوم . وأما الاثر المخالف لهذه الاقيسة كلها فهو ما خرج به البخاري وغيره من أهل الصحيح عن عائشة قالت (كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعتكف في كل رمضان ، واذا صلى الغداة دخل مكانه الذي كان يعتكف فيه) وأما وقت خروجه فان مالكا رأى أن يخرج المعتكف العشر الاواخر من رمضان من المسجد الى صلاة العيد على جهة الاستحباب وانه ان خرج بعد غروب الشمس أجزاه . وقال الشافعي وابو حنيفة بل

يخرج بعد غروب الشمس ، وقال سحنون وابن الماجشون ان رجع الى بيته قبل صلاة العيد فسد اعتكافه وسبب الاختلاف هل الليلة الباقية هى من حكم العشر ام لا ، واما شروطه فثلاثة النية ، والصيام ، وترك مباشرة النساء أما النية فلا اعلم فيها اختلافاً واما الصيام فانهم اختلفوا فيه ، فذهب مالك وأبو حنيفة وجماعة الى انه لا اعتكاف الا بصوم وقال الشافعى الاعتكاف جائز بغير صوم ، ويقول مالك قال من الصحابة ابن عمر وابن عباس على خلاف عنه فى ذلك ويقول الشافعى قال على وابن مسعود والسبب فى اختلافهم ان اعتكاف رسول الله صلى الله عليه وسلم انما وقع فى رمضان ، فمن رأى ان الصوم المقترن باعتكافه هو شرط فى الاعتكاف وان لم يكن الصوم للاعتكاف نفسه قال لا بد من الصوم مع الاعتكاف ومن رأى انه اتفق ذلك اتفاقاً لا على أن ذلك مقصود له عليه السلام فى الاعتكاف ، قال ليس من شرطه الصوم ولذلك أيضاً سبب آخر وهو اقترانه مع الصوم فى آية واحدة وقد احتج الشافعى بحديث عمر المتقدم ، وهو انه أمره عليه السلام أن يعتكف ليلة والليلة ليس بمحل الصوم ، واحتجت المالكية بما روى عبد الرحمان ابن اسحاق عن عروة عن عائشة أنها قال السنة للمعتكف ان لا يعود مريضاً ولا يشهد جنازة ولا يمس امرأة ولا يباشرها ولا يخرج الا الى ما لا بد له منه ولا اعتكاف الا بصوم ولا اعتكاف الا فى مسجد جامع .

قال ابو عمر بن عبد البر لم يقل أحد فى حديث عائشة هذه السنة الا عبد الرحمان بن اسحاق ولا يصح هذا الكلام عندهم الا من قول الزهرى وان كان الامر هكذا بطل أن يجرى مجرى المسند :

وأما الشرط الثالث وهى المباشرة فانهم اجمعوا على ان المعتكف اذا جامع عامداً بطل اعتكافه ، الا ما روى عن ابن لبابة فى غير المسجد واختلفوا فيه اذا جامع ناسياً ، واختلفوا أيضاً فى فساد الاعتكاف بما دون الجماع من القبلة واللمس ، فرأى مالك ان جميع ذلك يفسد الاعتكاف . وقال أبو حنيفة : ليس فى المباشرة فساد الا ان

ينزل وللشافعي قولان أحدهما مثل قول مالك والثاني مثل قول أبي حنيفة وسبب اختلافهم هل الاسم المتردد بين الحقيقة والمجاز وهو أحد أنواع الاسم المشترك له عموم أم لا فمن ذهب إلى أن له عموماً قال المباشرة في قوله تعالى « ولا تبashروهن وانتم عاكفون في المساجد » ينطلق على الجماع وعلى ما دونه ، ومن لم ير له عموماً وهو الأشهر الأكثر قال إنما يدل أما على الجماع وأما على ما دون الجماع فإذا قلنا أنه يدل على الجماع باجماع بطل أن يدل على غير الجماع لأن الاسم الواحد لا يدل على الحقيقة والمجاز معا ♦ ومن أجرى الانزال منزلة الوقاع فلانه في معناه ومن خالف فلانه لا ينطلق عليه الاسم حقيقة ، واختلفوا فيما يجب على المجامع فقال الجمهور لا شيء وقال قوم : عليه كفارة ، فبعضهم قال : كفارة المجامع في رمضان ، وبه قال الحسن : وقال قوم يتصدق بدينارين وبه قال مجاهد ، وقال قوم يعتق رقبة فإن لم يجد أهدي بدلة فإن لم يجد تصدق بعشرين ساعاً من تمر وأصل الخلاف هل يجوز القياس في الكفارات أم لا والأظهر أن لا يجوز واختلفوا في مطلق النذر بالاعتكاف هل من شرطه التتابع أم لا فقال مالك وأبو حنيفة ذلك من شرطه وقال الشافعي ليس ذلك من شرطه والسبب في اختلافهم قياسه على نذر الصوم المطلق وأما مواقع الاعتكاف فاتفقوا على أنها ماعدى الأفعال التي هي أعمال المعتكف وأنه لا يجوز للمعتكف الخروج من المسجد إلا لحاجة الإنسان أو ما في معناها مما تدعو الضرورة إليه لما ثبت من حديث عائشة أنها قالت (كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا اعتكف يدنى إلى رأسه فارجله وهو في المسجد ، وكان لا يدخل البيت إلا لحاجة الإنسان) واختلفوا إذا خرج لغير حاجة متى ينقطع اعتكافه فقال الشافعي ينتقض عند أول خروجه ، وبعضهم رخص في الساعة ، وبعضهم في اليوم ، واختلفوا هل له أن يدخل بيتاً غير مسجده فرخص فيه بعضهم وهم الأكثر مالك والشافعي وأبو حنيفة ورأى بعضهم أن ذلك يبطل اعتكافه وأجاز مالك له البيع والشراء وأن يلي عقد النكاح وخالفه غيره في ذلك ، وسبب اختلافهم أنه ليس

في ذلك حد منصوص عليه الا الاجتهاد وتشبيهه ما لم يتفقوا عليه بما اتفقوا عليه واختلفوا أيضا هل للمعتكف أن يشترط فعل شيء مما يمنعه الاعتكاف فينفعه شرطه في الاباحة أم ليس ينفعه ذلك مثل أن يشترط شهود جنازة او غير ذلك فأكثر العلماء على أن شرطه لا ينفعه وانه ان فعل بطل اعتكافه . وقال الشافعي ينفعه شرطه والسبب في اختلافهم تشبيههم الاعتكاف بالحج في أن كليهما عبادة مانعة لكثير من المباحات والاشتراط في الحج فانما صار اليه من رآه للحديث ضباعة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال (لها اهلى بالحج واشترطى ان تحلى حيث حبست) ، لكن هذا الاصل مختلف فيه في الحج فالقياس عليه يضعف عند الخصم المخالف له ، واختلفوا اذا اشترط القتابع في النذر او كان القتابع لازما بمطلق النذر عند من يرى ذلك ما هي الاشياء التي اذا قطعت الاعتكاف وجبت الاستيناف او البناء مثل المرض فان منهم من قال اذا قطع المرض الاعتكاف بنى المعتكف وهو قول مالك وابى حنيفة والشافعي ومنهم من قال يستأنف الاعتكاف وهو قول الثوري ولا خلاف فيما احسبه عندهم ان الحائض تبني وانما اختلفوا هل تخرج من المسجد ام ليس تخرج ، وكذلك اختلفوا اذا جن المعتكف او اغمى عليه هل يبني او ليس يبني بل يستقبل والسبب في اختلافهم في هذا الباب انه ليس في هذه الاشياء شيء محدود من قبل السمع فيقع التنازع من قبل تشبيههم ما اتفقوا عليه بما اختلفوا فيه اعنى بما اتفقوا عليه في هذه العبادة او في العبادات التي من شرطها القتابع مثل صوم الظهار وغيره ، والجمهور على أن اعتكاف المتطوع اذا قطع لغير عذر انه يجب عليه فيه القضاء لما ثبت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اراد ان يعتكف العشر الاواخر من رمضان فلم يعتكف فاعتكف عشرا من شوال واما الواجب بالنذر فلا خلاف في قضائه فيما احسب قلت قال بعضهم انظر وجوب قضاء النذر ولا خلاف فيه تعلم صحة ما قال سادات القوم في قضاء الاوراد والجمهور على

أن من أتى كبيرة انقطع اعتكافه فهذه جملة ما رأينا ان ثبتته فى أصول هذا الباب ، وقواعده : قاله فى (البداية وفى • • روح البيان) والاعتكاف من اشرف الاعمال اذا كان عن اخلاص لان فيه تفرغ القلب عما سوى الله تعالى

قال عطاء مثل المعتكف كرجل له حاجة الى عظيم فيجلس على بابه ويقول لا ابرح حتى يقضى حاجتى ، فكذلك المعتكف يجلس فى بيت الله ويقول : لا ابرح حتى يغفر لى • وفى الحديث (من مشى فى حاجة أخيه فكأنما اعتكف عشرين سنة ، ومن اعتكف يوماً جعل الله بينه وبين النار ثلاثة خنادق كل خندق أبعد مما بين الخافقين • وإنختم الكلام على الاعتكاف بالكلام

على الخلوة لما بينهما من التقاسب بل حتى قال بعضهم ان الخلوة ليست الا الاعتكاف وكونها ليس من شرطها المسجد كذلك الاعتكاف على قول ابن لبابة كما تقدم ومنافع الخلوة عند القوم للمرء ما دام يجد للاحوال شهود الكثير من أن تحصى أو بها فى كتاب يستقصى

« فصل فى الكلام على الخلوة »

والخلوة هى العزلة عن الناس بذكر الله والتفكير فى مصنوعاته ولا شىء عندهم انفع منها للقلب المتلوت بروية الاغيار : قال ابن عطاء الله فى (حكمه) ذوات الانوار ما نفع القلب شىء مثل عزلة يدخل بها ميدان فكرة قال شارحه الشرقاوى رحمه الله ما نفع القلب أى قلب المرید فى التطهير من غفلاته والقرب الى حضرة مولاه شىء مثل عزلة اي اعتزال عن الناس يدخل بها ميدان فكرة أى فكرة شبيهة بالميدان لتردد القلب فيها

كتردد الخيول في الميدان فالمرید اذا كان مخالطا للناس اشتغل نظره بالمحسوسات ، فلا يتفكر قلبه الا فيها ولا يزال ناظرا الا لعائسم الشهادة فاذا اعتزلهم انعكس الحال وجال قلبه في عالم الغيب وقد جاء في الخبر (تفكر ساعة خير من عبادة سبعين سنة) ، وقيل لام الدرداء ما كان افضل اعمال ابى الدرداء ، قالت التفكر وذلك لانه يصل به الى معرفة حقائق الاشياء والى تعظيم الله وتعظيم كل ما يرضيه فيفعله وتحقير كل ما يسخطه فيجتنبه ويطلع به على خفايا آفات النفس ومكائد العدو وغرور الدنيا ويتعرف به وجوه الحيل في التبعاد عنها ويسلم به من الآفات الناشئة عن مخالطة أهلها وبالعزلة المذكورة يحصل الثمرن على الخلوة التى هى احد اركان الطريق الاربعة بانسبة للمريدين وبما فيها الصمت والجوع والسهر وبهذه الاربعة تصير الابدال ابدالا ، وهذا كله فى حق المريد الذى يسلك بنفسه فان كان تحت تربية شيخ فلا بد من مخالطته ومخالطة الاخوان الذين يعينونه على سلوك الطريق فاذا ذهبت رعونات نفسه وصار من العارفين فلا تضره مخالطة الخلق أجمعين لانه حينئذ لا يرى غير الله تعالى ، واعلم أن الفكرة هى المقصود والعزلة وسيلة لها ومعينة عليها وقال ابن عباد رحمه الله مداواة أمراض القلب واجبة على المريد ، وأمراضه انما تكون من غلبة أحكام الطبع عليه من صحبته للاضداد ووقوفه مع المعتاد وانقياده الى هوى النفس وانسه بعالم الحس ومداواة هذا المرض تتأتى من وجوه كثيرة وابلغها فى ذلك وانفعها العزلة عن الناس المصحوبة بالفكرة فبالعزلة يتقيد الظاهر عن مخالطة من لا تصلح مخالطته ومن لا يأمن دخول الآفات عليه بصحبته فيتخلص بذلك المعتزل من المعاصى التى تعرض له بالمخالطة مثل الغيبة والمداهنة والرياء والتصنع، ويتحصل له بذلك السلامة من مسارقة الطباع الرديئة والاخلاق الدنيئة ويستفيد بذلك أيضا صيانة دينه ونفسه عن التعرض للخصومات ، وأنواع الشرور والفتن فان للنفس تولعا وتسارعا الى الخوض فى مثل هذا ، فواجب على المعتزل أن يكف لسانه عن السؤال عن أخبار

الناس ، وما هم مشتغلون به ومنهمكون فيه ومكبون عليه ويصون سمعه عن الاصغاء الى أراجيف البلدان وما اشتملت عليه من الاحوال التى ذكرناها وليحرص على الا يغشاه فى خلوته وعزلته من شأنه التطلع ، لذلك والبحث عنه وليجتنب صحبة من لا يتورع فى منطقته ولا يضبط لسانه عن الاسترسال فى دقائق الغيبة والوقية والتعريض بالطن على الناس والقدح فيهم فان ذلك مما يكدر صفاء القلب ويؤديه الى ارتكاب مساخط الرب فليهجره المعتزل وليفر منه فراره من الاسد ولا يجتمع معه فى مكان البتة وليتنكر الى كل من يتعرف له ممن هذا شأنه من المنسوبين الى الدين فضلا عن غيرهم كما قال بعضهم انكر من تعرف ولا تتعرف الى من لا تعرف.

وفى الخبر (مثل الجليس السوء كمثل الكير ان لم يحرقك بشررة غلق بك من ريحه) وفى الاخبار السالفة ان الله تعالى اوحى الى موسى عليه السلام يا ابن عمران كن يقظانا وارثد لنفسك أخذنا وكل اخ او صاحب لا يوازرك على مبرتى فهو لك عدو واوحى الله تعالى الى داود عليه السلام فقال يا داود ما لى اراك منتبذا وحدانيا فقال الاهى قليت الخلوة من أجلك فقال يا داود كن يقظانا وارثد لنفسك اخوانا وكل خدن لا يوافقك على مبرتى فلا تصحبه فانه لك عدو ويقسى قلبك ويباعدك منى وما احسن قول ابى اسحاق ابراهيم بن مسعود الالبيري فى هذا المعنى

نخف ابنا جنسك واخش منهم كما تخشى الضراغم والسبنتى
وخالطهم وزايلهم حذارا وكن كالسامري اذا لمستا

وبالعزلة أيضا يجتمع همه ويقوى فى ذات الله عزمه بخلاف الخلطة فانها تفرق الهم وتضعف العزم ، فقد قيل ان العبد ليعقد فى خلوته على خصال من الخير يعلمها فاذا خرج الى الناس حلوا عليه ذلك عقدة عقدة حتى يرجع الى بيته وقد انحلت العقد كلها الى ان

قال وبالعزلة أيضا ينكف بصره عن النظر إلى زينة الدنيا وزهرتها وينصرف خاطره عن الاستحسان إلى ما ذمه الله تعالى من زخرفها فتمتتع بذلك النفس عن التطلع إليها والاستشراق لها ومنافسة أهلها فيها قال الله تعالى « ولا تمدن عينيك إلى ما متعنا به أزواجا منهم » الآية ولا ينبغي لأحد أن يستحقر هذا فإنه يؤدي إلى أمراض عظيمة في القلب ، وقال محمد بن سيرين رضى الله عنه أياك وفضول النظر فإنه يؤدي إلى فضول الشهوة وقال بعض الأدباء من كثرت لحظاته دامت حسراته وقالوا أن العين سبب الحين ، ومن أرسل طرفه اقتنص حتفه وإن النظر إلى الأشياء بالبصر يوجب تفرقة القلب ، وقد انشدوا في هذا المعنى

وانك ان ارسلت طرفك رائدا لقلبك يوما اتعبتك المناظر
رأيت الذي لا كله انت قادر عليه ولا عن بعضه انت صابر

وبذلك ينقطع طمعه عن الناس ويحصل له منهم الاياس وذلك من أعظم فوائد العزلة عند العقلاء الاكياس إلى أن قال أن العزلة أحد الأركان الأربعة التي هي أساس المريدين ويلزم عنها من الثلاثة الباقية الصمت إذ لا يتأتى من أكثر الناس إلا بالخلوة والعزلة فإن أضاف إليها المريد الركنتين الباقيين وهما الجوع والسهر فقد حصل على كلية الدواء والتحق بزمرة الأولياء والبدلاء

قال سهل بن عبد الله رضى الله عنه اجتمع الخير كله في هذه الأربع خصال خماس البطون والصمت والخلوة والسهر قال الشاعر وجمعها في نظمه

يا من يروم منازل الأبدال من غير قصد منه للأعمال
لا تطمعن فيها فلسنت من أهلها أن لم تراحمهم على الأحوال
بيت الولاية قسمت أركانه ساداتنا فيه من الأبدال
ما بين صمت واعتزال دائم والجوع والسهر النزيه العالى

وفي (روح البيان) وفي الخلوة والانقطاع عن الناس فوائد
جمة يسلم منه الناس وسلم هو منهم وفيها خمول النفس والاعراض
عن الدنيا وهو اول طريق الصدق والاخلاص ، وفيها الانس بالله
والتوكل والرضى بالكفاف فان المعاشر للناس والمخالط يتكلف في
معيشته البتة فاذا لا يفرق غالبا بين الحلال والحرام فيقع في الهلاك
ويسلم المتخلى أيضا من مدهانة الناس وغير ذلك من المعاصي التي
يتعرض الانسان لها غالبا بالمخالطة ، فالخلوة مضمرة نفوس السالكين
ورياض الاولياء والصالحين وميدان الانبياء والمرسلين ، فمتى ما
أخلص السالك لله في خلوته فتح عليه ما يؤنس في وحدته تعريضا
من الله اياه عما ترك لاجله ولها شروط منها تمرين نفسه قبل
دخولها بالصوم والذكر والعزلة مدة سبعة أيام او ثلاثة لتقع الخلوة
على نفس قد تمرنت ، فسرع انفعالها لما دخلت الخلوة من أجله ومنها
استيذان الشيخ في دخول الخلوة فلا يدخل بدون اذن منه قطعاً ومنها
أن يستعمل الركوع المشروع وهو ركعتان ان كان وقت صلاة ثم يحسن
نفسه بقراءة يس ، فاذا دخل بيت خلوته قرأ آية الكرسي اثنتى
عشرة مرة ومنها ان يجلس كالمحتبى او كالمتورك جلسته للصلاة
مستقبلاً القبلة مغمضاً عينيه ثم يأخذ في ورده على ما حد له شيخه
فان شق عليه مكثه على هيئة من هيئات الجلوس فليروح نفسه ،
ومنها أن يلزم الطهارة المائية ان كانت حكمه والا فالترايبية ، ويكون
نومه غلبة

قال صلى الله عليه وسلم (اذا استعجم القرآن على لسان
احدكم فليتم) ومنها خلو البطن من الطعام بالصوم او التقليل من
الاكل والشرب لمن به علة تمنع من الصوم لان الطعام يستحيل البابه
دما فسيرى في العروق حتى يثقل بذلك الجسم ويكثر صعود الابخرة
الى الدماغ ، فبذلك يكون الكسل ويستولى النوم وبالتقليل للاكل
والشرب يصفو القلب من الكدر ويقل النوم في البصر وقد جاء عنه
صلى الله عليه وسلم (لا تأكلوا كثيرا فترقدوا كثيرا فتخسروا كثيرا)

وقال عليه السلام (البطنة تذهب الفطنة) ومنها دوام السكوت الا عن ذكر الله في خلوته ، ومنها دوام ملاحظة صورة شيخه بقلبه ويمثل خياله بين عينيه اذ هو رفيقه في طريقه وهو معه بمعناه وروحانيته. وينبغي ان يكون الذكر اثني عشر ألفا وان بقى له شيء من الزمن عمره بالاستغفار ونحوه من الاذكار ♦

وأما الذكر انذى يكون داخلا به فأمر الى الشيخ ان شاء بالهيللة او بالاسم الفرد وهو الله الله وان شاء باسمه تعالى يا حي يا حي او غير ذلك مما يناسب المقام نحو يا ذا الجلال والاکرام ♦

واياه ثم اياه من التشوف الى رؤية شيء من خوارق العادة أو سماعه لان ذلك هو القاطع الاكبر والحجاب عن النور 'الانور بل يكون مراده ابتغاء مرضات ربه وشهوده له في الحركات والسكنات ♦

واعلم ان من الاصول للخلوة عند القوم قوله تعالى « وواعدنا موسى ثلاثين ليلة واتممناها بعشر فتم ميقات ربه اربعين ليلة » ♦

ومنها أيضا (من ذكرنى فى نفسه ذكرته فى نفسى ، ومن ذكرنى فى ملا ذكرته فى ملا خير منه) ، فاذا حصل للعبد الشهود الحقيقى والكشف اليقيني علم انه لم يكن فى خلوة ابدا ولا خارج عنها سرمدا فاذا كان كذلك فلا حاجة له فيما هنالك لان ربه فى كل المسالك ♦

وفى ما ذكرته أقصى الكفايات لمن كتبت له من الله الهدايات ♦ ولما كان الاعتكاف والخلوة بهما يحصل تمام التوجه الى الله واكمال القصد له عن جميع الاركان ♦

الحج كذلك لانه قصد الى الله فى الظاهر والباطن ♦ اتبعت الكلام عليهما بالكلام عليه فقلت غفر الله لى ما قلت وما فعلت .

« باب الحج »

حج حجا من باب قتل قصد فهو حاج ، هذا أصله ثم قصد استعماله في الشرع على قصد الكعبة للحج أو العمرة ، ومنه يقال ما حج ، ولكن دج ، ، فالحج القصد للنسك والدج القصد للتجارة ، والاسم الحج بالكسر ، والحجة المرة بالكسر على غير قياس ، والجمع حجج مثل سدره وسدر

قال ثعلب : قياسه الفتح ، ولم يسمع من العرب وبها سمي الشهر ذو الحجة بالكسر وبعضهم يفتح في الشهر وجمعه ذوات الحجة وجمع الحاج حجاج وحجيج وحج وهي حاجة من حواج واحجبت الرجل بالالف بعثته ليحج ، والحجة أيضا السنة والجمع حجج مثل سدره وسدر ، والحجة الدليل والبرهان ، والجمع حجج مثل غرفة وغرف وحاجه محاجة فحجه يحجه ، من باب قتل اذا غلبه في الحجة وحجاج العين بالكسر والفتح لغة العظم المستدير حولها وهو مذكر وجمعه : أحجة وقال ابن الانباري الحجاج العظم المشرف على غار العين ينبت عليه الحاجب والمحجة بفتح الميم جادة الطريق انتهى اكثره من المصباح) ، وبعضه من (القاموس) •

وقال صاحب (روح البيان) والحج بالفتح لغة أهل الحجاز والكسر لغة نجد وايا ما كان فهو القصد للزيارة على الوجه المخصوص للمعهود ، ولا بد فيه من الاستطاعة ، ولذلك قلت :

الحج واجب بالاستطاعة بالبدن المال وامن الساعة
بالاتفاق ومواقيت الحرام كذلك الاحرام منها للانام

اعنى ان الحج واجب بشرط الاستطاعة ، اي القدرة عليه بالبدن والمال والامن في الوقت الذي يريد فيه الحج ، وهو معنى قولى وأمن الساعة اي أمن وقته ذلك ، فلا ينظر الى ما قبله ولا ما بعده بالاتفاق من جميع العلماء ، ومما اتفقوا عليه أيضا مواقيت الحرام أى أمكنته التى يحرم منها ، وهى أربعة عنه صلى الله عليه وسلم : (ذو الحليفة لاهل المدينة المشرفة ولاهل الشام ومصر الحجة ، ولاهل نجد قرن ، ولاهل اليمن يلملم) ، واختلفوا ميقات أهل العراق ، فقليل ذات عرق وقيل العتيق • ومما اتفقوا عليه أيضا الاحرام من المواقيت فتحصل من البيتين الكلام على ثلاثة آجناس من الحج •
أما الجنس الاول فهو الاستطاعة •
وأما الثانى فهم المواقيت •

وأما الثالث فهو الاحرام ، اما الاستطاعة فهى شرط وجوب في الحج بلا خلاف لقوله تعالى • « والله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا » ، وان كان في تفصيل ذلك اختلاف ، وهى بالجملة تتصور بمباشرة ونيابة ، فأما المباشرة فلا خلاف عندهم ان من شرطها الاستطاعة بالبدن والمال مع الامن • واختلفوا في تفصيل الاستطاعة بالبدن والمال ، فقال الشافعى وأبو حنيفة وأحمد ، وهو قول ابن عباس وعمر بن الخطاب من شرط ذلك الزاد والراحلة ، وقال مالك من استطاع المشى فليس وجود الراحلة من شرط الوجوب ، بل يجب عليه الحج وكذلك ليس الزاد عنده من شرط استطاعة اذا كان ممن يمكنه الاكتساب في طريقه ولو بالسؤال • وأما وجوبه باستطاعة النيابة مع العجز عن المباشرة ، فان عند مالك وأبى حنيفة انه لا يلزم النيابة اذا استطاعت مع العجز عن المباشرة ، وعند الشافعى انها تلزم فيلزم على مذهبه الذى عنده مال يقدر أن يحج به غيره عنه اذا

لم يقدر هو ببذنه وأن وجد من يحج عنه بماله وبذنه من أخ أو قريب سقط ذلك عنه وهى المسألة التى يعرفونها المعصوب الذى لا يثبت على الراحلة .

قال صاحب (الرحمة) وأما المعصوب العاجز عن الحج بنفسه لزم من أو هرم أو مرض لا يرجى براءه فان وجد أجره من يحج عنه لزمه الحج ، فان لم يفعل استقر الفرض فى ذمته عند الثلاثة

وقال مالك : المعصوب لا يجب عليه الحج وانما يجب الحج على من كان مستطيعا بنفسه خاصة وكذلك عند الشافعى الميت الذى يأتية الموت ولم يحج يلزم ورثته عنه ان يخرجوا من ماله ما يحج به عنه واختلفوا من هذا الباب فى الذى يحج عن غيره سواء كان حيا او ميتا ، هل من شرطه ان يكون قد حج عن نفسه ام لا ، فذهب قوم الى ان ذلك ليس من شرطه وان كان قد ادى الفرض عن نفسه فهو أفضل وبه قال فيمن يحج عن الميت لان الحج عنده عن الحى لا يقع وذهب آخرون الى أن من شرطه أن يكون قد قضى فريضة نفسه ، وبه قال الشافعى وعنده انه ان حج عن غيره انقلب الى فرض نفسه . وعمدة هؤلاء حديث ابن عباس أن النبى صلى الله عليه وسلم سمع رجلا يقول لبيك عن شبرمة ، فقال ومن شبرمة ، قال أخ لى أو قريب لى ♦ قال أحججت عن نفسك ، قال لا ، قال فحج عن نفسك ثم عن شبرمة ♦

والطائفة الاولى عللت هذا الحديث بانه قد روي موقوفا عن ابن عباس واختلفوا فى الرجل يواجر نفسه فى الحج ، فكره ذلك مالك والشافعى وقال ان وقع ذلك جاز ، ولم يجز ذلك أبو حنيفة والجمهور على ان العبد لا يلزمه الحج حتى يعتق ، واوجبه عليه بعض أهل الظاهر واختلف العلماء ، هل وجوب الحج على الفور او على التراخى ، والقولان متاوان على مالك واصحابه والظاهر

عند المتأخرين من أصحابه انه على التراخي وبالقول انه على الفور قال البغداديون من أصحابه ، واختلف في ذلك قول أبي حنيفة وأصحابه ، والمختار عندهم أنه على الفور . وقال الشافعى هو على التوسعة واختلفوا هل من شرط وجوب الحج على المرأة أن يكون معها زوج أو ذو محرم منها يطاوعها على الخروج معها الى السفر للحج ، فقال مالك والشافعى ليس من شرط الوجوب ذلك وتخرج المرأة الى الحج اذا وجدت رفقة مأمونة وقال ابو حنيفة وأحمد وجماعة وجود ذي المحرم ومطاوعته لها شرط وجوب حتى قال ابو حنيفة لا يجوز لها الحج الا مع الزوج والمحرم معا . وعند بعضهم يجوز لها الحج في جماعة من النساء وقال الشافعى يجوز في نسوة ثقات وقال في (الاملا) مع امرأة واحدة وروى عنه أن الطريق اذا كان أمنا جاز من غير نساء واختلفوا في صحة وقوعه من الصبى ، فذهب مالك والشافعى الى جواز ذلك ومنع ذلك ابو حنيفة وقد بنى من هذا الباب الكلام على حكم العمرة ، فقوم قالوا هى واجبة ، وبه قال الشافعى وأحمد وابو ثور وابو عبيد والثوري والاوزاعى وابن عباس وابن عمر وجماعة من التابعين وقال مالك وجماعة هى سنة وقال ابو حنيفة هى تطوع وبه قال ابو ثور أيضا وداوود واتفقت الامة على انه يجوز اداء الحج والعمرة على ثلاثة اوجه الافراد والتمتع والقرآن فصورة الافراد أن يحرم بالحج مفردا ثم بعد الفراغ منه يعتمر من الحل اي الذي بين المواقيت وبين الحرام وصورة التمتع ان يبتديء باحرام العمرة في أشهر الحج ، ويأتى بمناسكها ثم يحرم بالحج من مكة فيحج في هذا العام وصورة القران أن يحرم بالحج والعمرة معا ، بأن ينويهما بقلبه ، ويأتى بمناسك الحج وحينئذ يكون قد أتى بالعمرة أيضا لان مناسك العمرة هى مناسك الحج من غير عكس او يحرم بالعمرة

ثم يدخل عليها الحج قبل أن يفتتح الطواف فيصير قارنا ولو احرم بالحج ، ثم ادخل عليه العمرة لم ينعقد احرامه بالعمرة

وفي الحديث (تابعوا بين الحج والعمرة فانهما ينفيان الفقر والذنوب ، كما ينفي الكير خبث الحديد والذهب والفضة ، وليس للحج المبرور جزاء الا الجنة) وأما المواقيت فتقدم عدها • أما لاهل المدينة فذو الحليفة بضم الحاء المهملة تصغير حلقة نبت معروف وهى قرية خربت وبها مسجد يعرف بمسجد الشجرة خراب ، وبير يقال لها بير على • وقال فى (القاموس) موضع على ستة اميال من المدينة وهو ماء لبنى جشم ميقات للمدينة والشام ولاهل الشام أيضا الجحفة بضم الجيم ، وكانت قرية جامعة على اثنين وثمانين ميلا من مكة وكانت تسمى مهيعة فنزل بها بنو عبيل وهم اخوة عاد وكان اخرجهم العماليق من يثرب فجاءهم سيل الجحاف فاحتجفهم فسميت الجحفة : زاد النسائي فى حديث عائشة ومصر وزاد الشافعى فى رواية والمغرب وقال النووى فى شرح (المذهب) أن بعدها عن مكة ثلاث مراحل، وقال الحافظ ابن حجر فيه نظر ولاهل نجد قرن وهى مدينة عند الطائف أو اسم الوادي كله ، ولاهل اليمن يللم بفتح الياء واللامين وسكون الميم الاولى بينهما غير منصرف جبل من جبال تهامة ، ويقال فيه الملم بهمزة بدل الياء على مرحلتين من مكة وفيه لغة أيضا يرمم بابدال اللامين رائين ، هذه المواقيت لاهل هذه الآفاق ، ولمن أتى عليها من غير أهلها لثبوت ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من حديث ابن عمر وغيره واختلفوا فى ميقات أهل العراق ، فقال جمهور فقهاء الامصار ميقاتهم من ذات عرق بكسر العين وسكون الراء آخره قاف بالبادية وهو الجبل الصغير وقيل العرق من الارض السبخة تنبت الطرفاء وبينها وبين مكة اثنان واربعون ميلا وقال الشافعى والثوري ان اهلوا من العقيق كان احب ، والعقيق ميقات لبعضهم كما فى

(القسطلانى) ويؤيده حديث الطبرانى فى (الكبير) عن أنس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم (وقت لاهل المدائن العتيق ولاهل البصرة ذات عرق) وضعفه الجمهور ، والعتيق واد فوق ذات عرق بينه وبين مكة مرحلتان •

ويروى ان الذي أقتته عمر بن الخطاب رضى الله عنه وجمهور العلماء على ان من تخطى هذه وقصد الاحرام فلم يحرم الا بعدها ان عليه دما ، وهؤلاء منهم من قال ان رجوع الى الميقات فاحرم سقط عنه الدم منهم الشافعى ومنهم من قال لا يسقط عنه الدم وان رجوع وبه قال مالك ، وقال قوم ليس عليهم دم ، وقال آخرون ان لم يرجع الى الميقات نسد حجه وانه ان رجوع الى الميقات غايل منه بعمره • وجمهور العلماء على ان من كان منزله دونها فميقات احرامه من منزله واختافوا هل الافضل احرام الحاج منهم أو من منزله اذا كان منزله خارجا منهم ، فقال قوم الافضل له من منزله والاحرام منها رخصة ، وبه قال الشافعى وابو حنيفة والثوري وجماعة وقال مالك واحمد واسحاق احرامه من المواقيت أفضل وانها السنة التى سنها رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فهى أفضل ، وعمدة الطائفة الاخرى أن الصحابة قد أحرموا من قبل الميقات ، ابن عباس وابن عمر وابن مسعود وغيرهم قالوا وهم أعرف بالسنة وأصول أهل الظاهر تقتضى ان لا يجوز الاحرام الا من الميقات الا ان يصح اجماع على خلافه واختلفوا فيمن ترك الاحرام من ميقاته واحرم من ميقات آخر غير ميقاته مثل أن يترك أهل المدينة الاحرام من ذى الحليفة ويحرموا من الجحفة ، فقال قوم عليه دم ، وممن قال به مالك وبعض أصحابه ، وقال ابو حنيفة ليس عليه شيء ولا خلاف انه يلزم الاحرام من مر بهذه المواقيت ممن اراد الحج والعمره واما من لم يردهما ومر بهما ، فقال قوم كل من مر بها يلزمه الاحرام بها الا ممن يكثّر تردده مثل الحطابيين وبه قال مالك وقال قوم لا يلزم الاحرام بها

الا لمريد الحج والعمرة وهذا كله لمن ليس من أهل مكة ، واما أهل مكة فانهم يحرمون بالحج من مكة ، وأما بالعمرة يخرجون الى الحل ولا بد . ومتى يحرم بالحج أهل مكة قيل اذا رأوا الهلال وقيل اذا خرج الناس الى منى فهذا هو ميقات المكان المشترط لانواع هذه العبادة ، واما ميقات الزمان فهو محدود أيضا فهو في أشهر الحج الثلاث وهو شوال وذو القعدة وتسع من ذي الحجة باتفاق وقال مالك الثلاثة الأشهر كلها محل للحج وقال الشافعي الشهران وعشر من ذي الحجة وقال ابو حنيفة تسع فقط ودليل قول مالك عموم قوله سبحانه وتعالى « الحج اشهر معلومات » فوجب ان يطلق على جميع أيام ذي الحجة أصله انطلاقه على جميع أيام شوال وذو القعدة ، ودليل الفريق الثاني انقضاء الاحرام قبل تمام الشهر الثالث بانقضاء أفعاله الواجبة

وفائدة الخلاف تأخر طواف الافاضة الى آخر الشهر وان أحرم بالحج قبل أشهره كرهه مالك ، ولكن يصح احرامه وقال الشافعي : ينعقد احرامه عمرة ، فمن شبهه بوقت الصلاة قال لا يقع قبل الوقت . وأما من اعتمد عموم قوله تعالى « واتموا الحج والعمرة لله » قال : متى أحرم انعقد احرامه لانه مأمور بالاتمام ، وربما شبهوا الحج في المعنى بالعمرة وشبهوا ميقات الزمان بميقات العمرة وأما مذهب الشافعي فهو مبني على ان من التزم عبادة في وقت نظيرتها انقلب الى النظير مثل أن يصوم نذرا في أيام رمضان وهذا الاصل فيه اختلاف في المذهب . وأما العمرة فان العلماء اتفقوا على جوازها في كل اوقات السنة لانها كانت في الجاهلية لا تمنع في أيام الحج ، وهو معنى قوله عليه الصلاة والسلام : (دخلت العمرة في الحج الى يوم القيامة) وقال ابو حنيفة : تجوز في كل السنة الا يوم عرفة ويوم النحر وايام التشريق ، فانها تكره .

واختلفوا في تكريرها في السنة الواحدة ، فكان مالك يستحب
عمرة في كل سنة ، ويكره وقوع عمرتين عنده ، وثلاث في السنة
الواحدة

والشافعي وأبو حنيفة لا كراهية في ذلك ، فهذا هو القول في
شروط الاحرام الزمانية والمكانية ، وينبغي بعد ذلك ان نصير الى
القول في الاحرام ، وقبل ذلك فينبغي أن نقول في شرطه ثم نقول
بعد ذلك في الافعال الخاصة بالمحرم الى احلاله وهي أفعال الحج ،
كلها ، وتروكه ثم نقول في أحكام الاحلال بالتروك والافعال ان شاء الله
ولنبداً بالتروك ، فنقول فيما يمنع الاحرام من الامور المباحة
للاحلال ، هذه الامور المحرمة عند الرجال فقلت

« فصل فيما يمنع من اللباس وغيره في الحج »

ودهره لا تلبس البراقيسا	ولا العمائم ولا المورسا
ولا القميص والسراويل ولا	مزعفرا ولا الخفاف مسجلا
الا اذا لم يجد النعلين	يقطعهما من اسفل الكعبين
وحيث يعدم ازار فالخلاف	بذي السراويل يجيء باصطفاف

أعنى أن الحاج دهر الاحرام عليه يحرم أن يلبس البرانس
جمع برنس بالضم قلنسوة طويلة او كل ثوب راسه منه ذراعة كان
أو جبة أو ممطرا • قاله (القاموس) ، وقال والمطر والممطرة بكسرهما
ثوب صوف يتوقى به من المطر ويحرم عليه أن يلبس العمائم ، جمع
عمامة ، سميت بذلك لانها تعم جميع الراس بالتغطية ولا يلبس
أيضا الثوب المصبوغ بالورس وهو المراد بقوله ولا المورسا والورس
بفتح الواو وسكون الراء بعدها سين مهملة نبت اصفر مثل نبات
السهم طيب الريح يصبغ به بين الصفرة والحمرة اشهر طيب في

بلاد اليمن قال ابن العربي : الورس وان لم يكن طيبا فله رائحة طيبة ، قتاله (القسطلانى) وفى (القاموس) الورس نبات كالسمسم ليس الا باليمن يزرع فيبقى عشرين سنة نافع للكلف طلاء وللبهق شرابا ولبس الثوب الورس مقو على الباه أى النكاح ، ويحرم عليه أيضا لبس القميص • قال فى (القاموس) : والقميص وقد يؤنث معروف اولا يكون الا من قطن واما من الصوف فلا جمعه قمص وأقمصة وقمصان ، وعرف بعضهم القميص بانه كل ما يسلك فى العنق ويحرم عليه أيضا لبس السراويل جمع سروال فارسى معرب ويجمع أيضا على سراويلات والسراويل بالنون لغة والشروال بالثين المجمة لغة ، قتاله (القسطلانى) و (القاموس) يقول السراويل غارسية معربة وقد تذكر جمعه سراويلات أو جمع سروال وسروالة أو سرويل بكسرهن ، وليس فى الكلام بعويل غيرها وسرولته ، ألبسته اياها ، فتسرول ، ويحرم عليه لبس الثوب المزعفر اى المصبوغ بالزعفران وهو نبات معروف يفرح القلب ويقوى الحواس ويهيج شهوة الباه أى النكاح فيمن ليس منها ولو شما وان جعل فى الاكحال يحد البصر ويذهب الغشاوة ، واذا كان فى البيت لا يدخله سام ابرص ، ويحرم عليه أيضا لبس الخفاف بكسر الخاء ، جمع خف بضمها ، وقوله مسجلا ، أى مطلقا بمعنى ان هذا يحرم على المحرم لبسه على أى حال الا اذا لم يجد صاحب الخفين نعلا فليلبس الخفين وليقطعها من أسفل الكعبين • واختلفوا اذا لم يجد المرء ازارا هل يلبس السراويل ام لا ، وهو خلاف مستوى الطرفين ، والى ذلك اشرت بقولى يجىء باصطفاف ... اى تساو من قولهم صف القوم واصطفوا اذا كانوا يقومون صفوفا كما يصطف المصلون ونحوهم

قال فى (البداية) : والاصل فى هذا الباب ما ثبت من حديث مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر ان رجلا سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم ما يلبس المحرم من الثياب ، فقال رسول الله صلى الله عليه

وسلم (لا تلبسوا القمص ولا العمامم ولا السراويلات ولا البرانس ولا الخفاف الا أحدا لا يجد نعلين فليلبس خفين وليقطعهما أسفل من الكعبين ، ولا تلبسوا من الثياب شيئا مسه الزعفران ولا الورد *) فاتفق العلماء على بعض هذه الاحكام الواردة في هذا الحديث ، واختلفوا في بعضها فمما اتفقوا عليه أنه لا يلبس المحرم قميصا ولا شيئا مما ذكر في هذا الحديث ولا ما كان في معناه من خيط وان هذا مخصوص بالرجال ، أعنى تحريم لبس المخيط وأنه لا بأس للمرأة بلبس القميص والدرع والسراويل والخفاف والخمر واختلفوا فيمن لم يجد غير السراويل ، هل له لباسها ، فقال مالك وأبو حنيفة لا يجوز له لباس السراويل وان لبسها افتدى . وقال الشافعي والثوري وأحمد وأبو ثور وداود لا شيء عليه اذا لم يجد ازارا : وعمدة مالك ظاهر حديث ابن عمر المتقدم ، قال : ولو كان في ذلك رخصة لاستثناها رسول الله صلى الله عليه وسلم كما استثنى في لبس الخفين . وعمدة الطائفة الثانية حديث عمر بن دينار عن جابر عن ابن عباس قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول (السراويل لمن لا يجد الازار والخف لمن لم يجد النعلين) * وجمهور العلماء على اجازة لبس الخفين مقطوعين لمن لم يجد النعلين وقال أحمد جائز لمن لم يجد النعلين أن يلبس الخفين غير مقطوعين أخذا بمطلق حديث ابن عباس وقال عطاء في قطعهما فساد ، والله لا يحب الفساد

واختلفوا فيمن لبسهما مقطوعين مع وجود النعلين فقال مالك عليه الفدية وبه قال أبو ثور وقال أبو حنيفة لا فدية عليه . والقولان عن الشافعي واختلفوا في المعصر ، فقال مالك ليس به بأس فإنه ليس بطيب * وقال أبو حنيفة والثوري هو طيب وفيه الفدية واجمعوا ان احرام المرأة في وجهها وان لها ان تغطي رأسها وتستتر شعرها وان لها ان تسدل الثوب على وجهها من فوق رأسها سدا خفيفا تستتر به عن نظر الرجل اليها كنحو ما روى عن عائشة انها

قالت كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن محرمون فاذا مر بنا ركب سدلنا الثوب من قبل رؤوسنا واذا جاوز الركب رفعناه ولم يأت تغطية وجوههن الا ما رواه مالك عن فاطمة ابنة المنذر انها قالت كنا نخمر وجوهنا ونحن محرمات مع اسماء بنت ابي بكر الصديق واختلفوا في تخمير المحرم وجهه بعد اجماعهم على أنه لا يخمر رأسه فروى مالك عن ابن عمر أن ما فوق الذقن من الرأس لا يخمره المحرم واليه ذهب مالك

وروي عنه انه ان فعل ذلك ولم ينزعه مكانه افتدى وقال الشافعي والثوري واحمد وداوود وأبو ثور يخمر المحرم وجهه الى الحاجبين وروى عن الصحابة عثمان وزيد بن ثابت وجابر وابن عباس ، وسعد بن ابي وقاص ، واختلفوا في لبس القفازين للمرأة ، فقال مالك ان لبست المرأة القفازين افتدت ، ورخص فيه الثوري، وهو مروى عن عائشة ، والحجة للملك ما خرجه أبو داوود عن النبي صلى الله عليه وسلم انه (نهى عن النقاب والقفازين) وبعض الرواة يرويه موقوفا عن ابن عمر وصححه بعض رواة الحديث ، أغنى رفعه الى النبي صلى الله عليه وسلم فهذا هو مشهور اختلافهم واتفاقهم في اللباس

تنبيه : والسر في تحريم المخيط وغيره مما ذكر مخالفة العادة والخروج عن المألوف لاشعار النفس بأمرين الخروج عن الدنيا والتذكير للباس الاكفان عند نزع المخيط وتنبيهها على التلبس بهذه العبادة العظيمة بالخروج عن معتادها وذلك موجب للاقبال عليها والمحافظة على قوانينها وأركانها وشرائطها وآدابها قاله القسطلانى ثم قلت غفر الله ما قلت وما فعلت

والوطء والفسوق والجدال بالاتفاق منع ذي يقال

اعنى ان الوطاء أي الجماع والفسوق اي المعاصى والجدال
اي المراء منعها بالاتفاق ، يقال عن جميع العلماء لقوله تعالى « فلا
رفت ولا فسوق ولا جدال في الحج »

قال صاحب (روح البيان) فلا رفت ، أى فلا جماع وما دونه
مما يفضى الى ذلك كالقبلة والغمز وهو محظور الاحرام ، فقبل
الوقوف بعرفة منسد وبعده موجب للبدنة وحرمت دواعيه ثلثا يقع
فيه ، والرفث وما يليه من الفسوق والجدال وان كانت على صورة
النفى بمعنى ان شيئاً منها لا يقع في خلال الحج ، الا ان المراد
بها النهى لان ابقاءها خبراً على ظاهرها يستلزم الخلف في خبر الله
للعلم بان هذه الاشياء كثيراً ما تقع في خلال الحج ، وانما اخرجت
على صورة الاخبار للمبالغة في وجوب الانتهاء عنها كان المكلف ادعى
كونها منهيها عنها فاجتنب عنها فالله تعالى يخبر بأنها لا توجد في
خلال الحج ولا يأتى بها أحد منكم ولا فسوق ولا خروج من حدود
الشرع بارتكاب المحظورات والفسق هو المعاصى بانواعها فيدخل
فيه اسباب والتنازع بالالقاب وغير ذلك ، ولا جدال أى لا مراء مع
الخدم والرفقة والمكارين لانه يفضى الى التضامن وزوال التأليف ،
فأما الجدال على وجه النظر في أمر من أمور الدين فلا بأس به في الحج
أي في أيامه ، وانما أمر باجتناب ذلك ، وهو واجب في كل حال لانه
مع الحج أقبح واشنع كلبس الحرير في الصلاة والتطريب في قراءة
القرآن والمنهى عنه التطريب الذى تخرج الحروف به عن هيئتها كما
يفعله بعض القراء من الالخان العجيبة والانغام الموسيقية وأما
تحسين القراءة ومدها فهو مندوب اليه • قال عليه السلام (حسنوا
القرآن بأصواتكم فان الصوت الحسن يزيد القرآن حسناً) والتطريب
المقبول سبب للركة واقبال النفس ، وبه قال أبو حنيفة رحمه الله
وجماعة من السلف . انتهى ، وكذلك التطريب في السفر والاشغال

المتعبة كالحج وحفر الآبار وغير ذلك من الاشغال والاسفار ، ثم
قلت غفر الله لى

ازالة الشعر قتل القمل وتفت القاءه منعاً جلى
وغسل راسه لدى الجنابة بالاتفاق جائز أصابه

أعنى أن إزالة الشعر وقتل القمل والقاء أى ملح التفت أى الوسخ
منعهم جلى ظاهر ، واتفقوا على أنه يجوز للمحرم غسل رأسه عند
الجنابة واختلفوا فى كراهية غسله من غير الجنابة ، فقال الجمهور
لا بأس بغسله رأسه ، وقال مالك بكراهية ذلك قوله أصابه من أصاب
السهم أصابة وصل الغرض او من أصاب الرأس فهو مصيب وأصاب
الرجل الشئ اراده ، ومنه أصاب الصواب فأخطأ الجواب اي اراد
الصواب وأصاب فى قوله وفعله وافق الصواب وهو ضد الخطأ قوله
منعاً جلى نصب منعاً تمييز لفاعل جلى على حد قولهم انفسا تطيب بنيل
المنى واصل التفت فى كلام العرب كل قاذورة تلحق الانسان فيجب
عليه نقصها ، والمراد هاهنا قص الشارب والاذفار ونتف الابط وحلق
العانة

قال صاحب (روح البيان) « ثم ليقنوا تنههم » أى ازيلوا
وسخهم بحلق الرأس وقص الشارب والاذفار ونتف الابط والاستحداد
عند الاحلال اي الخروج من الاحرام ، فالتفت ، الوسخ يقال
للرجل : ما أتفتك وما أدرك أى وما أوسخك وكل ما يستقذر من
الشعث وطول الظفر ونحوهما تفت

قال الراغب اصل التفت وسخ الظفر وغير ذلك مما شأنه
ان يزال عن البدن ثم قلت

ولحم صيد ثم صيد منعاً دهر الحرام باتفاق جمعا

يعنى أن لحم الصيد والصيد اى الاصطياد منعا فى دهر الحرام باتفاق العلماء جميعا لقوله تعالى « وحرم عليكم صيد البر ما دمت حرما » ، وقوله تعالى « لا تقتلوا الصيد وانتم حرم » ، وأجمعوا على انه لا يجوز له صيده ولا اكله ما صاد منه واختلفوا اذا صاده حلال هل يجوز للمحرم اكله على ثلاثة أقوال قول : يجوز له اكله على الاطلاق ، وبه قال أبو حنيفة وهو قول عمر بن الخطاب والزبير ، وقال قوم هو محرم عليه على كل حال وهو قول ابن عباس وعلى وابن عمر ، وبه قال الثورى وقال مالك ما لم يصد من أجل المحرم أو من أجل قوم محرمين فهو حلال وما صيد من أجل محرم فهو حرام على المحرم قاله فى (البداية) واختلفوا فى المضطر هل يأكل الميتة أو يصيد فى الحرم ، فقال مالك وأبو حنيفة والثورى وزفر وجماعة اذا اضطر أكل الميتة ولحم الخنزير دون الصيد وقال ابو يوسف يصيد ويأكل وعليه الجزاء واختلفوا فى نكاح المحرم فقال مالك والشافعى والليث والاوزاعى لا ينكح المحرم ، ولا ينكح ، فان نكح فالنكاح باطل ، وهو قول عمر ابن الخطاب وعلى بن أبى طالب : وقال ابو حنيفة والثورى لا بأس ان ينكح المحرم وان ينكح ، ثم قلت

« فصل فى النية وأحكام غيرها »

ونية الاحرام وفق وكذا	وقوفنا بعرفات اخذا
وجمع ظهريين بها والجمع فى	مزدلفة لمغرب عشا يفى

أعنى أن العلماء اتفقوا على وجوب نية الاحرام وكذلك اتفقوا على وجوب وقوف عرفة فى اليوم التاسع من ذي الحجة ، وكذلك

اتفقوا على جمع الظهرين وهما الظهر والعصر في يوم عرفة في موضع عرفة وكذلك اتفقوا على الجمع في المزدلفة للمغرب والعشاء ، هذا حاصل ما في البيتين ، ومعنى يفى اي يجيء من وفى بمعنى أتى ، اجتمع في هذين البيتين أربعة أحكام من أحكام الحج •

الاول النية ، قال في (البداية) واتفقوا أن الاحرام لا يكون الابنية، واختلفوا ، هل تجزى النية فيه من غير التلبية في الحج ، فقال مالك والشافعي تجزى النية فيه من غير التلبية وقال أبو حنيفة التلبية في الحج كالتكبير في الاحرام بالصلاة ، الا انه يجزىء عنده كل لفظ يقوم مقام التلبية كما يجزىء عنده في افتتاح الصلاة كل لفظ يقوم مقام التكبير وهو كل ما يدل على التعظيم ، واتفق العلماء على أن لفظ تلبية رسول الله صلى الله عليه وسلم (لبيك اللهم لبيك، لبيك لا شريك لك لبيك ، ان الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك) ، ومعنى لبيك اللهم يا الله أجبنك فيما دعوتنا والنعمة بكسر النون الاحسان والمنة وقوله لا شريك لك أي في ملكك واختلفوا هل هي واجبة بهذا اللفظ ام لا فقال أهل الظاهر هي واجبة بهذا اللفظ ولا خلاف عند الجمهور في استحباب هذا اللفظ ، وانما اختلفوا في الزيادة عليه او في تبديله واجمع اهل العلم على ان تلبية المرأة فيما حكاها ابو عمر هو أن تسمع نفسها

الثانى الوقوف بعرفة ، والقول في هذا الفعل ينحصر فى معرفة حكمه وصفته وشرطه أما الوقوف بعرفة فانهم اجمعوا على انه ركن من اركان الحج ، واما من فاتته فعليه حج قابل والهدى في قول اكثرهم واما صفته فهو ان يصل الامام الى عرفة يوم عرفة قبل الزوال ، فاذا زالت الشمس خطب الناس ثم جمع بين الظهر والعصر في اول وقت الظهر ، ثم وقف حتى تغيب الشمس ، وهذا هو الحكم الثالث ، وانما اتفقوا على هذا لان هذه الصفة هي مجمع عليها من فعله صلى الله عليه وسلم ولا خلاف بينهم ان اقامة الحج هي للسلطان الاعظم او من يقيمه السلطان الاعظم وانه يصلى وراءه

برا كان السلطان او غاجرا او مبتدعا وان السنة أن يأتى المسجد بعرفة يوم عرفة مع الناس فاذا زالت الشمس خطب الناس كما قلنا وجمع بين الظهر والعصر واختلفوا في وقت آذان المؤذن بعرفة للظهر والعصر ، فقال مالك يخطب الامام حتى يمضى صدرا من خطبته او معظمها ثم يؤذن المؤذن وهو يخطب ، وقال الشافعى يؤذن الامام في الخطبة الثانية ، وقال ابو حنيفة اذا صعد الامام المنبر امر المؤذن بالآذان ، فاذا كالحال في الجمعة فاذا فرغ المؤذن قام الامام يخطب ثم نزل ويقيم المؤذن الصلاة وبه قال ابو ثور تشبيها بالجمعة وقد حكى ابن نافع عن مالك انه قال الآذان بعرفة بعد جلوس الامام للخطبة ، وفي حديث جابر ان النبى صلى الله عليه وسلم (لما زاغت الشمس أمر بالقصوى فرحلت له وأتى بطن الوادى فخطب الناس ثم أذن بلال ثم أقام فصلى الظهر ، ثم أقام نصلى العصر ولم يصل بينهما شيئا ثم راح الى الموقف) واختلفوا هل يجمع بين هاتين الصلاتين بآذنين واقامتين أو بآذان واحد واقامتين ، ولا خلاف بين العلماء ان الامام لو لم يخطب يوم عرفة قبل الظهر ان صلاته جائزة بخلاف الجمعة وكذلك اجمعوا ان القراءة في هذه الصلاة سر وانها مقصورة اذا كان الامام مسافرا واختلفوا اذا كان الامام مكيما هل يقصر بمنى الصلاة يوم التروية وبعرفة يوم عرفات ، وبالمزدلفة او كان من أحد هذه المواضع

واختلف العلماء في وجوب الجمعة بعرفة ومنى

وأما شرطه فهو الوقوف بعرفة بعد الصلاة وذلك انه لم يختلف العلماء ان رسول الله صلى الله عليه وسلم بعدما صلى الظهر والعصر بعرفة أرتفع فوق جبلها داعيا الى الله تعالى ووقف معه كل من حضر الى غروب الشمس ، وانه لما استيقن غروبها ، وبان ذلك له دفع منها الى المزدلفة ولا خلاف بينهم ان هذا هو سنة الوقوف بعرفة

واجمعوا على ان من وقف بعرفة قبل الزوال انه لا يعتد بوقوفه وانه ان لم يرجع فيقف بعد الزوال او يقف من ليلته تلك قبل طلوع الفجر فقد فاته الحج

وروي عن عبد الله بن عمر الديلمى قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول (الحج عرفات فمن ادرك عرفة قبل ان يطلع الفجر ، فقد أدرك) واختلفوا فيمن وقف بعرفة الزوال ثم دفع منها قبل غروب الشمس فقال مالك عليه حج قابل لا ان يدفع قبل الفجر ، وان دفع منها قبل الامام وبعد الغيبوبة اجزاء وبالجملة ، فشرط صحة الوقوف عنده هو ان يقف ليلا

وقال جمهور العلماء من وقف بعرفة قبل الزوال فحجه تام وان دفع قبل الغروب ، الا انهم اختلفوا في وجوب الدم عليه

الحكم الرابع جمع المغرب والعشاء بالمزدلفة والكلام عليه يتضمن الكلام على افعال المزدلفة واجمعوا على ان من بات بالمزدلفة ليلة النحر وجمع فيها بين المغرب والعشاء مع الامام ووقف بعد صلاة الصبح الى الاسفار بعد الوقوف بعرفة ان حجه تام ، وذلك انها الصفة التي فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم وأما كون هذا الفعل من اركان الحج ، فالاصل فيه قوله سبحانه (فاذا افضتم من عرفات فاذكروا الله عند المشجد الحرام واذكروه كما هداكم) واختلفوا هل الوقوف بها بعد صلاة الصبح والمبيت بها من سنن الحج أو فروضه فقال الاوزاعى وجماعة من التابعين هو من فروض الحج ، ومن فاته كان عليه حج قابل والهدى وفقهاء الامصار يرون انه من فروضه وان من فاته الوقوف بالمزدلفة والمبيت بها فعليه دم وقال الشافعى ان دفع منها بعد نصف الليل الاول ولم يصل بها فعليه دم ، واكثرهم على أن من وقف بالمزدلفة ليلا ودفع منها قبل الصبح ان حجه تام

وكذلك من بات فيها ونام عن الصلاة وكذلك اجمعوا على انه لو وقف بالمزدلفة ولم يذكر الله ان حجه تام ، وسنة الحج فيها كما قلنا ان يبيت الناس ويجمعون بين المغرب والعشاء في اول وقت العشاء ويغتسلون بالصبح فيها لرمى الجمار

فائدتان : الاولى : قال في (القاموس) ويوم عرفة التاسع من ذى الحجة وعرفات موقف الحاج ، ذلك اليوم على اثني عشر ميلا من مكة ، وغلط الجوهرى فقال موضع بمبنى سميت به ، لان آدم وحواء تعارفا بها او لقول جبريل لابراهيم عليهما السلام لما علمه المناسك أعرفت ، قال عرفت او لانها مقدسة معظمة كأنها عرفت اي طيبت اسم في لفظ الجمع ، فلا يجمع معرفة وان كان جمعا لان الاماكن لا تزول ، فصارت كالشيء الواحد مصروفة لان التاء بمنزلة الياء والواو في مسلمين ومسلمون ، والنسبة عرفنى

وقال صاحب (المصباح) يوم عرفة تاسع ذى الحجة علم لا يدخلها الالف واللام وهى ممنوعة من الصرف للتأنيث والعلمية ، وعرفات موضع وقوف الحجاج ، ويقال بينهما وبين مكة نحو تسعة أميال ويعرب اعراب مسلمات ومومنات ، والتتوين يشبه تتوين انمقابلة كما في باب مسلمات وليس بتتوين صرف لوجود مقتضى المنع من الصرف وهو العلمية والتأنيث ولهذا لا يدخلها الالف واللام وبعضهم يقول عرفة هى الجبل وعرفات جمع عرفة تقديرا لانه يقال وقفت بعرفة ، كما يقال بعرفات وعرفوا تعريفا ، وقفوا بعرفات كما يقال عيدوا اذا حضروا العيد وجمعوا اذا حضروا الجمعة ويروى أن من قال يوم عرفة (لا اله الا الله وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد بيده الخير وهو على كل شىء قدير مائة مرة فانه لا يكون لاحد من أهل الارض عمل مثل ذلك العمل في ذلك اليوم ، وكان اكثر العباد حسنات يوم القيامة) وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم (اكثر

دعائى ودعاء الانبياء من قبلى بعرفة لا اله الا الله وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد وهو على كل شىء قدير ، اللهم اجعل فى قلبى نورا وفى سمعى نورا وفى بصري نورا ، اللهم اشرح لى صدري ، ويسر لى امرى ، اللهم انى أعوذ بك من وسواس الصدر وفتنة القبر وشتات الامر ، اللهم انى اعوذ بك من شر ما يلج فى الليل ومن شر ما يلج فى النهار ومن شر ما تهب به الرياح ، ومن شر بوائق الدهر) •

الثانية قال فى (القاموس) والمزدلفة موضع بين عرفات ومنى لانه يتقرب فيها الى الله تعالى او لاقترب الناس الى منى بعد الافاضة أو لحجى الناس اليها فى زلف من الليل أو لأنها أرض مستوية منكوبة ، وهذا اقرب • وقال صاحب (المصباح) الزلفة والزلفى القربى وازلفه قربه فازدلف ، والاصل ازتلف فابدل من التاء دال ومنه مزدلفة لاقترباها الى عرفات وازلفت الشىء جمعته وقيل سميت مزدلفة من هذا لاجتماع الناس بها وهى علم على البقعة لا يدخلها الف ولا م الا لما للصفة فى الأصل كدخولها فى الحسن والعباس وازدلف السهم الى كذا اقترب ، ثم قلت غفر الله لى ما قلت وما فعلت

ورمى يوم النحر جمرا العقبة	بعد طلوع الشمس وفقا أنسبه
وعود رمى حيث لم تقع حصات	عقبة فيها وفاق بالثبات
والجمرات تركها الى فوات	أيام تشريق يفيتها ثبات
والخلف فى الذى عليه كائن	دم أو السقوط أو مساكن

اعنى ان رمى جمرة العقبة يوم النحر بعد طلوع الشمس أنسبه للوفق وان عود الرمي حيث لم تقع حصات العقبة فيها اى عليها ثابت بالاتفاق ، وان الجمرات تركها الى فوات ايام التشريق وهى ثلاثة بعد يوم النحر يفيتها لثبات ذلك بالاتفاق وفى نسخة فوات

مصدر من يفيتها ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة واختلفوا في الذي يكون عليه الخ هل هو دم او لثىء عليه او عليه اطعام مساكين هذا حاصل معنى الابيات وهذا هو الفعل الذي بعد المبيت بالمزدلفة وذلك ان المسلمين اتفقوا على ان النبي صلى الله عليه وسلم وقف بالمشعر الحرام وهو المزدلفة بعدما صلى الفجر ثم دفع قبل طلوع الشمس وانه في هذا اليوم وهو يوم النحر رمى جمرة العقبة من بعد طلوع الشمس : واجتمع المسلمون على ان من رماها في ذلك اليوم في ذلك الوقت ، اعنى بعد طلوع الشمس الى زوالها فقد رماها في وقتها ، واجمعوا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يرم يوم النحر من الجمرات غيرها واختلفوا فيمن رمى جمرة العقبة قبل طلوع الفجر فقال مالك لم يبلغنا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم رخص لاحد ان يرمى قبل طلوع الفجر ، ولا يجوز ذلك فان رماها قبل الفجر اعادها ، وبه قال ابو حنيفة وسفيان واحمد وقال الشافعي لا بأس به وان كان المستحب هو بعد طلوع الشمس واجمع العلماء ان الوقت المستحب لرمى جمرة العقبة هو من لدن طلوع الشمس الى وقت الزوال وانه ان رماها قبل غروب الشمس من يوم النحر أجزاء عنه ولا شيء عليه الا مالكا فانه قال استحب له ان يريق دما واختلفوا فيمن لم يرمها حتى غابت الشمس فرماها من الليل أو من الغد وقال مالك عليه دم ، وقال ابو حنيفة ان رماها من الليل فلا شيء عليه وان أخرها الى الغد فعليه دم وقال ابو يوسف ، ومحمد والشافعي لا شيء عليه ان أخرها الى الليل أو الى الغد وثبت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رمى في حجته الجمرة يوم النحر ثم نحر بدنه ثم حلق راسه ثم طاف طواف الافاضة واجمع العلماء على ان هذا سنة الحج ، واختلفوا فيمن قدم من هذه ما أخره النبي صلى الله عليه وسلم أو بالعكس فقال مالك من حلق قبل أن يرمى جمرة العقبة فعليه الفدية ، وقال الشافعي وأحمد ،

وداود وابو ثور لا شيء عليه وعمدتهم ما رواه مالك من حديث عبد الله بن عمر أنه قال وقف رسول الله صلى الله عليه وسلم للناس بمنى والناس يسألونه فجاء رجل فقال يا رسول الله ، لم أشعر فحلفت قبل أن أنحر ، فقال عليه السلام (انحر ولا حرج ، ثم جاءه آخر فقال يا رسول الله ، لم أشعر ففحرت قبل أن أرمى ، فقال ارم ولا حرج) قال نعم سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن شيء قدم أو أخر الا قال افعل ولا حرج

وروى هذا أيضا من طريق ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم وعمدة مالك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم حكم على من حلق قبل محله من ضرورة بالفدية فكيف من غير ضرورة مع أن الحديث لم يذكر فيه حلق الرأس قبل رمى الجمار وعند مالك ان من حلق قبل أن يذبح فلا شيء عليه وكذلك ان ذبح قبل أن يرمى وقال أبو حنيفة ان حلق قبل ان ينحر ويرمى فعليه دم وان كان قارنا فعليه دمان وقال زفر عليه ثلاثة دماء للقران ودمان للحلق قبل النحر واجمعوا انه من نحر قبل أن يرمى فلا شيء عليه الا ما روى عن ابن عباس انه كان يقول من قدم من حجه شيئا أو أخره فليهرق دما وأنه من قدم الافاضة قبل الرمي والحلق أنه يلزمه اعادة الطواف وقال الشافعي ومن تابعه لا اعادة عليه وقال الاوزاعي اذا طاف للافاضة قبل ان يرمى جمرة العقبة ثم واقع أهله أهرق دما واتفقوا ان جملة ما يرميه الحاج سبعون حصاة منها في يوم النحر جمرة العقبة سبع وان رمى هذه الجمرة من حيث تيسر من العقبة من أسفلها أو من أعلاها أو من وسطها كان ذلك واسعا

واجمعوا على أنه يعيد الرمي اذا لم تنقح الحصاة في العقبة ، وانه يرمى في كل يوم من ايام التشريق ثلاث جمار بواحد وعشرين

حصاة كل جمرة بسبع وانه يجوز أن يرمى منها يومين وينفر في الثالث لقوله تعالى « فمن تعجل في يومين فلا اثم عليه » وتكون الحصاة في حق المتعجل تسعة واربعين وقدرها عندهم ان يكون في مثل حصى الخذف بمعجمتين وهو الرمي بالحصى بالاصابع بأن تجعل الحصاة بين سبابتك وابهامك وترمى بها او بالحاء المهملة وهو الخذف بالحصى سواء كان بالاصابع او باليد بتمامها وهو قدر القول او النواة او دون الانملة ، ولا يجزيء الصغير جدا كالحمصة ويكره الكبير خوف الاذية ومخالفة السنة ، والسنة عندهم في رمى الجمار ان كل يوم من أيام التشريق يرمى الجمرة الاولى فيقف عندها ويدعو وكذلك الثانية ويطيل المقام عندهما والثانية أقصر من الاولى ثم يرمى الثالثة ولا يقف ، لما روي ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه كان يفعل ذلك في رميه والتكبير عندهم عند رمى كل جمرة حسن لانه مروى عنه عليه السلام وأجمعوا أن من سنة رمى الجمار الثلاث في أيام التشريق أن يكون ذلك بعد الزوال واختلفوا اذا رماها قبل الزوال في أيام التشريق فقال جمهور العلماء من رماها قبل الزوال اعاد رميها بعد الزوال

وروي عن ابي جعفر محمد بن علي انه قال رمى الجمار من طلوع الشمس الى غروبها ، واجمعوا على ان من لم يرم الجمار أيام التشريق حتى تغيب الشمس من آخرها انه لا يرميها بعد واختلفوا في الواجب من ذلك هل الدم او الكفارة فقال مالك ان ترك رمى الجمار كلها او بعضها او واحدة منها فعليه دم وقال ابو حنيفة ان تركها كان عليه دم وان ترك جمرة واحدة فصاعدا كان عليه لكل جمرة اطعام مسكين نصف صاع حنطة الى ان يبلغ دما بترك الجميع الا جمرة العقبة ، فمن تركها فعليه دم

وقال الشافعي عليه في الحصاة الواحدة مد من طعام وفي حصاتين مدان وفي ثلاثة دم وقال الثوري مثله الا انه قال في الرابعة

الدم ورخصت طائفة من التابعين في الحصة الواحدة ولم يروا فيها شيئا ، والحجة لهم حديث سعد بن ابى وقاص قال خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجته فبعضنا يقول رميت بسبع ، وبعضنا يقول بست ، فلم يعب بعضنا على بعض ، وقال اهل الظاهر لا شيء في ذلك ، والجمهور على ان جمرة العقبة ليست من اركان الحج وقال عبد الملك من اصحاب مالك هي من اركان الحج ، ويحصل التحلل الاصغر برمي جمرة العقبة ، والاكبر بطواف الافاضة والاصغر يحل به كل شيء الا النساء والصيد والاكبر يحل به كل شيء ثم قلت

« فصل في الجزاء على الصيد »

ويلزم الذي لصيد قتلا جزاء مثله كما قد نقلنا

أعنى ان الذي قتل صيدا يلزمه جزاء مثله كما قد نقل في القرآن العظيم من قوله تعالى « يا أيها الذين آمنوا لا تقتلوا الصيد وانتم حرم ، ومن قتله منكم متعمدا فجزاء مثل ما قتل من النعم يحكم به ذوا عدل منكم هديا بالغ الكعبة او كفارة اطعام مساكين او عدل ذلك صياما »

قال في (انبداية) واختلفوا في تفاصيلها او فيما يقاس على مفهومها مما لا يقاس عليه فمنها انهم اختلفوا هل الواجب في قتل الصيد قيمته او مثله فذهب الجمهور الى ان الواجب المثل ، وذهب أبو حنيفة الى أنه مخير بين القيمة ، اعنى قيمة الصيد وبين أن يشتري بها المثل ، ومنها انهم اختلفوا في استيناف الحكم على قاتل الصيد فيما حكم به السلف من الصحابة مثل حكمهم أن من قتل نعامة فعليه بدنة تشبيها بها ، ومن قتل غزالا فعليه شاة ، ومن قتل بقرة وحشية فعليه انسية . فقال مالك يستأنف في كل ما وقع

من ذلك الحكم به وقال ابو حنيفة والشافعى ان اجاز الحكم أصحابه فيما حكموا فيه جاز ومنها هل الآية على التخيير او على الترتيب فقال مالك هى على التخيير وبه قال أبو حنيفة يريد ان الحكمين يخيران الذي عليه الجزاء وقال زفر على الترتيب واختلفوا هل يقوم الصيد او المثل اذا اختار الاطعام ان وجب على القول بالوجوب فيشتري بقيمته طعاما فقال مالك يقوم الصيد ، وقال الشافعى يقوم المثل ، ولم يختلفوا فى تقدير الصيام بالجملة ، وان كان اختلفوا فى التفصيل ، فقال مالك يصوم لكل مد يوما ، وهو الذي يطعم عندهم كل مسكين ، وبه قال الشافعى واهل الحجاز ، وقال اهل الكوفة يصوم لكل مدين يوما ، وهو القدر الذى يطعم كل مسكين عندهم ، واختلفوا فى قتل الصيد خطأ هل فيه جزاء ام لا ، فالجمهور على ان فيه الجزاء ، وقال اهل الظاهر لا جزاء عليه واختلفوا فى الجماعة يشتركون فى قتل الصيد فقال مالك اذا قتل جماعة محرمون صيدا فعلى كل واحد منهم جزاء كامل وبه قال الثوري وجماعة وقال الشافعى عليهم جزاء واحد وفرق ابو حنيفة بين المحرمين يقتلون الصيد وبين المحليين يقتلونه فى الحرم ، فقال على كل واحد من المحرمين جزاء ، وعلى المحليين جزاء واحد واختلفوا هل يكون أحد المحكمين قاتل الصيد ، فذهب مالك الى انه لا يجوز وقال الشافعى يجوز واختلف اصحاب ابى حنيفة على القولين جميعا ، واختلفوا فى موضع الاطعام فقال مالك فى الموضع الذي أصاب فيه الصيد ان كان ثم طعام ، والا فاقرب المواضع الى ذلك الموضع وقال ابو حنيفة حيثما اطعم اجزاه وقال الشافعى لا يطعم الا مساكين مكة ، وأجمع العلماء على ان المحرم اذا قتل الصيد أن عليه الجزاء للنص فى ذلك ، واختلفوا فى الحلال يقتل الصيد فى الحرم فقال جمهور

فقهاء الامصار عليه الجزاء وقال داوود واصحابه لا جزاء عليه ولم يختلف المسلمون في تحريم قتل الصيد في الحرم ، وانما اختلفوا في الكفارة ، وذلك لقوله سبحانه وتعالى « او لم يروا انا جعلنا حرما آمنا » ، وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم (حرم الله مكة يوم خلق السموات والارض) •

وجمهور فقهاء الامصار على أن المحرم اذا قتل الصيد وأكله أن ليس عليه الا كفارة واحدة وروي عن عطاء، وطائفة ، ان فيه كفارتين ، فهذه هي مشتهرات المسائل المتعلقة بهذه الآية ، ثم قلت

وقتل عقرب وفأر وغراب وحداة كذا العقور في الصواب

اعنى ان قتل هذه الخمسة التى هي العقرب والفأر والغراب والحدأة والكلب العقور في الصواب اى الجائر باتفاق لما ثبت من حديث ابن عمر وغيره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال (خمس من الدواب ، ليس على المحرم جناح في تتلهن الغراب والحدأة والعقرب والفأرة والكلب العقور) واتفق العلماء على القول بهذا الحديث

قال القسطلانى الغراب وهو ينقر ظهر البعير وينزع عينه ويختلس اطعمة الناس زاد في رواية سعيد بن المسيب عن عائشة الابقع وهو الذى في ظهره وبطنه بياض وقيل سمى غرابا لانه نأى واغترب لما أوفده نوح عليه الصلاة والسلام يستخبر أمر الطوفان والحدأة بكسر الحاء وفتح الدال المهملتين مهموز ، وفي الفرع بسكون الدال ، وهى أخشن الطير ، وتخطف اطعمة الناس ، والعقرب واحدة العقارب ، وهى مؤنثة : والانثى عقربة وعقرباء ممدود غير مصروف ولها ثمان ارجل وعيناها في ظهرها تلدغ وتؤلم ايلاما شديدا وربما

لست الا فموت : ومن عجيب أمرها أنها مع صغرها تقتل الفيل والبعير بلسعتها ، وانها لا تضرب الميت ولا النائم حتى يتحرك شيء من بدنه فتضربه عند ذاك ، وتأوي الى الخنافس وتسالماها ، وفي (ابن ماجه) عن عائشة قالت لدغت النبي صلى عليه وسلم عقرب وهو في الصلاة ، فلما فرغ قال : (لعن الله العقرب ما تدع مصليا ولا غيره ، اقتلوهما في الحل والحرام) •

وفي (حياة الحيوان) وقال بعض العلماء المتقدمين من قال في اول الليل وأول النهار عقدت زبان العقرب ولسان الحية ويد السارق بقول : أشهد ان لا اله الا الله وأشهد ان محمدا رسول الله آمن من الحية والعقرب والسارق • وروى مالك والجماعة ألا البخاري على ابي هريرة رضى الله عنه قال جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله ما لقيت من عقرب لدغتنى البارحة ، فقال صلى الله عليه وسلم : (اما انك لو قلت حين أمسيت أعوذ بكلمات الله التامات من شر ما خلق لم تضرك ان شاء الله) •

كلمات الله القرآن، ومعنى تمامها ان لا يدخلها نقص ولا عيب كما يدخل كلام الناس وقيل هي النافعات الكافيات عن كل ما يتعوذ به ، ومن قال حين يمسي او يصبح سلام على نوح في العالمين لم تلدغه عقرب قال ابن وهب واخبرني ابن سمعان قال سمعت رجلا من أهل العلم يقولون اذا لدغ الانسان فنهشته حية او لدغته عقرب فليقرأ الملدوغ هذه الآية « نودي ان بورك من في النار ومن حولها وسبحان الله رب العالمين »

وروي عن الشيخ الحافظ فخر الدين عثمان بن محمد بن عثمان التوريزي ، نزيل مكة المشرفة انه قال كنت أقرأ بمكة الفرائض على الشيخ تقى الدين الحوراني ، فبينما نحن جلوس فاذا بعقرب تمشي

فأخذها الشيخ بيده وجعل يقبلها في يده فوضعت الكتاب من يدي ، فقال اقرأ ، فقلت حتى أتعلم هذه الفائدة ، فقال هي عندك ، قلت ما هي ، قال ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال (من قال حين يصبح وحين يمسي باسم الله الذي لا يضر مع اسمه شيء في الأرض ولا في السماء وهو السميع العليم) لم يضره شيء وقد قلقتها أول النهار

والفأرة بهمة ساكنة ، والمراد فأرة البيت وهي الفويسقة

وروى الطحاوي في (احكام القرآن) عن يزيد بن ابي نعيم انه سأل أبا سعيد الخدري لم سميت الفأرة الفويسقة ، قال استيقظ النبي صلى الله عليه وسلم ذات ليلة وقد اخذت فأرة فتيلة لتحرق على رسول الله صلى الله عليه وسلم البيت ، فقام اليها فقتلها ، وأحل قتلها للحلال والمحرم . وفي (سنن أبي داود) عن ابن عباس قال: جاءت فأرة فأخذت تجر الفتيلة فجاءت بها فألقت بها بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم على الخمرة التي كان قاعدا عليها فأحرقت منها مونسع درهم ، زاد الحاكم فقال صلى الله عليه وسلم (فاطفئوا سرجمكم فان الشيطان يدل مثل هذه على هذا فتحرقكم) ثم قال، صحيح الاسناد ، وليس في الحيوان أفسد من الفأر لا يبقى على خطير ولا جليل الا أهأكه وأتلفه وفي (الدريب) ومما ينفع للفأر أن يكتب سورة (تبت يدا أبي لهب) ويكتب بعدها: أيها الفأر ارحل عنا فان لم ترحل والا (فاذن بحرب من الله ورسوله) (ثم انصرفوا صرف الله قلوبهم) (وحسبنا الله ونعم الوكيل) (ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

والكلب العقور الجارح وهو معروف واختلف في غير العقور مما لم يومر باقتنائه فصرح بتحريم قتله القاضيان حسين والماوردي

وغيرهما • وفي (الام للشافعي) الجواز ، واختلف كلام النووي فقال في البيع من شرح (المذهب) لا خلاف بين أصحابنا في أنه محترم لا يجوز قتله ، وقال في التيمم والغصب أنه غير محترم ، وقال الحج يكره قتله كراهة تنزيه ، وعلى كراهة قتله اقتصر الرافعي وتبعه في (الروضة) وزاد أنها كراهة تنزيه وقال السرقسطي في (غريبه) الكلب العقور يقال لكل عاقر حتى اللص المقاتل وقيل هو الذئب ، وعن أبي هريرة انه الاسد ، قاله السرقسطي

والتقييد بالخمس وان كان مفهومه اختصاص المذكورات بالحكم ، لكنه مفهوم عدد ، وليس بحجة عند الأكثر ، وعلى تقدير اعتباره ، فيحتمل أن يكون قاله صلى الله عليه وسلم اولاً ثم بين ان غير الخمس يشترك معها في الحكم : ففي بعض طرق عائشة عند مسلم أربع فاسقط العقرب وفي بعضها ست وهو عند أبي عوانة في (المستخرج) فزاد الحية، وفي حديث أبي هريرة عند ابن خزيمة زيادة ذكر الذئب والنمر على الخمس المشهورة فتصير بهذا الاعتبار سبعة ، لكن افاد ابن خزيمة عن الذهلي ان ذكر الذئب والنمر من تفسير الراوي للكلب العقور وفيه التنبيه على جواز قتل كل مضر من فهد وصقر واسد وشاهين وباشق. وزنبور وبرغوث وبق وبعوض ونسر قوله صقر من انواع البزة ، وكذلك الشاهين والباشق ويقال للصقر كل شيء يصيد من البزة ، والشواهين ، ثم قلت غفر الله لي ما قلت وما فعلت

ومن أطاق للآذى للضرر	فديته فيها اتفاق قد قريء
من نسلك أو الصيام أو طعام	مخير فيهن فاء بالتزام
بحلق رأس لضرورة المرض	أو قمل يوذى له بذأ عرض

اعنى ان من اطاق أي أزال الآذى عنه لاجل الضرورة عليه

الفدية باتفاق قد قرئ عن الأئمة والفدية نكون من نسك وأقله شاة أو صيام ثلاثة أيام أو اطعام ستة مساكين مدين مدين ، لكل انسان وهذا مخير فيه الفادي بسبب التزامه له من اجل حلق راسه لاجل ضرورة المرض أو قمل يؤذيه قولى بهذا عرض أعنى أن هذا عرض له بسبب هذا الذي تقدم من المرض أو ايداء القمل ، وهذا مجمع عليه لوروده في الكتاب والسنة أما الكتاب فقوله تعالى (فمن كان منكم مريضا أو به أذى من رأسه ففدية من صيام أو صدقة أو نسك) وأما السنة فحديث كعب بن عجرة الثابت أنه كان مع رسول الله صلى الله عليه وسلم محرما فأذاه القمل في راسه فأمره رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يحلق رأسه وقال له صم ثلاثة أيام أو اطعم ستة مساكين مدين مدين لكل انسان أو انسك شاة أي ذلك فعلت أجزاء عنك) واختلفوا من هنا في أشياء منها من أياطه من غير ضرورة فقال مالك عليه الفدية المنصوص عليها ، وقال الشافعى وأبو حنيفة أن حلق دون ضرورة فانما عليه دم فقط ومنها هل المتعمد والناسى في ذلك سواء أم لا فقال مالك انهما سواء وهو قول أبى حنيفة والثوري والليث ، وقال الشافعى في أحد قوليه ، وأهل الظاهر لا فدية على الناسى والجمهور على أن الاطعام لسنة مساكين وإن النسك أقله شاة وروى عن الحسن وعكرمة ونافع أنهم أجازوا الاطعام لعشرة مساكين والصيام عشرة أيام واختلفوا أيضا في الاطعام فقال مالك والشافعى وأبو حنيفة وأصحابهم الاطعام في ذلك مدان بمد النبى صلى الله عليه وسلم ، لكل مسكين كما تقدم : وروى عن الثوري أنه قال من البر أى القمح نصف صاع ومن الثمر والشعير والزبيب صاع وروى أيضا عن أبى حنيفة مثله وهو أصله في الكفارات وقال ابن عباس المرض الذي يعنى أن يكون براسه قروح والاذى القمل وقال عطاء المرض الصداع والاذى القمل وغيره ، والجمهور على أن كل ما منعه المحرم

من لبس الثياب وحلق الرأس وقص الأظفار انه اذا استباحه فعليه
 الفدية او دم على اختلاف بينهم في ذلك او اطعام ولم يفرقوا بين
 الضرر وغيره في هذه الاشياء في الاغلب وكذلك استعمال الطيب ،
 وقال قوم ليس في قص الأظفار شيء وبالجمله هنا اشياء كثيرة
 من الخلاف في هذه الاشياء جلبها يحصل طولا كثيرا ، فمن اراد
 استيفاءها فعليه (بالبداية) أو مثله من كتب أهل الدارية ثم قلت

وفدية التمتع الترتيب فيها وجوبه فلا يغيب

اعنى ان فدية التمتع وجوب الترتيب فيها لا يغيب عن أحد
 لكونه متفقا عليه وكفارة التمتع هي التي نص الله سبحانه عليها في
 قوله (فمن تمتع بالعمرة الى الحج فما استيسر من الهدى فمن ام يجد
 فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة اذا رجعتم تلك عشرة كاملة ذلك
 لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام) وقوله « فمن تمتع » أى
 استمتع أى انتفع وتلذذ بالعمرة أى بسبب فراغه منها بمحظورات
 الاحرام الى الحج اي الاحرام به بان يكون احرم بها في أشهره
 وقال صاحب (روح البيان) : فمن تمتع بالعمرة الى الحج (أى فمن انتفع
 بالتقرب الى الله تعالى بالعمرة قبل الانتفاع بتقربه بالحج في
 أشهره او من استمتع بعد التحلل من عمرته باستباحة محظورات
 الاحرام الى ان يحرم بالحج) فما استيسر (تيسر من الهدى عليه وهو
 شاة يذبحها بعد الاحرام به هذا بيان لوقت وجوب الدم ومع ذلك
 يجوز ذبحه قبل الاحرام به على القاعدة من ان كمل حق مالى تعلق
 بسببين جاز تقديمه على ثانيهما ، والافضل يوم النحر ، فمن لم يجد
 الهدى لفقده او فقد ثمنه فصيام اي فعليه صيام ثلاثة ايام في الحج
 أى في حال الاحرام به، فيجب حينئذ أن يحرم قبل السابع من ذى الحجة
 والافضل قبل السادس لكرهية صوم يوم عرفة ، ولا يجوز صومها
 أيام التشريق على اصح قولى الشافعى ، وعلى الآخر يجوز صومها

فيها • قال صاحب (روح البيان) : في الحج ، أى في وقته واشهره بين الاحرامين احرام العمرة واحرام الحج ان شاء متفرقة وان شاء متتابعة ، والاحب ان يصوم سابع ذي الحجة وثامنه وتاسعه فلا يصح يوم النحر وايام التشريق وسبعة اذا رجعتم الى وطنكم مكة او غيرها وقيل اذا فرغتم من أعمال الحج وفيه التفات عن الغيبة ، نلك عشرة كاملة ، جملة تأكيدا لما قبلها ، ذلك الحكم الذكور من وجوب الهدى أو الصيام على من تمتع لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام بان لم يكونوا على دون مرحلتين من الحرم وقيل اهل مكة ومن كان منزله داخل المواقيت والمراد بالاهل الزوجة والاولاد الذين تحت حجره دون الآباء والاخوة ، وقيل كناية عن نفس المرء قال صاحب (الجمل) فعلى هذا يكون معنى الآية ذلك لمن أى المحرم لم يكن أهله أى لم يكن هو نفسه حاضر المسجد الحرام وهذا معنى سخيف فالاولى ما قاله غيره ثم قلت

« فصل فيما يفسد الحج »

والوطء من قبل وقوف عرفة يفسد حجا باتفاق فاعرفه

اعنى انهم اتفقوا على أن من وطئ قبل الوقوف بعرفة فقد افسد حجه وكذلك من وطئ من المعتمرين قبل ان يطوف ويسعى ولم اذكره في النظم ، واختلفوا في فساد الحج بالوطء بعد الوقوف بعرفة وقبل رمى جمرة العقبة أو بعد رمى الجمرة وقبل طواف الافاضة الذى هو الواجب ، فقال مالك من وطئ قبل رمى جمرة العقبة فقد فسد حجه وعليه الهدي والقضاء وبه قال الشافعى ، وقال أبو حنيفة والثورى عليه الهدي بدنة وحجة تام وقد روى مثل هذا عن مالك ، وقال مالك من وطئ بعد رمى جمرة العقبة

وقبل الطواف فحجه تام وبقول مالك في ان الوطء قبل الافاضة لا يفسد الحج قال الجمهور ويلزمه عندهم الهدى وقالت طائفة من وطئ قبل الافاضة فسد حجه وهو قول ابن عمر ، ثم قلت غفر الله لي ماقلت وما فعلت

والهدى ربما يكون مجمعا عليه مثل من هدى تمتعا

اعنى ان الهدى كثيرا ما يكون مجمعا عليه مثاله من هدى لاجل التمتع بالعمرة الى الحج المتقدم ذكره وكهدي من احصره العدو وكهدي قاتل الصيد وكهدي من كان مريضا او به اذى من راسه ثم قلت ، غفر الله لي

معتمر يحل بالطواف والسعى والخلق بلا خلاف

اعنى انهم اتفقوا على ان المعتمر يحل من عمرته اذا طاف بالبيت ، وسعى بين الصفا والمروة وحلق رأسه أو قصره

وروي عن ابن عباس انه يحل بالطواف ، وقال ابو حنيفة لا يحل الا بعد الحلاق ، ثم لما كانت احكام الحج كثيرة ، والخلاف فيها كثير ، لا سيما في اخبار الهدى لمن اخل بشيء من تلك الاحكام قلت غفر الله لي ما قلت وما فعلت

وأكثر الذي مضى فمن يخل به فخلف هديه فيه يحل

أعنى أن أكثر الذي قدمته من اخبار الحج من اخل به أي تركه ولم يأت به فان الخلاف في هديه يحل أي ينزل ولو تبعت ذلك لاحتجت الى كثير تطويل ، وليس ذلك بممكن لكثرة الاشاعيل ، وأيضا جربت الحج فوجدته من العلم الذي لا يفيد فيه الا رأى العين كما وقع لبعض من حج معنا ، وذلك ان الله تبارك وتعالى لما تفضل

على بالسفر الى الحج أخذت (مناسك الامام الخطاب) وحج ابن أبي زيد (والشيخ خليل) وغير ذلك مما أمكنني من جوامع المذاهب (كبدائية المجتهد) وصرت أقرأ الجميع ليلا ونهارا ومعى رجل نفيس من أهل العلم ، وصار يقرأ الجميع كذلك ثم انا لما وصلنا مكة تلقانا بعض أهلها ، كما هو عادتهم مع القادمين يرونهم المناسك وينتفعون منهم بذلك فصار معنا منهم رجالان وأريانا كل ما يفعل ، وكان من قدر الله أن ذلك الرجل تخلف عنا حينئذ مع بعض تلاميذنا فلما أكملنا ما يفعل ساعة القدوم ، قلت لهم بقى من قومنا كيت وكيت ، فأرصدوهم حتى يأتوا واروهم كما أريتمونا ، فجلس بعضهم أيضا على الطريق حتى أتى قومنا ، فقالوا لهم ان فلانا ، يعنونى ، قال لنا انا نرصدكم وننتع لكم ما تفعلون وندلكم على موضعه ، فقال لهم ذلك الرجل أما أنا فلا ، وأما غيرى فبينكم معه ، فلما وصل الى البيت لم يدر كيف يصنع ، ولم يعرف ركن الحجر من غيره ولم يدر هل يأتى دون الحجر ام وراءه ، فلما علم ذلك من نفسه ، قال لهم انسى تأتب لله ، ودخل مع القوم فيما هم فيه

« سنة حج المؤلف عام 1274 »

وقد وقع حجنا ، ولله الحمد ، عام اربع وسبعين بعد المائتين والالف ، ووقفنا يوم عرفة يوم الثلاثاء ، تقبل الله منا ومن احببنا بجاه خير الانبياء ، ولما كان الحج لا يفيد فيه الا راي العين اكتفيت منه بما به أتيت في الحين ، ثم انتقلت أتكلم على غيره تفضل الله على باتمامه وانالة خيره ، ولما كان الحج مما تركوا به الاعمال ، ويغفر الله به بفضله أن بر جميع الافعال، وكانت الزكاة مما تركوا به الاموال ، وتطهر من اعطاها من النساء والرجال ، قلت باثر باب الحج

«باب الزكاة»

قال صاحب (المصباح) والزكاة بالمد النماء والزيادة ، يقال زكى الزرع والارض تزكوا زكوا ، من باب قعد وأزكى بالالف مثله ، وسمى القدر المخرج من المال زكاة لانه سبب يرجى به الزكاة وزكى الرجل ماله بالتشديد تركية ، والزكاة اسم منه وأزكى الله المال وزكاه بالالف والتثقييل ، واذا نسبت الى الزكاة وجب حذف الهاء وقلب الالف واوا ، فيقال زكوي كما يقال في النسبة الى حصة حصوى ، لان النسبة ترد الى الاصول ، وقولهم زكاتية عامى ، والصواب زكوية وزكا الرجل يزكوا اذا صلح وزكيت بالتثقييل نسبته الى آلزكاء وهو الصلاح والرجل زكى والجمع أزكياء والزكاة شرعا كما فى (الدرديرى) وغيره ، اخراج جزء مخصوص من مال مخصوص بلغ نصابا مستحقه ان تم الملك وحول غير معدن وحرث ، وتطلق على الجزء المذكور . قال (الدسوقي) ، وسمى ذلك الجزء المأخوذ زكاة مع كونه ينقص المال حتما لنموه فى نفسه عند الله تعالى كما فى حديث (ماتصدق عبد بصدقة من كسب طيب ولا يقبل الله الا الطيب الا كأنما يضعها فى كف الرحمن فيربيها له كما يربى أحدكم فلوه أو فصيله حتى تكون كالجبل) أو لانه يعود على المال بالبركة والتنمية باعتبار الارباح أو لان صاحبها يزكوا بأدائها

قال الله تعالى « خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها » وفى (المستطرف) قرن الله سبحانه وتعالى الزكاة بالصلاة فى مواضع شتى من كتابه ، قال الله تعالى « وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة » ، وقال تعالى « رجال لا تلهيهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله وأقام الصلاة وإيتاء الزكاة » وقال تعالى « ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة ، وذلك دين القيمة » ، اي الملة المستقيمة التى لا عوج فيها

وقال الراغب القيمة هنا اسم الامة القائمة بالقسط المشار اليهم بقوله « كنتم خير امة » قال (روح البيان) وعن بريدة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال (ما حبس قوم الزكاة الا حبس الله عنهم القطر) وعن عائشة رضى الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم قال (ما خالطت الزكاة مالا قط الا أهلكته) وعن ابن عباس رضى الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم ، قال من كان عنده ما يزكى ولم يزك ، ومن كان عنده ما يحج ولم يحج سأل الرجعة) يعنى قوله تعالى «رب ارجعون لعلى أعمل صالحا فيما تركت » ولما كان من تجب عليه الزكاة من أكد ما يعرف اولا عرفته بقولى غفر الله لى

« فصل فيمن تجب عليهم الزكاة »

بخمسة وجبت الزكاة عليهم وفقا وعدا يأتوا
فمسلم حر وبالغ عقل ملك للنصاب ملكا قد كمل
أعنى ان الزكاة وجبت على الناس بخمسة اوصاف ويأتى عددها وهو الذى فى البيت الثانى وذلك أنهم اتفقوا على أنها تجب على كل مسلم حر بالغ عاقل مالك للنصاب ملكا تاما واختلف فى أصداد الجميع وهى الكافر والمملوك والصبى والمجنون ومن ليس ملكه تاما أما الكفار ، فالاصل فى الخلاف فيهم هل الكفار مخاطبون بالفروع ام لا ، فالاكثر على أن لا زكاة عليهم ، لانهم ليسوا مخاطبين بالفروع ، والاقول على ان عليهم الزكاة ، وأما العبيد فان الناس فيهم على ثلاثة مذاهب فقوم قالوا لا زكاة فى أموالهم اصلا وقال آخرون زكاة مال العبد على سيده واوجبت طائفة أخرى على العبد فى ماله الزكاة وأما الصغار فقوم قالوا تجب الزكاة فى أموالهم وقال قوم ليس فى أموالهم صدقة اصلا، وفرق قوم بين ما تخرج الارض وبين ما لا تخرجه فقالوا عليه الزكاة فيما تخرجه الارض

وليس عليه زكاة فيما عدا ذلك • وسبب اختلافهم في إيجاب الزكاة عليه أولا إيجابها هو اختلافهم في مفهوم الزكاة الشرعية هل هي عبادة كالصلاة والصيام أم هي حق واجب للفقراء على الأغنياء، فمن قال إنها عبادة اشترط فيها البلوغ ، ومن قال إنها حق واجب للفقراء والمساكين في أموال الأغنياء لم يعتبر في ذلك بلوغا من غيره وأما من فرق فلم يظهر لتفرقته وجهه وأما من لا عقل له فكهذا الذى تقدم من أنه ان كانت عبادة فلا عبادة عليه لان شرط التكليف العقل ، ومن جعلها حقا في المال أوجبها وأما من ليس ملكه تاما فمثل الذى عليه أوله الدين ومثل المال المتحبس الاصل ومثل الارض المستأجرة ومثل أرض الخراج اذا انتقلت من اهل الخراج الى المسلمين وهم اهل العشر وفي أرض العشر وهي أرض المسلمين اذا انتقلت الى اهل الخراج اعنى أهل الذمة ومثل المال المتناهب فهذه كلها فيها الخلاف هل فيها زكاة اصلا ام لا وان كانت فعلى من تكون واستيفاء الكلام عليها مبسوط في كتب الفروع فلا نطيل الكلام عليه هنا لان هذا الكتاب ليس الا كالأصل الذى تتفرع عنه فروع كثيرة ، وتتبعها لا يليق الا بمن ليس بمشتغل مثلنا ، ثم قلت، غفر الله لى ما قلت

وان تجب ويمكن الاخراج ولم تخرج جاعنا المنهاج
بانه ان بعض مال يذهب يعد ضامنا لها ويطلب
سوى المواشى عند من رأى مجى ساع لها شرطا فلم يضمن رجبى

أمكن الامر سَهْلٌ وتيسر والمنهاج الطريق أعنى أن الزكاة ان
وجبت على من تجب عليه وامكنه اخراجها لحضور ما وجبت فيه ،
ووجود المصرف ولم يخرجها صاحبها جاعنا المنهاج أي الطريق من عند
العلماء بأن المال ان ذهب بعضه حتى نقصت عن قدر فانه

يعد ضامناً لها ، ويطالب بها إلا المواشى عند من رأى من العلماء ان
مجيء الساعى شرطاً في وجوبها وتخلف ، ولم يجيء فإنه رجبى أى أمل
منه انه لم يضمن لان المرء لا يضمن إلا ما وجب عليه وهذا لم يجب
عليه شيء عند هذا من العلماء حتى يضمنه ، وهذه احدى مسائل كان
فيها الخلاف ، أحدها اذا أخرج المرء الزكاة فضاقت ، والثانية اذا
أمكن اخراجها ، فهلك قبل الاخراج ، والثالثة اذا مات وعليه زكاة
والرابعة اذا باع مالا وقد وجبت فيه الزكاة على من الزكاة ؟ وكذلك
اذا وهبه أما اذا أخرج الزكاة فضاقت فان قوما قالوا تجزي عنه
وقوم قالوا هو ضامن لها حتى يضعها موضعها ، وقوم فرقوا بين
ان يؤخرها بعد ان امكنه اخراجها وبين أن يخرجها اول زمان الوجوب
والامكان فقال بعضهم ان اخرها بعد ايام من الامكان والوجوب ضمن
وان اخرجها في اول الوجوب ولم يقع منه تفريط لم يضمن وقوم
قالوا ان فرط ضمن وان لم يفرط زكى ما بقى فيتحصل في المسألة
خمس أقوال قول انه لا يضمن باطلاق وقول انه يضمن باطلاق، وقول
ان فرط ضمن وان لم يفرط لم يضمن ، وقول أن فرط ضمن وان لم
يفرط زكى ما بقى والقول الخامس يكونان شريكين في الباقي وأما
اذا وجبت الزكاة وامكن الاخراج فلم يخرج حتى ذهب بعض المال
فانهم متفقون فيما يظن صاحب (البداية) على أنه ضامن إلا في الماشية
عند من رأى ان وجوبها انما يتم بشرط خروج الساعى مع الحول ،
وهو مذهب مالك ، وهذه هى التى فى النظم . وأما اذا مات بعد وجوب
الزكاة عليه فان قوما قالوا يخرج من رأس ماله ، وقوم قالوا ان
أوصى بها أخرجت من الثلث والا فلا شيء عليه، ومن هؤلاء من قال
يبدأ بها ان ضاق الثلث ، ومنهم من قال لا يبدأ بها وأما اذا باع
مالا بعد وجوب الصدقة فان قوما قالوا يأخذ المصدق الزكاة من
المال نفسه ، ويرجع المشتري بقيمته على البائع وقوم قالوا البيع
مفسوخ وقوم قالوا المشتري بالخيار بين انفاذ البيع ورده والمزكاة
مأخوذة من المال الذي وجبت فيه الزكاة ، وقوم قالوا : الزكاة على

البائع ، ومن هذا النوع اختلافهم في زكاة المال الموهوب وقد بقى من هذه الاحكام حكم مشهور وهو ماذا حكم من منع الزكاة ، ولم يجحد وجوبها ، فذهب ابو بكر رضى الله عنه الى ان حكمه حكم المرتد وبذلك حكم في مانع الزكاة من العرب وذلك انه قاتلهم وسبى ذريتهم وخالف في ذلك عمر رضى الله تعالى عنه وأطلق من كان استرق منهم ، ويقول عمر قال الجمهور ، وذهبت طائفة الى تكفير من منع فريضة من الفرائض وان لم يجحد وجوبها ثم قلت ، غفر الله لى ما قلت وما فعلت

« فصل فيما فيه تجب الزكاة من الاصناف وغير ذلك »

وتسعة الاصناف فيها تجب	وفقا فمناها فضة وذهب
بشرط لا يكون حليا والابل	وبقر وغنم كل شمل
وحنطة ثم شعير وكذا	تمر كذلك زبيب أخذا

أعنى أن هذه الاصناف التسعة تجب فيها الزكاة باتفاق العلماء غصنfan من المعدن الذهب والفضة بشرط لا يكون الجميع حليا وثلاثة من الحيوان الابل والبقر والغنم وصنفان من الحبوب الحنطة اي القمح والشعير وصنفان من الثمر التمر والزبيب فهذه تسعة. وقولى آخر البيت الثانى كل شمل اعنى ان الابل لفظ شمل البخت والعزاب لانهما صنفان مندرجان تحت نوع الابل وكذلك الضأن والمعز صنفان مندرجان تحت نوع الغنم ، وكذلك الجاموس صنف من البقر والبخت هى ابل ضخمة مائلة للقصر لها سنامان أحدهما خلف الآخر تأتى من ناحية خراسان والجاموس

قال شارح (الموطأ) نوع من البقر قيل كأنه مشتق من جمس الودك اذا جمد لانه ليس فيه قوة البقر فى استعماله فى الحرث والزرع

والدراسة ، وقال صاحب (التذكرة) ضرب من البقر لكنه أخشن عظما وأغزر شعرا والاغلب فيه لون السواد وهو أبرد وأبيض من البقر ومن خواصه أنه لا ينزل في الماء البارد مدة الاربعينية ولا ينزوا فحله على أخته وخالته وما مثلهما حرم في الآدميين ، والله تعالى أعلم بحقيقته ، وفي (حياة الحيوان) أن من طبعه الحنين الى وطنه ، ويقال انه لا ينام اصلا لكثرة حراسته لنفسه واولاده واذا اجتمع ضرب دائرة وتجعل رؤوسها خارج الدائرة واذنابها الى داخلها والرعاة وأولادها من داخل فتكون آدائرة كأنها مدينة مسورة من صياصيها اي قرونها والذكر منها يناطح ذكرا آخر فاذا غلب احدهما دخل جمة نيقم فيها حتى يعلم من نفسه أنه قوى فيخرج ويطلب ذلك الفحل الذي غلبه فيناطحه حتى يغلبه ويطرده وهو ينغمس في الماء غالبا الى خرطوميه وهو حيوان عنده شجاعة وشدة باس وهو مع ذلك اجزع خلق الله يفر من عض بعوضة ويهرب منها الى الماء والاسد يخافه وهو مع شدته وغلظه ذكي ينادي راعيه الاناث يا فلانة يا فلانة فتأتى اليه المنادات قلت وهذا ليس بخاص بها عن البقر كما هو مشاهد عند اهله ومما اختلفوا فيه من هذه الانواع المتقدمة ، الزبيب فيه خلاف شاذ واختلفوا في الحلوى ، فقال مالك والليث والشافعى لا زكاة فيه اذا أريد للزينة وللناس .

وقال ابو حنيفة واصحابه، فيه الزكاة ، واختلفوا في الخيل هل فيها الزكاة اذا كانت سائمة وقصد بها النسل ، واختلفوا في المعلوفة من الابل والبقر والغنم ، واجمعوا على انه ليس فيما يخرج من الحيوان زكاة الا العسل فانهم اختلفوا فيه فالجمهور على أنه لا زكاة فيه وقال قوم فيه الزكاة في كل عشرة ازقاق زق ، والزق بالكسر ، قال في (القاموس) السقا أو جلد يجز ولا ينتفك الشراب وغيره ، جمعه ازقاق. وزقاق وزقاق ، واما ما اختلفوا فيه من النبات بعد اتفاقهم

على الاصناف الاربعة التى ذكرناها فهو جنس النبات التى تجب فيها الزكاة ، فمنهم من لم ير الزكاة الا فى تلك الاربعة فقط ، ومنهم من قال الزكاة فى جميع المدخر المقتات من النبات ، ومنهم من قال الزكاة فى كل ما تخرجه الارض ما عدا الحشيش والحطب والقصب . واتفقوا على أن لا زكاة فى العروض التى لم يقصد بها التجارة ، واختلفوا فى ايجاب الزكاة فيما اتخذ منها للتجارة ، ثم قلت غفر الله لى ما قلت وما فعلت

واول النصاب وقف فاعلم فى فضة وابل وغنم
وغير ذا أوله فيه الخلاف جميعه فخذ سبيل الاعتراف

أعنى أن أول النصاب باتفاق العلماء كائن فى الفضة ، وفى الابل والغنم فالفضة أول ما تكون فيه الزكاة منها مائتان درهما ، والابل خمسة ، والغنم اربعون ، والفضة ذلك منها خمس اواقى ، والاوقية عندهم اربعون درهما شرعيا ، فهى مائتان درهما والواجب فى ذلك هو ربع العشر ، وذلك خمسة دراهم ما عدا المعدن من الفضة فانهم اختلفوا فى اشتراط النصاب منه ، وفى العدد الواجب فيه . واختلفوا من هذا الباب فى مواضع اربعة أحدها فى نصاب الذهب ، والثانى هل فيها أوقاص اعنى هل فوق النصاب قدر لا تزيد الزكاة بزيادته . والثالث : هل يضم بعضها الى بعض فى الزكاة فيعدان كصنف واحد ، أعنى عند إقامة النصاب أم هما صنفان مختلفان . والرابع هل من شرط النصاب أن يكون المالك له واحدا لا اثنين .

أما المسألة الاولى ، وهى اختلافهم فى نصاب الذهب فان اكثر العلماء على ان الزكاة تجب فى عشرين دينارا وزنا كما تجب فى مائتى درهم . وقالت طائفة ليس فى الذهب شئ حتى يبلغ أربعين دينارا ففيها ربع عشرها دينارا واحدا . وقالت طائفة ثلاثة : ليس فى الذهب

زكاة حتى يبلغ صرفها مائتي درهم او قيمتها فاذا بلغت ففيها ربع
عشرها كان وزن ذاك من الذهب عشرين دينارا أو أقل أو أكثر هذا غيما
كان منها دون الاربعين دينارا • وأما اذا بلغت أربعين كان الاعتبار بها
نفسها لا بالدراهم لا صرفا ولا قيمة •

وأما المسألة الثانية وهى اختلافهم فيما زاد على النصاب فان
الجمهور قالوا ان ما زاد على مائتي درهم من الورق ففيه بحسب ذلك
أعنى ربع العشر ، وقالت طائفة من أهل العلم لا شىء فيما زاد على
مائتي درهم حتى تبلغ الزيادة أربعين درهما ، فاذا بلغتها كان فيها ربع
عشرها وذلك درهم ، وأجمعوا أنه لا اوقاص فى الحبوب •

وأما المسألة الثالثة وهى ضم الذهب الى آفضة فى الزكاة فان عند
مالك وابى حنيفة وجماعه انه تظم الدراهم الى الدينانير فاذا كمل من
مجموعهما نصاب وجبت فيه الزكاة •

وقال الشافعى وداوود وابو ثور لا يضم ذهب الى فضة
ولا فضة الى ذهب •

وأما المسألة الرابعة فان عند مالك وابى حنيفة ان الشريكين ليس
تجب على أحدهما زكاة حتى يكون لكل واحد منهما نصاب ، وعند
الشافعى ان المال المشترك حكمه حكم مال رجل واحد
وأما اختلافهم فى اعتبار النصاب فى المعدن وقدر الواجب فيه فان
مالكا والشافعى رعييا النصاب فى المعدن وانما الخلاف بينهما ان
مالكا لم يشترط الحول واشترطه الشافعى . وكذلك لم يختلف قولهما
ان الواجب فيما يخرج منه هو ربع العشر . وأما ابو حنيفة فلم ير
فيهما نصابا ولا حولا ، وقال الواجب فيه هو الخمس ، ولتصرف
العنان الى الكلام على الابل بالتبيان ، وأجمع المسلمون على أن فى كل
خمس من الابل السائمة التى لا تعمل شاة الى أربع وعشرين فاذا
كانت خمسا وعشرين ففيها ابنة مخاض الى خمس وثلاثين فان لم
تكن ابنة مخاض فابن لبون ذكر فاذا كانت ستا وثلاثين ففيها بنت

لبون الى خمس واربعين ، فاذا كانت ستا واربعين ففيها حقه الى ستين فاذا كانت احدى وستين ففيها جذعة الى خمس وسبعين فاذا كانت ستا وسبعين ففيها ابنتا لبون الى تسعين ، فاذا كانت واحدا وتسعين ففيها حقتان الى عشرين ومائة لثبوت هذا كله في (كتاب الصدقة) الذى أمر به رسول الله صلى الله عليه وسلم وعمل به بعده أبو بكر وعمر ولا زكاة عند بعضهم فى الحوامل وهى ما أعدت لحمل الانتقال والعوامل وهى ما أعدت للعمل أيا كان والعلوفة ، وهى ما تعلقف ، واختلفوا منها فى مواضع منها فيما زاد على العشرين والمائة ، ومنها اذا عدم السن الواجبة عليه وعنده السن التى فوقها او التى تحتها ما حكمه ومنها هل نجب الزكاة فى صغار الابل ، وان وجبت فما الواجب •

أما المسألة الاولى ، وهى اختلافهم فيما زاد على المائة والعشرين فان مالكا قال اذا زادت على عشرين ومائة واحدة فالمدق بالخيار ان شاء أخذ ثلاث بنات لبون وان شاء أخذ حقتين الى أن تبلغ ثلاثين ومائة فيكون فيها حقة وابنتا لبون : وقال ابن القاسم من أصحابه : يأخذ ثلاث بنات لبون من غير خيار الى ان تبلغ ثلاثين ومائة فيكون فيها حقة وابنتا لبون وبهذا القول قال الشافعى ، وقال عبد الملك بن الماجسون من اصحاب مالك ، بل يأخذ الساعى حقتين فقط من غير خيار الى ان تبلغ مائة وثلاثين ، وما زاد على المائة والثلاثين ففى كل أربعين بنت لبون : وفى كل خمسين حقة ، وهكذا عند غير أبى حنيفة والكوفيين ، فعندهم اذا زادت على عشرين ومائة عادت الفريضة على اولها فى كون كل خمس شاة مع الحقتين الى اربعين ومائة ففيها حقتان ، واربع شياه الى خمس واربعين ومائة ففيها حقتان وابنة مخاض الحقتان للمائة والعشرين وابنة المخاض للخمس والعشرين الى غير ذلك مما يطول بنا جليبه •

وأما المسألة الثانية وهى اذا عدم السن من الابل الواجب وعنده السن الذى فوق ذلك السن او تحته فان قوما قالوا يكلف شراء ذلك السن ، وقال قوم بل يعطى السن الذى

عنده ، وزيادة عشرين درهما ان كان السن الذي عنده اخط او شاتين وان كان أعلى دفع اليه المصدق عشرين درهما أو شاتين ، وهذا ثابت في كتاب الصدقة فلا معنى للمنازعة فيه الا لمن لم يبلغه

وقال قوم الواجب عليه القيمة وقال قوم بل يعطى السن الذي عنده ، وما بينهما من القيمة •

وأما المسألة الثالثة ، وهي هل تجب في صغار الابل ، وان وجبت فماذا يكلف فان قوما قالوا تجب فيها الزكاة ، وقوم قالوا لا تجب ، والذين اوجبوا الزكاة فيها منهم من قال : يكلف شراء السن الواجبة عليه ومنهم من قال يأخذ منها وهو الاقيس ، وبنحو هذا الخلاف اختلفوا في صغار البقر وسخال الغنم وقال صاحب (رحمة الامة) واتفقوا على أنه يؤخذ من الصغار صغيرة ، ومن المراض مريضة وان الحامل اذا أخرجها مكان الحابل جاز الا مالكا غانه قال يؤخذ من المراض صحيحة ، ومن الصغار كبيرة وان الحامل لا تجزىء عن الحابل • ويروى أن مصدق النبى صلى الله عليه وسلم أتاه رجل بناقاة كوما فأبى أن يأخذها •

قال في (القاموس) الكوما ، الناقة العظيمة السنم ، وانصرف العنان الى الكلام على الغنم ، وأجمعوا على أن في سائمة الغنم اذا بلغت أربعين شاة الى عشرين ومائة فاذا زادت على العشرين ومائة ففيها شاتان الى مائتين فاذا زادت على المائتين فثلاث شياه الى ثلاثمائة، فاذا زادت على ثلاث مائة ففي كل مائة شاة وذلك عند الجمهور الا الحسن بن صالح فانه قال اذا كانت الغنم ثلاثمائة شاة وشاة واحدة أن فيها أربع شياه ، واذا كانت أربعمائة شاة وشاة ففيها خمس شياه ولا يؤخذ فحل ولا ماخض ، ولا شىء من الخيار •

قال صاحب (الميزان) ولو كان الحيوان المخرج اعلى قيمة مما قاله الشارع نظير ما قاله العلماء فيمن زاد في التسبيح عقب الصلاة

على العدد الوارد ، قلت وذلك قد ورد ان من زاده لا يحصل له فيه
اجره ، وبقيّة مسائل الباب قد بطل عمل الناس بها فلا نطيل الباب
بذكرها ، ولذلك قلت في البيت الثاني وغير ذا أوله الخ أعنى أن غير
هذه الثلاثة أوله فيه الخلاف وانك تأخذ من ذلك سبيل في طريق الاعتراف
اي المعرف عند الناس لانه المعول عليه واما غيره فلا اعتبار به لا سيما
في هذه البلاد كقول بعضهم ان البقر في كل خمسة منه
شاة الى ثلاثين فتبيع وقيل الى خمس وعشرين فواحدة وان الزرع
لا تعتبر فيه خمسة أوسق بل يزكى قليله ، كما يزكى كثيره ، وان
الشركاء لو كانوا مائة في اربعين شاة عليهم الزكاة وغير وغير مما لا
طائل تحت ذكرنا له لان القائل به والعامل يعرفه ومن لا فلا ، ولذلك
قلت

وأكثر المأخوذ من الانعام فيه اتفاق أمة الامام
وبعضه فيه الخلاف والصواب للاختصار تركه بلا ارتياب

اعنى أن أكثر الذي يوخذ من الانعام ، وهى الابل والبقر
والغنم فيه اتفاق أمة الامام ، وهو النبی صلى الله عليه وسلم ، كما
تقدم، وبعضه فيه الخلاف ، ولاسيما البقر ، والصواب لاجل الاختصار
تركه اي ترك الاتيان به بلا ارتياب اي بلا شك لان كل قوم يعرفون
مذهبهم ولا التفات لهم الى غيره ، ثم قلت غفر الله لى ما قلت وما
فعلت

والعشر فيما سقت السماء ونصفه للنضح لا أمتراء

أعنى ان العشر واجب فيما سقى بالسماء اي المطر ، ونصف
العشر فيما سقى بالنضح وهو الداو أو الدولاب ، وكذلك اذا اشترى

الماء ، قوله لا امتراء ، أى لا شك في هذا ، وأما النصاب فانهم اختلفوا في وجوبه في هذا الجنس ، اعنى الحبوب والثمار ، فصار الجمهور الى ايجاب النصاب فيه ، وهو خمسة أوسق والوسق ستون صاعا والصاع أربعة أمداد بمد النبي صلى الله عليه وسلم •

والجمهور على ان مده رطل وثلث ، وزيادة يسيرة بالبعدادي واليه رجع ابو يوسف حين ناظره مالك على مذهب أهل العراق لشهادة أهل المدينة بذلك ، وكان أبو حنيفة يقول في المد انه رطلان وفي الصاع انه ثمانية ارطال ، وقال ابو حنيفة ليس في الحبوب والثمار نصاب ، بل يزكى قليلها وكثيرها كما تقدم

واختلفوا من هذا الباب في ثلاث مسائل •
الاولى في ضم الحبوب بعضها انى بعض في النصاب •

الثانية في جواز تقدير النصاب في العنب والتمر بالخرص

الثالثة هل يحسب على لرجل ما يأكله من ثمره وزرعه قبل الحصاد ولجذاذ في النصاب أم لا • وكذلك اختلفوا في مسائل ثمانية مشهورة •

أحدها هل يشترط الحول في المعدن اذا قلنا ان الواجب فيه ربع العشر •

الثانية في اعتبار ربح المال •

الثالثة حق الفوائد الواردة على ما تجب فيه الزكاة •

الرابعة في اعتبار حول الدين اذا قلنا ان فيه الزكاة •

الخامسة : في اعتبار حول العروض اذا قلنا ان فيه الزكاة •

السادسة : فى حول فائدة الماشية •

السابعة فى حول نسل الغنم اذا قلنا انها تضم الى الامهات اما على رأى من يشترط أن تكون الامهات نصابا ، وهو الشافعى وابو حنيفة ، وأما على مذهب من لا يشترط ذلك وهو مالك •

الثامنة فى جواز اخراج الزكاة قبل الحول •

وتتبع فروع هذه المسائل يطول بنا جلبه مع انه مبسوط فى كتب الفروع ، والعاقل يشغل نفسه بالنظر فى الاوجب عليه لا يتعداد ، فان المدة يسيرة والانفاس نفائس وما مضى منها لا يعود ، وكتابى هذا كالاصول للفروع ومن اراد استيفاءه فعليه (ببداية المجتهد ونهاية المقتصد) ، ثم قلت غفر الله لى ما فعلت

واخذها من جيد ومن ردى بحسب الكل اتفاق المقتدى

اعنى أن أخذ الزكاة من الجيد والردىء بحسب الجميع فيه اتفاق المقتدى بالنبى صلى الله عليه وسلم ، وذلك ان الصنف الواحد من الحبوب والثمر مثلا يجمع جيده الى رديه وتؤخذ الزكاة من جميعه بحسب قدر كل واحد منهما ، اعنى من الجيد والردىء فان كان التمر اصنافا اخذ من وسطه ، والابل والبقر والغنم سواء كانت من نوع أو نوعين اذا كان فيها الوسط فلا اشكال فى أخذه فان لم يكن فيها وسط بان كانت كلها خيارا او اشرارا فان الساعى لا يأخذ منها شيئا ، ويلزم ربها بالوسط ما لم يتطوع المالك بدفع الخيار وقد تقدم ان مصدق النبى عليه السلام ، بمعنى صاحبه الذى أرسله يأخذ الزكاة اتاه رجل بناقة كوما فابى أن يأخذها ومحل الزامه بالوسط عند عدم التطوع بالخيار الا ان يرى الساعى اخذ المعينة احظى للفقراء فله اخذها وكان صلى الله عليه وسلم ينهى عن اخذ الشافع وهى التى ولدها فى بطنها ويقول : اخرجوها من وسط

أموالكم فان الله تعالى لم يسألكم خيرها ولم يأمركم بشرها ولكن
من تطوع خيرا قبلناه منه وأجره على الله تعالى ، وكان صلى الله
عليه وسلم يقول (ذاق طعم الايمان من عبد الله وحده وانه لا اله الا
هو ، واعطى زكاة ماله طيبة بها نفسه واجره عليه كل عام ولم يعط
الهرة ولا الدرنه ولا المريضة ولا اللئيمة . والدرنه هي الجرباء ،
واللئيمة هي العجفاء) .

وكان صلى الله عليه وسلم يقول (المعتدى في الصدقة كمانعها) ،
ولذلك اختلفوا فيما اذا كان عنده خمس من الابل فأخرج منها واحدة
فقال ابو حنيفة والشافعي يجزيه وقال مالك واحمد : لا يجزيه
وفي (شرح أنموطاً) ، نعم صحح المالكية اجزاء بعير عن ثاة نفى تيمته
بقيمتها والا لم يجز وعن سفيان ابن عبد الله ان عمر بن الخطاب
رضى الله عنه بعثه مصدقا ، اي جابيا للصدقة اي الزكاة ، فكان يعد
على الناس بالسخل فقالوا نعد علينا بالسخل ولا تأخذ منه شيئا
فلما قدم على عمر رضى الله عنه ذكر له ذلك ، فقال نعم تعد عليهم
بالسحلة يحملها الراعى ولا تأخذها ولا تأخذ الاكولة ولا الربى ولا
الماخض ولا فحل الغنم وتأخذ الجذعة والثنية وذلك عدل بين غداء
الغنم وخياره

وقال الباجي بين عمر ان ما يترك لهم من جيدها ولا يأخذ منه
في جنب الرديء الذي لا يوخذ ، فكما يحسب الجيد ولا يوخذ منه ،
كذلك يحسب الرديء ولا يوخذ منه ولا يأخذ الا من وسط ذلك ، ولا
خلاف فيه بين الفقهاء اذا كانت الامهات نسابا الا ما يروى عن لا
يعتد بخلافه انه لا يحسب السخال بحال السحلة الصغيرة حين تنتج
تقول العرب لاولاد الغنم ساعة تضعها امهاتها من الضأن او المعز
ذكرا كان او انثى سخله والربى بضم الراء وتشديد الباء بزنة فعلى
وجمعها رباب كغراب هي التى قد وضعت فهي تربي ولدها وقيل
التى تحبس في البيت للبنها ، والماخض هي الحامل والاكولة هي ثاة
اللحم التى تسمن لتوكل ، فهي من كرائم المال ، واصل هذا كله قوله

صلى الله عليه وسلم نِعَماذ لما بعثه الى اليمن (اياك وكرائم أموالهم)
وقوله بين غداء بمعجمين بزنة كرام جمع غذى وزن كريم سخال

وفى الحديث ايضا انه (لا يُوخذ فى الصدقة تيس) وهو فحل الغنم
او مخصوص بالمعز لانه لا منفعة فيه لدر ولا نسل وانما يُوخذ فى
الزكاة ما فيه منفعة للنسل قاله الباجى ولا هرمة ، بفتح الهاء وكسر
الراء كبيرة سقطت اسنانها ولا ذات عوار بفتح المهملة وضمها ، وقيل
بالفتح اي معيبة وبالضم العور ، ويدخل فى المعيب المريض والصغير
سنا بالنسبة الى سن أكبر منه الا ما شاء المصدق يريد اذا كان ذلك خيرا
للمساكين فيأخذه باجتهاده

وعن عائشة ، زوج النبى صلى الله عليه وسلم انها قالت مر
على عمر بن الخطاب رضى الله عنه بعنم من الصدقة فرأى فيها شاة
حاملا اي مجتمعا لبنها ذات خرع عظيم فقال عمر ما هذه الشاة ،
فقالوا شاة من الصدقة ، فقال عمر ما أعطى هذه أهلها وهم طائعون
لا تفتنوا الناس ، لا تأخذوا حزرات ، اي خيار أموال المسلمين ، جمع
حزرة يطلق على الذكر والانثى وقد تسكن فى الجميع نكبوا عن
الطعام اي ذوات الدر ، قال موسى بن طارق قلت لمالك ما معناه ،
فقال لا يأخذ المصدق لبونا قال مالك السنة عندنا ، والذي ادركت
عليه أهل العلم ببلدنا انه لا يضيق على المسلمين فى زكاتهم وان يقبل
منهم ما دفعوا من أموالهم وتجب مسامحة ارباب الاموال فى الزكاة
واخذ عفوهم

تنبيهه اعلم انه تقدم لزوم الوسط ، ولو انفرد الخيار ،
أو الشرار ، وتقدم انه يدخل فى المعيب المريض والصغير ، فلتنبيه انه
ليس المراد بالصغيرة ما قل زمنها وكبر قدرها لانها من الخيار لا من
المصغار كما توهم بعضهم ، قاله الميسر قال جامع غفر الله له وهذا
الذي قاله هو الحق الذي لا غبار عليه ولا ينبغي الشك فيما لديه لانه
عليه أهل العلم ببلدنا انه لا يضيق على المسلمين فى زكاتهم وان يقبل

يطرقتها الفحل وام يطرقتها لانه ان طرقتها وحملت تقدم النهي
عن أخذها لانها شافع وهي التي ولدها في بطنها وتقدم ان الماخض
هي الحامل ، فاذا وجدناها طروقة الفحل على عام كما هو كثير في
الصحاري ومشاهد كثيرا نقول لا نأخذها حتى تأتي عليها ثلاث سنين
ولو كانت تحتها ولدها او في بطنها واحد هذا مما لا يقوله ذو معرفة
وهو من الجمود على النصوص مع جهل الحد المنصوص ، والمشاهد
الذي يبعد من الشك الخلوص ، فمما هو مشاهد بانتواتر في البلاد ،
التي نحن بها الآن وهي بلاد تيرس حرسنا الله واياها من المكاره ايلاد
الانثى مع أمها في البطن الذي يليها وذلك اذا تمت لها سنة لقحت أمها
لقاحها ويلدان معا في وقت واحد وهذا مما هو متواتر
لقاحها يلدان معا في وقت واحد وهذا مما هو متواتر
حتى انك لا تجد ذا خاصة او عامة الا ويحدثك بان هذا مما لا يجهل
عندهم ، واما النوادر فانهم يقولون منها ما لا يحمله عقل من لا
يعرف هذه البلاد لا سيما اهل الحضر الذين لم يجولوا في البلاد ،
ومن ذلك ما يحدث به من يوثق به منهم عموما وخصوصا انهم شاهدوا
بنت ستة اشهر لقحت وغير وغير مما يطول جلبه من سبعة وثمانية
وتسعة وعشرة لان اخبار الجمل الغفير يوجب العلم لا سيما وهم
مذاكرون لها ليلا ونهارا ، قال تعالى « فاسألوا اهل الذكر ان كنتم
لا تعلمون » ، اي اهل الذكر بالشيء. كما قال سيدنا علي كرم الله
وجهه لما سئل عن الاردب كم فيه من خبزة قال سلوا الخبازين ، قال
تعالى « فاسألوا اهل الذكر ان كنتم لا تعلمون » ومما يصدق عندك
هذا ويوضحه قوله تعالى « يا أيها الذين آمنوا ليستأذنكم الذين
ملكتم ايمانكم والذين لم يبلغوا الحلم منكم ثلاث مرات » ثم قال
« واذا بلغ الاطفال منكم الحلم فليستأذنوا كما استأذن الذين من
قبلهم » ، وبلوغ الصغير بالاحبال والانزال والاحتلام ، وبلوغ الصغيرة
بهما وبالحبيل والحيض ، وهذا وجدناه مختلفا غاية وأدنى مدة

البلوغ للغلام اثنتا عشرة سنة وقيل عشرة كما هو مشهور في كتب الحديث والسير ان عبد الله بن عمرو بن العاص اسن منه أبوه باحد عشر سنة وأدنى مدة للجارية تسع سنين فان لم يوجد لهما شيء مما تقدم فيبلغان حين يتم لهما خمس عشرة سنة ، وقيل ستة عشر وقيل سبعة عشر وقيل ثمانية

وروي عن بعضهم شاذا الى عشرين فاذا وجدنا بعض تلك العلامات المجعولة علامة للبلوغ نقول لا نحكم ببلوغه حتى يبلغ كذا وكذا من السنين هذا مما لا يقوله أحد لان الحكم اذا ثبت لمعنى فاذا زال المعنى زال الحكم وهذا لا يحتاج الى دليل الا اذا احتاج له النهار بعد الليل كذلك اذا وجدناها طروقة الجمل ولو على ستة أشهر فما نريد بعد ذلك . وأما الجذعة فيكفى في أمرها اي تعريفها ما قتاله (القاموس) وغيره الجذع محرقة قبل الثنى وهى بهاء اسم له في زمن وليس بسن تثبت او تسقط فبان لك أيها المنصف ان ما قل زمنها من المواشى وكبر قدرها من الخيار ولا تؤخذ الا ان اعطاها ربها للنهى عن أخذ كرائم الناس الا ان اعطوها طائعة بها انفسهم واما ان اعطاها فلا يقال له الا الدعاء الصالح المأمور به في قوله تعالى « وصل عليهم ان صلواتك سكن لهم » ، ومعنى صل عليهم ادع لهم بالخير والبركة واستغفر لهم ، ومعنى سكن لهم تسكن اليها نفوسهم وتطمئن بها قلوبهم واعلم انهم يقولون انما قام ابن اللبون مقام بنت المخاض لانه يمنع نفسه من صغار السباع ويرد الماء ويرعى العشب ، فعادلت الفضيلة أنوثة بنت المخاض فاذا وجدنا هذا الوصف في انثى مثلا على ثلاثة أشهر او اربعة نقول لا وكلا حتى تبلغ سنتين فان لم نجدها الا لقحة او تحتها ابنها او ابنتها نقول هذه بنت لبون ، هذا لا يقوله احد

واعلم ، ان من هذا القبيل اختلف العلماء في تردى الحيوان بين ان يضبط بالصفة او لا يضبط ، حتى اختلفوا هل يجوز فيه السلم او لا فمن نظر الى تباين الحيوان في الخلق والصفات وبخاصة صفات

النفس ، قال لا ينضبط ومنع فيه السلم ومن لم ينظر وقال انه ينضبط أجازها الجمهور على أنها تنضبط ويستدلون على ذلك بتركه عليه السلام تبينها بالسنين وبينها بالفاظها المعروفة وبذلك الالفاظ حكم من اجازوا الرجوع في ذلك الى اهل المعرفة به من الانام كما هو المحكوم به في غيره بلا كلام، واحذر هداك الله ايها الواقف على هذا الكلام ان تظن انه معارض للنص وتقول ان الكتب حدوا الاسنان بكذا وكذا لا وكلا ، ولا معارضة بل انما هذا تبين للنص وللمراد به كما قال خليل رحمه الله وشروحه في باب الدماء بثلاثين حقة ، وثلاثين جذعة واربعين خلفه بفتح الخاء المعجمة وكسر اللام الحامل من الابل بلا حد سن في الخلفة فالمراد على أن تكون حاملا سواء كانت حقة أو جذعة أو غيرهما ، فتبين لك أنها أي الخلفة صفة معايرة لصفة الحقنة والجذعة ، كما اوضحوا المراد به ، وكل هذا يبينه لك ويصدقه عندك ان كنت تفهم قوله صلى الله عليه وسلم في الحقنة (طروقة الجمل) وفي رواية (طروقة الفحل) ، وقولهم في ابن اللبون يمنع نفسه من صغار السباع وقولهم في الحق لانها استحق ان يركب وفي بعض روايات (الحقنة طروقة الحمل) بكسر الحاء اي مطيقة الحمل ، واهل بلادنا وجدوا الحق متكررا اكثر من ان يعد مركوبا على ستة اشهر بالغاً حد الركوب الذي لا ينكر ، ولحقنة كذلك ، وحيث وجدت الصفة وجد المراد كما في بلوغ الآدميين حرفا بحرف والحاصل ان اسنان الزكاة صفات كصفات البلوغ في الآدميين كلاهما حدث له سنون أغلبية عند بعض العلماء ، وبعضهم لم يجدها كما في نص الحديث ، وحيث وجدت الصفات وجدت الاسنان وحكم بها وهي اي الصفات وجودها في الفريقيين مع قلة الزمن مما يدل على الجودة كالرداءة ، ومن أعطاها من موائيه ، فقد اعطاها من كرائم امواله وليس الا ان يدعى له باصلاح احواله

واعلم انى اطلت الكلام على هذا وبينته غاية التبيين وضربت

له الامثال ليعلمه أهل العلم من الرجال لغموضه على كثير ممن يدعى العلم من أهل زماننا واهل بلادنا حتى انهم يقولون للمزكى لا بد لك في كل سن من كذا وكذا من السنين ولو أتاهاهم بكل وصف احسن مما يريدونه بالسنين وهذا لا يقوله الا من لم يشاهد غيره ، واما من شاهد ما شاهدناه لا بد ان يقول بحول الله ما قلناه واعوذ بالله من تعرض الحاسدين وكلام المعرضين الطاغين ، وأهل الجهل البسيط والمركب الذين هم أشد من الجاهلين والله در صاحب (الميمر) وما قتله وما سطر ، واقول ما قاله أحمد بن الطائب محمود رحمه الله في تأليفه الذي قال فيه

سميته ارشاد كل تال
ليس بذى مرء أو جدال
أعنى قوله

لكونه خالف ما كان يرى
فلنجعلنها هي المحجة
هذا الذي نحن عليه الآن
عليه اذ ما كلهم اجلاف
قولاً بديعاً نوره غير خفى
لعلنى احظى بضوء فجره
ما هو مفتوح من المسائل
يسأل عن افعاله جل علا
اوضحه فيه بنقل سام
مبيناً في خطبة التسهيل
ومعنا في واده تجول
بيت الامام المقرئ شاهدا
لم يصف من الغى زلالاً شبها
ناظمه ابن عمر العيشي
مصلحاً على الرسول احمد

وقل لمن ينكر ما قد سطرا
قاعدتى لى وعلى حجه
وللذى يقول لو قد كان
ليس هدى لنبيه الاسلاف
قد قال في شرح الشريشى المطرفي
وها أنا نظمته من نثره
وربما سد على الاوائل
على الاواخر لان الله لا
فانظره في مقالة الاعلام
ومثل ذا ورديا خليل
ومن يقل كنت بذا تقول
قلت نعم وانشدت منشدا
ومن له عقل أبى عن شرب ما
ويرتجى العون من العلى
وقلت من بعد تمام المقصد

صلى عليه ربنا وسلمنا ما زهق الباطل والحق سما
مستشهدا لله در القائل الحق مقبول ولو من جاهل
ولا يطاع عالم في باطل فانظر لذات القول لا للقائل
أترك الياقوت في المزابيل وتشتري الحجار في المحافل
كلا ورب البيت في الفضائل لا يرتضى ذلك ادنى عاقل
ولينظر الناظر بالانصاف لان الانصاف من أوصاف الاشراف ،
ثم قلت غفر الله لى ما قلت

وعد مصرف وفاقا في الثمان ووصف كل فيه خلف مستبان
أعنى أن عدد المصرف الذى تصرف أى تعطى له الزكاة باتفاق
العلماء محصور في آثمان الذين ذكروا في القرآن ، وان وصف كل
واحد منهم فيه خلف أى خلاف مستبان أى ظاهر والذى جاء في
القرآن هو قوله تعالى « انما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين
عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن
السبيل » والذى اختلف فيه العلماء ككون الفقير من عنده ما لا يكفيه
والمسكين من لا شئ له ، وقيل بالعكس ، والعامل الساعى في جمعها
والمؤلفة قلوبهم ، قوم كفار يعطون ترغيبا في الاسلام وفي الرقاب
وهو الرقيق المومن يشتري ويعتق وولاه للمسلمين والغارمين وهو
من ائتمرا ديننا في غير سفه ولا فساد ، ولا يجسد له وفاء ، وابن
السبيل ، وهو للسافر الغريب ، وأهل كل مذهب يعلمون ما في هذا
عندهم من الخلاف ، فلا نطيل بجلبه

وقصدنا من هذا انما هو الاصل الضابط للشريعة لا احصاء
الفروع ، لان ذلك غير منحصر كما تقدم في الخطبة ، ولما كانت زكاة
الفطر ملحقة بالزكاة ، قلت ، غفر الله لى ما قلت :

« فصل في زكاة الفطر »

وبزكاة الفطر خاطب الامام
من آخر لرمضان وأصرفا
وفاقهم الا شذوذ لا يرام
للفقراء المسلمين واعرفا

أعنى ان وفاق العلماء خاطب الانام بزكاة الفطر الا شذوذ لا يرام أي لا يقصد اتباعه وان وقتها من آخر رمضان وانها تصرف للفقراء المسلمين وانك تعرف هذا لانه مما اتفق عليه ، والكلام في هذه الزكاة يتعلق بوجوه الاول في معرفة حكمها ، والثاني في معرفة من تجب عليه ، وعمن تجب والثالث كم يجب عليه ومما تجب عليه ، والرابع متى تجب عليه ، والخامس من تجوز له .

الاول ، فأما زكاة الفطر فالجمهور على انها فرض وذهب بعض المتأخرين من اصحاب مالك انها سنة ، وبه قال اهل العراق ، وقال قوم هي منسوخة بالزكاة .

الثاني اجمعوا ان المسلمين مخاطبون بها ذكرانا واناثا دسعارا او كبارا ، عبيدا او احرارا الا ما شذ فيه الليث ، فقال ليس على اهل العمود زكاة الفطر ، وانما هي على اهل القرى وما شذ أيضا من قول من لم يوجبها على اليتيم . وأما عمن تجب فانهم اتفقوا على انها تجب على ائمة في نفسه وانها زكاة بدن لا زكاة مال ، وانما تجب على ولده الصغار عليه اذا لم يكن لهم مال ، وكذلك في عبيده اذا لم يكن لهم مال واختلفوا فيما سوى ذلك ، وليس من شرط هذه الزكاة الغنى عند اكثرهم ولا نصاب بل ان يكون فضلا عن قوته وقوت عياله .

وقال ابو حنيفة واصحابه لا تجب على من تجوز له الصدقة لانه لا يجتمع ان تجوز له وان تجب عليه وذلك بين ، والله أعلم واختلفوا من العبيد في مسائل احداها في وجوب زكاته على السيد اذا كان له مال ، وذلك مبني على أنه يملك او لا يملك ، والثانية

في العبد الكافر ، هل تؤدي عنه زكاته ام لا ، والثالثة في المكاتب هل على سيده عنه ام لا زكاة عليه فيه والرابعة في عبيد التجارة هل على السيد فيهم زكاة الفطر ام ليس في عبيد التجارة صدقة

وكذلك اختلفوا في عبيد العبيد ، وفروع هذا الباب كثيرة الثالث واما من ماذا تجب فان قوما ذهبوا الى انها تجب اما من البر أي القمح والتمر والشعير والزبيب او الاقط وان كان ذلك على التخيير الذي تجب عليه ، وقوم ذهبوا الى ان الواجب هو غالب قوت البلد أو قوت المتكلف اذا لم يقدر على قوت البلد وهو الذي حكاه عبد الوهاب عن المذهب واما كم يجب فان العلماء اتفقوا على انه لا يؤدي في زكاة الفطر من التمر والشعير أقل من صاع لثبوت ذلك في حديث ابن عمر واختلفوا في قدر ما يؤدي من القمح فقليل صاع وقيل نصف صاع •

الرابع واما متى يجب اخراج زكاة الفطر فانهم اتفقوا على انها تجب في آخر رمضان لحديث ابن عمر (فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر من آخر رمضان) ، واختلفوا في تحديد الوقت فقليل تجب بطلوع الفجر من يوم الفطر ، وقيل تجب بغروب الشمس من آخر يوم رمضان • وسبب اختلافهم هل هي عبادة متعلقة بيوم العيد او بخروج رمضان ، لأن ليلة العيد ليست من رمضان • وفائدة الخلاف: المولود يولد قبل الفجر من يوم العيد ، وبعد معيب الشفق هل تجب عليه ام لا •

الخامس واما لمن تصرف ، فأجمعوا أنها تحرف للفقراء المسلمين ، واختلفوا هل تجوز لفقراء الذمة • واجمع المسلمون على ان زكاة الاموال لا تجوز لاهل الذمة ، لقوله عليه السلام (صدقة تؤخذ من اغنيائهم وترد على فقرائهم) • ثم قلت غفر الله لي ما قلت وما فعلت ، وغفر لمن احببني ومن احببت :

« باب الجهاد »

بكر الجيم أصله المشقة ، يقال جهدت جهادا بلغت المشقة
وشرعا بذل الجهد في قتال الكفار ، ويطلق على مجاهدة النفس بتعلم
أمور الدين ثم العمل بها ثم على تعليمها وعلى مجاهدة الشيطان بدفع
ما يأتي به من الشبهات وما يزينه من الشهوات ، وعلى مجاهدة
الفساق باليد ثم اللسان ثم القلب • وأما مجاهدة الكفار فباليد والمال
واللسان والقلب • وشرع بعد الهجرة اتفاقا ، والعلماء قولان مشهوران
هل كان فرض عين او كفاية وقال الماوردي كان فرض عين على
المهاجرين دون غيرهم ، ويؤيده وجوب الهجرة قبل الفتح على كل
من أسلم الى المدينة لنصر الاسلام • وقال السهيلي كان عينا على
الانصار دون غيرهم ، ويؤيده مبايعتهم النبي صلى الله عليه وسلم
ليلة العقبة على ان يؤوه وينصروه فتخرج من قولهما انه كان عينا
على الطائفتين كفاية في حق غيرهم، ومع ذلك فليس في حق الطائفتين
على التعميم بل في حق الانصار اذا طرق المدينة طارق ، وفي حق
المهاجرين اذا اريد قتال احد من الكفار ابتداء ، ويؤيد هذا ما وقع
في قصة بدر ، وقد كان عينا في الغزوة التي يخرج فيها النبي صلى
الله عليه وسلم ، وعلى من عينه ، ولو لم يخرج • وأما بعده ففرض
كفاية على المشهور، الا ان تدعو الحاجة اليه كان يدهم العدو وبتعيين
الامام وتتأدى الكفاية بفعله في السنة مرة عند الجمهور لان الجزية
بدل عنه وانما يجب في السنة مرة اتفاقا ، فبدلها كذلك وقيل يجب
كلما امكن وهو قوي قال بعضهم والتحقيق ان جهاد الكفار
متعين على كل مسلم اما بيده واما بلسانه واما بماله ، واما بقلبه
قاله (الزرقاني) على الموصى •

وفي (القسطلاني) والجهاد بكر الجيم مصدر جاهدت العدو
مجاهدة وجهادا ، وأصله جهادا كقتال مخفف بحذف الياء وهو مشتق
من الجهد بفتح الجيم وهو التعب والمشقة لما فيه من ارتكابها او من

الجهاد بالضم ، وهو الطاقة لان كل واحد منهما بذل طاقته في دفع صاحبه ، وهو في الاصطلاح قتال الكفار لنصرة الاسلام واعلاء كلمة الله . ويطلق أيضا على جهاد النفس والشيطان وهو من اعظم الجهاد قال شيخنا رضى الله عنه وارضاه في نظمه (مطاية المجد) مرجعا للضمير على النفس

جهادها هو الجهاد الاكبر سلاحها هيلة تكرر

والمراد بالترجمة الاول والاصل فيه قبل الاجماع آيات كقوله تعالى « كتب عليكم القتال » « وقاتلوا المشركين كافة » ، وكان قبل الهجرة محرما ، ثم أمر صلى الله عليه وسلم بعدها بقتال من قاتله ثم ابيح الابتداء به في غير الاشهر الحرم ، ثم أمر به مطلقا ثم ان الجهاد قد يكون فرض عين ، وقد يكون فرض كفاية لان الكفار ان دخلوا بلادنا او أسروا مسلما يتوقع فكه ، ففرض عين وان كان ببلادهم ففرض كفاية . وقد روى أنه تطوع ، ولذلك قلت غفر الله لى

كون الجهاد فرضه الكفاية الا شذوذاً وفق ذى الدراية
على الذى بلغ حرا واجدا لما به يغزو صحيحا أوردا
واذن والدين فيه اشترطوا الا اذا عين فيه أسقطوا

أعنى ان كون الجهاد فرضا على الكفاية عليه وفاق اهل الدراية اي المعرفة ، والمراد العلماء الا على قول شاذ انه تطوع ، وفرضيته على الذى بلغ أى من يكون بالغاً حراً واجداً للذى يغزو به صحيحاً قوله أوردا تنمى بمعنى احضر ويصح أن يكون المعنى اورد اى أحضر فرضيته على الذى بلغ الى آخر الاوصاف قوله واذن والدين الخ ، اعنى ان اذن الوالدين مشروط في وجوب الجهاد الا

إذا تعين كأن دهم العدو أى أتوا فجأة ، فإن أذنهم إذا أسقطه العلماء قال صاحب (البداية) اجمع العلماء على أن الجهاد فرض على الكفاية ، لا فرض عين إلا عبد الله ابن الحسن فإنه قال انه تطوع ، وأما على من يجب فهم الرجال الاحرار البالغون الذين يجدون بما يغزون به الاصحاء لا المرضى ولا الزملاء وعامة الفقهاء متفقون على ان من شرط هذه الفريضة اذن الابوين فيها الا ان يكون عليه فرض عين مثل ان لا يكون هناك من يقوم بالفرض الا بقيام الجميع واختلفوا في اذن الابوين المشركين ، وكذلك اختلفوا في اذن الغريم اذا كان عليه دين لقوله عليه الصلاة والسلام ، وقد سأل الرجل ايكفر الله عنى خطاياى ان مت صابرا محتسبا فى سبيل الله ، فقال (نعم الا الدين) كذلك قال لى جبريل

والجمهور على جواز ذلك ، وبخاصة اذا تخلف وفاء من دينه
ثم قلت غفر الله لى

والمشركون كلهم يقاتلوا وجاز الاستعباد فيهم سائلوا

أعنى أن المشركين كلهم يقاتلون ، وجاز استعبادهم لمن أخذهم يا سائل ، الا ما روى عن مالك انه لا يجوز ابتداء الحبشة بالحرب ولا الترك لما روى انه عليه السلام قال (ذروا الحبشة ، ما ذرتكم) وسئل مالك عن صحة هذا الامر فلم يعترف ، ولكن قال لم يزل الناس يتحامون غزوهم ، والاصل فى قتال المشركين قوله تعالى « وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله » ثم قلت

وخيروا فى المن واستعباد	والفدى بعد الاسر باجتهاد
وجاز تأمين الامام وكذا	تأمين حر مسلم قد أخذ
وقتل بالغ من الذكران	مقاتل جاز بلا بهتان

وبالسلّاح قتلهم بالاتفاق والحرّق بالنار اختلاف للسياق
وبالمجانيق ذوو الحصون يرموا به اتفاق ذى الفنون

أعنى أنهم خيروا الامام فى الاسارى أى الكفار بعد الاسر
بين أن يمن عليهم ويتركهم أو يستعبدهم أو يأخذ منهم الفداء باجتهاده
وأما القتل ، فقال قوم لا يجوز قتل الاسير ، وقال قوم يجوز لانه
عليه الصلاة والسلام قتل الاسارى فى غير موطن ، واستبعد
النساء ، وحكى ابو عبيد انه ما استعبد أحد ذكور العرب ، واجمعت
الصحابة بعده عليه السلام على استعباد أهل الكتاب ذكرانهم
واناثهم

هذا ما يتعلق بانبييت الاول ، قولى وجاز الى آخر البيت الثانى
أعنى أنهم اتفقوا على جواز تأمين الامام ، وكذا عند الجمهور تأمين
الحر المسلم فانه قد أخذ امضاؤه الا ما كان يرى ابن الماجسون أنه
موقوف على اذن الامام ، واختلفوا فى أمان العبد وأمان المرأة ،
فالجمهور على جوازه ، وبعضهم يقول امان المرأة موقوف على اذن
الامام وقال ابو حنيفة لا يجوز أمان العبد الا أن يقاتل ، وحجة
الجمهور (المسلمون تتكافأ دماؤهم ويسعى بذمتهم أدناهم وهم يد
على من سواهم) •

قولى وقتل بالغ الى آخر البيت الثالث ، اعنى انه يجوز فى
الحرب قتل الكافر البالغ من الذكور المقاتل بلا بهتان ، أى كذب
وأما القتل بعد الاسر ففيه الخلاف الذى ذكرنا وكذلك لا خلاف بينهم
فى انه لا يجوز قتل صبيانهم ولا نسائهم ما لم تقاتل المرأة ، فاذا
قاتلت استبيح دمها واختلفوا فى اهل الصوامع المنعزلين عن
الناس والعميان والزمناء والشيوخ الذين لا يقاتلون والمعتوه ،
والحرث ، والعسيف ، أى العامل الاجير ، فقال مالك لا يقتل الاعمى ولا

المعتوه ولا اصحاب الصوامع ، ويترك لهم من اموالهم بقدر ما يعيشون به ، وكذلك لا يقتل الشيخ الفانى عنده وبه قال ابو حنيفة ، وقيل لا يقتل الشيوخ فقط ، وقيل لا يقتل الحراث ، وقيل يقتل جميع هذه الاصناف ، قوله العسيف هو الاجير مشتق من قولهم بات يعسف الليل عسفا اذا خبطه يطلب شيئا لانه يعسف الطرقات مترددا فى الاشغال ، والجمع عسفاء مثل اجير واجراء وصح النهى عن المثلة قولى وبالسلاح الى آخر البيت الرابع اعنى ان المسلمين اتفقوا على جواز قتلهم ، واختلفوا فى تحريقهم بالنار فكرهه قوم وأجازه آخرون ، وقال بعضهم ان ابتداء العدو بذلك جاز والا فلا ، والمراد بالسباق ككتاب آخر انييت العلماء الذين يتسابقون الى العلم

قولى وبالمجانيق الخ ، اعنى ان عوام الفقهاء اهل الفنون اتفقوا على جواز رمى اهل الحصون بالمجانيق سواء كان فيها نساء وذرية او لم يكن وأما اذا كان الحصن فيه اسارى من المسلمين فقالت طائفة يكف عن رميهم بالمنجنيق ، وقيل ذلك جائز ؛ قوله المنجنيق ، بفتح الميم ويكسر ، آلة ترمى بها الحجارة كالمنجنوق معربة وقد تذكر فارسيته (من وجه نيك) أى أنا ما أجودنى جمعه مجنيقات ومجانق ، ومجانيق وهى التى فى النظم ، وقد جنقوا يجنقون وجنقوا تجنيقا وتجنقوا عند من جعل الميم أصلية ، قاله (القاموس) •

وأما النكاية التى تجوز فى اموالهم وذلك فى المبانى والحيوان والنبات ، فانهم اختلفوا فى ذلك ، فأجاز مالك قطع الشجر والثمار ، وتخريب العامر ، ولم يجز قتل المواشى ولا تحريق النخل وكره الا وزاعى قطع الشجر المثمر وتخريب العامر ، كنيسة كان او غير ذلك وقال الشافعى تحرق البيوت والشجر اذا كانت لهم معاقل وكره تخريب البيوت وقطع الشجر اذا لم تكن معاقل ، ثم قلت غفر الله لى ما قلت وما فعلت :

وشرط حرب ببلوغ الدعوة ومنهم عدم القبول ثبت

أعنى أن شرط الحرب مع الكفار هو بلوغ الدعوة الى الاسلام •
ويظهر منهم عدم القبول للاسلام وهذا ثابت بالاتفاق لقوله
تعالى ، «وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا » ، وأما هل تكرر الدعوة
عند تكرر الحرب فانهم اختلفوا في ذلك ، فمنهم من اوجبها ومنهم من
استحبها ، ومنهم من لم يوجبها ولا استحبها ولا سيما اليوم ولله
الحمد لانتشارها

والسبب في اختلافهم معارضة القول للفعل وذلك انه ثبت
انه عليه السلام كان اذا بعث سرية ، قال لاميرها اذا لقيت عدوك من
المشركين فادعهم الى ثلاث خصال او خلال فايتهن ما اجابوك فاقبل
منهم وكف عنهم ادعهم الى الاسلام فان اجابوك فاقبل منهم وكف
عنهم ثم ادعهم الى التحول من دارهم الى دار المهاجرين ، فان أبوا
واختاروا دارهم فاعلمهم انهم يكونون كاعراب المسلمين يجري عليهم
حكم الله الذي يجري على المؤمنين ولا يكون لهم من الفئء والغنيمة
نصيب الا أن يجاهدوا مع المسلمين ، فان هم أبوا فادعهم الى اعطاء
الجزية فان أجابوا فاقبل منهم وكف عنهم فان أبوا فاستعن بالله
وقاتلهم وثبت من فعله عليه الصلاة والسلام انه كان يبيت العدو
ويغير عليهم مع الغدوات . فمن الناس ، وهم الجمهور من ذهب الى
أن فعله ناسخ لقوله : وان ذلك انما كان في أول الاسلام قبل أن تنتشر
الدعوة ، ومن الناس من رجح القول على الفعل ، وذلك بان حمل
الفعل على الخصوص ومن استحسن الدعاء ، فهو وجه من الجمع
ثم قلت

والضعف لا عنه يفر واستقر فيه اعتبار قوة لمن يقرر

اعنى أن الضعف وهو المثلان لا يفر اى يهرب عنه ، واستقر
فيه اعتبار القوة لمن يقرر أى يثبت قوله وهو عن مالك وأيضا معنى
البيت يفهم من هذا الكلام قال صاحب (البداية) واما معرفة العدد

الذين لا يجوز الفرار منهم فهو الضعف ، وذلك مجتمع عليه لقوله تعالى «الآن خفف الله عنكم وعلم أن فيكم ضعفا» وذهب ابن الماجشون ورواه عن مالك أن الضعف انما يعتبر في القوة لا في العدد وانه يجوز ان يفر الواحد عن واحد ، اذا كان اعتق جوادا منه واجود سلاحا واشد قوة قال صاحب (القاموس) ضعف الشيء بالكسر مثله وضعفاه مثلاه او الضعف المثل الى ما زاد ويقال لك ضعفه يريدون مثليه وثلاثة امثاله لانه زيادة غير محصورة ، وقول الله تعالى «يضاعف لها العذاب ضعفين» اي ثلاثة اعذبة ومجاز يضاعف اي يجعل الى الشيء شيئا حتى يصير ثلاثة ، ثم قلت غفر الله لى ما قلت

وللامام حقا ان يهادنا اذا تكن مصلحة معاينا

اعنى انه يجوز للامام أن يهادن اي يصلح الكفار اذا توجد مصلحة حال كونها معاينة عناد الناس : قال في (البداية) وأما هل تجوز المهادنة ، فان قوما اجازوها ابتداء من غير سبب اذا رأى ذلك الامام مصلحة للمسلمين ، وقوم لم يجيزوها الا لكان الضرورة الداعية لاهل الاسلام من فتنة او غير ذلك اما بشيء يأخذونه منهم لا على حكم الجزية اذا كانت الجزية انما شرطها أن تؤخذ منهم ، وهم بحيث ان تنفذ عليهم أحكام المسلمين ، واما بلا شيء يأخذونه منهم • وكان الازعاعى يجيز أن يصلح الامام الكفار على شيء يدفعه المسلمون الى الكفار اذا دعت الى ذلك ضرورة فتنة او غير ذلك من الضرورات

وقال الشافعى لا يعطى المسلمون الكفار شيئا الا ان يخافوا أن يسطنموا لكثرة العدو وقتلهم أو لمحنة نزلت بهم ، وممن قال باجازه الصلح اذا رأى ذلك الامام مالك والشافعى وابو حنيفة، الا ان الشافعى لا يجوز الصلح عنده لاكثر من المدة التى صلح عليها

رسول الله صلى الله وسلم الكفار عام الحديبية وقد اختلف في هذه المدة ، فقل كانت اربع سنين وقل ثلاث وقل عشر ، وبذلك قال الشافعى ، ثم قلت

ولدخلهم في الاسلام او جزية يحاربوا تمام

اعنى ان الذي يحاربون لاجله هو أحد أمرين اما الدخول في الاسلام واما اعطاء الجزية لقوله تعالى « قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا يدينون دين الحق من الذين أوتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون » وكذلك اتفق عامة الفقهاء على أخذها من المجوس، لقوله صلى الله عليه وسلم (سنوا بهم سنة أهل الكتاب) •

واختلفوا فيما سوى أهل الكتاب من المشركين هل تقبل منهم الجزية ام لا ، فقال قوم تؤخذ الجزية من كل مشرك ، وبه قال مالك ، وقوم استثنوا من ذلك مشركى العرب ، وقال الشافعى وأبو ثور وجماعة لا تؤخذ الا من أهل الكتاب والمجوس، ومما يتعلق بهذه الجملة من المسائل المشهورة النهى عن السفر بالقرآن الى ارض العدو. وعامة الفقهاء على أن ذلك غير جائز لثبوت ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال أبو حنيفة يجوز في العساكر المأمونة ، والسبب في اختلافهم هل النهى عام اريد به العام او عام اريد به الخصوص ثم قلت غفر الله لى

« فصل في حكم الفىء والجزية »

قال فى (المصباح) الفىء الخراج والغنيمة والجزية ما يؤخذ من أهل الذمة والجمع جزى مثل سدره وسدر

ونلامام الخمس وقفا لا حرج وغيره لمن باذنه خرج

أعنى أن المسلمين اتفقوا على أن الغنيمة التي توكذ قورا من انكفار ما عدى الارضين خمسها للامام وانه لا حرج عليه فى أخذه وأربعة أخماسها للذين غنموها لقوله تعالى « واعلموا أنما غنمتم من شىء » الآية واختلفوا فى الخمس على اربعة مذاهب مشهورة أحدها ان الخمس يقسم خمسة اخماس على نص الامام وبه قال الشافعى والقول الثانى انه يقسم على اربعة أقسام وان قوله تعالى « فان لله خمسة » هو مفتاح كلام وليس هو قسم خامس ، والقول الثالث انه يقسم اليوم ثلاثة اقسام وان سهم النبى عليه السلام وذوي القربى سقط بموت النبى صلى الله عليه وسلم ، والقول الرابع ان الخمس بمنزلة الفىء يعطى منه الغنى والفقير وهو قول مالك وعامة الفقهاء على قسمته ، والذين قالوا يقسم اربعة أخماس او خمسة ، اختلفوا فيما يفعل بسهم رسول الله صلى الله عليه وسلم وسهم القرابة بعد موته فقال قوم يرد على سائر الاصناف الذين لهم الخمس وقال قوم بل يرد على باقى الجيش ، وقال قوم بل سهم رسول الله صلى الله عليه وسلم وللإمام وسهم ذوي القربى لقرابة الامام ، وقال قوم بل يجعلان فى السلاح والعدد ، واختلفوا فى القرابة من هم ، فقال قوم بنو هاشم فقط ، وقال قول بنو المطلب وبنو هاشم

قولى وغيره لمن باذنه خرج اعنى أن غير الخمس وهو اربعة اخماس الغنيمة للغانمين اذا خرجوا باذن الامام ، واختلفوا فى الخارجين بغير اذن الامام وفيمن يجب له سهمه من الغنيمة، ومتى يجب وكم يجب وفيما يجوز له من الغنيمة قبل القسم فالجمهور على أن أربعة أخماس الغنيمة الذين غنموها خرجوا باذن الامام أو بغير اذنه لعموم قوله تعالى : « واعلموا أن ما غنمتم من شىء » الآية وقال قوم اذا أخرجت السرية أو الرجل الواحد بغير اذن الامام فكل ما ساق نفل يأخذه الامام وقال قوم يأخذه كله الغانم فالجمهور تمسكوا بظاهر الآية وهؤلاء كانهم اعتمدوا صورة الفعل الواقع من ذلك فى عهد رسول الله صلى

الله عليه وسلم وذلك ان جميع السرايا انما كانت تخرج عن اذنه عليه
 الصلاة والسلام فكانهم رأوا أن اذن الامام في ذلك شرط وهو ضعيف
 وأما من له سهم من الغنيمة فانفقوا على الذكران الاحرار البالغين
 واختلفوا في أصدادهم أعنى في النساء والعبيد ومن لم يبلغ من الرجال
 من قارب البلوغ فقال قوم ليس للعبيد ولا للنساء حظ من الغنيمة
 ولكن يرضخ لهم . وبه قال مالك ، وقال قوم لا يرضخ لهم ولا لهم حظ
 الغانمين ، وقال قوم بل لهم حظ واحد من الغانمين وهو قول الاوزاعي
 وكذلك اختلفوا في الصبي المراهق ، فمنهم من قال يقسم له وهو
 مذهب الشافعى ، ومنهم من اشترط في ذلك أن يطبق القتال وهو
 مذهب مالك ، ومنهم من قال يرضخ له ، وكذلك اختلفوا في التجار
 والاجراء ، هل يسهم لهم أم لا ، فقال قوم لا يسهم لهم الا أن يقاتلوا
 وقال قوم بل يسهم لهم اذا شهدوا القتال، وكذلك اختلفوا في الجعائل
 وهو أن يعين أهل الديوان بعضهم بعضا أعنى يعين القاعد منهم الغازي
 فأجازها مالك ومنعها غيره ، ومنهم من اجاز ذلك من السلطان فقط واذا
 كانت ضرورة وبه قال أبو حنيفة والشافعى ، واما الشرط الذي يجب
 به للمجاهد هذا السهم في الغنيمة فان الاكثر على أنه اذا شهد القتال
 وجب له وبهذا قال الجمهور ، وقال قوم اذا لحقهم قبل ان يخرجوا الى
 دار الاسلام وجب له حظه من الغنيمة ان اشتغل في شىء من أشباهها
 وهو قول أبى حنيفة ، واما السرايا التى تخرج من العساكر فتغنم
 فان الجمهور على ان العسكر يشاركونهم فيما غنموه وان لم يشهدوا
 الغنيمة ولا القتال وذلك لقوله عليه الصلاة والسلام (وترد سراياهم
 على تعدتهم) خرجه أبو داود لان لهم تأثرا أيضا في أخذ الغنيمة ،
 وقال الحسن البصري اذا خرجت السرية باذن الامام من عسكره
 خمسها وما بقى فلاهل السرية وان خرجوا بغير اذنه خمسها وكان ما
 بقى بين الجيش كله وقال النخعى : الامام بالخيار ان شاء خمس

ما ترد السرية وان شاء نفعه كله ، وأما كم يجب للمقاتل فانهم اختلفوا في الفارس فقال الجمهور الفارس ثلاثة أسهم سهم له وسهمان لفارسه وقال أبو حنيفة للفارس سهمان سهم له وسهم لفارسه وأما ما يجوز للمجاهد أن يأخذ من الغنيمة قبل القسم فان المسلمين اتفقوا على تحريم الغلول لما ثبت في ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من قوله عليه الصلاة والسلام (أدوا الخيط والمخييط فان الغلول عار وشنار على أهله يوم القيامة) الى غير ذلك من الآثار الواردة في هذا الباب ، واختلفوا في اباحة الطعام للغزاة ما داموا في ارض العدو فأباح ذلك الجمهور ومنع ذلك قوم وهو مذهب ابن شهاب ، واختلفوا في عقوبة الغال فقال قوم يحرق رحله ، وقال بعضهم ليس له عقاب الا التعزير وسبب اختلافهم اختلافهم في تصحيح حديث صالح بن محمد بن زائدة عن سالم عن ابن عمر رضى الله عنهما انه عليه الصلاة والسلام قال (من غل فاحرقوا متاعه) ثم قلت غفر الله لى

وزيده لكل من شاء على نصيبه والخلف في القدر عـلا

أعنى أن الامام يجوز له أن يزيد من شاء على نصيبه والخلف أي الخلاف من الذي يكون منه ما يزيد على النصيب أي من أي شيء يكون • قال صاحب (البداية) وأما تنفيل الامام من الغنيمة لمن شاء اعنى أن يزيد على نصيبه فان العلماء اتفقوا على جواز ذلك ، واختلفوا من أي شيء يكون النفل في مقداره وهل يجوز الوعد به قبل الحرب وهل يجب السلب للمقاتل ام ليس يجب الا ان ينفعه الامام فهذه أربع مسائل •

المسألة الاولى فان قوما قالوا النفل يكون من الخمس الواجب لبית المال وقال قوم يكون من خمس الخمس وهو حظ الامام وقال قوم ، النفل من جملة الغنيمة ومن هؤلاء من أجاز تنفيل جميع الغنيمة •

المسألة الثانية أما مقدار ما للامام أن ينفل من ذلك عند الذين

أجازوا النفل من رأس الغنيمة فان قوما قالوا لا يجوز أن ينفل أكثر من الثلث أو الربع وقال قوم ان نفل الامام للسرية جميع ما غنمت جاز •

المسألة الثالثة وهى هل يجوز الوعد بالتنفيل قبل الحرب أم ليس يجوز ذلك فانهم اختلفوا فيه فكره ذلك مالك واجازه جماعة •

المسألة الرابعة وهى هل يجب سلب المقتول للقاتل أو ليس يجب إلا أن نفيه له الامام فانهم اختلفوا في ذلك ، فقال مالك لا يستحق سلب المقتول إلا أن ينفيه له الامام على جهة الاجتهاد ، وذلك بعد الحرب ، وبه قال أبو حنيفة والثوري • وقال الشافعي وأحمد وأبو ثور واسحاق وجماعة السلف هو واجب للقاتل قال ذلك الامام أو لم يقله ، ومن هؤلاء من جعل السلب له على كل حال ولم يشترط في ذلك شرطا ، ومنهم من قال لا يكون له السلب الا اذا قتله مقبلا غير مدبر ، وبه قال الشافعي ، ومنهم من قال إنما يكون السلب المقتول اذا كان القتل قبل معمة الحرب أو بعدها وأما ان قتله في حين المعمة فليس له سلب ، وبه قال الاوزاعي وقوم قالوا ان استكثر الامام السلب جاز أن يخمسه ، واختلفوا في السلب الواجب له ما هو ، فقال قوم له جميع ما وجد على المقتول واستثنى قوم من ذلك الذهب والفضة وها هنا مسائل لا بد من التنبيه عليها منها أموال المسلمين التي تسترد من أيدي الكفار فانهم اختلفوا في ذلك على أربعة أقوال مشهورة •

أحدها ان ما استرد المسلمون من أيدي الكفار من أموال المسلمين لأربابهم ليس الغزاة المستردين لذلك منها شيء ، ومن قال بهذا القول الشافعي وأصحابه ، وأبو ثور •

والقول الثاني ان ما استرد المسلمون من ذلك هو غنيمة للجيش ليس اصحابه منه شيء • قاله الزهري وعمر بن دينار وهو مروي عن

والقول الثالث أن ما وجد من أموال المسلمين قبل القسم فصاحبه أحق به بلا ثمن وما وجد من ذاك بعد القسم فصاحبه أحق به بالقيمة ، وهؤلاء انقسموا قسمين فبعضهم رأى أن هذا رأى فى كل ما استرده المسلمون من أيدي الكفار بأى وجه صار ذلك الى أيدي الكفار وفى أى موضع صار وممن قال هذا القول مالك والثور وجماعة وهو مروي عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه وبعضهم فرق بين ما صار من ذلك الى أيدي الكفار غلبة وحازوه حتى انفصلوا به الى دار المشركين وبين ما أخذ منهم قبل أن يحوزوه ويبلغوا به دار الشرك فقال ما حازوه فحكمه أن ألفاه صاحبه قبل القسم فهو له وهذا هو القول الرابع ، واختلافهم راجع الى اختلافهم فى هل يملك الكفار على المسلمين أموالهم اذا غلبوهم عليها ام ليس يملكونها واستثنى أبو حنيفة أم الولد والمدير من سائر الاموال فقال ان الكفار يملكون على المسلمين سائر الاموال ما عدى هذين ، وقال مالك فى أم الولد انه اذا أصابها مولاها بعد القسم ان على الامام أن يعيدها فان لم يفعل جبر سيدها على فدائها فان لم يكن له مال أعطيت له واتبعه الذي خرجت فى نصيبه بقيمتها دينا متى أيسر ، ومن هذا الاصل اعنى اختلافهم هل يملك المشرك مال المسلم او لا يملك اختلف الفقهاء فى الكافر يسلم وبيده مال مسلم هل يصح له أم لا فقال مالك وأبو حنيفة يصح له وقال الشافعى لا يصح له ، واختلف اذا دخل مسلم على الكفار على جهة التلصص واخذ من ايديهم مال مسلم ، فقال أبو حنيفة هو اولى به ، وان اراده صاحبه أخذه بالثمن ، وقال مالك هو لصاحبه

ومن هذا الباب اختلافهم فى الحربى يسلم ويهاجر ويترك فى دار الحرب ولده وزوجه وماله هل يكون لما ترك حرمة مال المسلم وذريته وزوجه فلا يجوز تملكهم للمسلمين ان غلبوا على ذلك ام ليس

لما ترك حرمة ، ومنهم من فرق بين المال والزوجة والولد فقال ليس لاله حرمة وللزوجة والولد حرمة ، ومنها اختلافهم فيما افترض المسلمون من الارض عنوة فقال مالك لا تقسم الارض وتكون وقفاً يضرب خراجها في مصالح المسلمين من ارزاق المقاتلة وبناء القناتير والمساجد وغير ذلك من سبيل الخير الا ان يرى الامام في وقت من الاوقات ان المصلحة تقتضى القسمة فان له أن يقسم الارض وقال الشافعى الارضون المفتحة عنوة تقسم كما تقسم الغنائم يعنى خمسة أقسام وقال أبو حنيفة الامام مخير في ان يقسمها بين المسلمين او يضرب على أهلها الكفار فيها الخراج ويقرها بأيديهم ، ومنها قسمة الفىء وهو كل ما صار للمسلمين من الكفار من قبل الرعب والخوف من غير أن يوجف عليه بخيل ورجل :

واختلف الناس في الجهة التى يصرف اليها فقال قوم ان الفىء لجميع المسلمين الفقير والغنى وان الامام يعطى منه للمقاتلة وللحكام والولاة وينفق منه في النوائب التى تنوب المسلمين كبناء القناتير ، واصلاح المساجد وغير ذلك ولا خمس في شىء منه وبه قال الجمهور وهو الثابت عن أبى بكر وعمر رضى الله عنهما : وقال الشافعى بل فيه الخمس والخمس مقسوم على الاصناف الذين ذكروا في آية الفىء والغنائم وهم الاصناف الذين ذكروا في الخمس بعينه من الغنيمة وان الباقي هو الذى هو محرووف الى اجتهاد الامام ينفق منه على نفسه وعياله ، ومن رأى ، وقوم قالوا الفىء غير مخمس ولكن يقسم على الاصناف الخمسة الذين يقسم عليهم الخمس ثم قلت في حكم الجزية غفر الله لى

وجاز أخذ جزية من المجوس	أهل الكتاب العجم مثلهم اسوس
من الذكور البالغين الاحرار	وقدرها فيه اختلاف باشتهار
ولا وجوب غير بعد الحول قل	وحيث أسلم سقوطها نقل

أصنافها ثلاثة نقيصة عنوية صليحة عشرية
وفي مصالح جميع المسلمين تصرف باتفاقهم مكملين

قولى أسوس أى أصول منصوب بنزع الخافض وغير فى البيت
الثالث بمعنى الا اشتملت هذه الابيات على الكلام فى الجزية والكلام
المحيط بأصولها منحصر فى ست مسائل ، المسألة الاولى لمن يجوز أخذ
الجزية ، الثانية على اى الاصناف منهم تجب الجزية ، الثالثة بم تجب
الرابعة متى تجب ومتى تسقط ، الخامسة كم اصناف الجزية ،
السادسة فيماذا يصرف مال الجزية ومعنى الابيات يعرف من
الكلام على هذه المسائل ، المسألة الاولى من يجوز أخذ الجزية ،
فأما من يجوز له أخذ الجزية فان العلماء مجمعون
على انه يجوز أخذها من أهل الكتاب العجم ومن
المجوس كما تقدم ، واختلفوا فى أخذها ممن لا كتاب له وفيمن هو من
أهل الكتاب من العرب بعد اتفاقهم فيما حكى بعضهم انها لا تؤخذ من
قرشى كتابى وهذه المسألة هى معنى البيت الاول ، الثانية وهى أى
الاصناف من الناس تجب عليهم فانهم اتفقوا على أنها تجب بثلاثة
أوصاف الذكورية والبلوغ والحرية وانها لا تجب على النساء ولا على
الصبيان اذ كانت انما هى عوض من القتل والقتل انما هو متوجه بالامر
نحو الرجال البالغين اذ قد نهى عن قتل النساء والصبيان وكذلك
أجمعوا أيضا أنها لا تجب على العبيد ، واختلفوا فى أصناف من هؤلاء
منها فى المجنون والمقعد ومنها فى الشيخ ومنها فى أهل الصوامع ومنها
فى الفقير هل يتبع بها ديناً ام لا ، وكل هذه مسائل اجتهادية ليس فيها
اتفاق . وسبب اختلافهم مبنى على هل يقتلون ام لا ، اعنى هذه
الاصناف وهذه المسألة هى المتعلقة بالشطر الاول من البيت الثانى
الثالثة وهى كم الواجب فانهم اختلفوا فى ذلك ، فرأى مالك ان القدر
الواجب فى ذلك هو ما فرضه عمر رضى الله عنه وذلك على أهل الذهب

أربعة دنانير وعلى أهل الورق أربعون درهما ومع ذلك أرزاق المسلمين وضيافة ثلاثة أيام لا يزداد على ذلك ولا ينقص منه وقال الشافعي أقله محدود وهو دينار وأكثره غير محدود وذلك بحسب ما يصلحون عليه وقال قوم لا توقيت في ذلك ، وذلك مصرف الى اجتهاد الامام وبه قال الثوري . وقال ابو حنيفة واصحابه الجزية اثنا عشر درهما واربعة وعشرون وثمانية واربعون لا ينقص الفقير من اثني عشر درهما ولا يزداد الغنى على ثمانية واربعين درهما والوسط أربعة وعشرون درهما وقال أحمد دينار او عدله معا ، فرأى لا يزداد عليه ولا ينقص منه وهذه المسألة هي المتعلقة بشطر البيت الثاني الاخير

الرابعة واما متى تجب الجزية فانهم اتفقوا على انها لا تجب الا بعد الحول وانها تسقط عنه اذا أسلم قبل انتضاء الحول وهذا هو معنى البيت الثالث واختلفوا اذا أسلم بعدما يحول الحول عليه هل تؤخذ منه جزية للحول الماضي بآسره او لما مضى بعد ، فقال قوم اذا أسلم فلا جزية عليه بعد انتضاء الحول كان اسلامه بعد انتضاءه او قبل انتضاءه وبهذا قال الجمهور وقالت طائفة ان أسلم بعد الحول وجبت عليه الجزية ، وان أسلم قبل الحول لم تجب عليه وانما اتفقوا على أنها لا تجب عليه قبل أنتضاء الحول لان الحول شرط في وجوبها فاذا وجد الرافع لها وهو الاسلام قبل تقرر الوجوب اعنى قبل وجود شرط الوجوب لم تجب وانما اختلفوا بعد انتضاء الحول لانها قد وجبت ، فمن رأى ان الاسلام يهدم هذا الواجب في الكفر كما يهدم كثيرا من الواجبات ، قال تسقط عنه وان كان اسلامه بعد الحول ، ومن رأى أنه لا يهدم الاسلام هذا الواجب كما لا يهدم كثيرا من الحقوق المرتبة مثل الديون وغير ذلك قال لا تسقط بعد انتضاء الحول وسبب اختلافهم هو هل الاسلام يهدم الجزية الواجبة او لا يهدمها

الخامسة وهى كم اصناف الجزية ، وهى التى تتعلق بالبيت الرابع فان الجزية عندهم ثلاثة اصناف جزية غنوية وهى هذه التى

تكلما فيها ، أعنى التى تفرض على الحربيين بعد غلبتهم وجزية
صلحية وهى التى ينتزعون بها ليكف عنهم وهذه ليس فيها توقيت لا
فى الواجب ولا فيمن تجب عليه ولا متى تجب عليه وانما ذلك كله راجع
الى الاتفاق الواقع فى ذلك بين المسلمين واهل الصلح الا ان يقول قائل
انه ان كان يقول الجزية الصلحية واجبة على المسلمين فقد تجب أن
تكون هاهنا قدر ما أعطاه من أنفسهم الكفار وجب على المسلمين قبول
ذلك منهم ، فيكون أقلها محدود أو أكثرها غير محدود ، وأما الجزية
الثالثة فهى العشرية وذلك أن جمهور الفقهاء على أنه ليس على أهل
الذمة عشر ولا زكاة أصلا فى اموالهم الا ما روي عن طائفة انهم
ضاغفوا الصدقة على نصارى بنى تغلب أعنى أنهم اوجبوا عليهم
اعطاء ضعف ما على المسلمين من الصدقة فى شىء من الاشياء التى
تلزم المسلمين فيها الصدقة

واختلفوا هل يجب العشر عليهم فى الاموال التى يتجرون بها الى
بلاد المسلمين بنفس التجارة ام لا يجب الا بشرط ، ويقال أن ما
يسوقونه الى المدينة المنورة يؤخذ منهم منه نصف العشر ترغيبا لهم
فيما يسوقونه اليها السادسة فيما تصرف الجزية وهى التى تتعلق
بالبيت الخامس والاخير فانهم اتفقوا على أنها مشتركة لمصالح
المسلمين من غير تحديد كالحال فى الفىء عند من رأى انه مصروف الى
اجتهاد الامام حتى لقد رأى كثير من الناس أن اسم الفىء انما ينطلق
على الجزية فى آية الفىء واذا كان الامر هكذا فالاموال الاسلامية
ثلاثة أصناف : صدقة وفىء وغنيمة ، وهذا القدر كافى فى تحصيل قواعد
هذا الباب . وفى قولى مكملين حسن الانتهاء ، ثم قلت غفر الله لى ما قلت
وما فعلت :

« باب الايمان »

قال صاحب (القاموس) واليمين القسم مؤنث لانهم كانوا يتماسحون بايمانهم فيتحالفون جمعها أيمن وايمان وأيمن الله وأيمن الله ويكسر أولهما وأيمن الله بفتح الميم والهمزة وتكسر وأيمن الله بكسر الهمزة والميم ، وقيل ألفه ألف الوصل وهيم الله بفتح الهاء وضم الميم وأم الله مثلثة الميم وأم الله بكسر الهمزة وضم الميم وفتحها ومن الله بضم الميم وكسر النون ومن الله مثلثة الميم والنون وأم الله مثلثة ولیم الله ولیمن الله اسم وضع للقسم والتقدير أيمن الله قسمي والقسم محرقة وككرم اليمين بالله تعالى وقد اقسام وموضعه مقسم ككرم واستقسمه وبه وتقاسما تحالفا

واتفقوا أن من الايمان لغوا ومنعقدة حكمان
واللغو والمرفوع تكفيرا صفوا وما به اليمين فيه اختلفوا

أعنى أن العلماء اتفقوا على أن من الايمان لغوا ومنها منعقدة لقوله تعالى « لا يواخذكم الله باللغو في ايمانكم ولكن يواخذكم بما عقدتم الايمان » ، وهما حكمان متفق عليهما ، واختلفوا في لغو اليمين ما هي ، واختلفوا في الذي يرفع بالتكفير من الايمان ما هو واختلفوا في الذي يجوز به اليمين ما هو ، اما لغو اليمين فذهب مالك وابو حنيفة الى أنها اليمين على الشيء يظن الرجل أنه على يقين منه فيخرج الشيء على خلاف ما حلف عليه وقال الشافعي لغو اليمين ما لم تنعقد عليه النية مثل ما جرت به العادة من قول الرجل في اثناء المخاطبة لا والله لا بالله مما يجري على اللسان بالعادة من غير أن يعتقد لزومه وهذا القول رواه مالك في الموطأ عن عائشة ، والقول الاول مروى عن الحسن ابن أبي الحسن وقتادة ومجاهد وابراهيم النخعي ، وفيه قول ثالث

وهو ان يحلف الرجل وهو غضبان ، وبه قال اسماعيل القاضي من اصحاب مالك وفيه قول رابع وهو الحلف على المعصية وروى عن ابن عباس ، وفيه قول خامس وهو ان يحلف الرجل على ان لا يأكل او يشرب شيئاً مباحاً له بالشرع واما الذي يرفع بالكفارة فاختلفوا فيه فيه أربع مسائل •

الاولى اختلفوا في الايمان المنعقدة هل ترفع جميعها الكفارة سواء كان حلف على شيء مضى أنه كان أو لم يكن وهي التي تعرف باليمين الغموس وذلك اذا تعدد الكذب وعلى شيء مستقبل انه يكون من قبل الحالف او من قبل من هو بسببه فلم يكن فقال الجمهور وليس في اليمين الغموس كفارة وانما الكفارة في الايمان التي تكون في المستقبل اذا خالف اليمين الحالف وممن قال بذلك مالك وابو حنيفة واحمد بن حنبل وقال الشافعي وجماعة تجب فيها الكفارة اي تسقط الكفارة الاثم فيها كما تسقطه في غير الغموس

الثانية واختلف العلماء فيمن قال هو كافر بالله ومشارك بالله او يهودى او نصرانى ان فعلت كذا ثم يفعل ذلك هل عليه كفارة ام لا فقال مالك والشافعي : ليس عليه كفارة ولا هذه يمين وقال ابو حنيفة هي يمين وعليه الكفارة اذا خالف اليمين وهو قول احمد بن حنبل ايضا

و سبب الخلاف هو اختلافهم في هل يجوز اليمين بكل ما له حرمة ام ليس يجوز الا بالله العظيم فقط ثم ان وقعت فهل تنعقد ام لا فمن رأى ان الايمان المنعقدة اعنى التي هي بصيغ القسم انما هي الايمان الواقعة بالله عز وجل وباسمائه قال لا كفارة فيها اذ ليست بيمين ومن رأى ان الايمان تنعقد بكل ما عظم الشرع حرمة قال فيها الكفارة بأن الحلف بالتعظيم كالحلف بترك التعظيم وذلك كما يجب التعظيم يجب أن لا يترك التعظيم فكما أن من حلف بوجوب حق الله عليه لزمه كذلك من حلف بترك وجوبه لزمه •

الثالثة واتفق الجمهور في الايمان التي ليست أقساما بشيء وانما تخرج مخرج الالزام الواقع بشرط من الشروط مثل ان يقول قائل ان فعلت كذا وكذا فعلى مثنى الى بيت الله وان فعلت كذا وكذا فغلامى حرا وامراتى طالقا انها تلزم في القرب وفيما اذا النزّم الانسان لزمه بالشرع مثل الطلاق والعتق واختلفوا هل فيه كفارة ام لا فذهب مالك ان لا كفارة فيها وانه ان لم يفعل ما حلف عليه اثم ولا بد ، وذهب الشافعى وأحمد وأبو عبيد وغيرهم الى ان هذا الجنس من الايمان فيها كفارة الا الطلاق والعتق وقال أبو ثور ويكفر من حلف بالعتق ، وقول الشافعى مروي عن عائشة : وقال أهل الظاهر ليست هذه الالفاظ نذورا فيلزم فيها ما يلزم في النذر ولا بايمان فيلزم فيها ما يلزم في اليمين فبسبب الخلاف في هذه الاقاويل التي تخرج مخرج الشرط هو هل هي ايمان أو نذر أو ليست ايمان ولا نذرا .

والرابعة اختلفوا في قول القائل اقسم أو اشهد ان كان كذا وكذا هل هو يمين أم لا على ثلاثة أحوال فقليل انه ليس بيمين وهو أحد قولى الشافعى وقيل انها ايمان ضد القول الاول وبه قال أبو حنيفة وقيل ان أراد بها الله فهي يمين وان لم يرد بها الله فليست بيمين وهو مذهب مالك ، واما ما به اليمين فان الجمهور اتفقوا على ان الاشياء منها ما يجوز في الشرع ان يقسم به ومنها ما لا يجوز ان يقسم به واختلفوا ان الاشياء هي التي بهذه الصفة فقال قوم ان الحلف المباح في الشرع هو الحلف بالله وان الحالف بغير الله عاص . وقال قوم بل يجوز الحلف بكل معظم بالشرع ، والذين قالوا ان الايمان المباحة هي الايمان بالله ، اتفقوا على اباحة الايمان التي باسمائه ، واختلفوا في الايمان التي بصفاته وبافعاله ، وكذلك اختلفوا في اليمين بكل معظم عند الحالف وذلك كالسلطان او النعمة

أو رأسه أو رأس أبيه أو تربته ، فمن قائل انه محرم قطعا ومن قائل انه مكروه ، ومن قائل بالجواز ، والقائلون بالجواز اختلفوا هل فيها كفارة أم لا، والمشهور انه لا كفارة الا في يمين، قال الشرع فيها بالجواز

قال في (البداية) وسبب اختلافهم في الحلف بغير الله من الأشياء المعظمة بالشرع معارضة ظاهر الكتاب في ذلك للآثر ، وذلك ان الله قد أقسم في الكتاب بأشياء كثيرة مثل قوله تعالى « والسما والطارق » وقوله « والنجم اذا هوى » الى غير ذلك من الاقسام الواردة في القرآن وثبت ان النبي صلى الله عليه وسلم قال (ان الله ينهاكم أن تحلفوا بآبائكم ، من كان حالفا فليحلف بالله أو ليصمت) فمن جمع بين الآثر والكتاب وقال ان الأشياء الواردة في الكتاب المقسوم به فيها محذوف وهو الله تبارك وتعالى وان التقدير ورب النجم رب السماء قال الايمان المباحة هي الحلف بالله فقط ومن جمع بينهما وقال المقصود بالحديث انما هو ان لا يعظم من لم يعظم الشرع بدليل قوله عليه السلام (ان الله ينهاكم ان تحلفوا بآبائكم) وان هذا من باب الخاص آريد به العام أجاز الحالف بكل معظم بالشرع فان سبب اختلافهم هو اختلافهم في بناء الآي والحديث وأما من منع الحلف بصفات الله وافعاله فضعيف ، وسبب اختلافهم هو هل يقتصر بالحديث على ما جاء من تعليق الحكم فيه بالاسم او يعمد الى الصفات والافعال ، لكن تعليق الحكم في الحديث بالاسم فقط جمود كثير وهو اشبه بمذهب اهل الظاهر وان كان مرويا في المذهب حكاة اللخمي عن محمد بن المواز وشذت فرقة فمنعت اليمين بالله عز وجل والحديث نص في مخالفة هذا المذهب قال جامعة عفا الله عنه كما أنه نص في النهي عن الحلف بالآباء كما لا يخفى ثم قلت غفر الله لي ما قلت وما فعلت

وحيثما استثناه ذى اليمين جمع ذى الشروط بالتعيين

فانه لم تتعقد معه اليمين بالاتفاق من جميع المسلمين
وهى أن يكون لفظا وقصدا ومتناسقا بذا لا تتعقدا

أعنى أن الاستثناء صاحب اليمين اذا جمع هذه الشروط المعينة
فانه لم تتعقد معه اليمين بالاتفاق من جميع المسلمين وهى أى الشروط
أن يكون الاستثناء لفظا أى ملفوظا به وان يقصده صاحبه حين اليمين
وان يكون متناسقا اي متتابعا مع اليمين غاذا وقع الاستثناء هكذا فان
اليمين لا تتعقد معه ، قال صاحب (البداية) واجمعوا على أن الاستثناء
بالجملة له تأثير فى حل الايمان ، واختلفوا فى شروط الاستثناء الذي
يجب له هذا الحكم بعد ان اجمعوا انه اذا اجتمع فى الاستثناء ثلاثة
شروط ان يكون متناسقا مع اليمين وملفوظا به ومقصودا من اول
اليمين أنه لا ينفذ منه اليمين واختلفوا فى هذه الثلاثة المواضع أعنى
اذا فرق الاستثناء من اليمين أو نواه ولم ينطق به أو حدثت له نية
الاستثناء بعد اليمين وان أتى به متناسقا مع اليمين ، أما المسألة
الاولى وهى اشتراط اتصاله بالقسم فان قوما اشترطوا ذلك فيه وهو
مذهب مالك ، وقال الشافعى لا بأس بينهما بالسكتة الخفيفة كسكتة
الرجل للتذكر او للتنفيس او انقطاع الصوت وقال قوم من التابعين
يجوز للحالف الاستثناء ما لم يقيم من مجلسه وكان ابن عباس يرى
أن الاستثناء ابدا على ما ذكر عنه متى ما ذكر وأما الثانية وهى
اشتراط النطق باللسان مع انه نواه ولم ينطق به فانه اختلف فيه فقيل
لاؤد فيه من اشتراط ألفظ أى لفظ كان من ألفاظ الاستثناء وسواء كان
بالفاظ الاستثناء او بتخصيص العموم او تقييد المطلق ، وهذا هو
المشهور ، وقيل انما ينفع الاستثناء بالنية بغير لفظ فى حرف الا فقط
أى فيما يدل عليه لفظ الا اذا أضمر وليس ينفع ذلك فيما سواه من
الحروف اذا أضمر واحد منها ، وهذه التفرقة ضعيفة ، وأما المسألة
الثالثة وهى هل تنفع النية الحادثة فى الاستثناء بعد انقضاء اليمين

فقل أيضا في المذهب انها تنفع اذا حدثت متصلة باليمين وقيل بل اذا حدثت قبل ان يتم النطق باليمين ، وقيل بل الاستثناء على ضربين استثناء من عدد واستثناء من عموم بتخصيص او من مطلق بتقييد ، فالاستثناء من العدد لا ينفع فيه الا حدوث النية قبل النطق باليمين والاستثناء من العموم أو من المطلق ينفع فيه حدوث النية بعد اليمين اذا وصل الاستثناء نطقا باليمين

وسبب الخلاف ، هل الاستثناء مانع للعقد او حال له فان قلنا مانع فلا بد من اشتراط حدوث النية في اول اليمين وان قلنا حال لم يلزم ذلك وقد انكر عبد الوهاب ان يشترط حدوث النية في اول اليمين للاتفاق في زعمه على أن الاستثناء حال لليمين كال كفارة سواء ثم قلت غفر الله لى ما قلت وما فعلت انه غفور رحيم

وبمشيئة الاله يرفع أكثرهم ما بعدها قد يقع

أعنى أن أكثر العلماء يرفع بمشيئة الله ما قد يقع بعدها من الايمان واما ما يقع قبلها فانه منفق عليه ، ولذلك في نسخة وهى الصحيحة عندي ما قبلها قد يقع مثال الاول قول القائل ان شاء الله والله لافعلن ، ومثال الثانى والله لافعلن كذا ان شاء الله او الا ان يشاء الله قال في (البداية) وانما اتفق الجميع على الاستثناء مشيئة الله في الامر المحلوف على فعله او تركه رافع لليمين لان الاستثناء هو رفع للزوم اليمين قال ابو بكر بن المنذر ثبت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال (من حلف فقال ان شاء الله لم يحنث) وانما اختلفوا هل تؤثر فيها اذا لم توصل باليمين او لا تؤثر لاختلافهم هل هو حال للانعقاد ام هو مانع له فاذا قلنا انه مانع للانعقاد لا حال له اشترط ان يكون متصلا باليمين واذا قلنا أنه حال لم يلزم فيه ذلك والذين اتفقوا على أنه حال اختلفوا هل هو حال بالقرب او بالبعد وقد احتج من رأى انه حال بالقرب بما رواه مسعر عن سماك بن حرب عن عكرمة عن

ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (والله لا غزون قريشا قالها ثلاث مرات ثم سككت فقال ان شاء الله) ، فدل هذا ان الاستثناء حال لليمين لا مانع لها من الانعقاد ، قالوا ومن الدليل على انه حال بالقرب ، انه لو كان حالا بالبعد على ما رواه ابن عباس لكان الاستثناء يغنى عن الكفارة

وفي (الجمال) وعبرة (جمع الجوامع وشرحه للمحلى) ويجب اتصاله اي الاستثناء بمعنى الدال عليه بالمستثنى منه عادة فلا يضر انفصاله بتنفس او سعال

وعن ابن عباس يجوز انفصاله الى شهر وقيل سنة وقيل ابدا روايات عنه وعن سعيد بن جبير يجوز انفصاله الى اربعة أشهر ، وعن عطاء والحسن يجوز انفصاله في المجلس ، وعن مجاهد يجوز انفصاله الى سنتين وقيل يجوز انفصاله ما لم يأخذ في كلام آخر وقيل يجوز انفصاله بشرط أن ينوى في الكلام لانه مراد أولا وقيل يجوز انفصاله في كلام الله تعالى فقط لانه تعالى لا يغيب عنه شيء فهو مراد له أولا بخلاف غيره . والاصل فيما روى عن ابن عباس ونحوه كما روي عنه قوله تعالى « ولا تقولن لشيء انى فاعل ذلك غدا الا أن يشاء الله واذكر ربك اذا نسيت » اي اذا نسيت قول ان شاء الله ومثله الاستثناء وتذكرت فاذكره ولم يعين وقتا ، فاختلفت الآراء فيه على ما تقدم من غير تقييد بنسيان توسعا ، هكذا قاله عند قوله تعالى « ولا تقولن لشيء انى فاعل » ، وهو هكذا في (جمع الجوامع) وشرحه بقوله « واذكر ربك » أى مشيئة ربك روي انه عليه الصلاة والسلام لما نزلت الآية قال ان شاء الله ، ثم قلت غفر الله لى ما قلت وما فعلت

وموجب الحنث هو المخالف لما عليه عقد حلف موصف

اعنى انهم اتفقوا على أن موجب الحنث هو المخالفة لما انعقد عليه اليمين الموصوف أنه عقد عليه الحلف وذلك اما فعل ما حلف على ان لا يفعله ، واما ترك ما حلف على فعله اذا علم انه تراخى عن فعل ما حلف على فعله الى وقت ليس يمكنه فيه فعله ، وذلك فى اليمين بالترك المطلق مثل أن يحلف لىأكلن هذا الرغيف فأكله غيره أو الى وقت هو غير الوقت الذي اشترط فى وجود الفعل عنه وذلك فى الفعل المشترط فعله فى زمان محدود مثل ان يقول والله لأفعلن اليوم كذا وكذا فانه اذا انقضى النهار ولم يفعل حنث ضرورة . واختلفوا من ذلك فى اربعة مواضع أحدها اذا أتى المخالفة ناسيا أو مكرها والثانى هل يتعلق موجب الحنث بأقلهما ينطلق عليه الاسم او بجميعه ، والموضع الثالث هل يتعلق اليمين بالمعنى المساوي لصيغة اللفظ او مفهومه المخصص او المعمم للصفة ، والرابع هل اليمين على نية الحالف أو المستحلف ، فاما المسألة الاولى فان مالكا يرى الساهى والمكره بمنزلة العامد ، والشافعى يرى ان لا حنث على الساهى والمكره ، وسبب اختلافهم معارضة عموم قوله تعالى « ولكن يواخذكم بما عقدتم الايمان » ولم يفرق بين عامد وناس لعموم قوله عليه الصلاة والسلام (رفع عن أمتى الخطأ والنسيان ، وما استكرهوا عليه) فان هذين العمومين يمكن أن يخص كل واحد منهما بصاحبه . وأما المسألة الثانية فمثل أن يحلف لا يفعل شيئا ففعل بعضه أو أنه يفعل شيئا فلم يفعل الا بعضه فعند مالك أنه اذا حلف لىأكلن هذا الرغيف فأكل بعضه لا يبرأ الا بأكله كله ، واذا قال لا أكل هذا الرغيف انه يحنث ان أكل بعضه

وعند الشافعى وأبى حنيفة انه لا يحنث فى الوجهين جميعا حملا على الاخذ بأكثر ما يدل عليه الاسم ، واما تفريق مالك بين الفعل والترك فلم يجد فى ذلك على اصل واحد لانه اخذ فى الترك بأقل ما يدل عليه الاسم ، وأخذ فى الفعل بجميع ما يدل عليه الاسم ، وكأنه ذهب الى الاحتياط . واما المسألة الثالثة فمثل ان يحلف على شىء بعينه يفهم

منه القصد الى معنى اعم من ذلك الشيء الذى لفظ به او أخص أو يحلف على شىء وينوى معنى أعم أو أخص أو يكون الشيء الذى حلف عليه اسمان احدهما لغوى والآخر عرفى أو احدهما أخص من الآخر، فأما اذا حلف على شىء بعينه فانه لا يحدث عند الشافعى وأبى حنيفة الا بالمخالفة الواقعة فى ذلك الشيء بعينه الذى وقع عليه الحلف وان كان المفهوم منه معنى اعم أو أخص من قبل الدلالة العرفية ، وكذلك أيضا فيما أحسب لا يعتبرون النية المخالفة للفظ وانما يعتبرون مجرد الالفاظ فقط ، واما مالك فان المشهور من مذهبه ان ألمعتبر عنده أولا فى الايمان التى لا يقضى على حالفها بموجبها هو النية فان عدمت فبقريئة الحال فان عدمت فعرف اللفظ فان عدم فدلالة اللفظ ، وقيل لا يراعى الا النية او ظاهر اللفظ اللغوي فقط ، وقيل تراعى النية وبساط الحال ولا يراعى العرف وأما الايمان التى يقضى بها على صاحبها وهى الايمان التى الفاظها ظاهرة فى العادة حتى تقرب من النص فانه ان جاء الحالف مستفتيا كان حكمه حكم اليمين التى لا يقضى بها من مراعاة هذه الاشياء فيها على هذا الترتيب وان كانت مما يقضى بها عليه لم يراع فيها الا اللفظ الا ان يشهد لما يدعى من النية المخالفة لظاهر اللفظ قريئة الحال والعرف ، مثال ذلك اذا قال لامرأته انت طالق وشهد عليه بذلك فقال اردت بذلك انطلاقتها من قيد كان بها ان صح انها كانت مقيدة فى وقت لفظه بالطلاق ، واما المسألة الرابعة وهى هل اليمين على نية الحالف او المستحلف فانهم اتفقوا على أن اليمين على نية المستحلف فى الدعاوي والى ذلك أشرت بقولى غفر الله لى

وفى الدعاوي نية اليمين	تكون للمستحلف التعيين
وغيرها اختلف فيه واتفق	ان بالاربعة تكفير اوثق
الاطعام والكسوة والتحرير او	صوم ثلاثة فخذ لما رووا

ولا يجوز الانتقال للصيام إلا بعجز غيره عند الانام

أعنى بقولى : وفى الدعاوى الى قولى فيه ان العلماء اتفقوا على أن اليمين على نية المستحلف فى الدعاوى كما تقدم قريبا واما غير الدعاوى فانهم اختلفوا فيه مثل الايمان على المواعيد فقال قوم على نية الحالف وقال قوم على نية المستحلف وأثبت انه صلى الله عليه وسلم قال : (يمينك على ما يصادقك عليه صاحبك) وقال : (اليمين على نية المستحلف) ومن قال اليمين على نية الحالف فانما اعتبر المعنى القائم بالنفس من اليمين لا ظاهر اللفظ وفى هذا الباب فروع كثيرة لكن هذه المسائل الاربع هى أصول هذا الباب اذ يكاد أن يكون جميع الاختلاف الواقع فى هذا الباب راجعا الى الاختلاف فى هذه وذلك فى الاكثر مثل اختلافهم فيما حلف ان لا يأكل رؤوسا فأكل رؤوس حيتان هل يحنت ام لا فمن راعى العرف قال لا يحنت ومن راعى دلالة اللغة قال يحنت ، ومثل اختلافهم فمن حلف أن لا يأكل لحما فأكل شحما فمن اعتبر دلالة اللفظ الحقيقى قال لا يحنت ، ومن رأى ان اسم الشيء قد يطلق على ما يتولد منه قال يحنت وبالجمله فاختلفهم فى المسائل الفروعية فى هذا الباب هى راجعة الى اختلافهم فى هذه المسائل التى ذكرنا وراجعة الى اختلافهم فى دلالة الالفاظ التى يحلف بها وذلك أن منها ما هى مجملة ومنها ما هى ظاهرة ، ومنها ما هى نصوص قولى واتفق ان بالاربعة تكفيرا وثق الى آخر الابيات ، اعنى انهم اتفقوا ان الكفارة فى الايمان هى الاربعة انواع التى ذكر الله تعالى فى كتابه فى قوله تعالى « فكفارته اطعام عشرة مساكين من اوسط ما تطعمون اهليكم او كسوتهم او تحرير رقبة فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام » ، وجمهورهم على ان الحالف اذا حنت مخير بين الثلاثة منها ، اعنى الاطعام والكسوة والعتق وأنه لا يجوز الصيام الا اذا عجز عن هذه الثلاثة لقوله تعالى « فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام » ، والى ذلك الاشارة بقولى فى البيت الاخير ، ولا يجوز

الانتقال الخ الا ما روى عن ابن عمر انه كان اذا غلظ اليمين اعتق او كسا واذا لم يغلظا أطعم • واختلفوا من ذلك فى سبع مسائل مشهورة

المسألة الاولى فى مقدار الاطعام لكل واحد من العشرة المساكين الثانية فى جنس الكسوة اذا اختار الكسوة وعددها، الثالثة فى اشتراط التتابع فى الثلاثة الايام ، الرابعة فى اشتراط العدد فى المساكين الخامسة فى اشتراط الاسلام فيهم والحرية ، السادسة فى اشتراط السلامة فى الرقبة المعتقة من العيوب ، السابعة فى اشتراط الايمان فيها

أما المسألة الاولى وهى فى مقدار الاطعام فقال مالك والشافعى واهل المدينة يعطى لكل مسكين مدا من حنطة بمد النبى صلى الله عليه وسلم الا ان مالكا قال المد خاص باهل المدينة فقط لضيق معاشهم واما سائر المدن فيعطون الوسط من نفقتهم وقال ابن القاسم يجزىء المد فى كل مدينة مثل قول الشافعى وقال ابو حنيفة واصحابه يعطيهم نصف صاع من حنطة أو صاعا من تمر أو شعير ، قال فان غذاهم وعشاهم أجزاء واختلفوا هل يكون مع الخبز فى ذلك ادم ام لا وان كان فمد هو الوسط فيه فقليل يجزىء الخبز وحده ، وقال ابن حبيب لا يجزىء ، وقيل الوسط من الادم الزيت ، وقيل اللبن والسمن والتمر ، واختلف من الاهل الذى أضاف اليهم الوسط من الطعام فى قوله تعالى «من أوسط ما تطعمون أهليكم» فقليل أهل المكفر وعلى هذا انما يخرج الوسط من الشئ الذى منه يعيش ان قطنية فقطنية وان حنطة فحنطة وقيل بل هم اهل البلد وعلى هذا فالمعتبر فى اللازم له هو الوسط من عيش اهل البلد لا من عيشه اعنى الغالب عندهم

وأما المسألة الثانية وهى الجزء من الكسوة فان مالكا رأى أن الواجب فى ذلك هو ان يكسى ما تجزىء فيه الصلاة فان كسا الرجال كسى ثوبا

وان كسى النساء كساهن ثوبين درعا وخمارا ، وقال الشافعى وابو حنيفة يجزىء فى ذلك أقل ما ينطلق عليه اسم ازار أو قميص أو سراويل او عمامة وقال أبو يوسف لا تجزىء العمامة ولا السراويل

وسبب اختلافهم هل الواجب الاخذ باقل دلالة الاسم اللغوي أو المعنى أو الشرعى ، وانما المسألة الثالثة وهى اختلافهم فى اشتراط تتابع الايام الثلاثة فان مالكا والشافعى لم يشترطا فى ذلك وجوب التتابع وان كانا استحياه واشترط ذلك ابو حنيفة ، وسبب اختلافهم فى ذلك شيئان احدهما هل يجوز العمل بالقراءة التى ليست فى المصحف وذلك ان فى قراءة ابن مسعود (فصيام ثلاثة أيام) متتابعات

والسبب الثانى فى اختلافهم هل يحمل الامر بمطلق الصوم على التتابع أم ليس يحمل اذ كان الاصل فى الصيام الواجب بالشرع انما هو التتابع

وأما المسألة الرابعة وهى اشتراط العدد فى المساكين فان مالكا والشافعى قالا لا يجزئه الا ان يطعم عشرة مساكين ، وقال ابو حنيفة ان اطعم مسكينا واحدا عشرة أيام جاز ولا يجوز اخراج القيمة فى الكفارة كالدراهم والدنانير وقال ابو حنيفة يجوز ذلك ولا اخراج الدقيق والخبز فى الكفارة بل يجب اخراج الحب وجوزه ابو حنيفة

وأما المسألة الخامسة : وهى اشتراط الاسلام والحرية فى المساكين فان مالكا والشافعى اشترطاهما ولم يشترط ذلك أبو حنيفة

وأما المسألة السادسة وهى هل من شرط الرقبة أن تكون سليمة من العيوب ، فان فقهاء الامصار اشترطوا ذلك وقال أهل الظاهر ليس ذلك من شرطها قال صاحب (الخازن) النوع الثالث من الكفارات العتق فيجب اعتاق رقبة مومنة وكذلك يجب فى جميع الكفارات واجاز ابو حنيفة والثوري اعتاق الرقبة الكافرة فى جميع الكفارات الا كفارة القتل فان الله قيد الرقبة بالايمان فى كفارة القتل ، ومذهب الشافعى ان

المطلق يحمل على المقيد ولا يجوز اعتاق المرتد في الكفارة بالاجماع
ويشترط أن تكون الرقبة سليمة الرق حتى لو أعتق في الكفارة مكاتباً أو
أم ولد أو عبداً آتسراه بشرط العتق أو اشترى قريبه الذي يعتق عليه ،
فكل هؤلاء لا يجزيء في اعتاق الكفارة وجوز اصحاب الرأي عتق
المكاتب في الكفارة اذا لم يود من نجوم الكتابة شيئاً ، وجوروا عتق
القريب في الكفارة ، ويشترط أن تكون الرقبة سليمة من كل عيب يضر
بالعمل فلا يجزىء مقطوع اليد أو الرجل ولا الأعمى ولا الزمن ولا
المجنون المطبق ، ويجوز عتق الأعور والأصم ومقطوع الأذنين والأنف
لان هذه العيوب كلها لا تضر بالعمل

وعند أبى حنيفة كل عيب يفوت جنساً من المنفعة يمنع
الجواز ، فيجوز عتق مقطوع إحدى اليدين ولا يجوز عتق مقطوع الأذنين
في الكفارة وأما المسألة السابعة وهو اشتراط الإيمان في الرقبة ،
فتقدم تريباً من كلام (الخازن) ما يكفى فيه وقال فيه صاحب (البداية)
أن مالكا والشافعي اشترطا ذلك ، وأجاز أبو حنيفة أن تكون الرقبة
غير مومنة ، ثم قلت غفر الله لى ما قلت وما فعلت

وغير ما لفظت فيه اختلفوا وهو كثير فافهموا لتعرفوا

أعنى أن غير الذي لفظته أي قلته في النظم من احكام اليمين
اختلفوا فيه وهو كثير لتفرع غرضه وتشعب فنونه فافهموا ما قلت
لكم لتعرفوا أن غيره فيه الخلاف فمن ذلك متى ترفع الكفارة الحنث
وتمحوه ، فانهم اختلفوا في ذلك ، فقال الشافعي اذا كفر قبل
الحنث أو بعده ، فقد ارتفع الائم وقال أبو حنيفة لا يرتفع الحنث الا
بالتكفير الذي يكون بعد الحنث لا قبل ♦ وروى عن مالك في ذلك القولان
جميعاً ومن ذلك قولهم في تعدد الكفارات بتعدد الإيمان

قال صاحب (البداية) انهم اتفقوا فيما علمت ان من حلف على أمور شتى يمين واحدة أن كفارته كفارة يمين واحدة قال وكذلك فيما أحسب ، لا خلاف بينهم اذا حلف بإيمان شتى على شيء واحد ان الكفارات الواجبة في ذلك بعدد الايمان كالحالف اذا حلف بإيمان شتى على أشياء شتى ، وفي الاولين قلت

وان تعدد لامر ايمان كفارة عدد لا العكس استبان

ولم أكتبه بالحمرا كالنص لاني ما قلته الا في وقتي لشرح النص ، والنص اذ ذاك سارت به الركبان في كل جهة ولله الحمد ومن شاء الحق به قبل هذا البيت الذي هذا شرحة والكلام عليه ظاهر وما شاء تركه لان المراد التمثيل لا تكميل .

ومن ذلك أنهم اختلفوا اذا حلف في يمين واحدة بتعدد الصفات التي تضمنت اليمين هل في ذاك كفارة لكل صفة تضمنت اليمين أم في ذلك كفارة واحدة وهو كقوله والله والسميع والعليم والحكيم فقال قوم تتكرر الكفارات بعددها وقال قوم : لا تتكرر ولا يتكرر الحنث بتكرار الحنث الا اذا اتى بصيغة تقتضي التكرار كقوله كلما ومتى وشبه ذلك وفي هذا القدر كفاية ان شاء الله لمن نور الله بصيرته ، والله الموفق ثم قلت غفر الله لي ما قلت وما فعلت مما اسررت وما اعلنت

«باب النذر»

قال (الصاوي) النذر يجمع على نذور وعلى نذر بضمين ، يقال نذرت انذر بفتح الذال في الماضي وكسرها وضمها في المضارع ومعناه

لغة الالتزام قال في (القاموس) ونذر على نفسه ينذر وينذر نذرا ،
ونذروا اوجبه كانتذر ونذر ماله ونذر لله سبحانه كذا أو النذر ما كان
وعدا على شرط فعلى ان شفا الله مريضى كذا نذر وعلى ان اتصدق
بدينار ليس ينذر والنذيرة ما تعطيه واصطلاحا هو ما يلتزمه المكلف
مما لم يكن لازما له قبل ذلك وفي لزومه وعدمه قلت

والنذر مطلقا لزومه اتفاق عليه الا في شذوذ مرتفق

أعنى أن النذر حال كونه مطلقا اي لم يقيد بشيء اتفاق العلماء
على لزومه الا في شذوذ من الاقوال مرتفق أى منظور وهو قول حكى
عن بعض اصحاب الشافعى ان النذر المطلق لا يجوز والمطلق
على ضربين مصرح فيه بالشئ المنذور به وغير مصرح فالاول مثل
قول القائل لله على نذر أن أحج. والثانى غير المصرح مثل قوله لله
على نذر دون أن يصرح بمخرج النذر والاول ربما صرح فيه بلفظ النذر
وربما لم يصرح فيه مثل أن يقول لله على ان احج ، وانما اتفقوا على
لزوم النذر المطلق اذا كان على وجه الرضى لا على وجه اللجاج وصرح
فيه بلفظ النذر وصرح بالمنذر ، واختلفوا فيه اذا لم يصرح وسواء ،
كان النذر مصرحا فيه بالشئ المنذور او كان غير مصرح ويقابل المطلق
بالمقيد والى حكمه أشرت بقولى غفر الله لى كل قولى وعملى

ومخرج مخرج شرط يلزم اذا يكون قرينة تلتزم

أعنى انهم أجمعوا على لزوم النذر الذي مخرجه مخرج
الشرط اذا كان نذرا بقرينة تلتزم أي يمكن ان تلتزم لله كالصلاة
والصوم ونحوهما مما هو قرينة وهو اي النذر المقيد من حيث هو
كقول القائل ان كان كذا فله على نذر كذا او أن أفعل كذا فعلى كذا
وهذا ربما علقه بفعل من أفعال الله تعالى مثل ان يقول ان شفى
الله مريضى فعلى نذر كذا وكذا وربما علقه بفعل نفسه مثل أن يقول ان

فعلت كذا فعلى كذا وكذا نذر • وبعض الفقهاء يسميه ايماناً
وبعضهم يقول ليست بأيمان

واعلم ان أصناف النذر من جهة الاشياء المنذور بها اربعة
أقسام نذر بأشياء من جنس القرب ونذر بأشياء من جنس المعاصي
ونذر بأشياء من جنس المكروهات ، ونذر بأشياء من جنس المباحات
وقد اختلف العلماء فيمن نذر معصية ، فقال مالك والشافعي وجمهور
العلماء ليس يلزمه في ذلك شيء ، وقال أبو حنيفة وسفيان والكوفيون
بل هو لازم ، واللازم عندهم فيه هو كفارة يمين لا فعل المعصية
وكذلك اختلفوا فيمن حرم على نفسه شيئاً من المباحات فقال مالك
لا يلزم ما عدى الزوجة ، وقال اهل الظاهر ليس في ذلك شيء ، وقال
أبو حنيفة في ذلك كفارة يمين

وسبب اختلافهم في هذا معارضة مفهوم النظر لظاهر قوله
تعالى « يا أيها النبيء لم تحرم ما أحل الله » وذلك أن النذر ليس هو
اعتقاد خلاف الحكم الشرعي ، أعنى من تحريم محل أو تحليل محرم
وذلك أن التصرف في هذا انما هو للشارع فوجب لمكان هذا المفهوم
أن من حرم على نفسه شيئاً اباحه الشرع أنه لا يلزمه كما لا يلزم ان
نذر تحليل شيء حرمة الشرع ، وظاهر قوله «قد فرض الله لكم
تحلة ايمانكم» اثر العتب على التحريم يوجب أن تكون الكفارة تحل
هذا العقد ، واذا كان ذلك كذلك فهو عقد لازم والفرقة الاولى تناولت
التحريم المذكور في الآية انه كان العقد بيمين وقد اختلف في الشيء
الذي نزلت فيه الآية وفي كتاب مسلم ان ذلك كان في شربة عسل ، وفيه
عن ابن عباس أنه قال اذا حرم الرجل عليه امرأته فهو يمين يكفرها ،
وقال « لقد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة » وقول ابن عباس
يدل على أنه كان في إحدى نسائه ، والله أعلم وقيل أنها نزلت في مارية
القطبية ، قاله (في البداية) •

واعلم انهم اختلفوا في الواجب في النذر المطلق الذي ليس يعين فيه الناذر شيئاً سوى أن يقول لله على نذر ، فقال كثير من العلماء في ذلك كفارة يمين لا غير ، وقال قوم بل فيه كفارة الظهار ، وقال قوم أقل ما ينطلق عليه الاسم من القرب صيام يوم أو صلاة ركعتين ثم قلت

ونذره المشى الى بيت الاله يلزم والخلف بعجزه اجتلاه

اعنى أنهم اتفقوا على لزوم النذر بالمشى الى بيت الله ، اعنى اذا نذر المشى راجلاً ، واختلفوا اذا عجز في بعض الطريق ماذا عليه ، واليه الاشارة بقولى والخلف بعجزه اجتلاه أي أظهره ، فقال قوم لا شيء عليه ، وقال قوم عليه ، واختلف فيماذا عليه على ثلاثة اقوال فذهب أهل المدينة الى أن عليه ان يمشى مرة أخرى من حيث عجز وان شاء ركب وأجزأه ، وعليه دم وهذا مروى عن على • وقال أهل مكة عليه هدي دون اعادة المشى وقال مالك عليه الامران جميعا يعنى انه يرجع فيمشى من حيث ركب ، وعليه هدى ، والهدى عنده بدنة أو بقرة أو شاة ان لم يجد بدنة أو بقرة

واختلفوا بعد اتفاقهم على لزوم المشى في حج أو عمرة فيمن نذر المشى الى مسجد النبى صلى الله عليه وسلم أو الى بيت المقدس يريد بذلك الصلاة فيهما فقال مالك والشافعى يلزمه المشى ، وقال أبو حنيفة لا يلزمه شيء ، وحيث صلى أجزأه ، فكذلك عنده ان نذر الصلاة في المسجد الحرام وانما وجب عنده المشى بالنذر الى المسجد الحرام لمكان الحج والعمرة

وقال ابو يوسف صاحبه من نذر ان يصلى في بيت المقدس او مسجد النبى صلى الله عليه وسلم لزمه ، وان صلى في البيت الحرام اجزأه عن ذلك ، وأكثر الناس على ان أنذر لما سوى هذه المساجد

الثلاثة لا يلزم لقوله صلى الله عليه وسلم « لا تسرج المطى الا لثلاث فذكر المسجد الحرام ومسجده وبيت القدس » . وذهب بعض الناس الى ان النذر آلى المساجد التى يرجى فيها فضل زائد واجب واختلفوا فى الواجب على من نذر ان ينحر ابنه فى مقام ابراهيم عليه السلام ، فقال مالك ينحر جزورا فداء وقال ابو حنيفة ينحر شاة وهذا أيضا مروى عن ابن عباس . وقال بعضهم يهدي ديته ، وروى ذلك عن على وقال بعضهم بل يحج وبه قال الليث ، وقال ابو يوسف والشافعى ، لا شىء عليه لانه نذر معصية ثم قلت غفر الله لى ما قلت وما فعلت

ونذر جعل ماله فى سبل بر جميعه لزومه جلى
هذا اذا كان على وجه الخبر والخلف فى جهة شرط استقرار

أعنى انهم اتفقوا على أن من نذر أن يجعل ماله كله فى سبيل من سبل البر انه يلزمه وانه ليس ترفعه الكفارة وذلك اذا كان نذرا على جهة الخبر لا على جهة الشرط ، وهو الذي يسمونه يميننا واختلفوا فيمن نذر ذلك على جهة الشرط مثل ان يقول مالى للمساكين ان فعلت كذا فيفعله فقال قوم ذلك لازم كالنذر على جهة الخبر ولا كفارة فيه وهو مذهب مالك فى النذر التى صيغتها هذه الصيغة ، أعنى أنه لا كفارة فيها وقال قوم الواجب فى ذلك كفارة يمين وهو مذهب الشافعى فى النذور التى مخرجها مخرج الشرط لانه ألحقها بحكم الايمان ، واما مالك فألحقها بحكم النذور على ما تقدم من قولنا فى كتاب الايمان والذين اعتقدوا وجوب اخراج ماله فى الموضع الذي اعتقدوه واختلفوا فى الواجب عليه ، فقال مالك يخرج ثلث ماله فقط ، وقال قوم بل يجب عليه اخراج جميع ماله وبه قال ابراهيم النخعى وزفر ، وقال ابو حنيفة يخرج جميع الاموال التى تجب الزكاة فيها وقال بعضهم ان اخراج مثل زكاة ماله اجزأه ♦

وفي المسألة قول خامس وهو ان كان المال كثيرا أخرج خمسة
وان كان وسطا اخرج سبعة وان كان يسيرا اخرج عشرة ، وحد هؤلاء
الكثير بالفين والوسط بالف والقليل بخمسمائة وذلك مروى عن قتادة
ثم قلت غفر الله لى ما قلت وما فعلت

« باب الضحايا »

الضحايا جمع ضحية قال صاحب (القاموس) الاضحية ويكسر
شاة يضحي بها جمعها اضاحى كالضحية جمعها ضحايا كالأضحية ،
جمعه اضحى وبها سمى يوم النحر والى ما تجوز منه اشترت بقولى
غفر الله لى كل عملى وقولى :

تجوز من بهيمة الانعام وفقا وخلف الحكم فيها سام

أعنى أن الضحية تجوز باجماع العلماء من بهيمة الانعام وهى
الابل والبقر والغنم والخلاف سام اي مرتفع فى حكمها أما بهيمة
الانعام فاختلفوا فى الافضل منها ، فذهب مالك الى ان الافضل من
الضحايا الكباش ثم البقر ثم الابل بعكس الامر عنده فى الهدايا
وقد قيل عنه الابل ثم البقر ثم الكباش وبه قال اشهب وابن شعبان

وذهب الشافعى الى عكس ما ذهب اليه مالك فى الضحايا
الابل ثم البقر ثم الكباش وأما حكمها فاختلف العلماء فى الاضحية
هل هى واجبة أم سنة ، فذهب مالك والشافعى الى انها من السنن
المؤكدة ، ورخص مالك فى تركها للحاج بمنى ولم يفرق الشافعى فى ذلك
بين الحج وغيره وقال ابو حنيفة الاضحية واجبة على المقيمين
فى الامصار ، الموسرين ولا تجب على المسافرين ، وخالفه صاحباه
أبو يوسف ومحمد فقالا انها ليست بواجبة وروى عن مالك مثل قول

أبى حنيفة وروى عن عكرمة انه قال بعثنى ابن عباس بدرهمين اشترى بهما له لحما وقال من لقيت فقل هذه ضحية ابن عباس

وحكى عن الحسن بن صالح انه يجوز التضحية ببقرة الوحش عن سبعة والضبي عن واحد وروى عن بلال انه ضحى بديك ، واخلفوا هل يلزم الذى يريد الضحية ان لا يأخذ فى العشر الاول من شعره وأظفاره ثم قلت غفر الله لى ما قلت وما فعلت

واجتنب العرجاء والعوراء واجتنب المريض والعجفاء
اذ يشد الكل أخذا بالامر وكل ما كان خفيفا مغتفر
وغير ذا من العيوب مختلف فيه وجذع المعز عنها منحرف

أعنى أنك تجتنب فى الاضحية العرجاء البين عرجها والعوراء البين عورها والمريضة البين مرضها والعجفاء التى لا نقى لها أى لا مخ ، وكل هذا اذا يشد لاجل الاخذ بالاثر أى الحديث وكل ما كان خفيفا من هذه العيوب مغتفر أى لا بأس به ولا تأثير له فى منع الاجزاء والاثر المشار اليه فى حديث البراء بن عازب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل ماذا يتقى من الضحايا فأشار بيده وقال (أربع) وكان البراء يشير بيده ويقول يدى أقصر من يدى رسول الله صلى الله عليه وسلم العرجاء البين عرجها والعوراء البين عورها والمريضة البين مرضها والعجفاء التى لا تتقى

واختلفوا فى موضعين أحدهما فيما كان من العيوب اشد من هذه المنصوص عليها مثل العمى وقطع اللسان والثانى فيما كان مساويا لها فى افادة النقص وشبهها ، أعنى ما كان من العيوب فى الاذن والعين والذنب والخرس وغير ذلك من الاعضاء ، ولم يكن

يسيرا ، فأما الموضع الاول فان الجمهور على ان ما كان اشد من هذه العيوب المنصوص عليها فهي أخرى أن تمنع الاجزاء وذهب أهل الظاهر الى أنه لا يمنع الاجزاء ولا يتجنب بالجملة أكثر من هذه العيوب التي وقع النص عليها . وأما الموضع الثاني اعنى فيما كان من العيوب في سائر الاعضاء مفيد للنقص على نحو افادة هذه العيوب المنصوص عليها له فانهم اختلفوا في ذلك على ثلاثة أقوال أحدها انه لا يمنع الاجزاء وان كان يستحب اجتنابها ، وبه قال ابن القصار وابن الجلاب وجماعة البغداديين من أصحاب مالك والقول الثاني يمنع الاجزاء كمنع المنصوص عليها وهو المعروف من مذهب مالك في الكتب المشهورة والقول الثالث انها لا تمنع الاجزاء ولا يستحب تجنبها وهو قول أهل الظاهر وذكر عن أبي بردة انه قال يا رسول الله أكره النقص يكون في القرن والاذن ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم (ما كرهته فدعه ولا تحرمه على غيرك) وذكر عن علي بن أبي طالب رضى الله عنه انه قال : أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم (أن نستشرق العين ولاذن ولا نضحى بشرقاء ولا خرقاء ولا مدابرة ولا بتراء) •

وفي بعض رواياته بدل ولا بتراء ولا مقابلة والشرقاء المشقوقـة الاذن والمدابرة التي قطع من جنبى أذنها من خلف فمن رجع حديث أبى بردة قال لا تتقى الا العيوب الاربعة أو ما هو أشد منها ، ومن جمع بين الحديثين بان حمل حديث أبى بردة على اليسير الذي هو غير بين ، وحديث على الكثير الذي هو بين الحق بحكم المنصوص عليها ما هو مساو لها ولذلك جرى اصحاب هذا المذهب الى التحديد فيما يمنع الاجزاء مما يذهب من هذه الاعضاء فاعتبر بعضهم ذهاب الثلث من الاذن والذنب وبعضهم اعتبر الاكثر وكذلك الاسنان واطفاء الندى وأما القرن فان مالكا قال ليس ذهاب جزء منه عيبا الا ان يكون يدمى فانه عنده من باب المرض ، ولا خلاف في ان المرض البين

يمنع الاجزاء ، وخرج أبو داود ان النبي صلى الله عليه وسلم (نهى عن اعضب الاذن والقرن) أى الداخل ، واختلفوا فى السكى أى أصلم الاذنين وهى التى خلقت بلا اذنين ، فذهب مالك والشافعى الى انها لا تجوز ، وذهب أبو حنيفة الى انه اذا كان خلقة جاز كالاصم ولم يختلف الجمهور ان قطع الاذن كله أو أكثره عيب ، واختلفوا فى الابر ، فقوم اجازوه لحديث جابر الجعفرى عن محمد بن قرطة عن ابى سعيد الخدرى انه قال اشتريت كبشا لاصحى به فأكل الذيب ذنبه فسالت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ضح به ، وقوم أيضا منعه قولى وجذع المعز عنها منحرف اعنى انهم اجمعوا على أنه لا يجوز الجذع من المعز بل الثنى فما فوقه لقوله عليه الصلاة والسلام لابی بردة لما امره بالاعادة تجزئك ولا تجزى جذع عن احد غيرك ، واختلفوا فى الجذع من الضأن فالجمهور على جوازه ، وقال قوم بل الثنى من الضأن كالثنى من المعز ، واختلفوا فى عدد ما يجزىء من الضحايا عن المضحى ، فقال مالك يجوز ان يذبح الرجل الكبش او البقرة او البدنة مضحيا عن نفسه وعن اهل بيته الذين تلزمه نفقتهم بالشرع وكذلك عنده الهدايا ، واجاز ابو حنيفة والشافعى وجماعة ان ينحر الرجل البدنة عن سبع وكذلك البقرة مضحيا او مهديا ، واجمعوا على ان الكبش لا يجزىء الا عن واحد الا ما رواه مالك من انه يجزىء أن يذبحه الرجل عن نفسه وعن اهل بيته لا على جهة الشركة بل اذا اشتراه مفردا وخالفه فى ذلك أبو حنيفة والثوري على وجه الكراهة لا على وجه عدم الاجزاء ، واجمعوا على أنه لا يجوز ان يشترك فى النفس اكثر من سبعة وان كان قد روى من حديث رافع بن خديج ، ومن طريق ابن عباس وغيره البدنة عن عشرة ثم قلت غفر الله لى ما قلت وما فعلت

وكل من لهم امام من ذبح قبل صلاته يعيد قد وضع

اعنى ان كل قوم لهم امام يصلون به، كل من ذبح قبل صلاته فانه يعيد أضحيته لقوله عليه الصلاة والسلام: (من ذبح قبل الصلاة فانما هى شاة لحم) وامره بالاعادة لمن ذبح قبل الصلاة وقوله (أول ما يبدأ به فى يومنا هذا هو أن نصلى ثم ننحر) الى غير ذلك من الآثار الثابتة فى هذا المعنى واختلفوا فيمن ذبح قبل ذبح الامام وبعد الصلاة فذهب مالك الى أنه لا يجوز لاحد ذبح أضحيته قبل ذبح الامام ، وقال أبو حنيفة والثوري يجوز الذبح بعد الصلاة وقبل ذبح الامام واختلفوا من هذا الباب فى فرع مسكوت عنه وهو متى يذبح من ليس له امام من اهل القرى فقال مالك يتحرون ذبح أقرب الائمة اليهم وقال ابو حنيفة من ذبح من هؤلاء بعد الفجر اجزاه ، وقال قوم بعد طلوع الشمس ، وكذلك اختلف اصحاب مالك فى فرع آخر وهو اذ لم يذبح الامام فى المصلى فقال مالك يتحرى ذبحه بعد انصرافه ، وقال قوم ليس يجب ذلك هذا كله فى ابتداء زمن ، ذبح الاضحية ، وأما آخر زمان الذبح فان مالكا قال آخره اليوم الثالث من أيام النحر وذلك معيب الشمس فالذبح عنده هو فى الايام المعلومات يوم النحر ويومان بعده وبه قال أبو حنيفة وأحمد وجماعة ، قال الشافعى والاوزعى الاضحى أربعة أيام يوم النحر وثلاثة بعده وروى عن جماعة انهم قالوا الاضحى يوم واحد وهو يوم النحر خاصة ، وقد قيل الذبح الى آخر يوم من ذى الحجة وهو شاذ لا دليل عليه وكل هذه الاقاويل مروية عن السلف واختلفوا فى الليالى التى تتخلل ايام النحر فذهب مالك فى المشهور عنه انه لا يجوز الذبح فى ليالى أيام النحر وذهب الشافعى وجماعة الى جواز ذلك وقد استحبوا أن يكون المضحى هو الذى يلى ذبح أضحيته ، وجوزوا أن يوكل غيره على الذبح ، واختلفوا هل تجوز الضحية ان ذبحها غيره بغير اذنه فقول لا يجوز ، وقيل بالفرق بين ان

يكون صديقاً أو ولداً أو أجنبياً يعني انه يجوز ان كان صديقاً أو ولداً ولا يجوز ان كان اجنبياً ، ثم قلت غفر الله لي ما قلت ما فعلت

والامر بالاكل وبالتصدق جاء وخلف غير ذا به ثق

أعني أنهم اتفقوا على ان المضى مأمور ان يأكل من اضحيته ويتصدق والخلاف في غير ذا الذي تقدم ثق ، اي توثق به ايها السامع وانما أمر بالاكل والتصدق لقوله تعالى « فكلوا منها وأطعموا البائس الفقير » ، يعني الزمن الذي لا شيء له ، وقيل البائس الذي اصابه بؤس أى شدة ، والفقير الذي اضعفه الاعسار ، وقوله « فكلوا منها واطعموا القانع والمعتز » قيل القانع الجالس في بيته المتعفف يقنع بما يعطى ولا يسأل والمعتز هو الذي يسأل وعن ابن عباس القانع هو الذي لا يسأل ولا يتعرض ، وقيل القانع هو الذي يسأل والمعتز هو الذي يريك نفسه ويتعرض ولا يسأل ، وقيل القانع البائس الفقير » ، يعني الزمن الذي لا شيء له ، وقيل البائس فقير يتعرض لهم لاجل لحمهم قاله (الخازن) ، وفي (اللباب) القانع السائل من قنعت اليه اذا خضعت له وسألته قنوعاً ، والمعتز الذي يريك نفسه ويتعرض ولا يسأل ، وقيل القانع الراضى بما عنده وبما يعطى من غير سؤال من قنعت قنعا وقناعة والمعتز المتعرض للسؤال ، ولقوله صلى الله عليه وسلم في الضحايا (كلوا وتصدقوا وادخروا) واختلف مذهب مالك هل يومر بالاكل والصدقة معا ام هو مخير بين أن يفعل أحد الامرين أعني أن يأكل الكل او يتصدق بالكل فقال ابن المواز ليس له ان يفعل الا احد الامرين ، واستحب كثير من العلماء أن يقسمها أثلاثا ثلثا للادخار وثلثا للصدقة وثلثا للاكل ، لقوله صلى الله عليه (فكلوا وتصدقوا وادخروا) وقال عبد الوهاب في الاكل انه ليس بواجب في المذهب خلافا لقوم أرجبوا ذلك • وقال صاحب (البداية) :

وأظن أهل الظاهرية يوجبون تجزئة لحم الضحايا الى الثلاثة أقسام التى تضمنها الحديث ، والعلماء متفقون فيما علمت أنه لا يجوز بيع لحمها ، واختلفوا فى جلدها وشعرها وما عدى ذلك مما يتنفع به فقال الجمهور لا يجوز بيعه وقال أبو حنيفة يجوز بيعه بغير الدراهم والدنانير أى بالعروض ، وقال عطاء يجوز بكل شىء دراهم او غير ذلك ، ثم قلت غفر الله لى ما قلت وما فعلت باثر باب الضحايا .

« باب الذبائح »

والمراد به الذكاة ، وهى لغة التمام يقال فلان ذكى العقل أى تام العقل وقيل مأخوذة من الحدة يقال فلان ذكى أى حاد العقل والذكاء سرعة الفطنة ، ويقال ذكيت الذبيحة اذا اتممت ذبحها والنار اذا اتممت ايقادها ورجل ذكى تام الفهم ذكى كرمى وسعى ، وكرم فهو ذكى ، وشرعا هو السبب الموصل لحل اكل ما يوكل لحمه من الحيوان البرى فى حال الاختيار ، والى ذلك اشرت بقولى غفر الله لى

وتعمل الذكاة فى حيوان بر	ذى الدم لا محرم فيما اشتهر
وجزؤه كالجلد والعظم يختلف	هل فيه تعمل كما قد يتصف
وليس يحتاج الذى فى البحر	الى ذكاة ما لكل حبر

أعنى ان العلماء اتفقوا ان الذكاة تعمل فى الحيوان البرى ذى أى صاحب الدم الذى ليس بمحرم فيما اشتهر بين أهل العلم ، وفى نسخة فيما ذكر اى فى الذى ذكره أهل العلم واختلف فى غير اللحم من أجزائه كالجلد والعظم هل تعمل فيه الذكاة كالذى يوصف بها من الحلال أم لا خلاف لاهل العلم ، واتفقوا أيضا على أن الذى فى البحر من كل شىء ليس يحتاج أى يفتقر الى ذكاة ما أى سواء أى ذكاة عند كل

حبر أى عالم واختلفوا من هذا المعنى فى ست مسائل الاولى هل تؤثر الزكاة فى الموقودة وما معها ، الثانية فى تأثير الزكاة فى الحيوان المحرم الاكل ، الثالثة فى تأثير الزكاة فى المريضة ، الرابعة هل زكاة الجنين زكاة أمه ام لا ، الخامسة هل للجراد زكاة ام لا ، السادسة هل للحيوان الذى يأوى فى البر وهو من حيوان البحر زكاة ام لا ،

أما المسألة الاولى ، وهى الموقودة ، وما معها ، قال فى (البداية) انهم اتفقوا فيما أعلم أنه اذا لم يبلغ الوقء منها الى حالة لا ترجى فيها ان الزكاة عاملة فيها ، اعنى انه اذا غلب على الظن انها تعيش وذلك بأن يصاب لها فى غير مقتل واختلفوا اذا غلب على الظن أنها تهلك من ذلك باصابة مقتل او غيره فقال قوم تعمل الزكاة فيها وهو مذهب أبى حنيفة ، والمشهور من قول الشافعى وهو قول الزهرى وابن عباس ، وقال قوم لا تعمل الزكاة فيها ، وعن مالك فى ذلك الوجهان ولكن الأشهر انها لا تعمل فى المأيوس منها ، وبعضهم تناول فى المذهب ان المأيوس منها على ضربين مشكوك فيها ومأيوس مقطوع بمدتها وهى المنفوعة المقاتل على اختلاف بينهم أيضا فى المقاتل ، قال فأما المأيوسة المشكوك فيها ففى المذهب فيها روايتان مشهورتان ، وأما المنفوعة المقاتل فلا خلاف فى المذهب المنقول ان الزكاة لا تعمل فيها ، وان كان يتخرج فيها الجواز على وجه ضعيف ، وقال ابن جزى فى (قوانينه) فى الخمس المذكورة فى القرآن وهى المنخنة التى اختنقت بحبل ونحوه والموقودة المضروبة بعصى وشبهه والمتردية التى سقطت من جبل أو غيره والنطحية المنطوحة وما اكل السبع لها أربعة أحوال فان ماتت قبل الزكاة لم توكل اجماعا وان رجيت حياتها ذكيت وأكلت اجماعا وان انقذت مقاتلتها لم توكل باتفاق فى المذهب عند ابن رشد وحكى غيره فيها قولين واجاز اكلها على بن ابي طالب رضى الله عنه وان يئس من حياتها وان لم تنفذ مقاتلتها أو شك فى أمرها فتلاثة أقوال تذكى وتوكل عند ابن القاسم وقولان وفاقا لهما لا توكل: وسبب الخلاف

هل قوله تعالى « الا ما ذكيتم » استثناء متصل او منقطع ، فمن رآه متصلا قال تعمل الزكاة فى هذه الاشياء ومن رآه منقطعا قال لا تعمل

الزكاة فيها لان المراد عنده الا ما ذكيتم من غيرها وقال ابن بكير معنى الاية ما مات بالخنق وغيره من تلك الاسباب فهو حرام كالميتة والدم ، فان المقاتل المتفق عليها خمسة قطع الاوداج وانتثار الدماغ وانتثار الحشوة وخرق المصير أعلاه فى مجرى الطعام والشراب لا أسفله حيث الرجيع وانقطاع النخاع وهو المخ الذي فى عظام الرقبة والصلب واختلف فى اندقاق العنق من غير ان ينقطع النخاع وفى انشقاق الاوداج من غير قطع واذا ذبحت البهيمة فوجدت مشقوقة الكرش فالصحيح جواز أكلها لعيشها معه

المسألة الثانية ، وهى هل تعمل الزكاة فى الحيوانات المحرمة الاكل حتى تظهر بذاك جلودها فانهم أيضا اختلفوا فى ذلك فقال مالك الزكاة تعمل فى السباع وغيرها ما عدى الخنزير وبه قال ابو حنيفة الا انه اختلف المذهب فى كون السباع محرمة او مكروهة ، وقال الشافعى الزكاة تعمل فى كل حيوان محرم الاكل ، فيجوز بيع جميع أجزائه والانتفاع بها ما عدى اللحم

المسألة الثالثة واختلفوا فى تأثير الزكاة فى الشاة مثلا التى أشرفت على الموت بعد اتفاقهم على عمل الزكاة فى التى لم تشرف على الموت ، فالجمهور على ان الزكاة تعمل فيها وهو المشهور عن مالك وروى عنه ان الزكاة لا تعمل فيها ، وسبب الخلاف معارضة القياس للآثر ، فأما الآثر فهو ما روى أن أمة لكعب ابن مالك كانت ترعى غنما بسلع وهو جبل فى المدينة فأصيبت شاة منها فأدركتها فذكتها بحجر فسئل رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال (كوها) ، خرجه البخارى ومسلم واما القياس فلان المعلوم من الزكاة انها تعمل فى الحى وهذه فى حكم الميت ، وكل من أجاز ذبحها فانهم اتفقوا على أنها لا تعمل فيها الا اذا كان فيها دليل على الحياة واختلفوا فيما هو ال دليل المعتبر فى ذلك

فبعضهم اعتبر الحركة وبعضهم لم يعتبرها ، والاول مذهب أبى هريرة والثانى مذهب زيد بن ثابت رضى الله عنه ، وبعضهم اعتبر فيها ثلاث حركات طرف العين وتحريك الذنب والركض بالرجل وهو مذهب سعيد بن المسيب وزيد بن أسلم رضى الله عنهما وهو الذى اختاره محمد ابن المواز ، وبعضهم اشترط مع هذه التنفس وهو مذهب ابن حبيب :

المسألة الرابعة واختلفوا هل تعمل ذكاة الام فى جنينها ام ليس تعمل فيه وانما هى ميتة اعنى اذا خرج ميتا بعد ذبح الام ، فذهب جمهور العلماء الى ان ذكاة الام ذكاة لجنينها ، وبه قال مالك والشافعى وقال ابو حنيفة ان خرج حيا ذبح واكل وان خرج ميتا فهو ميت ، والذين قالوا ان ذكاة الام ذكاة له بعضهم اشترط فى ذلك تمام خلخته ونبات شعره ، وبه قال مالك وبعضهم لم يشترط ذلك وبه قال الشافعى

المسألة الخامسة واختلفوا فى الجراد فقال مالك لا يوكل من غير ذكاة وذكاته عندهم هو أن يقتل أما بقطع رأسه أو غير ذلك وقان جماعة الفقهاء يجوز أكل ميتته وبه قال مطرف وذكاة ما ليس بذى دم عند مالك كذكاة الجراد

المسألة السادسة: واختلفوا فى الذى يتصرف فى البر والبحر هل يحتاج الى ذكاة ام لا فغلب قوم فيه حكم البر وغلب آخرون حكم البحر واعتبر آخرون حيث يكون أغلب عيشه ومتصرفه منها ثم قلت

والنحر والذبح ذكاة كل ما ذكى فى غير الضرورة أعلا

أعنى أنهم اتفقوا على ان النحر والذبح ذكاة كل شئ يذكى فى غير أحوال الضرورة فلتعلم ذلك أيها الناظر ♦

قال فى (البداية) : واتفقوا على أن الذكاة فى بهيمة الانعام نحر

وذبح وان من سنة الغنم والطير الذبح والابل النحر وان البقر
يجوز فيها النحر والذبح واختلفوا هل يجوز النحر في الغنم والطير
والذبح في الابل نذهب مالك الى أنه لا يجوز النحر في الغنم ولا الطير
ولا الذبح في الابل وذلك في غير مواضع الضرورة ، وقال قوم يجوز
جميع ذلك من غير كراهة وبه قال الشافعي وابو حنيفة والثوري
وجماعة العلماء . وقال اشهب ان نحر ما يذبح وذبح ما ينحر اكل ولكنه
يكره وفرق ابن بكير بين الغنم والابل فقال يوكل البعير بالذبح ولا
توكل الشاة بالنحر وام يختلفوا في جواز ذلك في موضع الضرورة ثم
قلت غفر الله لي ما قلت وما فعلت

والذبح بالمريء والخلقوم والودجين باتفاق القوم

اعنى ان الذبح يكون بقطع المريء وهو الذى يجرى معه الطعام
والشراب ، وبقطع الخلقوم وهو الذى يجرى معه الصوت وبقطع الودجين
وهما العرقان المكتنفان لصفحتى العنق باتفاق القوم أى العلماء ، وذلك
انهم اتفقوا على ان اى شئ ذبح فقطعت منه هذه الاربعة من غير
زيادة ولا نقصان انه يوكل ، واختلفوا من ذلك في مواضع احدها هل
الواجب قطع الاربعة كلها أو بعضها وهل الواجب في المقطوع منها قطع
الكل ، والاكثر ، وهل من شرط القطع أن لا تقع الجوزة الى جهة البدن
بل الى جهة الرأس وهل ان قطعها من جهة العنق جاز اكلها ام لا وهل
ان تمادى في قطع هذه الى النخاع جاز ذلك ام لا وهل من شرط الذكاة
ان لا يرفع حتى تتم الذكاة، فهذه ست مسائل في عدد المقطوع ، وفي
مقداره وفي موضعه ، وفي نهاية القطع وفي جهته ، اعنى من قدام أو من
خلف وفي صفته

أما المسألة الاولى والثانية فان المشهور عن مالك في ذلك هو قطع
الودجين والخلقوم ، وأنه لا يجوز أقل من ذلك ، وقيل عنه بالاربعة

وقيل بالودجين فقط ، ولم يختلف المذهب في أن الشرط في قطع الودجين هو استيفاؤهما واختلف في قطع الحلقوم على القول بوجوبه فقليل كله ، وقيل أكثره وأما أبو حنيفة فقال الواجب في التذكية هو قطع ثلاثة غير معينة من الأربع اما الحلقوم والودجان ، وأما المريء والحلقوم ، واحد الودجين او المريء والودجان

وقال الشافعى :بل الواجب قطع المريء والحلقوم فقط وقال محمد ابن الحسن الواجب قطع أكثر كل واحد من الاربعة

وأما المسألة الثالثة في موضع القطع وهى ان لم تقطع الجوزة في نصفها ، وخرجت الى جهة البدن فاختلف فيه في المذهب فقال مالك وابن القاسم لا توكل وقال اشهب وابن عبد الحكم وابن وهب توكل ، وعبرة (القوانين) يجب أن تبقى الغلصمة وهى الجوزة الى الرأس لان الحلقوم تحتها فيما بينها وبين اللبة فان لم يقطعها وأجازها الى البدن ولم يبق في الرأس منها ما يستدير لم توكل في المشهور ، وقيل توكل ، واختاره ابو القاسم بن ربيع فان قطع بعضها فعلى القول بالمنع توكل ان حاز منها الى الرأس حلقة مستديرة والا فلا

وأما المسألة الرابعة وهى ان قطع أعضاء الزكاة من ناحية العنق أي القفا فان المذهب لا يختلف انه لا يجوز وهو مذهب سعيد بن المسيب وابن شهاب وغيرهم وأجاز ذلك الشافعى وأبو حنيفة وإسحاق وأبو ثور وروى ذلك عن ابن عمر وعلى وعمر ان بن الحصين وقال في (القوانين) لا يوكل ما ذبح من القفا ولا في صفحة العنق ان وصل من ذلك الى قطع ما يجب في الزكاة خلافا لهما

قال في (البداية): وسبب اختلافهم هل تعمل الزكاة في المنفردة المقاتل ام لا تعمل ، وذلك أن القاطع لأعضاء الزكاة من القفا لا يصل إليها بالقطع الا بعد قطع النخاع ، وهو مقتل من المقاتل فتزد الزكاة على حيوان قد أصيب مقتله ، وذلك تقدم فيه الخلاف .

وأما المسألة الخامسة ، وهو أن يتمادى الذابح بالذبح حتى يقطع النخاع فان مالكا كره ذلك اذا تمادى بالقطع وان لم ينو قطع النخاع من أول لانه ان نوى ذلك فكأنه نوى التذكية على غير الصفة الجائزة . وقال مطرف وابن الماجشون لا توكل ان قطعها معمدا دون جهل وتوكل ان قطعها ساهيا أو جاهلا

وأما المسألة السادسة : وهي هل من شرط الزكاة أن تكون في فور واحد فان المذهب لا يختلف ان ذلك من شرط الزكاة وانه اذا رفع يده قبل تمام الذبح ثم أعادها وقد تباعد ذلك ان تلك الزكاة لا تجوز

واختلفوا اذا أعاد يده بفور ذلك وبالقرب فقال ابن حبيب اذا أعاد يده بالفور أكلت وقال سحنون لا توكل وقيل ان رفعها لمكان الاختبار هل تمت الزكاة فأعادها على الفور ان تبين له انها لم تتم أكلت وهو أحد ما تأول على سحنون وقد تأول قوله على الكراهية قال أبو الحسن النخعي ولو قيل عكس هذا لكان أجود أعنى أنه اذا رفع يده وهو يظن انه قد اتم الزكاة فينتبين له غير ذلك فأعادها انها لا توكل لان الاول رفع عن الشك وهذا على اعتقاد ظنه يقينا وهذا مبني على أن من شرط الزكاة قطع كل أعضاء الزكاة فإذا رفع يده قبل أن تستتم كانت منقوضة المقاتل غير مذكاة ، فلا تؤثر فيها العودة لانها بمنزلة ذكاة طرأت على المنقوضة المقاتل ثم قلت

بالعود والحديد والصخر القصب جازت وفي الغير اختلاف يرتقب

أعنى أن الزكاة تجوز بالعود وبالحديد والصخر اي الحجارة وبالقصب ، وفي غير ذلك اختلاف يرتقب ، أى ينتظر ، والقصب محركة كل نبات ذي أنابيب الواحدة قسبة وقسبة والانبوب من القصب والرمح كعبيهما كالانبوبة والانب

قال في (البداية) اجمع العلماء على أن كل ما انهر الدم وفسرى
الادواج من حديد أو صخر أو قصب ان التذكية به جائزة واختلفوا في
ثلاثة : في السن والظفر والعظم ، فمن الناس من اجاز التذكية بالعظم
ومنعها بالسن والظفر ، والذين منعوها بالسن والظفر منهم من فرق
بين أن يكونا منزوعين او لا يكونا منزوعين ، فأجاز التذكية بهما اذا
كانا منزوعين ، ولم يجزها اذا كانا متصلين ، ومنهم من قال ان الذكاة
بالسن والعظم مكروهة غير ممنوعة ، ولا خلاف في المذهب ان الذكاة
بالعظم جائزة اذا انهر الدم واختلف في السن والظفر على الاقاييل
الثلاثة اعنى بالمنع مطلقا ، والفرق بين الانفصال والايصال وبالكراهة
لا بالمنع ؟

فرع في شروط الذكاة ، وفيه ثلاثة مسائل

المسألة الاولى في اشتراط التسمية ، الثانية في اشتراط القبلة ،
الثالثة في اشتراط النية أما التسمية فاختلفوا في حكمها على الذبيحة
على ثلاثة اقوال ، فقليل هى فرض على الاطلاق ، وقيل بل هى فرض
مع الذكر ساقطة مع النسيان ، وقيل بل هى سنة مؤكدة وأما استقبال
القبلة بالذبيحة فان قوما استحبوا ذلك وقوما كرهوا ان لا يستقبل بها
القبلة ، وقوما أباحوا ذلك ، وقوما اوجبوا استقبال القبلة ، والكراهية
والمنع موجودان في المذهب ، هى مسألة مسكوت عنها والاصل فيها
الاباحة ، وأما اشتراط النية وهى القصد الى الذبح فقليل فى المذهب
بوجوب ذلك خلافا للشافعى على ما حكى ابو حامد ثم قلت غفر
الله لى ما قلت وما فعلت

ذكاته بالاتفاق تبئلع
ولم يضيع الصلاة بانحتمام
منهم وغير ذا خلافه فعوا

ومن الخمسة شروط قد جمع
ذكورة عقل بلوغ اسلام
والمشركون باتفاق تمنع

أعنى أنهم اتفقوا على جواز أكل ذكاة من جمع خمسة شروط وهى الذكورية والعقل والبلوغ والاسلام ولم يضيع الصلاة ، واتفقوا ايضا أن المشركين عبدة الاصنام تمنع ذكاتهم • وختلفوا فى أصناف كثيرة لكن المشهور منها عشرة : أهل الكتاب ، والمجوس ، والصابون والصبى والمرأة والمجنون والسكران والذي يضيع الصلاة والسارق والغاصب والجميع أحكامه مبسطة فى كتب الفروع فلا نطيل بذكرها الا أن حاصل الخلاف فى الكل ان قوما منعوا وقوما جوزوا وقوما قصروا على الكراهية

تنبيه على الفرق بين المشرك والمجوس فالمشرك من يعبد الاوثان أى الاصنام ، وينكر الانبياء اصلا والمجوس من يتبع المتنبىء كاتباع مسيلمة ونحوه • قال فى (القاموس) مجوس كصبور رجل صغير الاذنين وضع دينا ودعا اليه معرب منج كوش ، رجل مجوسى جمعه مجوس كيهودى ويهود ، وقيل هم عبدة النار ، ولذلك قيل انهم مشركون • وأما الصابون فهم قوم صبوا عن الاديان كلها ، أى خرجوا واختاروا عبادة الملائكة والكواكب من صبا الرجل عن دينه اذا خرج عنه الى دين آخر ، ثم قلت غفر الله لى ما قلت وما فعلت • باب الصيد

انتهى الجزء الاول من كتاب

دليل الرفاق ويتلوه

الجزء الثانى بحول الله

مع قوته وأوله

(باب الصيد)

الفهرس

- | | |
|-----|-------------------------------|
| 403 | 1 - فهرس الموضوعات |
| 405 | 2 - فهرس الآيات القرآنية |
| 412 | 3 - فهرس الاحاديث النبوية |
| 422 | 4 - فهرس الاعلام |
| 438 | 5 - فهرس أسماء الكتب والمراجع |

فهرس الموضوعات للجزء الاول من كتاب دليل الرفاق على شمس الاتفاق

الصفحة	
١	تصديـــــر
ج	تقديم عن المؤلف
٢	مقدمة عن الكتاب
7	خطبة الناظم
36	مقدمة
36	الطرق التي تتلقى منها الاحكام
40	القواعد التي يقال أن علم الفقه مبني عليها
45	تممة في فضل علم الفقه ...
48	ترتيب العلوم السبعة أو التسعة
48	باب الطهارة من النجس
54	أعيان النجاسة
57	باب الوضوء
61	فصل في نواقضه أى الوضوء
63	باب الفسل والحيض
70	باب التيمم
80	باب الصلاة
81	أوقات الصلاة
87	فضل الصلاة
88	اول من صلى الفرائض وسبب مشروعيتها
94	الافوات المنهى عن التنقل فيها
95	الاذان في غير الصبح
98	فصل في شروط الصلاة بالاستقبال
100	تـــــر العـــــورة
106	فصل في فرائض الصلاة
115	فصل في الجماعة
124	فصل في صلاة الجمعة
129	فصل في صلاة السفر
134	فصل في صلاة المريض
135	فصل فيما تبطل به الصلاة ومن يقضى
141	فصل في حكم السهو
146	فصل فيما اتفق عليه من النوافل
147	فصل في ركعتي الفجر
148	الفرع الاول في ركعتي الفجر

152	الفرع الثاني في قيام رمضان وصلاة التراويح
155	الفرع الثالث في صلاة الكسوف والخسوف
162	الفرع الرابع في صلاة الاستسقاء
167	الفرع الخامس في سجود القرآن والتلاوة
173	الفرع السادس في سجود الشكر
174	فصل في صلاة العيدين
179	فرع في صلاة الوتر
184	فرع فيما يتعلق بالنوافل
197	فصل في الصلاة على الميت
207	بــــــــــــــــباب التيمم
208	الذين يجب عليهم الصوم
219	ما يثبت به الصوم
224	زمن الامساك وما يجب منه الامساك
265	فــــــــــــــــصل في الفسروع
270	فصل في صوم غير رمضان
274	فوائد تتعلق بعاشوراء
277	فصل في عشر فضائل تتعلق بعاشوراء
279	فصل في قضاء الحوائج
282	فــــــــــــــــصل في الاعتكاف
290	فصل في الكلام على الخلوة
296	بــــــــــــــــباب الحج
303	فصل فيما يمنع من اللباس وغيره في الحج
309	فصل في النية واحكام غيرها
318	فصل في الجزاء على الصيد
326	فصل فيما يفسد الحج
328	سنة حج المؤلف عام 1274
329	بــــــــــــــــباب الزكاة
330	فصل فيمن تجب عليهم الزكاة
333	فصل فيما فيه تجب الزكاة من الاصناف وغير ذلك
349	فضل في زكاة الفطر
351	بــــــــــــــــباب الجهاد
358	فصل في حكم الفداء والجزية
368	بــــــــــــــــباب الايمان
381	بــــــــــــــــباب النذر
386	بــــــــــــــــباب الضحايا
392	بــــــــــــــــباب الذبائح

فهرس الآيات القرآنية للجزء الاول من دليل الرفاق

الصفحة

- 6 (الحمد لله رب العالمين)
7 (ملك يوم الدين أياك نعبد وأياك نستعين)
7 (ولئن سألتهم من خلقهم ليقولن الله)
7 (لئن سألتهم من خلق السماوات والأرض ليقولن العزيز العليم)
9 (وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون)
9 (لئن شكرتم لأزدنكنم)
9 (وإن تعدوا نعمة الله لا تحصوها)
10 (واختلاف السنتكم والوأنكم أن في ذلك لآيات للعالمين)
10 (يأبها الإنسان ما غرك برك الكريم الذي خلقك فسواك)
11 (وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين)
11 (وصل عليهم أن صلواتك سكن لهم)
12 (أن الله وملائكته يصلون على النبي)
12 (قل أن كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله)
12 (والله يحب المتقين)
12 (وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب)
13 (أن أكرمكم عند الله أتقاكم)
13 (وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم)
13 (ونزلنا عليك الكتاب تبيان لكل شيء)
20 (كنتم خير أمة أخرجت للناس)
20 (وكذلك جعلناكم أمة وسطا)
(للفقراء المهاجرين الذين أخرجوا من ديارهم وأموالهم يبتغون
20 فضلا من الله)
(وبالذين جاءوا من بعدهم يقولون ربنا أغفر لنا ولاخواننا الذين
20 سبقونا بالإيمان)
21 (وما كان الله ليعذبهم وأنت فيهم وما كان الله معذبهم وهم يستغفرون)
23 (شرعة ومنهاجا)
23 (إنما يخشى الله من عباده العلماء)
23 (يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أتوا العلم درجات)
25 (يوتي الحكمة من يشاء ومن يوت الحكمة فقد أوتي خيرا كثيرا)

- 26 (هاؤم اقرؤوا كتابيه)
 26 (فآلهمها فجورها وتقواها)
 26 (هذان خصمان اختصموا في ربهم)
 26 (هانتهم هؤلاء)
 26 (ياأيها الناس)
 28 (والذين لا يجدون إلا جهدهم)
 30 (ومن الناس من يعبد الله على حرف)
 31 (ومن يعرض عن ذكر ربه نسلكه عذابا صعبا)
 31 (ولا تجعلوا الله عرضة لإيمانكم)
 31 (ان تبسروا وتتقوا)
 31 (عطياء غير مجذوذ)
 32 (افمن شرح الله صدره للإسلام فهو على نور من ربه)
 33 (فمن يرد الله أن يهديه يشرح صدره للإسلام)
 33 (وأتقوا الله ويعلمكم الله)
 33 (إنما يخشى الله من عباده العلماء)
 37 (حرمت عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير)
 37 (خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها)
 37 (فلا تقل لهم ما أف)
 39 (إلا الذين تابوا)
 41 (خذ العفو وأمر بالعرف)
 42 (وما جعل عليكم في الدين من حرج)
 50 (وتيابك فطهر)
 51 (أفعصيت أمري)
 52 51 (ما منعك إلا تسجد إذ أمرتك)
 53 (وما أتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا)
 60 (وأتقوا الله ويعلمكم الله)
 64 (وإن كنتم جنبا فاطهروا)
 66 (ويسألونك عن المحيض)
 66 (فاعتزلوا النساء في المحيض)
 68 (لا يمسه إلا المطهرون)
 70 (ولا تيمم الخبيث منه تنفقون)
 71 (فإن لم تجدوا ماء فتيمموا صعيدا طيبا)
 72 (وإن كنتم مرضى أو على سفر)
 73 (ولا تقتلوا أنفسكم إن الله كان بكم رحيما)

الصفحة

73	— —	(فامسحوا بوجوهكم وأيديكم)
74	— — — —	(واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام)
81		(فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة)
85	— — — —	(ويستغفرون للذين ءامنوا)
85	— —	(فاغفر للذين تابوا وتبعوا سبيلك وقهم عذاب الجحيم)
85		(وقهم السئات)
85	—	(واقيموا الصلاة)
		(ألم تر أن الله يسبح له من في السماوات ومن في الأرض والطيور)
85	—	صافات كل قد علم صلاته وتسبيحه)
86	85	(هو الذي يصلي عليكم وملائكته)
86		(كل قد علم صلاته وتسبيحه)
87		(قل بفضل الله وبرحمته فبذلك فاليفرحوا هو خير مما يجمعون)
93	— —	(وان جنحوا للسلم فاجنح لها)
94	— — — —	(فما يستطيعون صرفا ولا نصرا)
98	— —	(ومن حيث خرجت فول وجهك شطر المسجد الحرام)
103	—	(خذوا زينتكم عند كل مسجد)
108		(بسم الله الرحمن الرحيم)
110	— —	(فسبح باسم ربك العظيم)
110	—	(سبح اسم ربك الأعلى)
120	— — — —	(فاستبشق الخيبرات)
120		(والسابقون السابقون أولئك المقربون)
120		(سارعوا إلى مغفرة من ربكم)
129	— —	(ان خفتموا ان يفتنكم الذين كفروا)
148	— — — —	(فاقرأوا ما تيسر منه)
151	— — — —	(ألم نشرح)
151	— — — —	(ألم تر كيف)
151		(قل يا أيها الكافرون)
152	151 —	(قل هو الله أحد)
152	— — — —	(قولوا آمنا بالله وما أنزل إلينا)
152	— — — —	(قل يا أهل الكتاب تعالوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم)
152	— — — —	(ربنا آمنا بما أنزلت وأتبعنا الرسول)
152		(انا أرسلناك بالحق بشيرا ونذيرا ولا تسأل عن أصحاب الجحيم)
165	— —	(استغفروا ربكم انه كان غفارا يرسل السماء عليكم مدرارا)
165	— — — —	(وان استغفروا ربكم ثم تروا إليه)
167	— — — —	(واذا تتلى عليهم آيات الرحمان خروا سجدا وبكيا)

168	(بالفسو ولاصال)
168	(ويفعلون ما يومرون)
168	(ويزيدهم خشوعا)
168	(خروا سجدا وبكيا)
168	(ان الله يفعل ما يشاء)
168	(وزادهم نفورا)
168	(رب العرش العظيم)
168	(وهم لا يستكبرون)
168	(وخسر راعيا واناب)
168	(ان كنتم ايها تعبدون)
168	(وهم لا يسمعون)
168	(قرا باسم ربك)
171	(اولئك الذين هدى الله فيبدهم اقتده)
172	(واذا قرىء القرآن فاستمعوا له وانصتوا)
176	(ولتكملا العدة ولتكبروا الله على ما هداكم)
179	(واذكروا الله في ايام معلومات)
184	(ومن الليل فتهجد به نافلة لك)
188	(ولو انهم اذ ظلموا انفسهم جاؤك فاستغفروا الله واستغفر لهم الرسول)
188	(ومن يعمل سوءا او يظلم نفسه ثم يستغفر الله يجد الله غفورا رحيم)
189	(ياايها الذين آمنوا اذا لقيتم فئة فاثبتوا)
189	(واضرب لهم مثل الحياة الدنيا)
190	(ان تعذبهم فانهم عبادك وان تفر لهم فانك انت العزيز الحكيم)
191	(واذكر ربك في نفسك تضرعا وخفية ودون الجهر من القول بالفسو ولاصال)
191	(واذكر ربك كثيرا وسبح بالعشي والابكار)
193	(كانوا قليلا من الليل ما يهجعون)
193	(تتجافى جنوبهم عن المضاجع)
193	(انه كان للاوايين غفورا)
194	(والذين اذا فعلوا فاحشة او ظلموا انفسهم ذكروا الله فاستغفروا لذنوبهم)
207	(ألم نجعل الارض كفاتا احياء وامواتا)
208	(اني نذرت للرحمان صوما)
209	(كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم من لعلمك تتقون)
209	(فمن شهد منكم الشهر فليصمه)
210	(لهم قلوب لا يفقهون بها)

الصفحة

- 212 (فبشر عباد الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه) ---
- 216 (وأتيناها الحكم صبيها) ---
- 216 (أحطت بما لم تحط به) ---
- (يا أيها الذين ءامنوا ليستذكركم الذين ملكت إيمانكم والذين لم يبلغ
- 217 الحليم منكم) ---
- 225 (ثم أتموا الصيام الى الليل) ---
- (كلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود
- 225 من الفجر) ---
- 236 (يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر) 232 ---
- 233 (كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم لعلكم تتقون) ---
- 234 (من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها) ---
- 237 (كلوا واشربوا هنيئا بما أسلفتم في الأيام الخالية) ---
- 239 (ثم أتموا الصيام الى الليل) ---
- 243 (أن عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا) ---
- 246 (فمن كان منكم مريضا أو على سفر فعدة من أيام أخر) ---
- 250 (ولا تبطلوا أعمالكم) ---
- 256 (كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم لعلكم تتقون) ---
- 267 (إلا ما اضطررتم اليه) ---
- 281 (ولا تبطلوا أعمالكم) ---
- 281 (وسيجبط أعمالكم) ---
- 282 (يعكفون على أصنام لهم) ---
- 282 (أن طهرا بيتي للطائفين والعاكفين) ---
- 288 (ولا تبشروهم وأنتم عائفون في المساجد) 283 . 284 ---
- 293 (ولا تمدن عينيك الى ما متعنا به أزواجا منهم) ---
- (وواعدنا موسى ثلاثين ليلة وأتممناها بعشر فتم ميقات ربه
- 295 أربعين ليلة) ---
- 297 (والله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا) ---
- 302 (الحج أشهر معلومات) ---
- 302 (وأنتم الحج والعمرة لله) ---
- 307 (فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج) ---
- 309 (وحرم عليكم صيد البر ما دتم حرم) ---
- 309 (لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم) ---
- (فإذا أفضتم من عرفات فاذكروا الله عند المشعر الحرام واذكروه
- 312 كما هداكم) ---
- 316 (فمن تعجل في يومين فلا اثم عليه) ---

- 318 (ياأيها الذين ءامنوا لا تقتلوا الصيد وانتم حرم) ---
- 320 (أو لم يروا أنا جعلنا حرما آمنا) --- ---
- 321 (نوذي ان بورك من في النار ومن حولها وسحبان الله رب العالمين)
- 322 (تبنت يد ابي لهب)
- 322 (فادنوا بحرب من الله ورسوله) --- --- ---
- 322 (ثم انصرفوا صرف الله قلوبهم)
- 322 (حسبنا الله ونعم الوكيل)
- 322 (لا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم) --- ---
- (فمن كان منكم مريضا او به ادى من راسه ففدية من صيام او صدقة او نسك)
- 324 (فمن تمتع بالعمرة الى الحج فما استيسر من الهدى الخ) ---
- 325 (خذ من امالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها)
- 329 (واقيموا الصلاة واتوا الزكاة) ---
- 329 (رجال لا تلهيهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله وايقام الصلاة وايتاء الزكاة)
- 329 (وقيموا الصلاة ويوتوا الزكاة ، وذلك دين القيمة)
- 330 (رب ارجعون لعلي اعمل صالحا فيما تركت)
- 344 (فسألوا اهل الذكر ان كنتم لا تعلمون) ---
- 344 (ياأيها الذين ءامنوا ليساذنكم الذين ملكت ايمانكم)
- 344 (واذا بلغ الاطفال منكم الحلم) --- --- ---
- 345 (وصل عليهم ان صلواتك سكن لهم) --- --- ---
- 348 (انما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم)
- 352 (كتب عليكم القتال) ---
- 352 (قاتلوا المشركين كافة)
- 353 (وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله) ---
- 356 (وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا)
- 357 (الان خفف الله عنكم وعلم ان فيكم ضعفا) ---
- 357 (يضاعف لها العذاب ضعفين)
- 358 (قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله الخ . .)
- 359 (واعلموا انما غنمتم من شيء) --- ---
- 359 (فان الله خيمه) --- ---
- 368 (لا يواخذوك الله باللغو في ايمانكم ولكن يواخذكم بما عقدتم الايمان)
- 371 (والسمااء والطارق) --- ---
- 371 (والنجيم اذا هوى) --
- 374 (ولا تقولن لشي اني فاعل ذلك غذا الا ان يشاء الله) --- --- ---

الصفحة

375	---	(ولكن يواخذكم بما عقدتم الإيمان)
379	---	(فصيام ثلاثة أيام)
383	---	(يا أيها النبي لم تحرم ما أحل الله لك)
383	---	(لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة)
383	---	(قد فرض الله لكم تحلة إيمانكم)
391	---	(فكلوا منها واطعموا البائس الفقير)
391	---	(فكلوا منها واطعموا القانع والمعتر)

فهرس الاحاديث للجزء الاول من دليل الرفاق

الصفحة

4	من اجتهد واخطأ فله اجر
5	استبشراً لدينه وعرضه ---
	من أثبت عليه خيراً وجبت له الجنة ومن أثبت عليه شراً وجبت
21	له النار ---
8	
9	الحمد لله على النعمة امان لزوالها ---
9	الحمد رأس الشكر ---
11	من لم يشكر الناس لم يشكر الله ---
11	كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بالحمد والصلاة الخ ---
12	من صل على واحدة صلى الله عليها بها عشراً ---
12	من صلى على واحدة صلى الله عليه عشر صلوات الخ ---
14	كنت نبياً وآدم بين الروح والجسد ---
18	لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق حتى ياتي أمر الله
18	أن الله يقبض العلم انتزاعاً من العباد ---
18	ان بين أيدي الساعة أياما يرفع فيها العلم وينزل فيها الجهل
19	أمتي لا تجتمع على ضلالة ---
19	أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم
19	ان الله لا يجمع أمتي او قال أمة محمد على ضلالة
19	يد الله على الجماعة ومن شذ شذ في النار ---
19	لا تجتمع أمتي على الخطأ ---
19	يد الله مع الجماعة من فارق الجماعة مات ميتة جاهلية ---
19	قد أجازكم الله من ثلاث خلال الخ ---
	عمل المسلمين واليهود والنصارى كمثل رجل استأجر قوما يعملون
20	عملاً الى الليل الخ ---
21	أنتم شهداء الله في الارض ---
	وعندي ربي ان يدخل من أمتي سبعين ألفاً لا حساب
21	عليهم ولا عقاب الخ ---
21	ان الله أنزل علي أمانين لا أمتي ---
21	خير الناس قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم
21	لا تمس النار مسلماً رأيي ورأي من رأيي ---

- لا تسبوا أصحابي فو الذي نفسي بيده لو أن أحدا نفق مثل أحد
- 22 ما بلغ مد أحدهم ولا نصفيه --- --- ---
- 23 العلماء أمناء الله على خلقه --- --- ---
- 23 العلماء أمناء الرسل ما لم يخالطوا السلطان ويدخلوا الدنيا الخ ---
- 23 العلماء أمناء امتي --- --- ---
- 23 العلماء مصاييح الأرض وخلفاء الأنبياء الخ --- --- ---
- 23 العلماء ورثة الأنبياء يحبهم أهل السماء الخ --- ---
- 23 العلماء ثلاثة رجل عاش بعلمه وعاش الناس به الخ ---
- 23 العلم أفضل من العبادة وملاك الدين الورع
- 23 العلم خير العمل وملاك الدين الورع والعالم من يعمل
- 23 العلم حياة الإسلام الخ --- --- ---
- 24 العلم خليل المؤمن والعقل دليله الخ --- ---
- العلم دين والصلاة دين فانظروا عمن تأخذون هذا العلم
- 24 وكيف تصلون الخ ---
- العلم علمان فعلم في القلب فذلك العلم النافع وعلم على اللسان
- 34 فذلك حجة علي ابن آدم ---
- 24 العلم خزائن ومفاتيحها السؤال الخ --- ---
- 24 العالم والعلم والعمل في الجنة --- ---
- 24 العلم سلطان الله في الأرض فمن وقع فيه فقد هلك ---
- 24 العالم والمتعلم شريكان في الخير وسائر الناس لا خير فيه ---
- 24 اني أخشاكم له وأتقاكم له --- --- ---
- 24 ان من العلم كهنية المكنون لا يعلمه الا العلماء بالله عز وجل الخ ---
- 27 خير القرون قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم --- --- ---
- 28 قرني الذي انا فيهم ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم والآخرون أرذل
- قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم ثم يأتي من بعدهم قوم
- 28 يتسمنون الخ --- --- ---
- 30 ما خلق الله في الأرض شيئا أفضل من العقل --- --- ---
- 30 نزل القرآن على سبعة أحرف --- --- ---
- 32 المرأة على دين خليله فالينظر أحدكم من يخال --- --- ---
- 32 لا تصاحب الا مؤمنا ولا يأكل طعامك الا تقي
- المؤمن من آمنه الناس على أموالهم وأنفسهم ، والمهاجر من هجر
- 32 الخطايا والذنوب --- --- ---
- تعلموا بما شئتم ان تعلموا فلن ينهكم الله بالعلم حتى تعملوا
- 33 بما تعلمون --- --- ---
- 33 تعلموا من العلوم ما شئتم فو الله لا توجروا بجميع العلم حتى تعملوا

- 33 الورع الذي يقف عند الشبهة
 33 يا أبا زر لا عقل كالتبير ، ولا ورع كالكف ولا حسب كحسن الخلق
 34 دع ما يريبك الى ما لا يريبك
 34 أن الحلال بين وأن الحرام بين- الخ
 34 ما شيء أسهل من الورع اذا رابك شيء فدعه
 38 في سائمة الغنم الزكاة
 41 شاهداك أو يمينيه
 41 لا ضرر ولا ضرار
 42 انما الاعمال بالنيات
 46 من يرد الله به خيراً يفقه في الدين ---
 46 من يرد الله به خيراً يفقه في الدين ويلهمه رشده ---
 46 فقيه واحد أشد على الشيطان من ألف عابد
 46 أكرمهم عند الله اتقاهم ---
 46 فخيرهم في الجاهلية خيارهم في الاسلام اذا فقهوا ---
 46 نعم الرجل الفقيه في الدين اذا احتجج اليه نفع
 من احيا سنة من سنتي اميتت بعدي فقد احبني ومن
 46 احبني كان معي ---
 46 من سلك طريقا يطلب به علما الخ ---
 46 من خرج في طلب العلم فهو في سبيل الله حتى يرجع
 46 تعلموا قبل الظانين
 47 من سئل عن علم فكتمه الجحيم بلجام من نار
 47 أن الناس لكم تبع الخ
 47 اتقني الله فيما تعلم
 50 من توطأ فليستنثر ومن استجمر فليوتر
 50 انهما ليعذبان وما يعذبان في كبير
 51 لولا أن أشق على أمتي لامرتهم بالسواك عند كل صلاة
 52 من نسي صلاة فليصلها اذا ذكرها
 52 اذا رقد أحدكم عن الصلاة او غفل عنها فليصلها اذا ذكرها ---
 53 عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهتدين الخ ---
 53 أوصيكم بتقوى الله والسمع والطاعة الخ
 54 تركت فيكم أمرين لن تضلوا ما تمسكتم بهما كتاب الله وسنة رسوله
 54 أن أحسن الحديث كتاب الله وأحسن الهدى هدى محمد الخ ---
 54 من فارق الجماعة شبراً الخ
 63 (من غسل ميتاً فليغتسل ومن حملة فليتوضأ) ---
 65 هو الظهور ماؤه الحل ميتته ---

- 65 اذا قعد بين شعبها الاربع والزق الختان بالختان فقد وجب الغسل
65 يتوضأ كما يتوضأ للصلاة
66 كنا نؤمر بقضاء الصيام ولا نؤمر بقضاء الصلاة ---
أما كان يكفيك أن تضرب بيدك ثم تنفخ فيها ثم تمسح
70 بها وجهك وكفيك ---
71 جعلت لي الأرض مجداً وطهوراً
71 عليك بالصعيد فإنه يكفيك
73 قتلوه قتلهم الله
81 ان الله وضع عن المسافر الصوم وشطر الصلاة
81 بنسي الاسلام على خمس
85 إنما يحرم الله من عباده الرحماء
أرايتم لو أن نهرا بباب أحدكم يغتسل فيه كل يوم خمس مرات
87 ما تقولون يبقى عليه من درنه شيئاً
87 ألم يكن مسلماً الخ
87 وما يدر بكم ما بلغت به صلاته الخ
87 ان الله قد غفر لك حدك
93 لأن يخطيء الامام في العفو أحب الله من أن يخطيء في العقوبة الخ
93 عرى الاسلام وقواعد الدين ثلاثة عليهن أساس الاسلام الخ
94 بين الرجل وبين الشرك ترك الصلاة
94 بين الكفر والايمان ترك الصلاة ---
94 بين العبد وبين الكفر الصلاة
94 العهد الذي بيننا وبينهم الصلاة ، فمن تركها فقد كفر
كان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يربون شيئاً من
94 الاعمال تركه كفر الا الصلاة
94 من ضيعهن فليس له عهد عند الله أن شاء عذبه وإن شاء غفر له
94 من حافظ على الصلاة كانت له نوراً وبرهاناً ونجاة الخ
اذا صلى أحدكم فليجعل تلقاء وجهه شيئاً فان لم يكن
99 فالينصب عصي الخ
101 احفظ عورتك الا من زوجتك او من ما ملكت يمينك
101 ان استطعت أن لا يرها احد فلا يرينها ---
101 فالله تبارك وتعالى احق أن يستحي منه
101 ليستتر أحدكم ولو بوضع يده على فرجه
101 لا ينظر الرجل الى الرجل في ثوب واحد ولا المرأة الى المرأة الخ
101 لا تناسر المرأة المرأة الخ
101 اذا باشرت المرأة المرأة فهما زانيتان --- --- --- --- ---

- 101 أياكم والتعري فان معكم من لا يفاركم الا عند الغائط الخ
 101 ضع عنك ما أنت حامله واستر عورتك
 102 حرمة عورة الصغير كحرمة عورة الكبير
 102 لا تبرز فخذك ولا تنظر الى فخذ احد
 102 الا نستحي ممن استحييت منه الملائكة
 102 الركبة عورة ---
 102 من جر ثوبه خيلاء لم ينظر الله اليه --- ---
 103 أولكم ثوبان
 103 لا يقبل الله صلاة حائض الا بخمار ---
 105 اصدق ذو اليمين
 105 لا تكلموا في الصلاة الخ
 105 ان صلاتنا لا يصح فيها شيء من الكلام الخ ---
 109 نهاني حبيبي ان اقرأ القرآن راكعا وساجدا
 110 اما الركوع فعظموا فيه الرب ---
 113 امرت ان اسجد على سبعة اعضاء
 117 انه كان يؤم قومه وهو صبي
 120 اذا ثوب بالصلاة فلا تاتوها وانتم تسعون واتوها وعليكم السكينة
 127 من راح في الساعة الاولى فكأنما قرب بدنه
 128 طيب الرجل ما ظهر ريحه وخفي لونه وطيب النساء ما خفي لونه
 128 وظهر ريحه
 128 ان الله وملائكته يصلون على اصحاب المعائم يوم الجمعة
 129 ليفتسل احدكم يوم الجمعة ويلبس من صالح ثيابه الخ
 131 ان الله وضع عن المسافر الصوم وستر الصلاة ---
 144 افلح ان صدق
 145 ما لي اراكم اكثرتم من التصفيق من نابه شيء في صلاته فاليصبح
 145 انما التصفيق للنساء
 147 من صلى العصر اربعا حرمه الله على النار
 148 كان يخفف ركعتي الفجر
 148 كان يقرأ فيهما بقل هو الله احد وقل يا ايها الكافرون
 149 اذا اقيمت الصلاة فلا صلاة الا المكتوبة
 150 اصلاتنا معا
 150 من ادرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة
 150 ما رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم علي اشد تعاها
 151 من ركعتي الفجر
 151 لا تدعوا ركعتي الفجر ولو طردتكم الخيل

- لم يدع النبي صلى الله عليه وسلم ركعتين قبل الفجر صحيحا ولا
 مريضا في سفر ولا حضر غائبا ولا شاهدا
 151 من لم يطل ركعتي الفجر قبل الصبح فليصليهما بعدما تطلع الشمس
 152 من قام رمضان ايمانا واحتسابا غفر له ما تقدم من ذنبه
 152 افضل الصلاة صلاتكم في بيوتكم الا المكتوبة
 153 ان الله تعالى فرض صيام رمضان وسن قيامه فمن صامه وقامه
 153 ايمانا واحتسابا خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه
 خسفت الشمس في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فصلى
 155 بالناس فقام فطال القيام ثم ركع فأطال الركوع
 155 صلى في الكسوف ركعتين كصلاة العيدين
 صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في الكسوف نحو صلاتكم
 156 يركع ويسجد ركعتين ركعتين
 157 صلاة النها عجماء
 ان الشمس والقمر آيتين من آيات الله لا يخسفان لموت
 158 أحد ولا لحياته ---
 كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا كسفت الشمس يبعث
 160 مناديا ينادي الصلاة جماعة
 160 ان الله عز وجل اذا تجلى لشيء خشع له الخ
 161 ان الله عز وجل اذا نزل الى الارض بلاء صرفه عن اهل المساجد
 اذا رأيتم ذلك فدعوا الله وكبروا وتصدقوا وصلوا واعتقوا
 161 حتى يتجلى
 162 ان رسول الله خرج بالناس يستسقى صلى بهم ركعتين الخ
 جاء رجل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله
 162 هلكك المواشي الخ
 انه صلى الله عليه وسلم خرج الى المصلى يستسقى فاستقبل
 163 القبلة وقلب رداءه وصلى ركعتين
 163 استسقى رسول الله صلى الله عليه وسلم خيمة سوداء الخ
 164 انما جعل الامام ليؤتم به ---
 164 ما نقص قوم المكيال والميزان الا أخذوا بالسنين الخ
 ليست السنة بان لا تمطروا ولكن السنة تمطروا وتمطروا
 164 ولا تنبت الارض
 165 ان دعوة الصائم لا ترد
 166 اللهم صيبا نافعا
 166 اللهم حوالينا ولا علينا
 166 اللهم لا تقتلنا بغضبك ولا تهلكنا بعذابك وعافينا قبل ذلك --- ---

- 161 من لم يسجد سجدتي الحج فلا يقرأهما
سجد وجهي للذي خلقه وصوره وشق سمعه وبصره بحوله وقوته
179 أيام التشريق أيام أكل وشرب وذكرنا لله عز وجل
180 صلاة الليل مثنى مثنى فإذا رأت أن الصبح يدركك فأوتر بواحدة
181 لا وتران في ليلة واحدة
182 الوتر حق واجب فأوتروا يا أهل القراء أن
183 أن الله وتر يحب الوتر ومن لم يوتر فليس منا
183 الوتر أول الليل مسخطة للشيطان وأكل السحور مرضاة للرحمان
183 صلاة المغرب وتر النهار
183 الوتر ركعة من آخر الليل
184 من نام عن وتره أو نسيه فليصله إذا ذكره
186 شرف المؤمن قيام الليل وعزه استغناؤه عن الناس
186 عليكم بقيام الليل ولو ركعة
192 من صلى الضحى اثني عشر ركعة بنى الله له قصرًا في الجنة من ذهب
198 لقنوا موتاكم شهادة أن لا إله إلا الله ..
198 من كان آخر قوله لا إله إلا الله دخل الجنة
202 إذا رأيتم الجنائز قفوا لها حتى تخلفكم أو توضع
205 كل مولود يولد على الفطرة الخ
206 وجعلت لي الأرض مسجدًا وطهورا
207 الصوم نصف الصبر
207 الصبر نصف الإيمان
209 بني الإسلام على خمس وذكر فيها الصوم
212 من عمل بما علم ورثه الله علم ما لم يعلم
أمرؤا أولادكم بالصلاة وهم أبناء سبع وأضربوهم وهم أبناء عشر
217 وفرقوا بينهم في المضاجع
رفع القلم عن ثلاث ، عن النائم حتى يستيقظ ، والمبتلي حتى يبرأ
217 وعن الصبي حتى يكبر
صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته
220 صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته فان غم عليكم فأتوا ثلاثين الخ
222 كلوا واشربوا حتى ينادي ابن أم مكتوم فانه لا ينادي حتى يطلع الفجر
226 كم من صائم ليس له من صيامه إلا الجوع والعطش
229 من لم يبيت الصيام من الليل فلا صيام له
230 إذا أقبل الليل من هاهنا وأدبر النهار من هاهنا فقد أفطر الصائم
232 أفضل الأعمال الصوم
233 إنما الأعمال بالنيات

- يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج فإنه أغض للبصر
 233 — وأحصن للفرج الخ —
 237 — ليس من البر الصيام في السفر — —
 240 — من نسي وهو صائم فأكّل وشرب الخ —
 240 — من أفطر يوما من رمضان ناسيا الخ — —
 241 إذا أقبل الليل من هاهنا وأدبر النهار الخ
 241 — — — — — اني لست مثلكم اني آبيت عند ربي يطعمني ويسقيني — — — — —
 243 اتاكم رمضان شهر مبارك تحط فيه الخطايا ويستجاب فيه الدعاء الخ
 243 — — — — — اللهم سلمني لرمضان وسلم رمضان لي الخ — — — — —
 243 — — — — — اللهم سلمني من مضان — — — — —
 243 رغم أنف رجل أدرك رمضان ثم لم يغفر له — — — — —
 243 الصوم لي وأنا اجزي به — — — — —
 هي رخصة من الله فمن أخذها فحسن ومن أحب أن يصوم
 247 — فلا جناح عليه
 252 — من مات وعليه صيام عنه وليه
 257 — — — — — من نسي وهو صائم فأكّل وشرب فاليتم صومه الخ — — — — —
 257 — — — — — رفع عن امتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه — — — — —
 261 — لا يزال الناس بخير ما عجلوا الفطر — — — — —
 — — — — — تسحروا فان السحور بركة — — — — —
 261 — — — — — فصل ما بين صيامنا وصيام أهل الكتاب أكلة السحر — — — — —
 انما الصوم جنة فإذا أصبح أحدكم صائما فلا يرفث ولا يجهل
 261 — — — — — فان أمرؤ شاتم فليقل اني صائم — — — — —
 264 — — — — — اذا رايتم الهلال فصوموا واذا رايتموه فافطروا — — — — —
 لا تصوموا حتى تروا الهلال ولا تفطروا حتى تروه فان غم عليكم
 264 — — — — — فاقبلوا له — — — — —
 الشهر تسع وعشرون ليلة فلا تصوموا حتى تروه فان غم عليكم
 265 — — — — — فأكملوا له العدة ثلاثين يوما — — — — —
 لو صليتم حتى تكونوا كالحنايا وصمتم حتى تكونوا كالآوتار
 266 — — — — — فما ينفعكم الا بالورع — — — — —
 266 — — — — — دغ ما يريكم الى ما لا يريكم — — — — —
 269 — — — — — ليس من البر الصيام في السفر — — — — —
 269 — — — — — فان الله تعالى يحب ان توتي رخصه كما يجب ان توتي عزائمه — — — — —
 271 — — — — — من كان أصبح صائما فليتم صومه ومن كان أصبح مفطرا فليتم يومه — — — — —
 271 — — — — — فاذا كان العام المقبل ان شاء الله صمنا اليوم التاسع — — — — —
 271 — — — — — صيام يوم عرفة يكفر السنة الماضية والآتية — — — — —

الصفحة

- 272 — من صام رمضان ثم اتبعه ستا من شوال كان صيام الدهر
 272 لا صوم فوق صوم داوود شطر لادهر صيام يوم وافطار يوم --
 273 لا يصح صيام يومين يوم الفطر من رمضان ويوم النحر --- ---
 275 صوم يوم عاشر يكفر السنة الماضية --- ---
 275 من أوسع على عياله وأهله يوم عاشر أوسع الله تعالى سنته ---
 276 أفضل الصيام بعد شهر رمضان شهر الله المحرم
 لا تشد الرحال الا الى ثلاثة مساجد ، المسجد الحرام والمسجد
 285 الاقصى ومسجدي هذا
 290 من مشى في حاجة اخيه فكانما اعتكف عشرين سنة
 من ذكرني في نفسه ذكرته في نفسي ومن ذكرني في ملأ ذكرته
 295 في ملأ خير منه --- ---
 300 تابعوا بين الحج والعمرة فانهما ينفيان الفقر والذنوب الخ
 302 دخلت العمرة في الحج الى يوم القيامة --- ---
 لا تلبسوا القمص والعمائم ولا السراويلات ولا البرانس
 305 ولا الخفاف الخ
 الحج عرفات فمن ادرك عرفة قبل ان يطلع الفجر فقد الخ ---
 312 حرم الله مكة يوم خلق السماوات والارض ---
 320 خمس من اللواتي ليس على المحرم جناح في قتلن الغراب والحدأة
 والعقرب والغارة والكلب العقور
 320 لعن الله العقرب ما تدع مصليا ولا غيره اقتلوا في الحل والحرام
 321 ما تصدق عبد بصدقة من كسب طيب الخ --- ---
 329 ما حبس قوم الزكاة الا حبس الله عنه القطر ---
 330 ما خالطت زكاة مالا قط الا هلكته --- ---
 330 ذاق طعم الايمان من عبد الله وحده وانه لا اله الا هو الخ
 342 المتعدي في الصدقة كما نعمنا --- ---
 342 لا يوخذ في الصدقة تيس
 343 صدقة توخذ من أغنيائهم وترد على فقرائهم ---
 350 ذروا الحبشة ما ذر تكلم --- ---
 353 (المسلمون تتكافأ دماؤهم) ---
 354 سنوا بهم سنة أهل الكتاب --- ---
 358 وترد سراياهم على قعدتهم --- ---
 360 ادوا الخيط والمخيض فان الفلول عار وشنار على أهله يوم القيامة
 361 من غل فاحرقوا متاعه --- ---
 361 ان الله ينهاكم ان تحلفوا بآبائكم الخ
 371 من حلف فقال ان شاء الله لم يحث --- ---
 373

الصفحة

374	والله لاغزون قريشا
375	رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه ---
377	يمينك على ما يصادقك عليه صاحبك
377 ---	اليمين على نية المستطرف --- --- ---
385	لا تسرج المظي الا لثلاث الخ
390	من ذبح قبل الصلاة فانما هي شاة لحم
390	كلوا وتصدقوا وادخروا

فهرس الاعلام للجزء الاول من دليل الرفاق

« ١ »

- ابراهيم الخليل عليه السلام 88 . 204 313
 ابراهيم النخعي 231 251 360 368 385
 احمد زروق 15
 احمد بن عبد العزيز الفلاني 25
 احمد بن حنبل 55 . 56 . 57 . 58 . 59 60 62 63 64 .
 65 . 66 67 68 69 . 74 75 76 77 78 82 .
 83 . 84 92 95 97 99 107 108 . 110 111 .
 114 . 116 118 120 121 123 124 . 125 126 .
 127 . 130 131 134 . 141 142 . 145 153 155 .
 157 . 159 169 175 176 177 . 182 200 201 .
 203 . 221 223 227 247 . 249 . 251 . 256 257 .
 280 . 297 299 301 305 306 315 . 342 . 362 .
 369 370 390 .
 احمد بن يحيى 241
 احمد بن محمد بن علي المقرئ الفيومي 266 . 282 . 213 314 329 .
 احمد بن الطالب محمود الصحراوي 347 .
 آدم عليه السلام 88 208 210 216 . 238 313
 أم الفضل بنت الحارث 224
 أم هانئ 280 .
 أم الدرداء 291 .
 أم سليمان 187 .
 أم سلمة 103 .
 أنس بن مالك 20 87 119 128 . 144 . 135 . 160 . 162 . 175 .
 179 . 189 193 247 254 301 .
 اسحاق 98 111 121 145 175 176 216 301 .
 362 397 .
 اسحاق بن رهوية 156 . 157 . 227 .

اسماعيل عليه السلام 216
 أشهب 386 . 396 397
 أيوب 216
 أبا سفيان بن الجارث بن عبد المطلب 23
 أبا سعيد الخدري 47 180 322
 أبان بن عثمان 153
 ابن أبي ليلى 58 202 204
 ابن عطاء الله 211 290
 ابن أبي الحواري 213
 ابن شريح 220
 ابن حبيب 221 378 395 398
 ابن سامة 229
 ابن الكلبي 235
 ابن عمر عبيد الله 241 243 264 273 274 275 287
 299 300 301 304 305 306 309 316 320
 . 327

ابن الحاجب 270
 ابن عبد الحكم 284 397
 ابن لبابة 284 287 290
 ابن عباد 291
 ابن العربي 304
 ابن نافع 311
 ابن سمعان 321
 ابن خزيمة 323
 ابن شهاب 361 397
 ابن شعبان 386
 ابن الجلاب 388
 ابن رشد 391 . 393
 ابن المـواز 391 395
 ابن بكير 393
 ابن يامون 9
 ابن عباس عبد الله 23 43 46 60 67 82 89 105
 108 109 110 114 133 153 . 154 155 159
 160 162 164 165 170 171 172 175 177
 179 183 184 187 189 191 213 222 223
 224 . 234 . 236 . 242 247 249 252 253 271

309	306	305	301	299	298	297	287	275
383	374	372	369	330	327	324	322	316
					393	391	387	385
177	162	150	149	144	133	98	29	ابن المنذر أبو بكر
							29	ابن القطان
							29	ابن مسيرة
						393	29	ابن جزي
						321	32	ابن ماجنة
							43	ابن أبي زيد
					80	49	48	ابن عرفة
182	176	172	166	120	110	105	54	ابن مسعود
						225	210	
							59	ابن عبد الحكم
							60	ابن جرير الطبري
							60	ابن مالك
379	301	287	273	150	121	70		ابن مسعود عبد الله
							76	ابن شعبان من أصحاب مالك
							79	ابن غازی
				217	156	198	80	ابن رشد
							80	ابن ناجي
							80	ابن حجر
						388	81	ابن القصار
153	146	132	126	122	117	105	84	ابن القاسم
261	258	223	215	203	200	170	158	
				397	393	378	337	285 283
							97	ابن كنانة المالكي
				155	154	111		ابن كعب أبي بن كعب
398	357	354	287	231	223	126		ابن الماجشون
	397	321	283	261	158	127		ابن وهب
			200	145	133			ابن سريين محمد
						147		ابن دقيق العيد
						150		ابن سلمة عبد الرحمان
							150	ابن جريج
							153	ابن أبي شيبه
							157	ابن اسحاق
							161	ابن الاعرابي

										ابن عمرو	172
										ابن الزبير عبد الله	175 242
										ابن الاثير	178 213 235
										ابن الانباري	188 296
										ابو داود	19 21 32 46 47 53 58 94 99 148
										157 . 169 180 181 201 204 222 225 389	
										ابو الفضل عامر بن وائلة	25
										ابو طاهر الدبوس	43
										ابو ثور	58 64 82 83 84 108 116 117 120
										121 131 145 157 176 177 181 199 221 .	
										222 223 253 260 286 299 305 306 311	
										336 . 358 362 363 370 397	
										ابو محمد بن حزم	66 96 137
										ابو بكر بن المنذر	145 156 174 175 181 337
										ابو يوسف صاحب ابى حنيفة	69 . 82 108 125 133 157
										163 . 180 221 384 385 386 397	
										ابو بكر عبد الرحمان	100
										ابو عبيد	108 161 354 370
										ابو عمر بن عبد البر	121 131 144 150 156 157 .
										159 167 170 230 247	
										ابو مسعود	135 189
										ابو أمامة الباهلي	154
										ابو المعالي	168
										ابو ذر الففاري	187
										ابو الطيب	211
										ابو جعفر	235
										ابو مسلم الاصبهاني	239
										ابو داود	249 271 272 274 280 306 322
										ابو مجلز	250
										ابو عمر بن عبد البر الحافظ	287 310
										ابو يوسف	309 315
										ابو الحسن اللخمي	398
										أبي موسى الاشعري	20 21 71 256
										أبي أمامة	21 87
										أبي بكر بن أبي قحافة	22 102 171 173 189 192
										337 . 364 .	

أبي حنيفة النعمان 43 50 55 56 87 58 . 59 62 . 63 .
 64 65 66 . 67 68 69 72 74 75 . 76 77
 78 81 82 . 83 84 92 93 94 . 99 100 106
 107 108 109 110 111 112 114 115 . 116
 117 118 . 119 121 123 124 126 127 . 130
 131 132 134 137 141 142 144 146 149
 150 153 155 . 158 159 162 167 168 169
 170 174 . 175 176 177 179 180 181 182
 186 199 200 201 202 203 204 205 206
 207 210 220 222 227 229 230 231 232
 240 247 . 249 252 253 254 256 257 . 258
 259 260 261 279 280 . 281 283 284 285
 286 287 288 . 289 297 298 299 301 302
 303 305 307 309 310 311 315 316 317
 318 319 . 324 326 327 334 336 337 340
 341 342 . 349 354 355 357 358 . 360 361
 362 363 364 366 368 369 375 376 378
 379 380 . 381 383 384 385 386 389 390
 392 393 . 394 395 396 397

أبي الدرداء 46 291

أبي هارون العبيدي 47

أبي عبيدة 58

أبي عوانة 323

أبي ذر 120 154 263

أبي سعيد الثوري 142

أبي بكرة 155

أبي قلابة 156

أبي سعيد الخدري 169 389

أبي جهل 173

أبي أيوب الأنصاري 180

أبي بصرة العوفي 180

أبي خيثمة 202

أبي وائل شفيق بن سلفة 221

أبي بصرة الففاري 249

أبي هريرة 255 257 . 273 278 321 323 .

أبي الوليد محمد بن أحمد بن رشد 332 .

أبي إسحاق إبراهيم بن مسعود اللبيري 292
أبي جعفر محمد بن علي 317
أبي بردة 388

« ب »

بـلال بن رباح 95 151 387
بريدة 330
البخاري 18 . 20 . 29 . 34 . 47 54 70 71 109 159
162 230 257 263 285 286 321
الباجوري 89
الباجي بن عمران 342 343
البراء بن عازب 387

« ت »

تميم الداري 155 183
تقي الدين الحوراني 321
الترمذي 19 32 34 46 47 53 94 204 222
التتائي 79

« ث »

ثعلب الثوري 296 . 256 258 283 284 289 299 . 300
301 . 305 . 306 309 317 319 324 326 . 362
363 . 366 379 389 390

« ج »

جابر بن عبد الله 21 72 94 176 204 249 273 305
306 311
جابر بن زيد 202
جبريل عليه السلام 210 237 238 313
جعفر 249
جويرة بنت الحارث 274
جنابن الجعفري 389
الجزهري 313 .

« ح »

- حيفد ابن رشد 2 29 40 124
 حسان بن ثابت 14
 حلواوا 41 . 3 . 5
 حذيفة 176 192 225 284 285
 حفصة زوج النبي صلى الله عليه وسلم 196 230 231 279
 280 285
 حمزة عم النبي صلى الله عليه وسلم 204
 حمزة بن عمر الاسلمي 247 248
 حسان بن أبي سنان 266
 حواء 313
 الحسن بن علي السبط 34 102 156
 الحسين القاضي من الشافعية 41
 الحسن الاوزاعي 56
 الحسن البصري 58 69 103 109 136 144 172 175 .
 195 199 251 360
 الحكم 67 322
 الحسن بن زياد 68
 الحسن بن حي 76
 الحسن الثوري 76
 الحطاب 89 328
 الحسن بن فضل 216
 الحافظ بن صحر 300
 الحسن بن صالح 338 . 387
 الحسن بن أبي الحسن 368 374

« خ »

- خليل بن اسحاق المالكي 15 83 328
 خباب 108

« د »

- داوود عليه السلام 9 93 171 173 187 188 272 . 292 .
 داوود 57 58 64 . 65 66 . 67 . 68 . 77 . 82 . 83 . 84 .

153 146 131 124 120 116 112 110 . 87
336 320 306 305 299 292 259

داوود بن قيس 53
الداراني 213
الدهلي 323

« ذ »

ذو الديرين 106
ذا التديّة الخارجى 173
الذهبي 334

« ر »

رزيق 46 47 210 213
ريعة 77 227
ربيعة بن حرش 222 223
رز 225
رضوان خازن الجنان 237
رافع بن خديج 389
الرافعي 263 323
الراغب 308 330
الرسول صلى الله عليه وسلم 347

« ز »

زيد بن ثابت 34 . 120 121 127 172 306 . 395
زفر 59 . 76 229 286 309 316 319 385
زيد بن أرقم 105
زينب زوج النبي صلى الله عليه وسلم 285
زيد بن أبي نعيم 322
زيد بن أسلم 395
الزواوي 11
الزرقاني 228 . 333 351 .
الزركشي 236 .

الزمخشري 281
الزهري 287 . 362 393
الزبير 309

« ط »

طاوس 227 . 231
الطوفي البغدادي 34
الطبري 57 . 109 112 117 125 156 158 269 . 301
الطحاوي 227 . 274 322

« ظ »

الظاهري 159 203 204 227

« ك »

كعب بن مالك 173 394
كريب 223
الكشميهني 263
كعب بن عجرة 323

« ل »

ليلى الثقفية 201
الليث بن سعد 69 . 145 163 164 199 274 286 324
334 . 349 . 385
اللخمي 371 .
الاوزعي 60 66 . 76 106 . 116 125 126 141 145
175 . 176 181 205 227 260 . 286 . 299 309
312 . 316 355 357 360 362 390
الابهرري 117
الائرم 169
الازهرري 178 274
الاعمش 221 232 239 240 .
الاجهوري الامام 276 .

« م »

محمد رسول الله 2 . 3 . 7 . 11 . 13 . 14 . 19 . 173 . 271 . 315

محمد بن حرمة العلوي 27

محمد بن الحسين 55 . 66 . 68 . 77 . 82 . 94 . 134 . 157 . 164 . 280

محمد بن سلمة 73

محمد بن جرير الطبري 206 . 242 .

محمد بن سالم 265

محمد بن أبي زيد القيرواني 328 .

ماء العينين بن محمد فاضل بن مامين 2 24

مولود بن المختار 16

مالك بن أنس 20 . 41 . 49 . 52 . 54 . 55 . 56 . 57 . 58 . 59 .

62 . 63 . 64 . 65 . 66 . 67 . 68 . 69 . 72 . 73 . 74 .

75 . 76 . 77 . 78 . 82 . 83 . 84 . 87 . 91 . 92 . 93 . 95 .

97 . 99 . 100 . 103 . 105 . 106 . 107 . 108 . 109 .

110 . 111 . 112 . 113 . 114 . 115 . 116 . 117 . 118 .

119 . 121 . 122 . 123 . 124 . 125 . 126 . 127 . 128 .

130 . 131 . 132 . 133 . 134 . 135 . 136 . 137 . 138 .

140 . 141 . 142 . 143 . 144 . 145 . 146 . 148 . 149 .

150 . 153 . 155 . 157 . 158 . 159 . 163 . 164 . 167 .

168 . 169 . 170 . 174 . 175 . 176 . 177 . 179 . 180 .

181 . 182 . 198 . 199 . 200 . 201 . 202 . 203 .

204 . 205 . 206 . 207 . 220 . 221 . 222 . 223 . 226 .

227 . 229 . 230 . 232 . 240 . 247 . 249 . 250 . 251 .

252 . 254 . 256 . 257 . 258 . 259 . 260 . 261 . 272 .

273 . 274 . 279 . 280 . 283 . 284 . 285 . 286 . 287 .

288 . 289 . 297 . 298 . 299 . 301 . 302 . 303 . 304 .

305 . 306 . 308 . 309 . 310 . 311 . 312 . 315 .

316 . 317 . 318 . 319 . 321 . 324 . 326 . 327 . 332 .

334 . 341 . 342 . 343 . 353 . 354 . 355 . 356 . 357 .

359 . 360 . 362 . 363 . 364 . 365 . 368 . 369 . 370 .

372 . 375 . 376 . 378 . 379 . 380 . 381 . 383 . 384 .

385 . 386 . 388 . 389 . 390 . 393 . 394 . 395 . 396 .

397 . 398 .

162	159	156	133	94	87	71	70	34	22	مسلم
264	257	252	248	247	230	223	180	169		
						323	273	271		
										المنجور 43
										المقري 43
										المزني من أصحاب الشافعي 46 . 240
										ميمونة 103
										معاوية بن الحكم الاسلمي 105
										معاوية 116 174 224 231
										مكحول 145
										مسليمة الكذاب 153
										معاذ بن جبل 173 443
										معاوية بن أبي سفيان 183
										مجاهد 184 257 288 368 374
										معبد بن خالد 188
										مطرف بن الشخير التابعي 220 398
										ميمونة بنت سعد 227
										محمد فاضل بن مامين 242
										محمد بن سلم 265
										موسى عليه السلام 292
										محمد بن سيرين 293
										موسى بن طارق 343
										محمد بن المواز 371
										معنسر 373 .
										مارية القبطية 383 .
										محمد صاحب أبي حنيفة 386
										محمد بن قرطبة 389
										محمد بن الحسن 395 397
										المعلي بن زياد 156
										المغيرة بن شعبة 175 204 . 223
										المازري 214 215
										المازني 203 . 222
										الملك طمهروث 234 235
										المتولي 263
										الماوردي 322 . 351 .

« ن »

- ناصر الدين اللقاني 15
 نافـع 304 . 324 .
 نوح عليه السلام 275 321
 النبوي المحجوب الولائي 29
 النسائي الامام 34 . 300 .
 النعمان بن بشر 34 . 155 . 160 .
 النووي الامام 41 . 80 . 262 . 263 . 300 . 323 .
 النخعي 67 119 . 126 . 145 . 272 . 175 . 206 .
 النسـابـوري 147 .
 النجاشي ملك الحبشة 202 .
 النابغة الديباني 208

« ص »

- صالح عليه السلام 275
 صالح بن محمد بن زائدة 361 .
 الصدفي 2 . 29 . 62 . 107 . 124 .
 الصادق 244 .
 الصاوي 381

« ض »

- ضباغة 289 .

« ع »

- عبد المطلب 14
 عيسى عليه السلام 15 . 22 . 88 . 235 . 274 .
 عبد الباقي 15
 عمر بن الخطاب 19 . 20 . 22 . 47 . 70 . 71 . 89 . 108 . 110 .
 120 . 128 . 151 . 152 . 153 . 154 . 155 . 161 . 162 .
 163 . 165 . 167 . 169 . 170 . 171 . 172 . 178 . 189 .
 190 . 192 . 221 . 241 . 253 . 276 . 285 . 287 . 297 .
 301 . 309 . 333 . 337 . 342 . 343 . 363 . 364 . 365 .

عمران بن حصين 21 71									
عيسى بن مريم عليه السلام 22 235									
عياض بن موسى القاضي 25 217									
عبد الله بن بسر الباهلي آخر الصحابة موتا 27									
151	117	105	102	101	70	47	46	علي بن أبي طالب	202
178	177	176	175	173	170	169	161	154	202
393	388	385	384	344	309	287	238	397	397
عبد الله بن الحاج ابراهيم العلوي صاحب مراقي السعود 50 216									
269									
عثمان بن عفان 65 102 159 171 174 183 306									
101	98	80	67	66	عائشة زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم	102	103	102	102
158	157	155	151	149	148	129	180	172	231
231	230	227	190	185	184	183	251	248	285
285	284	280	279	275	266	252	287	286	370
عمار 70 71 273									
عبد الله بن مسعود 71									
221	206	175	150	145	144	127	104	72	221
عطاء 72 104 127 144 145 150 175 206 221									
392 374 324 320 305 290 261									
عمرو بن العاص 73 170									
174	172	171	155	154	120	117	86	عبد الله بن عمر	174
236	230	220	195	192	183	180	178	177	236
237									
عبد الله بن شفيق 94									
عمرو بن أم مكتوم 95									
عبد الوهاب 104 391									
169	110	109	47	عقبة بن عامر	169	110	109	47	169
عبد الله بن داود 111									
عمرو بن مسلمة 117									
179	176	153	176	179	عمر بن عبد العزيز	179	176	153	179
عبد الرحمان 157									
عباد بن تميم 162									
عبد الله بن زيد المازني 162 163									
387	373	324	169	مكرمة بن عباس	387	373	324	169	387
عبيد 172									

عروه بن الزبير 176 231 287
 عبد الله بن قيس 180
 عبد الرحمان البسطامي 185
 عبد الرحمان بن زيد بن الخطاب 222 223
 عدى بن حاتم 239
 عبيدة السلماني 250
 عبد الله بن مطرف 265
 عبد الله بن عمرو بن العاص 272 345 350 361 378 397
 عبد الرزاق 284
 عبد الرحمان بن اسحاق 287
 عمر بن دينار 303 362
 عبد الله بن عمر الديلمي 312
 عبد الملك 318 337
 عبد الوهاب 350
 عبد الله بن الحسن 353
 عمران بن الحصين 397
 العرياض بن سارية 53
 العباس بن عبد المطلب 165 314

« ف »

فاطمة رضي الله عنها 177 280
 فاطمة بنت المنذر 306
 فخر الدين عثمان بن محمد بن عثمان التوريزي 321
 الفاسي 14
 الفهري 270

« ق »

قارون 94
 قتادة 136 184 261 265 268 275 385
 قيس بن طلحة 225
 القرافي الامام 28 42 48 51 89
 القسطلاني 208 306 320
 القشيري 210
 القاضي اسماعيل 369 .

«س»

284	199	175	136	119	67	سعيد بن المسيب 19		
						397	395	320
						السبكي 45		
.117	116	109	108	95	84	66	64	60
.180	177	176	157	141	137	133	131	126
					315	233	227	221
		318	306	183	87	سعد بن أبي وقاص		
				216	88	سليمان بن داود عليه السلام		
				374	181	126	سعيد بن جبير	
					156	155	سمرة بن جندب	
						157	سليمان بن كثير	
						250	سويد بن غفلة	
					263	262	سعد بن منصور	
					320	284	سعيد بن المسيب	
					398	287	سحنون	
						293	سهل بن عبد الله	
					306	أسماء بنت أبي بكر الصديق		
					383	342	سفيان بن عبد الله	
						361	سلم	
						373	سماك بن حرب	
						263	السمرقندي	
						323	السر قسطنطي	
						351	السهيلي	

«ش»

									شعيب النبي 12
									شفيق أبي عبد الرحمن 71
									الشعراني 2 . 3 . 18 . 29 . 35 . 79 . 100
62	59	58	57	56	55	50	42	41	19
76	75	74	72	69	68	67	66	65	64
98	97	95	93	92	91	84	83	82	78
112	111	110	109	108	107	106	100	99	
122	121	119	118	117	116	115	114	113	

134	133	132	131	130	128	126	125	123
144	143	142	141	140	139	138	137	136
159	158	157	155	153	149	148	146	145
.242	.241	.240	.232	.230	176	.174	.169	167
260	259	258	257	256	254	252	251	249
285	284	283	280	279	271	270	268	. 261
302	301	300	299	298	297	289	288	287
318	317	315	312	311	310	309	305	303
342	341	337	336	334	326	324	323	319
366	364	363	362	. 360	359	358	357	. 355
380	379	378	376	375	372	370	369	. 368
394	393	390	389	386	385	384	383	. 381
					398	397	396	. 395
				206	145	126	89	الشعبي
							190	الشيخ الامين
							267	الشبرخيتي
							290	الشرقاوي

« ه »

هـامان 94 .
هشام بن عبد الملك 216

« و »

ورقة بن نوفل 15
وكيع بن الراح 19
وهيب 215

« ي »

يزيد بن سلمة 47
يونس عليه السلام 88
يزيد بن رومان 153
يزيد بن علي 216
يزيد بن فريع 266 .

فهرس أسماء الكتب والمراجع للجزء الاول من كتاب دليل الرفاق

60	57	55	40	35	29	2	بداية المجتهد ونهاية المقتصد			
95	94	92	84	83	75	71	70	69	67	63
113	111	108	107	105	103	100	98	97		
135	134	126	125	124	123	119	118	114		
253	246	228	221	220	208	162	155	137		
318	310	309	304	290	283	279	274	262		
371	361	357	356	353	341	332	328	325		
399	397	395	393	383	381	380	373	372		
.75	71	.70	.69	68	67	62	60	55	29	2
123	119	118	115	107	92	84	83	78	77	
						338	298	182	134	
268	100	98	93	79	35	6	3	2	الميزان الكبيرى	
									280	270
									الميزان الصغرى 3	
160	151	128	103	101	94	93	6	3	كشف الغمة 3 . 6 . 3	
		275	249	240	184	182	177	170		
									الدسوقي على خليل 6 207	
									دليل الرفاق على شمس الاتفاق 7	
									ارجوزة ابن يامون 9	
									الجامع الصغير للسيوطي 10 46 272	
									المفنى 10	
									شرح الزواوي 10	
									شرح خطبة خليل 15	
281	269	216	50	44	18	17			مراقى السعود	
									نظم المؤلف على ورفات الحرمين 17	
									الصحيحين البخاري ومسلم 18 272	
									صحيح مسلم 18 263	
									مفرى الناظر والسامع في الحث على تعلم العلم النافع 18	
									نشر البنود على مراقى السعود 22 . 42 . 44 . 51 . 2 . 5	

نصيحة الفلاني
مشارك الانوار على صحيح الآثار 25
الاستيعاب في خير الصاب 27
الكنز المدفون للسيوطي 27 147
النهاية لابن الاثير 28
بلوغ الغاية في المعنى به من الدراية 29
شمس الاتفاق 29 31 146 178 207 210
الجامع الصغير للسيوطي
مطية المجد 33 352
الاربعين النووية 34 267
شرح النبوي على مسلم 41
تيسير الاصول 47
الدخيرة للقرافي 48
الدرديري على خليل 49 207 329
شرح التنقيح 51 270
الخطاب على ورقات امام الحرمين 52
التكميل لابن غازي 53 79
المقدمات 80
الخطاب على خليل 81 282
البناني على خليل 81
الفتوحات المكية 84 85 86 266 267 268
روضة الافكار في علم وقت علم الليل والنهار 90
المزهر للسيوطي 90
شرح العمدة 92
ابخاري صحيح البخاري 114 257 262
المصباح 146 266 282 296 313 314 329 . 358
الدوقسي على خليل 146 329
تاج العروس على القاموس 161 253 274
التهذيب 161
ترويح القلوب 185
القسطلاني على البخاري 207 257 262 301 304
روح التوشيح على صحيح البخاري 208
روح البيان 209 215 233 290 294 296 307 308
325 . 326 330
التحبير للقسيري 210
التنوير لابن عطاء الله . 211

الكامل في التاريخ لابن الاثير	213
الحيلة لابي نعيم	213
التذكرة	215 334
مقدمة ابن رشد	217
المحلى لابن حزم	217
صحيح البخاري	226
المواهب اللدنية	228
الفجر	231 252
الكشاف	252
الاذكار للامام النووي	263
المجموع	263
سنن بن ماجه	321
حياة اليونان	321 334
احكام القرءان	322
سنن ابي داود	322
الام للشافعي	323
الروضة	323
غريب السرقسطي	323
مستخرج ابي عوانة	323
الجميل	326 . 376
المستظرف	329
الموطأ للامام مالك	333 342
القاموس	29 49 . 161 252 253 275 296 300 303 .
	304 313 314 334 338 355 357 368 381
	386 400
الفتح	263
لوامع الدرر على المختصر	265
النفحات النبوية في الفضائل العاشورية	267 279
الفنية للشيخ عبد القادر	267
حكم ابن عطاء الله	290
الاملاء	299
المهذب للنووي	300 323
جمع الجوامع	374
الخبازن	379 380 391 .
اللباب	391
القوانين	397 .

تم بحول الله الطبع على
مطبع « فضالة »
المحمدية (المغرب)

رقم الايداع القانوني 1982 / 74

وقع خطأ مطبعي في سنة وفاة
الشيخ ماء العينين في ترجمته من كتاب
« دليل الرفاق على شمس الاتفاق »
الجزء الاول . وتصحيح الخطأ هو :
1328 بدلا من 1378 هـ

